جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: الإقتصـــــــاد الكمي

بعنـــــوان:

أثـر سيـاسـة الإنفـاق الحكـــومـي على النمـو الإقتصـــادي

دراسة قياسية باستعمال نماذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR)

حالة الإقتصاد الجزائري للفترة 1960-2021

الطالب: سمـــير جريـبـيـــع

أمام الجنة المكونة من السادة:

أ.د. مباركي ناصر	أستاذ التعليم العالي جامعة وهران 2	رئيسا
أ.د. أيت حبوش ميهوب وهيبة	أستاذة التعليم العالي جامعة وهران 2	مقررة
أ.د. طوماش رشيد	أستاذ التعليم العالي المدرسة العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي –الجزائر-	مناقشا
أ.د. عدالة العجال	أستاذ التعليم العالي جامعة مستغانم	مناقشا
أ.د. شنوف صادق	أستاذ التعليم العالي جامعة وهران 2	مناقشا
أ.د. دقيش جمال	أستاذ التعليم العالي المدرسة العليا للإقتصاد وهران	مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقديـــــر

اللهم لك الحمد الذي أنت أهله على نِعمٍ ما كنت قط لها أهلاً متى ازددت تقصيراً تزدني تفضلاً كأني بالتقصير أستوجب الفضل. الحمد لله في سري وفي علني والحمد لله في حزني وفي سعدي الحمد لله عمّا كنت أعلمه، والحمد لله عمّا غاب عن خلدي، الحمد لله من عمت فضائله وأنعم الله أعيت منطق العدد فالحمد لله ثم الشكر يتبعه والحمد لله عن شكري وعن حمدي. اللهم إنّ نعمك كثيرة علينا لا نحصيها ولا نحصي ثناء عليك ولا نقدر وأنت سبحانك كما أثنيت على نفسك وأنت سبحانك غني عن العالمين.

فالحمد لله العلي العظيم الذي قدرنا على إتمام عملنا هذا ووفقنا في إنجازه فله الحمد دائما وأبدا.

كما أن واجب رد الإعتراف بالجميل ورد العرفان يدعوني إلى تقديم أسمى عبارات الشكر والإمتنان إلى أستاذتي المشرفة البروفيسور أيت حبوش ميهوب وهيبة بقبولها الإشراف على هذه الأطروحة وإبداء ملاحظاتها القيمة حولها والتي أضافت للعمل الشيء الكثير.

الشكر والتقدير كذلك إلى البروفسور طوماش رشيد مدير المدرسة الوطنية للإحصاء والإقتصاد التطبيقي بالجزائر وإلى صديقي البروفسور عدالة العجال على كل ما قدماه لي من لدعم من أجل إنجاز هذا العمل.

الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل

الشكر موصول إلى جميع أساتذتي في جميع أطوار دراستي وإلى جميع أصدقائي وزملائي في المؤسسة الشرطية أخص بالذكر: عبد الرزاق حنـــافي، السعيد سي عبد الرحمان، يزيد حدوم، مراد عباس، سيد علي عبد السلام، منير شايب، سليمان إمرازن، عبد العزيز عربان، مولود جبايلية، مهنة كسور، توفيق صحيبي، رضا بوخروفة، طارق بلعيد. دون أن أنسى رؤسائي في العمل السيد أبوبكر مخلفي وضيف محمد الطيب

كما لا يفوتني أن أعبر عن شكري وتقديري إلى كل من خانتني ذاكرتي عن شكره فساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

فلكم جميعا أسمى عبارات الشكر والإمتنان

الإهـــــــداء

إلى من كان دعائهما سر نجاحي ونجاتي في الحياة، والدي الكريمين أطال الله في عمرهما ووفقني في رد جميلهما أمين.

إلى إخوتي وأخواتي سندي في الحياة

إلى روح أخي وصديقي مجيد أيت حبوش

إلى شريكة حياتي وأم أولادي زوجتي الغالية.

إلى فلذات كبدي أولادي: هديل، فواز، ولاء، مصعب ومعتز.

إلى كل الزملاء والزميلات الذين بادلوني الإحترام.

إليكم جميعا أهدي عملي المتواضع هذا.

الملخـص:

تهـدف الدراســة إلـى تبيـان أثـر سياســة الإنفـاق الحكومــي علـى النمــو الاقتصــادي فـي الجـزائر للفترة (1960-2021) مـن خـلال الإجابـة علـى إشـكالية تحديد العلاقـة بيـن الإنفـاق الحكومـي والنـاتج المحلـي .وقد تـم اسـتخدام برنـامج Eviews10 مـن أجـل تقدير نمـوذج متجـه الإنحـدار الذاتي VAR المسـتخلص لدراسـة هـذه الظــاهرة وبالاسـتعانة بمجموعـة مـن الاختبـارات الإحصــائية مـن أجـل اختبـار قوة هـذا النمـوذج قياسـيا واقتصــاديا خاصــة مـا تعلق منهـا فـي توضــيح العلاقـة السـببية بيـن المتغـيرات والتحليل الديناميكي لمكونات التباين ودوال الاستجابة الفورية.

جــاءت النتـائج المـدى القصــير أن 8 % مـن التقلبـات فـي النمـو الاقتصــادي سـببها الصــدمات الحادثـة فـي الإنفـاق الحكومـي، أمـا فـي الأجـل الطويل فإن صــدمات الإنفـاق الحكومـي تفسـر مـا نسـبة 14 % بالمائـة مـن التقلبـات الحادثـة فـي النمـو الاقتصــادي، مـن خـلال هـذه النتـائج نؤكد علـى الدور الهـام الذي تعلبـه صــدمات السياسـة الماليـة فـي عمليـة النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

كلمــات مفتاحيــة: الإنفـاق الحكومــي، السياســة الماليـة، النمــو الاقتصــادي، الاقتصــاد الجزائري، نموذج VAR

Abstract:

The study aims to demonstrate the impact of government spending policy on économic growth in Algeria for the period (1962-2021) by answering the question of determining the relationship between government spending and GDP. The Eviews10 program was used to estimate a VAR model to study this phenomenon, and a set of statistical tests were used to test the strength of this model both statistically and economically, especially in clarifying the causal relationship between variables and the dynamic analysis of variance components and immediate response functions. The short-term results showed that 8% of the fluctuations in economic growth are caused by shocks in government spending, while in the long term, shocks in government spending explain 14% of the sudden fluctuations in economic growth. Based on these results, we confirm the important role played by fiscal policy shocks in the process of economic growth in Algeria in the long term.

Keywords: Government spending, Finance policy, economic growth, Algerian economy, VAR mod

فهرس المحتويات

فـهـرس المحتويات

البيـــــــــــــان	الصفحة
البسملة	**I**
كلمة شكر وتقدير	**II**
الإهداء	**III**
الملخص بالغة العربية والإنجليزية	**IV**
فهرس المحتويات	**IX - V**
فهرس الجداول والأشكال	**XII - X**
المقدمة العامة	**أ - ح**
الفصل الأول دور الدولة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي	**48 - 01**
مقدمة الفصل	**02**
المبحث الأول: آلية تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي	**03**
المطلب الأول: مفهوم الإستقرار الإقتصادي الكلي	03
المطلب الثاني: تحليل الإستقرار الإقتصادي الكلي	05
الفرع الأول: على صعيد النمو الحقيقي	05
الفرع الثاني: على صعيد المالية العامة	06
الفرع الثالث: على صعيد الأوضاع النقدية والمصرفية وأسعار الصرف	07
الفرع الرابع: على صعيد الوضع الخارجي	08
المطلب الثالث: إختلال ومعالجة الإستقرار الإقتصادي الكلي	09
الفرع الأول: التغيرات في المستوى العام للأسعار	10
الفرع الثاني: الأزمات المالية	10
المطلب الرابع: الإستقرار الإقتصادي الكلي والتوازن الإقتصادي	11
المطلب الخامس: طبيعة الإستقرار الإقتصادي الكلي في البلدان النامية والمتقدمة	13
المبحث الثاني: السياسة الإقتصادية للدولة	**14**
المطلب الأول: مفاهيم وأساسيات عامة عن السياسة الإقتصادية	14
الفرع الأول: تعريف السياسة الإقتصادية	14
الفرع الثاني: أنواع السياسة الإقتصادية	15
الفرع الثالث: أثار السياسة الإقتصادية	20
الفرع الرابع: أهداف السياسة الإقتصادية	23
المطلب الثاني: أسلوب إعداد السياسة الإقتصادية	28
المطلب الثالث: أسباب فشل السياسة الإقتصادية في تحقيق أهدافها	29
المبحث الثالث: فعالية السياسة الإقتصادية	**31**
المطلب الأول: الجوانب المتعلقة بفعالية السياسة الإقتصادية	31

الفـرع الأول: الفعالية من حيث سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي	31
الفـرع الثاني: الفعالية من حيث سياسات التكييف الهيكلي	32
المطلـب الثاني: مقومات السياسة الإقتصادية الكلية	37
المطلـب الثالث: أدوات السياسة الإقتصادية الكلية	39
الفـرع الأول: السياسة النقدية	40
الفـرع الثاني: السياسة المالية	42
الفصل الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي كأهم أدوات السياسة المالية	**49 - 135**
مقدمة الفصل	**50**
المبحث الأول: الإنفاق العام في الفكر الإقتصادي	**51**
المطلـب الأول: تطور الإنفاق العام من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد	51
الفـرع الأول: حجج ومعارضي التدخل الحكومي	52
الفـرع الثاني: حجج وأنصار التدخل الحكومي	56
المطلـب الثاني: مفاهيم وأساسيات الإنفاق الحكومي	63
الفـرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي	63
الفـرع الثاني: أنواع الإنفاق الحكومي.....	66
الفـرع الثالث: أهداف الإنفاق الحكومي	70
الفـرع الرابع: أهمية الإنفاق الحكومي	72
المطلـب الثالث: قواعد الإنفاق العام.....	74
المطلـب الرابع: تقسيمات النفقات العامة	76
المطلـب الخامس: التصنيفات العلمية للنفقات العامة	79
المطلـب السادس: ضوابط الإنفاق العام	84
المبحث الثاني: كفاءة الإنفاق العام	**86**
المطلـب الأول: تحليل كفاءة الإنفاق العام	87
المطلـب الثاني: مقاييس كفاءة الإنفاق العام	89
المطلـب الثالث: العوامل المؤثرة في كفاءة الإنفاق العام	94
المطلـب الرابع: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	98
الفـرع الأول: مؤشر الميل المتوسط للنفقات العامة	98
الفـرع الثاني: مؤشر الحدي المتوسط للنفقات العامة.....	98
الفـرع الثالث: نصيب الفرد من للنفقات العامة.....	99
الفـرع الرابع: المرونة الدخلية للنفقات العامة	100
المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها.....	**100**
المطلـب الأول: أهم النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها.....	101
الفـرع الأول: قانون فاجنر"wagner"	101
الفـرع الثاني: أطروحة بيكوك وويزمان	108
المطلـب الثاني: نظريات أخـــرى مفسرة لظاهرة ازدياد النفقات العامة	110

الفـرع الأول: نظرية فرضية الحد الحرج	110
الفـرع الثاني: نظرية الناخب الوسيط.....	111
الفـرع الثالث: أطروحة مرض التكاليف لبومول	112
الفـرع الرابع: نظرية الركود	113
الفـرع الخامس: قانون باركينسون	114
الفـرع السادس: أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف	114
الفـرع السابع: تحليل كولوم	114
المطلـب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة	115
الفـرع الأول: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة	115
الفـرع الثاني: الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة	117
المبحث الرابع: الأثار الإقتصادية للنفقات العامة	**120**
المطلـب الأول: الأثار المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة	121
الفـرع الأول: الأثار المباشرة للنفقات العامة	121
الفـرع الثاني: الأثار غير المباشرة للنفقات العامة	123
المطلـب الثاني: آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	128
الفـرع الأول: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	128
الفـرع الثاني: أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي	130
المطلـب الثالث: سياسة ترشيد الإنفاق العام	134
الفصل الثالث: نظريات ونماذج النمو فـي الفـكـر الإقتصادي النـظـري والتطبيقي	**136 - 230**
مقدمة الفصل	**137**
المبحث الأول: النمو الإقتصادي وطرق تقديره	**138**
المطلـب الأول: مفاهيم وأساسيات النمو الإقتصادي	138
الفـرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	138
الفـرع الثاني: أنواع النمو الإقتصادي	139
الفـرع الثالث: أهداف النمو الاقتصادي	140
الفـرع الرابع: أهمية النمو الاقتصادي	142
الفـرع الخامس: دوافع النمو الاقتصادي	143
الفـرع السادس: حدود النمو الاقتصادي	144
المطلـب الثاني: طرق تحفيز النمو الاقتصادي	144
المطلـب الثالث: تقدير وقياس النمو الاقتصادي	145
الفـرع الأول: طريقة الإنفاق	146
الفـرع الثاني: طريقة القيمة المضافة	147
الفـرع الثالث: طريقة الدخل	147
المطلـب الرابع: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	148

المبحث الثاني: النظريات والنماذج المُفسرة للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي، الكينزي	**152**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو	153
الفرع الأول: تحليل أدم سميث للنمو الاقتصادي (1723-1790)	153
الفرع الثاني: التحليل الريكاردي للنمو الاقتصادي (1772-1823)	154
الفرع الثالث: النظرية المالتوسية للنمو الاقتصادي (1766-1834)	154
الفرع الرابع: النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي (1717-1783)	156
المطلب الثاني: النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية	160
الفرع الأول: نموذج هارولد – دومار في النمو الإقتصادي	162
الفرع الثاني: حدود نموذج هارولد – دومار	185
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي	186
الفرع الأول: تقييم النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي	188
الفرع الثاني: نموذج سولو في النمو الإقتصادي	192
المطلب الرابع: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي - نظرية النمو الداخلي	209
الفرع الأول: نماذج النمو من الداخل الخطية (نموذج AK)	210
الفرع الثاني: نماذج النمو من الداخل ذات الوفرات الخارجية	212
المطلب الخامس: النظرية المعاصرة للنمو	215
الفرع الأول: نظرية مراحل النُّمو عند "والت روست"	215
الفرع الثاني: نقد النظرية المعاصرة	218
المطلب السادس: النظرية المبتكرة في النمو (نظرية جوزيف شومبيتر في النُّمو)	219
الفرع الأول: نموذج فيليب أجيون وبيتر هويت (1992) في النمو الإقتصادي	221
الفرع الثاني: نموذج جروسمان - هيلبمان (1991)	227
المطلب السابع: النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي	228
المطلب الثامن: نظريات مختلفة في النمو الإقتصادي (نظرية النُّمو المتوازن وغير المتوازن)	229
الفصل الرابع: الدراسة القياسية التطبيقية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي بإستعمال نماذج متجه الإنحدار الذاتي VAR	**290-232**
مقدمة الفصل	**233**
المبحث الأول: نماذج متجهات الإنحدار الذاتي VAR	**234**
المطلب الأول: أدبيات نماذج متجهات الإنحدار الذاتي VAR	234
الفرع الأول: الخصائص العامة لنماذج متجهات الإنحدار الذاتي VAR	234

الفـرع الثاني: إنتقادات نماذج متجهات الإنحدار الذاتي VAR	235
الفـرع الثالث: الصيغة العامة لنماذج متجهات الإنحدار الذاتي VAR.....	236
المطلـب الثاني: أنواع نماذج متجهات الإنحدار الذاتي VAR.....	237
الفـرع الأول: نماذج متجهات الإنحدار الذاتي القانونية.....	237
الفـرع الثاني: نماذج متجهات الإنحدار الذاتي الهيكلية.....	239
المطلـب الثالث: أدوات الدراســـة	240
الفـرع الأول: دراسة الإستقـرارية	241
الفـرع الثاني: اختبارات الاستقرارية	242
الفـرع الثالث: اختبارات التكامل المشترك	244
الفـرع الرابع: تقدير النموذج واختيار فترة التباطؤ	244
الفـرع الخامس: دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات	245
الفـرع السادس: تحليل التباين والصدمات ودوال الاستجابة	247
الفـرع السابـع: اختبار النموذج من الناحية القياسية	248
المطلـب الرابع: إتجاهات المخططات التنموية في الجزائر سياسة الإنفاق الحكومي للإقتصاد الجزائري	248
الفـرع الأول: مرحلة الإصلاحات الهيكلية والتعديل الهيكلي	249
الفـرع الثاني: مرحلة الإنعاش الإقتصادي	250
الفـرع الثالث: واقع النمو الإقتصادي في الجزائر	261
المبحـث الثاني: التحليل القياسي لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي باستعمال نماذج متجه الإنحدار الذاتي VAR وترجمة النتائج	**263**
المطلـب الأول: الدراسات السابقة	263
المطلـب الثاني: التعريف بمعطيات ومتغيرات الدراسة	269
المطلـب الثالث: تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.....	276
الفـرع الأول: إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية للظاهرة المدروسة	276
الفـرع الثاني: تحديد نوع نموذج متجه الإنجدار الذاتي	278
الفـرع الثالث: تقدير نموذج متجه الإنجدار الذاتي	279
الفـرع الرابع: التأكد من إستقرارية نموذج	281
الفـرع الخامس: التأكد من صلاحية النموذج على مستوى البواقي	282
الفـرع السادس: دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات	286
الفـرع السابع: تحليل الصدمات باستعمال دوال نبض الإستجابة وطرق تفكيك التباين	287
الخاتمة العامة	**291**
قائمة المراجع	**298**
المـلاحـــــق	**311**

فهرس الأشكال والجداول

فهـــــرس الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	مقارنة بين السياسات الاقتصادية الظرفية والهيكلية	**20**
(2.1)	أثر السياسات الاقتصادية الكلية	**23**
(3.1)	أنواع وأهداف السياسة النقدية	**42**
(4.1)	أنواع وأهداف السياسة المالية	**48**
(1.2)	يمثل الأطروحات المختلفة لقانون وانجر	**107**
(2.2)	المقارنة بين المضاعف والمعجل	**127**
(1.4)	مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	**251**
(2.4)	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة 2000- 2004	**252**
(3.4)	المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2009.2005	**254**
(4.4)	رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2013-2019	**258**
(5.4)	حجم إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر	**258**
(6.4)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 -2021)	**261**
(7.4)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	**277**
(8.4)	تحديد عدد فترات الإبطاء أو التأخير في نموذج VAR	**278**
(9.4)	نتـــائج تقـــديـــر نمـــــوذج VAR	**280**
(10.4)	شرط استقرار نموذج VAR (2)	**281**
(11.4)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لنموذج VAR (2)	**283**
(12.4)	نتائج اختبار تجانس تباين البواقي لنموذج VAR (2)	**284**
(13.4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج VAR (2)	**285**
(14.4)	نتائج اختبار السببية وفق مفهوم قرانجر	**286**
(15.4)	نتائج تفكيك التباين للمتغير معدل النمو الاقتصادي	**290**

فهـــــرس الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	أثر أدوات السياسة الإقتصادية على الناتج المحلي	14
(2.1)	أنواع السياسات الظرفية	19
(3.1)	منحنى ميزان المدفوعات	21
(4.1)	منحنى نموذج (IS-LM,BP)	21
(5.1)	التمثيل البياني لمربع كالدور	27
(6.1)	موقع سياسة الإنفاق العام في خارطة تحقيق الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية	27
(1.2)	التقسيمات العلمية للنفقات العامة	83
(2.2)	منحني إمكانيات الإنتاج	90
(3.2)	قانون فانجر	103
(4.2)	أثر الإستبدال عند بيكوك ويزمان وتطور النفقات العامة خلال الفترة الطويلة	108
(5.2)	آلية عمل أثر كل من المضاعف والمعجل	128
(6.2)	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	130
(7.2)	أثر السياسة التوسعية للإنفاق العام	131
(8.2)	أثر المزاحمة	133
(9.2)	تأثير ميل منحنى LM على أثر المزاحمة	134
(1.3)	تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصادي	153
(2.3)	أثر زيادة الدخل الفردي على التزايد السكاني عند مالتوس	155
(3.3)	أثر التزايد السكاني على الدخل الفردي عند مالتوس	156
(4.3)	محددات الطلب الكلي عند كينز	161
(5.3)	علاقة نصيب الفرد من رأس المال بمعدل النمو المتوقع ومعدل نمو السكان في نموذج هارود	179
(6.3)	*الحالة الأولى* علاقة نصيب الفرد من رأس المال بمعدل النمو المتوقع ومعدل نمو السكان في نموذج هارود	180
(7.3)	*الحالة* الثانية لعلاقة نصيب الفرد من رأس المال بمعدل النمو المتوقع ومعدل نمو السكان في نموذج هارود	181
(8.3)	*الحالة* الثالثة لعلاقة نصيب الفرد من رأس المال بمعدل النمو المتوقع ومعدل نمو السكان في نموذج هارود	182
(9.3)	استخلاصات نموذج هارود دومار	183
(10.3)	التقارب بين الاقتصاديات في النماذج النيو كلاسيكية	183
(11.3)	دالة الإنتاج الكلية في نموذج سولو	197

(12.3)	الإنتاج، الإستهلاك والإستثمار في نموذج سولو	**198**
(13.3)	مسار النمو المتوازن في نموذج سولو	**200**
(14.3)	ديناميكية رأس المال الوحدوي	**202**
(15.3)	أثر الزيادة في معدل الادخار	**204**
(16.3)	أثر الزيادة في النمو الديمغرافي	**204**
(17.3)	تطور العامل التقني	**207**
(18.3)	القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال	**208**
(19.3)	شكل توضيحي لنموذج AK	**212**
(20.3)	المراحل الخمسة للنمو الإقتصادي عبر الزمن عند روستو	**218**
(1.4)	مخطط مسار نموذج متجه الانحدار الذاتي عند فترتين إبطاء	**237**
(2.4)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1990 - 2021	**261**
(3.4)	يمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)	**270**
(4.4)	النمو في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (%)	**270**
(5.4)	نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي في الجزائر (%)	**270**
(6.4)	معدلات التضخم في الجزائر	**273**
(7.4)	النمو السكاني في الجزائر	**275**
(8.4)	شرط إستقرار نموذج VAR (2)	**282**
(9.4)	أثر استجابة معدلات النمو الاقتصادي لصدمات حادثة في معدلات النمو الاقتصادي	**287**
(10.4)	أثر استجابة معدلات النمو الاقتصادي لصدمات حادثة في الإنفاق الحكومي	**288**
(11.4)	أثر استجابة معدلات النمو الاقتصادي لصدمات حادثة في التضخم	**289**
(12.4)	أثر استجابة معدلات النمو الاقتصادي لصدمات حادثة في النمو السكاني	**289**

المقـــــدمـــــة

المقـــدمـــة

شـــكلت التنمية بصـفة عامة والتنمية الإقتصـادية بصـفة خاصـة المحـــور الرئيســـي الـذي ارتكـزت عليـه الـدول النامية للتحـــرر مـن التخلـف الإقتصـــادي الـذي تتخبـط فيـه اقتصـــاديات هـــذه الـدول منـذ عقـود خلـت ومواكبـة الركـب الإقتصـادي المتقـدم، خاصـة بعـد التوجـه المتزايـد لـدول العـالم نحـو تفعيـل نظـام الســـوق، ووضـــع الأنظمـة والقـوانين الملائمـة لذلك وتعـزيز التجـارة وتحريرهـا وإعطـاء دور متزايد للقطـاع الخـاص، بالإضـافة إلـى إعـادة النظـر فـي تفعيـل دور الدولـة فـي النشـــاط الإقتصـادي بمـا يكفـل تحقيـق التـوازن الإقتصـادي علـى مستوايبه الجزئي والكلي.

وفـي ظـــل هـــذه المتغـيرات بـدأت الكثـير مـن دول العـالم ســـواء المتقدمـة أو تلك السـائرة فـي طـريق النمـو فـي إعـادة النظـر فـي تقسـيم الأدوار بين الدولة والســوق فـي النشــاط الإقتصــادي مـا بين زيادة الدور الذي يضـطلع به السـوق فـي توجيه الإقتصـاد وتقليل الدور الذي تقـوم به الدولـة والعكـس بـالعكس والجـزم فـي السياســـة الـتي تـؤدي إلـى زيـادة النمو الإقتصادي، وفي المقابل الحد من ترنح الإقتصاد نحو الإنكماش.

فقـــد شـــــهد الفكـــر الإقتصـــــادي فـــي الثلاثينـــات مـــن القـــرن الماضـي حـرب إقتصـادية بيـن المدرســـة الكلاســـيكية و المدرســـة الكينزيـة ، إنتهـت بـدحض مـا جـاء بـه الفكـر الكلاســـيكي و كســـر هيمنتـه علـى إقتصـــاديات الـدول و إعـادة إحيـاء الفكـر المـالي الـذي غيـب لســـنوات طويلـة و الذي ســـاهم فـي خـروج الإقتصـاد العـالمي مـن التداعيات الســلبية لأزمـة الكســاد الكبير مـع تأكيده على فشـــل أليـات الســـوق وحـدها فـي عـلاج المشـــاكل الإقتصـادية، و هنا يأتي مفهـوم السياســة المالية كمجموعـة مـن الإجـراءات والقـرارات التي

تستخدمها الدولة لتحديد النشاط المالي للدولة، كما تستخدم كأداة في زيادة أو إنقاص الإنفاق العام بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التضخم. ودعم سبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير حياة كريمة للمواطنين والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الإنفاقية للدولة.

ومنذ ذلك الحين اكتسبت سياسة الإنفاق الحكومي دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عما لها من أثر في التنمية الاقتصادية. فالسياسة الإنفاقية تعكس وبشكل كبير الأهداف المرسومة من طرف الحكومة والتي تسعى إلى تحقيق نمو إقتصادي مستقر من أجل دفع عجلة التنمية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي. بإختصار فإن السؤال عن دور الإنفاق الحكومي في الإقتصاد هو سؤال عن مدى إنتاجية هذا الإنفاق.

1. إشكالية الدراسة:

وجهت الجزائر جهودها في السنوات الأخيرة نحو استعمال الإنفاق الحكومي من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني، فقد شهدت النفقات العامة خلال الفترة (2000-2020) تغيرا جذريا عما كانت عليه في فترة الإصلاحات الهيكلية، فبعدما كانت سياسة إنفاقية انكماشية مضبوطة، أصبحت سياسة توسعية جراء انتعاش إيرادات الموازنة العامة، حيث ارتفع حجم إجمالي النفقات العامة من 62.30 مليار دولار سنة 1999 إلى 64.77 مليار دولار سنة 2000 ليصل سنة 2005 إلى 97.17 مليار دولار ثم سنة 2010 إلى 147.63 مليار دولار وقد واصل حجم النفقات العامة اتّجاهه التصاعدي إلى أن وصل سنة 2020 إلى 191.87 مليار دولار، كما أنّ نسبة إجمالي الإنفاق الوطني إلى إجمالي الناتج المحلي سجلت نموًا ملحوظا خلال الألفية الثالثة، إذ تراوحت ما بين 79% و86% وهو ما يشير فعلا إلى زيادة حجم التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي. كان ذلك نتاج تطبيق العديد من البرامج الإنمائية إنطلاقا من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE) 2001-2004 و المخطط التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005-2009 و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) 2010 -2014 وصولا إلى النموذج الإقتصادي الجديد للنمو الإقتصادي 2016 - 2030 و ذلك بعد الإستفادة من الإيرادات الإستثنائية الناتجة عن الإرتفاع المذهل لأسعار البترول في السوق العالمية، وبالمقابل فقد شهدت معدلات النمو

الإقتصـــادي تقلبات واضـــحة، فقد بلغ خـلال الفترة 1995 - 1999 بـ 3.2% وهـو معـدل متواضع قياسا بالمـوارد المتاحة، وعرفت معدلات النمو انخفاضا حادا سنة

1997 وصـل إلى مستوى1.1%، ثم شـهدت إرتفاعـا كبيرا سنة 1998 بنسبة 5.10%، ليعـاود بالإنخفـاض سـنتي 1999 و2000 ب 3.2 % و3.8 %، وواصـــلت معـدلات النمـو الاقتصـــادي بالتذبذب إلـى أن وصـــلت سـنة 2013 وسـنة 2014 إلـى 2.8% و3.8 % وذلك راجـع إلـى التذبذب الحاصـــل فـي أسـعار النفط. وسـجل النمو الإقتصـــادي أدنـــى مســـتوى لـه منـذ ســـنة 1994 بـــ 5.10-% ســـنة 2020 وذلـك بســـبب تعـــرض الاقتصـــاد الجـزائري لهزة عنيفة خـلال سنة 2020، نتـاج جائحـة كورونـا وانهيار أسـعار النفـط، مـــا انجـــر عنـه عجـــز تـاريخي فـــي موازنـة 2021، إذ بلغـت 22 مليـار دولار. الأزمـة المزدوجـــة، دفعـت بالســـلطات الجزائريـة إلـى تقليـص الإنفـاق الحكومـي، حيـث عرفـت نسـبة إجمـالي الإنفـاق الوطـني إنخفاضـــا سـلبيا بقيمـة 4.28- % أي مـا قيمتـه 8.57 مليـار دولار ليعـاود فـي الإرتفـاع فـي السـنوات الموالية توازيـا مـع ارتفـاع أسـعار البترول نتيجة الأزمة السياسية في أوروبا وتوقع اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية.

لمـا سـبق ذكره وعلـى الرغم من السياسـة الإنفاقيـة التوسـعية لتحقيق الاسـتقرار المـالي والنقدي، فـإن معدلات النمو الاقتصـادي المسـجل كـان ومـا يزال أقل من الإمكانيـات المتاحـــة، ونظـــرا للجـــدل القـائم فـي تفسـير العلاقـة بيـن النمـو الإقتصـــادي والإنفـاق العمومـي فإننـا نحـــاول فـي بحثنـا تحديـد هـذه العلاقـة مـن خـــلال الإجابـة على الإشـكالية التالية:

مـا هـــو أثر سياســة الإنفـاق الحكومـي على النشـــاط الإقتصـــادي فـي الجـزائر فـي ظـل الإنفتاح الإقتصـادي والمتغـيرات الإقتصـادية الجديدة،

وينشـق من صـميم هذا السـؤال الرئيسـي أسـئلة فرعية أخرى تدور حول الدراسة شكلا ومضمونا ومنها على سبيل المثال:

1- مـا مـدى فعالية السياسـة المالية فـي عـلاج الأثار الاقتصـادية والإجتماعية للأزمة الإقتصادية في الجزائر؟

2- ما مدى فعالية سياسـة الإنفاق الحكومي كوسـيلة للحـد من العجـز في الموازنة العامة للدولة؟

3- **ما هي** أبعاد وأشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال إنفاقها العام دون المبالغة في زيادة هذا الإنفاق الذي من شأنه أن يعطي نتائج عكسية؟

4- كيف تساهم سياسة الإنفاق الحكومي في تحفيز النمو الإقتصادي وتخصيص الموارد

وتوزيع الدخل والثروة وبالتالي تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتنمية الإقتصادية؟

2. فرضيات الدراسة:

نعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات تمت صياغتها بالصيغة العدمية على النحو التالي:

- اللجوء إلى زيادة الإنفاق الحكومي، من شأنه الرفع في النمو وضمان استمراريته وتماسكه على المدى القصير والمتوسط،
- الإستمرار في الإنفاق الحكومي لا ينتج عنه أية ضغوط تضخمية
- سياسة الإنفاق العام في الجزائر هي سياسة مكملة ولا توجد أية علاقة سببية مع النمو

الإقتصادي.

- الإقتصاد الجزائري هو اقتصاد ذو خصوصيات هيكلية (بنيوية) وظرفية أملتها المرحلة

الإنتقالية نحو إقتصاد السوق وأن الإنفاق الحكومي هو المحدد الوحيد للنمو الإقتصادي.

- تهدف مختلف برامج الإنفاق الحكومي التي قامت بها الجزائر إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل.
- توجد علاقة طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

3. هدف وأهمية الدراسة:

بالنظر إلى التقلبات التي شهدها النمو الإقتصادي في الجزائر بات من الضروري معرفة تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في ظل الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي مرَّ بها الاقتصاد الجزائري هذا من أجل تفسير هذه التقلبات والكشف عن نسبة إسهام الإنفاق الحكومي في هذه الأخيرة. حيث

تهدف هذه الدراسة إلى **قياس فعالية ونجاعة سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي عن طريق** إستخدام الأساليب الإحصائية الكمية بإ**سقاط نماذج متجهات الإنحدار الذاتي** VAR **على الإقتصاد الجزائري وإختبار قدرة هذه النماذج على تفسير العلاقة الإقتصادية بين متغيرات الدراسة.** بحيث أن نتائج مثل هذه الأبحاث ستسمح لصانع القرار الإقتصادي بصياغة محاور السياسة الاقتصادية الفعالة لفهم أفضل لفعالية الإنفاق العام كمنظم للاختلالات الإقتصادية الكلية.

4. منهجية الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لمعرفة طبيعة العلاقة القائمة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، لذا فإن منهجية الدراسة تقوم على إتباع المنهج الوصفي لتميزه بالمرونة الكبيرة في تغطية الجانب النظري المتعلق بدور السياسة الإقتصادية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي بالإضافة إلى التطرق إلى مفاهيم النمو الإقتصادي والإنفاق العام، وتحليل العلاقة بينهما نظريا. كما تستعمل الدراسة المنهج الإستقرائي الإستنباطي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي القياسي، في إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regressive، والتحليل الديناميكي لمتغيرات الدراسة عن طريق تحليل مكونات التباين Variance Décomposition، ودوال الاستجابة الفورية Impulse Réponse Fonctions لنموذج متجه الانحدار الذاتي لسلسلة زمنية سنوية للفترة (1962م - 2021 م)

5. هيكل الدراسة:

من أجل نجاح أي بحث اقتصادي لابد من تحديد الظاهرة التي يتعامل معها الباحث والمتغيرات المؤثرة فيها، وتحديد العلاقة بينهما فضلاً عن تحديد الأساليب المستخدمة في قياس هذهِ العلاقة ليجري بعد ذلك عرض النتائج المتحققة، فضلاً عن تحقيق اهداف البحث، وقد جرى تقسيم هذا البحث على ثلاثة فصول نظرية وآخر تطبيقي أختتم باستنتاجات ومقترحات تم ترتيبها كما يلي:

- جاء في الفصل الأول دور الدولة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وعرض أهم السياسات الإقتصادية المتبعة من أجل تحقيق هذا الإستقرار تناولنا فيه ثلاث مباحث، جاء في المبحث الأول توضيح لمفهوم الإستقرار الإقتصادي أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى السياسة الإقتصادية وعرضنا فعالية هذه السياسة في المبحث الثالث كتمهيد للدخول في الفصل الثاني.

- خلال الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل إلى سياسة الإنفاق الحكومي كأهم أدوات السياسة المالية حيث تضمن هذا الموضوع تطور سياسة الانفاق العام في الفكر الإقتصادي موازاة مع تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي بالإضافة

إلى أهم الحجج التي يستند إليها مؤيدو ومعارضو التدخل الحكومي إضافة إلى مفهوم وأهداف وأهمية وأنواع الانفاق الحكومي كما تم الإشارة كذلك إلى تقسيمات النفقات العامة في المبحث الأول، وجاء المبحث الثاني لسرد الكفاءة الاقتصادية للإنفاق الحكومي وأهم المؤشرات الدالة على ذلك أما المبحث الثالث، فتناولنا فيه ظاهرة تزايدها النفقات العامة، أسبابها وأهم النظريات المفسرة لها دون إغفال كفاءة هذه النفقات والأثار الإقتصادية لها التي جائت في المبحث الرابع.

- الفصل الثالث: موضوعه الأساسي هو النمو الاقتصادي، إذ تناولنا فيه مختلف المفاهيم المُتعلقة بالنمو في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مختلف النظريات والنماذج التي اهتمت بهذا الموضوع.

- أما الفصل الرابع: فإنه يُعتبر جوهر البحث، حيث جاء لقياس تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بعد تقديمنا لمفاهيم أساسية تتعلق بالسلاسل الزمنية وتقنية التكامل المشترك وعرض نبذة مختصرة عن الاقتصاد الجزائري وبعض المؤشرات الإقتصادية الكلية والنتائج القياسية من خلال تطبيق تقنية متجهات الإنحدار الذاتي على المعطيات الخاصة بالنفقات العمومية والنمو الاقتصادي للكشف عن وجود علاقة بين هذين المتغيرتين وتبيان نوعها.

وبما أن عملية تحقيق النمو لم تكن مرتبطة بمتغيرات الإنفاق الحكومي فقط بل تتعداها إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل سعر النفط، نسبة التضخم، عدد السكان، نسبة التمدرس الأمر قد يجعل من نموذج متغيرات النمو الإقتصادي ضعيفا فلجأنا إلى إضافة متغيرات أخرى كمعدل التضخم والكثافة السكانية والتقدير باستعمال نماذج متجه الإنحدار الذاتي VAR من أجل تحسين المعنوية الإحصائية، هذا وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات

الفصـــل الأول

الإستقرار الإقتصادي كأهم أهداف السياسة الإقتصادية
(دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي)

مقدمة الفصل:

تسعى الدول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة كل الأسباب والظروف التي تحيد بالاقتصاد عن هذا الاستقرار وذلك لما يخلفه عدم الاستقرار الاقتصادي من تشوهات على مختلف مركبات الاقتصاد سواء الكلية أو الجزئية.

ومن أجل تحقيق هذا المسعى تبحث هذه الدول في وضع حزم من البرامج والسياسات الإقتصادية المختلفة والمتمثلة أساسا في السياسة النقدية أو المالية أو التجارية باعتبارهما أهم الأدوات التي يمكن لها التأثير على الاقتصاد الكلي وذلك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات الاقتصادية للتأثير على التضخم، البطالة وتوازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات والتي تتناسب مع الواقع الاقتصادي للإقتصاد المعني، وتعينه على مجابهة كل الأسباب والظروف التي من شأنها أن تعمل على إعاقة نموه وتشويه مختلف مركباته.

المبحث الأول: آلية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

لقد اكتسب مجال الاستقرار الاقتصادي الكلي أهمية كبرى على المستوى الدولي في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية خلال الفترة 2007 - 2009 وأزمة الديون السيادية الأوروبية - خلال عامي 2010 و2011 ولقد سعت العديد من الدول والتجمعات الاقتصادية في العالم إلى تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي واعتماد بعض المعايير لتقييم مدى سلامة أداءها الاقتصادي وتحديد مواطن القوة والضعف، واتخاذ التدابير اللازمة لتحصين اقتصادياتها من الصدمات الاقتصادية المحتملة وتقليل مستويات الانكشاف الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي

يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من أكثر المفاهيم شيوعا في الأدبيات والدراسات الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد تعريف موحد له، وغالبا ما يتم المزج بين مفهوم الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي وذلك لكون الاستقرار الاقتصادي يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والعكس صحيح.

وفيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية للاستقرار الاقتصادي، فإن المفهوم الأوسع انتشارا على المستوى الدولي، هو الذي يعرفه صندوق النقد الدولي: "بكونه الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية"، حيث تؤدي هذه التقلبات إلى زيادة مستويات عدم التيقن وتثبط الاستثمار، وتعرقل النمو الاقتصادي، وبالتالي تؤثر سلبا على مستويات المعيشة. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الديناميكي غالبا ما يشهد تقلبات هيكلية، إلا أن التحدي الأكبر أمام متخذي القرار يتمثل في التقليل من عدم الاستقرار دون تقليص قدرة النظام الاقتصادي على رفع مستويات المعيشة من خلال السعي المتواصل لزيادة مستويات الإنتاجية والكفاءة والتوظيف.

ومن المفاهيم الأخرى للاستقرار الاقتصادي، يذكر التعريف المتداول في أروقة الأمم المتحدة لحالة الاستقرار الاقتصادي بكونها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادرا على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة[1].

ويعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ويُمثل الاستقرار الاقتصادي في وجود سعر صرف مُستقر، وعدم وجود عجز في المُوازنة الحكومية، ضآلة حجم العجز في الميزان التجاري أو الحساب الجاري وضآلة حجم المديونية.[2]

الإستقرار الإقتصادي، يعني استمرار حالة التشغيل الكامل وتفادي حدوث تغيرات في مستوى الأسعار (إرتفاعا أو إنخفاضا) كإتجاه عام طويل الأجل.[3]

إن موضوع الإستقرار يمكن تجزئته إلى ثلاثة أهداف رئيسية محددة وهي: نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، بالإضافة إلى الإستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي إذا أخذنا بعين الاعتبار درجة الإنفتاح الاقتصادي، وما يُميز هذه الأهداف أنها مُتداخلة ومُترابطة، فالناتج المحلي في إقتصاد ما، لن يتحقق بدون العمالة الكاملة، كما يترتب عن تقلبات الأسعار سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الإقتصادي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يتحقق طالما تمكن صُناع السياسة الإقتصادية من تحقيق مُعدل نُمو إقتصادي مُرتفع، تحقيق التشغيل الكامل، التحكم في المستوى العام للأسعار وتحقيق الإستقرار في أسواق صرف

---

[1] هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار**، تقرير صندوق النقد الدولي، يناير 2012، ص 3-4.

[2] بوشنب موسى، **نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2014/2000**، أطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، بومرداس، الجزائر، 2014 /2015، ص 18.

[3] عصمت بكر احمد، **تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، 2009، جامعة تكريت، الكويت، ص 106.

العملات وإستقرار مُعدلات الفائدة، وعليه فإن الإستقرار الإقتصادي يتضمن ضرورة بلوغ هدفين رئيسيين، يتمثل الهدف الأول في إستقرار الإقتصاد الوطني عند مستوى التشغيل الكامل ثم تفادي حدوث الإنكماش في الاقتصاد، أما الهدف الثاني فيمكن في تفادي إرتفاع مُعدلات التضخم أثناء فترات الرواج الإقتصادي، ذلك لان مُعدل التضخم المُستقر هو مفتاح الإستقرار الإقتصادي، حيث إرتفاع مُعدلات التضخم يُؤثر سلبًا على الإستقرار الإقتصادي من خلال إنخفاض المُدخرات المحلية بسبب تخفيض معدلات الفائدة الحقيقية، وتراكم رأس المال بسبب زيادة حالة عدم اليقين، وإنخفاض التنافسية الدولية لارتفاع مُعدل سِعر الصرف الحقيقي[1].

المطلب الثاني: تحليل الإستقرار الإقتصادي

يُمكن تبني إطارًا عِمليا لتحليل الإستقرار الإقتصادي لا يختلف كثيرا عن المفاهيم سابق الإشارة إليها مع مُراعاة خصوصية وضعية كل إقتصاد، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: على صعيد النمو الحقيقي

يتعلق الإستقرار الإقتصادي بتحقيق مُعدلات نُمو مستدامة قائمة على مستوى مقبول من التنويع في مصادر الدخل، وإطار مؤسسي داعم للإستقرار الإقتصادي مع تجنب التقلبات الحادة في النمو وضمان التعافي السريع من آثارها حال حدوثها، بما يضمن إستيعاب النمو المتسارع في حجم القوة العاملة العربية ويكفل في الوقت ذاته تقليل التباين في توزيع الدخل. حيث تشير التغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن إلى أن النمو الاقتصادي بمفرده غير كاف لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وإنما يستلزم الأمر إرساء نمو أكثر شمولا للمواطنين بشكل يسمح بالتحسن المستمر في مستويات المعيشة والتوظف وتقليل الفوارق الطبقية بما يعزز القدرات الإنتاجية للمجتمع على المديين المتوسط والبعيد. ومن ثم يمكن تقييم الاستقرار الاقتصادي على صعيد النمو الحقيقي استنادا إلى المعايير التالية:

[1] بوشنب موسى، **نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2014/2000**، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

- قدرة الاقتصاد على تجنب التقلبات الحادة في النمو وضمان التعافي السريع من الصدمات الاقتصادية حال حدوثها.
- تحقيق نمو قائم على مستوى مقبول من التنويع في مصادر الدخل.
- تحقيق معدلات نمو تسمح باستيعاب الزيادات المتسارعة في معدلات نمو القوة العاملة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- وجود إطار مؤسسي داعم للنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: على صعيد المالية العامة

يتعلق الإستقرار الإقتصادي بالحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة Fiscal Sustainability وتعرف" الإستدامة المالية "عبر الفترات الزمنية، المُتتالية بقدرة الحكومة على تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطية أوجه الإنفاق المُختلفة بما يشمل مدفوعات الفوائد على الدين العام دون اللجوء إلى تعديلات كبيرة ومُفاجئة في عناصر الدخل والإنفاق، ودون اللجوء إلى عمليات إعادة جدولة أو شطب للدين العام [1]و من الناحية العملية تعني الإستدامة المالية سعي الحكومات إلى ضبط الموازنات بما يسمح بخفض العجز المالي وإبقائه في حدود نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي مُتعارف عليها دوليا تتراوح بين 3- 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإدارة الدين العام بشكل لا يسمح بتجاوزه للحدود الآمنة المتعارف عليها، وهي 60% من الناتج المحلي الإجمالي وفقا للاتحاد الأوروبي، أو 85 % من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لبنك التسويات الدولية.

ويُشار في هذا الصدد إلى أن تحقيق الاستدامة المالية يتطلب رفع كفاءة الإنفاق العام وتنويع مصادر الإيرادات وترشيد نظم الدعم المختلفة وتوجهيها بشكل مباشر لمستحقيها. كذلك تلعب السياسة المالية دورا مهما في ضمان الاستقرار من خلال تبني سياسات مالية معاكسة للدورات الاقتصادية بما يعني سياسات مالية توسعية في حالات الركود وانكماشية في حالات الرواج وارتفاع معدلات التضخم.

[1] محمد الحاج، **دور إصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مساندتها**، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 7، 2008، ص 14

ومن ثم فإن المعايير المُتبناة لدراسة الإستقرار الإقتصادي على صعيد المالية العامة في الدول العربية تتمثل في:

- توازن أوضاع الموازنة العامة للدولة أو تحقيق عجز مقبول في الموازنة لا يتعدى 3 إلى 5 بالمائة من الناتج المحلي ومعدلات للدين العام لا تتجاوز 60-85 %.
- وجود سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية بما يجنب النشاط الاقتصادي التقلبات الحادة في مستويات الاستهلاك والاستثمار.

الفرع الثالث: على صعيد الأوضاع النقدية والمصرفية وأسعار الصرف

فإن الاستقرار الاقتصادي يستلزم تحقيق الاستقرار السعري الذي يقوم على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف وتواجد هيكل أسعار فائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية[1] ويساعد الاستقرار السعري على اتخاذ قرارات إنتاجية واستثمارية كفؤة لا تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الحادة في معدلات التضخم والصرف والفائدة وهو ما يعزز النمو الاقتصادي[2] كذلك يتعلق الاستقرار الاقتصادي على الصعيد النقدي بتنظيم كمية وأسعار وشروط الائتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون التوسع المفرط في الائتمان بشكل يؤدي إلى تركز وتراكم المخاطر الائتمانية[3] وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات ومن ثم إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار .أما فيما يختص بدور السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية في الأجل القصير*، فإن ذلك يتوقف إلى حد كبير على سياسة سعر الصرف المتبعة في الدول العربية ومدى حساسية الاستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة .وبالتالي فإن السياسات النقدية المعززة للاستقرار الاقتصادي وفق الإطار المستخدم في هذه الدراسة تعمل على:

- تحقيق الاستقرار السعري.
- تنظيم الائتمان المحلي بما يدعم النمو ويقلل من تراكم مخاطر الائتمان.

---

[1] أمية طوقان، دور **البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية**، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية. 2005

[2] **انظر في هذا الصدد:**

Khan, M. & Abdel S.(2000)."**Threshold Effects in the Relation between Inflation and Growth**" International Monetary Fund working paper 00/78, Washington.

[3] **انظر في هذا الصدد:**

International Monetary Fund (2011). '**Global Financial Stability Report**', Septembre, P :10

* **اقتصاديا** يتوقف دور السياسة النقدية في مواجهة التقلبات في النمو على الأجل القصير بحيث لا تؤثر على مستوى التغيرات في الناتج والعمالة في الأجل الطويل وإنما تؤثر فقط على التغيرات في المستوى العام للأسعار.

- استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة التقلبات في النمو الاقتصادي في الأجل القصير في إطار ما تسمح به سياسة سعر الصرف المتبعة.
- خفض تقلبات أسعار الصرف لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات ودعم التنافسية الدولية.

الفرع الرابع: على صعيد الوضع الخارجي

يعني الاستقرار الاقتصادي تحقيق نمو مطرد في الصادرات وتنويع مستمر في الهياكل التصديرية السلعية والخدمية وزيادات مدروسة في جانب الواردات ومن ثم تحقيق فائض/عجز مقبول في موازين المعاملات الجارية، يبلغ على سبيل المثال 4% في المائة كما هو مقترح في إطار مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لدول مجموعة العشرين. كذلك فإن استقرار الأوضاع الخارجية يتطلب تنظيم التدفقات الرأسمالية بما يسمح بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحد من تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بقدر مرتفع من المخاطر بما يدعم وتيرة النشاط الاقتصادي ويضمن مستوى مقبول لنسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات تغطية ملائمة لمستويات الاحتياطي للواردات بالأشهر (تتراوح ما بين 3 إلى 6 أشهر) وبالتالي فالأوضاع الخارجية المعززة للاستقرار الاقتصادي والمتبناة في هذه الدراسة تتمثل في:

- تحقيق مستوى مقبول من التنوع في الهياكل التصديرية.
- تحقيق فائض/عجز مقبول في موازين المعاملات التجارية لا يتجاوز4 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- تنظيم المعاملات الرأسمالية بشكل يكفل جذب المزيد من انتقالات رؤوس الأموال المعززة للاستقرار الاقتصادي ومن أهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحد من انتقالات رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بمستويات أعلى من المخاطر.
- خفض معدلات الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الاحتياطات الدولية بما يكفل تغطية ملائمة للواردات بالأشهر تتراوح بين 3 إلى 6 أشهر.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المنطقة العربية تشكل أهمية خاصة على المستوى العالمي لاستحواذ دول المنطقة على ما يقرب من ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط وثلث الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، كذلك يمثل إنتاج الدول العربية من النفط نحو 30 % من إجمالي الإنتاج العالمي، وتمثل صادراتها النفطية 70% من صادراتها الإجمالية، وتساهم إيراداتها النفطية بنحو 67% من إجمالي إيراداتها العامة[1] بما يجعل هذه الدول عرضة للتأثر بشكل كبير بالعديد من التقلبات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

من جانب آخر تقوم دول المنطقة بدور مهم على صعيد تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال دورها في تحقيق استقرار الأسعار العالمية للنفط، والتأثير الإيجابي لاستثمارات الصناديق السيادية العربية على الاستقرار المالي العالمي.

غير أن الدول العربية تتباين فيما بينها بشكل كبير فيما يتعلق بمستويات التنمية وهياكلها الاقتصادية ومدى انفتاحها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. فهناك دول عربية تعتمد بشكل أساسي على النفط في توليد الناتج وتحقق موازين معاملاتها الخارجية وموازناتها العامة فوائض أو عجوزات اعتمادا على التغيرات في أسعار النفط، ودول عربية أخرى مستوردة للنفط تتسم غالبيتها بهياكل اقتصادية أكثر تنوعا وبمستويات انفتاح كبيرة على التجارة الدولية للسلع والخدمات وتعتمد على بعض قطاعات الخدمات كالسياحة وتحويلات العاملين بالخارج لتوفير احتياجاتها من النقد الأجنبي.

المطلب الثالث: اختلال ومعالجة الاستقرار الاقتصادي

إن ما يميز اقتصاديات معظم دول العالم في العقود الأخيرة هو تفاقم ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وتقف وراء ذلك مجموعة من الأسباب لعل أبرزها ما يلي:

[1] صندوق النقد العربي، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، الفصل الخامس، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.

الفرع الأول: التغيرات في المستوى العام للأسعار

إن للتضخم أضرارا جسيمة يمكن أن يلحقها بالاقتصاد، فهو يتسبب في أضرار سياسية واقتصادية واجتماعية مما يتطلب على السلطات التدخل من اجل إحداث مساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يصبح التضخم يمثل أحد أهداف السياسة الاقتصادية التي يقاس بها الاستقرار الاقتصادي من عدمه[1].

الفرع الثاني: الأزمات المالية

تعبر الأزمة المالية عن التذبذبات التي تؤثر جزئيا أو كليا على المتغيرات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الداخل يرافقها توسع مفرط في الاقتراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة[2]. إذن عدم استقرار النظام المالي يترتب عنه نشوب أزمة مالية تؤدي بدورها إلى عدم الاستقرار الاقتصادي. ومن بين أسباب الأزمات المالية نذكر:

1. استفحال الديون خاصة قصيرة الأجل: كلما زاد الاعتماد على الديون قصيرة الأجل كلما زادت حدة الأزمات، لان سدادها أمر صعب خاصة إذا جمدت مبالغها في استثمارات طويلة الأجل، كما أن الإفراط فيها قد يؤدي إلى المضاربة في أسواق العملات الأجنبية والأوراق المالية والسلع، وهذا ما أدى إلى نمو الصفقات المضاربية ونمو التعامل بالمشتقات المالية وبالتالي التوسع الضخم في نظام المدفوعات، وعليه ظهور مشاكل كبيرة التي تنتشر بسرعة كبيرة عبر النظام المالي في حدوث أزمة ما.

2. التنبؤ والتوقيت: من الصعب القيام بتنبؤ دقيق عن مسار النشاط الاقتصادي ولو لظروف زمنية قصيرة، فهذه الصعوبة تحول دون إمكانية الاعتماد على نوع أو آخر من العلاج الوقائي للازمات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.[3]

---

[1] بوشنب موسى، **نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2014/2000**، مرجع سبق ذكره ص 20..

[2] عبد الله خبابة، **اقتصاد المشاركة آلية لحماية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، 20-2009/10/21، ص 03.

[3] بوشنب موسى، **نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

3.الآثار السلبية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة: بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير المالي و الإنفتاح على الأسواق الخارجية والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي و زيادة قدرته في الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المسار لم يخل من المخاطرة الكبيرة التي أثرت سلبا على سلامة القطاع المالي والمصرفي في معظم دول العالم، والتي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية وتخفيف القيود على العمل المصرفي وعلى تحركات رؤوس الأموال كما أن عولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ساعدت على سرعة انتشار الأزمات المالية وانتقالها عبر العالم، وعليه فإن تسارع الدول إلى التحرير المالي و إزالة القيود على رؤوس الأموال الأجنبية قبل تهيئة اقتصادها ومؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة والتي تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب والمخاطرة المترتبة على تقلبات أسعار الصرف والتباين في أسعار الفائدة يعد من أهم أسباب حدوث الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الرابع: الإستقرار الإقتصادي الكلي والتوازن الإقتصادي

يعرف التوازن الإقتصادي بأنه الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيير وعندما يبتعد الإقتصاد عن حالة التوازن يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج أو الدخل ومستوى الإنفاق مما يدفع المؤسسات إلى رفع أو خفض مستوى إنتاجها[1] كما يعرف بأنه الحالة التي يتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي، إذن فهو الحالة الإقتصادية والمالية التي تتساوى فيها مجموعة من المتغيرات التي يمكنها أن تحافظ على وضعيتها في حالة عدم تغير العوامل المؤدية إليها

وقد حظي التوازن الإقتصادي باهتمام كبير في الفكر الإقتصادي وذلك لما له من أهمية في تحقيق التنمية الإقتصادية وإرساء الإستقرار الإقتصادي.

ويتضمن التوازن الإقتصادي عدة توازنات جزئية تتطلب الربط والتنسيق فيما بينها كتوازن ميزانية الدولة، توازن ميزان المدفوعات، توازن عرض وطلب

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الإقتصادية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 125

النقود... فهذه التوازنات إنما تعبر عن التوازن الإقتصادي العام الذي يتحقق عند المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي شريطة إستقرار جميع المؤشرات الإقتصادية الكلية.

- **الفرق بين التوازن الإقتصادي والإستقرار الإقتصادي:**

لقد سبق أن تطرقنا إلى أن التوازن الإقتصادي هو الذي يصف لنا الحالة التعادلية بين قوى متضادة تتأثر فيما بينها، فعندنا تستقر هذه القوى نقول بأن الإقتصاد في حالة توازن. فعلى سبيل المثال تكون المؤسسة في حالة توازن عندما تتعادل إراداتها مع نفقاتها ومجموع هذه التوازنات الجزئية تسمح بتحقيق التوازن الإقتصادي العام الذي تصبوا إليه جميع السياسات الإقتصادية، أما الإستقرار الإقتصادي فإنه يعبر عن الحالة التي يصل فيها الإقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية مع الحفاظ على إستقرار المستوى العام للأسعار واستقرار ميزان المدفوعات.

ومن هنا يتضح الفرق بين التوازن الإقتصادي والإستقرار الإقتصادي إذ يحمل التوازن معنى التعادل بين جانبين، أما الإستقرار فيعني الثبات على حالة معينة وهو عكس التغير. بمعنى أخر يعبر الإستقرار الإقتصادي عن استمرار حالة التوازن مع عدم حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار. وعليه يمكن أن يعرف الإستقرار على أنه التوازن طالما أن العوامل المحددة لهذا الأخير تبقى ثابتة، أي هو عبارة عن التوازن إذا بقي الوضع التوازني للظاهرة محل الدراسة مستقرا إلى حين حدوث تغير في عامل أو أكثر من العوامل المؤثرة فيختل التوازن.

إن الهدف النهائي من التوازن والإستقرار الإقتصادي هو تحقيق التنمية الإقتصادية وتحسين مستوى معيشة الأفراد وكافة المتغيرات الإقتصادية على المستويين الجزئي والكلي. فالتنمية الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي يسيران جنبا إلى جنب، فعدم تحقيق الإستقرار الإقتصادي يعني أن الإقتصاد يعمل دون التشغيل الكامل أي عدم إستغلال الموارد المتاحة، وهو ما يعبر عن وجود استثمارات غير منتجة والتي تمثل منطلق التنمية الإقتصادية.

المطلب الخامس: طبيعة الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية:

إن الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة يتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل غير أن المقصود بالتشغيل ليس الوصول إلى معدلات بطالة معدومة وإنما ضغطها إلى ذلك الحيز الذي لا يسمح إلا بما يسمى بالبطالة الاحتكاكية[1]

إذا كانت المشكلة في الاستقرار هو ارتفاع معدل البطالة فإن الرد في هذه الحالة يكون من خلال طريقتين هما السياسة المالية أو السياسة النقدية أو كلاهما فيمكن استخدام أدوات السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق أو عن طريق أدوات السياسة النقدية من خلال زيادة عرض النقد وهذا اعتراف الكثير من الآخذين بفعالية السياسة النقدية.

في حين يشير التضخم إلى قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، أي هي الحالة التي يفوق فيها إجمالي الإنفاق الكلي إجمالي الإنتاج الكلي أو هو كمية كبيرة من النقود تطارد سلعا قليلة وهذا يعني أن الطلب الكلي يفوق إجمالي الإنتاج الكلي وهو ما يؤدي إلى اتساع الفجوة التضخمية .أما حالة الانكماش وهي معاكسة تماما إذ تتمثل بقصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي، أي هي الحالة التي يقل فيها إجمالي الإنفاق الكلي عن إجمالي الإنتاج الكلي .فيؤدي ذلك إلى انخفاض في الأسعار وتفشي البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وهي مقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي كما في الرسم رقم (1.1) الموضح أدناه[2]

وعموما يمكن القول أن المدرسة الكينزية تركز على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي مع التركيز على دور الحكومة في هذا الشأن، حيث أن الوصفة التي يقترحونها لمعالجة مشكلتي التضخم والبطالة تتمثل في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي وزيادة مستوى التشغيل والذي يكون كفيل في النهاية بالقضاء على مشكلة البطالة وعلى الرغم من اعترافهم بارتفاع معدل التضخم جراء تلك السياسات

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية السياسية الحكومية، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010 ص 70 و 71

[2] وليد خليف جبارة الطائي، **النفقات العامة في الاقتصاديات الربيعية اتجاهات وانعكاسات**، العراق حالة دراسية للمدة 2003 -2009 رسالة الماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية قسم الاقتصاد / 2010 , ص 37.

التوسعية أو لأنهم يرون ذلك ليس بالمشكلة الكبيرة لان العرض سيستجيب للزيادة في الطلب في حالة وجود موارد غير مستغلة [1]

الشكل رقم:(1.1) أثر أدوات السياسة الإقتصادية على الناتج المحلي

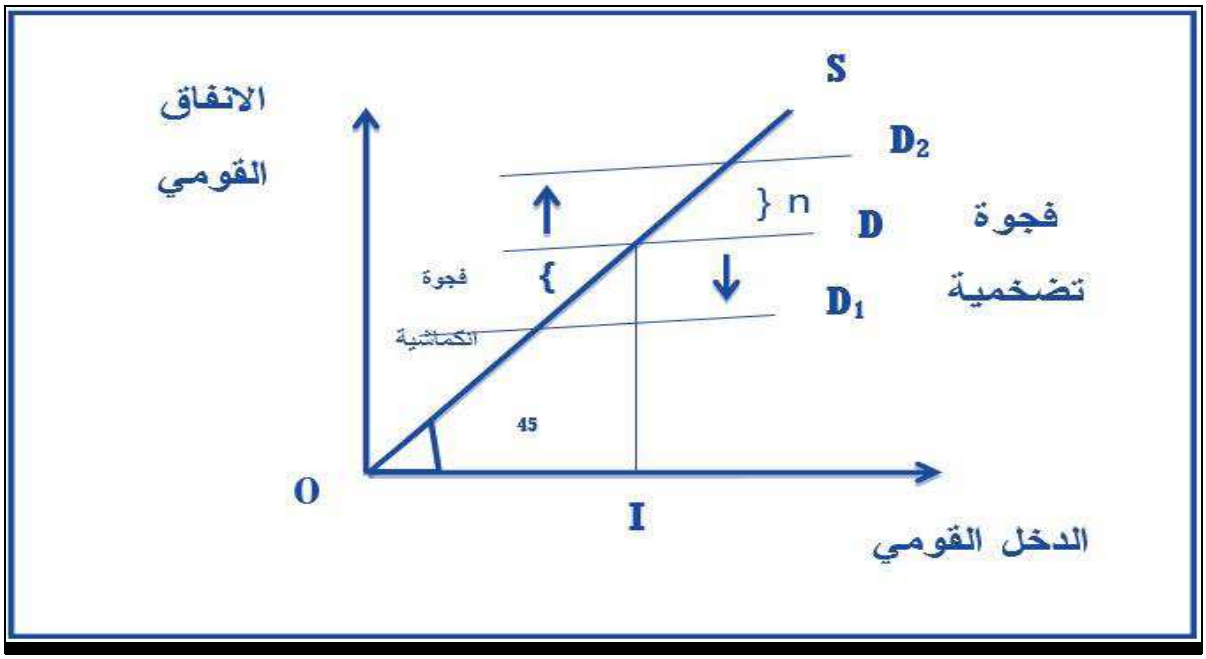

المصدر : وليد خلف جبارة الطائي، النفقات العامة في الاقتصادات الريعية :اتجاهات وانعكاسات، العراق حالة دراسية للمدة (2003-2009) رسالة مقدمة إلى الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، 2011، ص 37.

المبحث الثاني: السياسة الإقتصادية للدولة

المطلب الأول: مفاهيم وأساسيات عامة عن السياسة الإقتصادية

الفرع الأول: تعريف السياسة الإقتصادية

تعرف السياسة الإقتصادية على أنها مجال تدخل السلطة العمومية في تنظيم إقتصاد السوق الرأسمالي أي أنها ذلك الجزء من النظرية الإقتصادية التي تُعالج مُختلف الطرق التي تلجأ إليها الدولة من أجل التأثير على الوضع الإقتصادي خاصة الذي تعلق منه بالإنتاج و مُستوى الأسعار و بعبارة أخرى فإن السياسة الإقتصادية تعرف بأنها إستخدام الدولة لإيراداتها وإنفاقاتها بما يُحقق أهدافها الاقتصادية، الإجتماعية، والسياسية في ظل ما تعتنقها من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي. وتعرف أيضا بأنها السياسة

[1] حيدر نعمة بخيت، **سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة**، أطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2007 ص 28.

التي تعنى بدراسة النشاط المالي للإقتصاد العام بوحداتها المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية - وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما بينها تكييفا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات. كما تعرف أيضا بأنهما مجموعة الإجراءات التي تتبناها الدولة لتحقيق الأهداف المرغوبة في المجال الاقتصادي وضمان تنفيذها وإذا كانت هذه الأهداف تمثل أولويات يراد الوصول إليها فإن السياسة الاقتصادية تعد إحدى أهم هذه الأدوات التي يؤدي استخدامها إلى تحقيق تلك الأهداف وفق الأولويات المعتمدة بأفضل الشروط أي في إطار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أو المتوقع إتاحتها.

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية مُحددة ولهذا يجب على السياسة الإقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المُتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر إستخدام أقل حجمًا من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف.

الفرع الثاني: أنواع السياسة الإقتصادية

يمكن التفرقة بين نوعين مُهمين للسياسة الإقتصادية وذلك حسب الهدف المراد الوصول إليه من طرف أي دولة.

- ففي حالة الركود المُؤقت للنشاط الإقتصادي للدولة تعمد الدول إلى وضع حيز التنفيذ السياسة الإقتصادية الظرفية.

- أما في الحالة العكسية، إذا تعلق الأمر بإعادة التصحيح في عمق الإقتصاد على مستوى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فتلجأ الدولة إلى السياسة الهيكلية وذلك من أجل التأثير في النشاط الإقتصادي.

1. السياسة الإقتصادية الظرفية (سياسة التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي):

تهدف السياسة الظرفية إلى التأثير في الأمد القصير على المؤشرات الإقتصادية من أجل توجيه النشاط الإقتصادي في اتجاه يسمح من إستقرار وإسترجاع التوازنات الإقتصادية الكلية الكبرى في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات التي تستخدمها الدولة من أجل الوصول إلى هذا الهدف من بينها: السياسة المالية، سياسة التشغيل، السياسة النقدية، سياسة الصحة (الإعفاء) (التكفل بالنفقات) والسياسة الضريبية، ومن بين أنواع السياسات الإقتصادية الظرفية نذكر:

1.1. سياسة الإستقرار أو الضبط: وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الإقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور بإستعمال أدوات السياسة النقدية الإنكاشية، بحيث تهتم بمحاربة التضخم وتخفيضه[1] ومن ناحية أخرى نعني بسياسة الإستقرار مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الإقتصادي في وضعه الطبيعي من خلال تقليص الضغوطات الإجتماعية[2]. كما تستعمل الدولة أدوات السياسة المالية من أجل دعم الإستقرار الإقتصادي اللازم من خلال سياسات الانضباط المالي الهادفة إلى احتواء العجوزات في الموازنة العامة التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم والفائدة وضغوطات على موازين المدفوعات بما يؤثر سلبا على مسارات النمو . فعلى سبيل المثال ساهمت جهود الانضباط المالي التي طُبقت في تشيلي خلال حقبة السبعينيات في خفض مستويات العجز الأولي في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 28 نقطة مئوية خلال خمس سنوات من البدء في تطبيق تلك الإصلاحات .كما ساعدت كذلك على تصاعد وتيرة النمو في التشيلي مُقارنة بدول أمريكا اللاتينية الأخرى .في هذا السياق، تشير الدراسات أيضا إلى أن تأثير إحتواء عجز الموازنات العامة على النمو يكون إيجابيا وكبيرا جدا في حالة تمويل العجز من خلال الإصدار النقدي .كذلك فان تصاعد مستويات الدين العام يؤثر بشكل سلبي على مقدرة الاقتصاديات على النمو من خلال تأثيره السلبي على مستويات عدم تيقن

---

[1] عبد الله بلوناس، **الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2004-2005، ص 204.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية**- الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 31.

الأفراد بشأن مسارات الضرائب المستقبلية ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل وإضعاف قدرة الدولة على امتصاص الصدمات الخارجية[1]

أ.2. سياسة الإنعاش: تهدف إلى إنعاش النشاط الإقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل ودعم الطلب الخاص بالعائلات، وهي مُستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الإستهلاك والإنعاش عن طريق الإستثمار. وللقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المُتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي أو الاثنين معا. بحيث تطبق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب عن طريق إستخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة،...)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيزا للطلب .وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا، التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).

- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة كحل مُؤقت لمُشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الإقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

[1] Krugman Paul R., **Financing vs. Forgiving a Debt Overhang**, Working Paper Séries, Cambridge Massachusetts, National Bureau of Economic Research, (NBER) ,1988, Working Paper Nº.2486

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض (التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية)، فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين، هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص.

- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، إلخ؛ حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى" توفيرات خارجية" هامة لصالح المؤسسات.

- ويمكن التعبير عن كلتا السياستين المذكورتين بسياستي العرض والطلب الميزانيتين.

أ.3. سياسة الإنكماش: هي سياسة تهدف إلى التقليص من إرتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية كالإقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومُراقبة الكُتلة النقدية بحيث تهدف هذه السياسة إلى تقليص النشاط الإقتصادي.

أ.4. سياسة التوقف ثم الذهاب: هي سياسة تم إعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المُتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الإنكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي. وتستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي.

2. السياسة الإقتصادية الهيكلية (سياسة التكيف الهيكلي):

تسجل وتستعمل هذه السياسة من أجل التغيير والتأثير على النشاط الإقتصادي في الأمد الطويل بهدف تكييف الإقتصاد الوطني من خلال تحويل طريقة أو نمط سير النظام الاقتصادي مع تغيرات المحيط الدولي[1].

[1] Joëlle Bonenfant et Jean Lacroix**, la politique économique,** Ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires chambre de commerce et d'industrie de Paris, direction de relation internationales de l'enseignement, centre de langue.

ويكون تدخل الدولة قبليًا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق في مرحلة لاحقة من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين وهي من أهم محاور السياسة الإقتصادية الهيكلية، أما الدول النامية فإن السياسة الإقتصادية إنقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي وزيادة النفقات العامة[1].

كما تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى إحداث تغييرات في هياكل المجتمع كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها، مهامها وأنشطتها.

بالرغم من الإختلاف بين السياستين الظرفية والهيكلية من حيث المدة الزمنية المُستعملة لكليهما إلا أنه يوجد إنسجام بين هاتين السياستين فمثلا يمكن للسياسة الهيكلية أن تساهم في إنجاح السياسة الظرفية، فالدول التي إعتمدت برامج خوصصة (تعتبر قضية هيكلية) إستعملت الأموال الناجمة عن الخوصصة لمواجهة الإنفاق العمومي الإضافي المُوجه لامتصاص التراجع الاقتصادي.

لقد تولدت السياسات الإقتصادية نتيجة الأوضاع التالية:

- إنهيار المعسكر الإشتراكي.
- تفاقم المشكلات الإقتصادية في الدول النامية.
- أزمة المديونية.

الشكل رقم (2.1): أنواع السياسات الظرفية

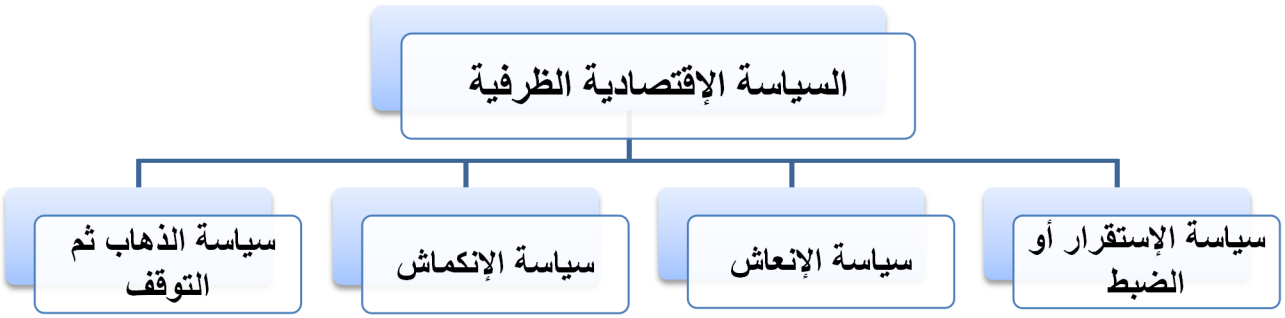

المصدر: وليد عبد الحميد عايب،" الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2010 ص 77

[1] عبد الله بلوناس، **الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق الأهداف الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره ص 205

الجدول رقم :(1.1) مقارنة بين السياسات الاقتصادية الظرفية والهيكلية

	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المـــــدة	الأجـــل الطـــويل	الأجـــل الـــقصير
الهـــدف	تستهدف الهيكل الاقتصادي	استرجاع التوازنات وتحقيق الاستقرار
الآثـــــار	نوعـــية	كمـية
المستوى	جانب العرض	جانب الطلب

المصدر: وليد عبد الحميد عايب،" الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2010 ص 77

وتظهر العلاقة وطيدة بين هاذين النوعين من السياسات فعند الحاجة لإجراء تغييرات هيكلية لتحسين العرض الكلي لا بد على الحكومات التصدي لبعض المعوقات وقد ينطوي ذلك على إجراء تعديلات في الهيكل الأساسي للإقتصاد مثل أساليب تحديد الأسعار، وكيفية إدارة الموارد العامة، والمؤسسات المملوكة للدولة، والقواعد التنظيمية للقطاع المالي والقواعد والأنظمة الداخلية لسوق العمل، وشبكة الأمان الإجتماعي، والمؤسسات الإقتصادية و لا يقتصر دور السياسات الهيكلية على المساعدة في رفع معدل النمو الإقتصادي بل تعمل على تهيئة الأوضاع لنجاح سياسات تحقيق الإستقرار الاقتصادي[1].

الفرع الثالث: آثار السياسة الاقتصادية

في ظل الإقتصاد المغلق هناك نوعين من الأسواق هما :السوق النقدي وسوق السلع والخدمات، ولكن في ظل الإقتصاد المفتوح، فإننا نحتاج إلى إضافة سوق الصرف الأجنبي ويرمز له بالرمز BP (ميزان المدفوعات) حيث يعتبر منحنى BP مستويات الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات[2] الشكل رقم: (3.1) منحنى (ميزان المدفوعات)، ويعبر عليه رياضياً كما يلي:

$$BP = Nx + NCF$$

حيث:

- Nx : تمثل الفرق بين الصادرات والواردات (الميزان التجاري).
- NCF: صافي رأس المالي والذي يتشكل من دخول وخروج رؤوس الأموال.

[1] خالد عبد القادر، **ما هي السياسات الهيكلية؟ عودة لأسس"**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2013 ص 4
[2] أحمد رمضان نعمه الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2002 ، ص 242

الشكل رقم: (3.1) منحنى ميزان المدفوعات

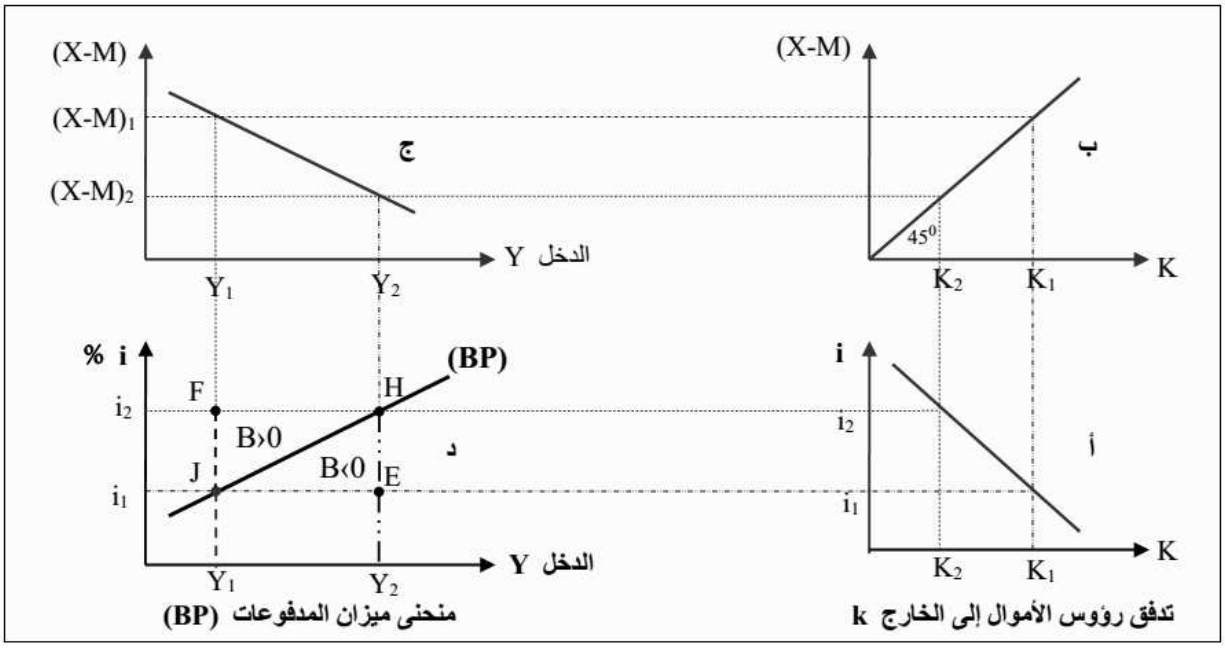

المصدر: سامي خليل، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة، ج 2 ، مطابع الأهرام، القاهرة، ص 194

إن تحقيق التوازن الكلي يكون آنياً وهناك نموذج Mundell17 - Fleming حيث تحدث عن التوازن لما تتقاطع المنحنيات (IS-LM,BP). كما يبينه الشكل رقم (4.1) منحني نموذج (IS-LM,BP)

الشكل رقم: (4.1) منحنى نموذج (IS-LM,BP)

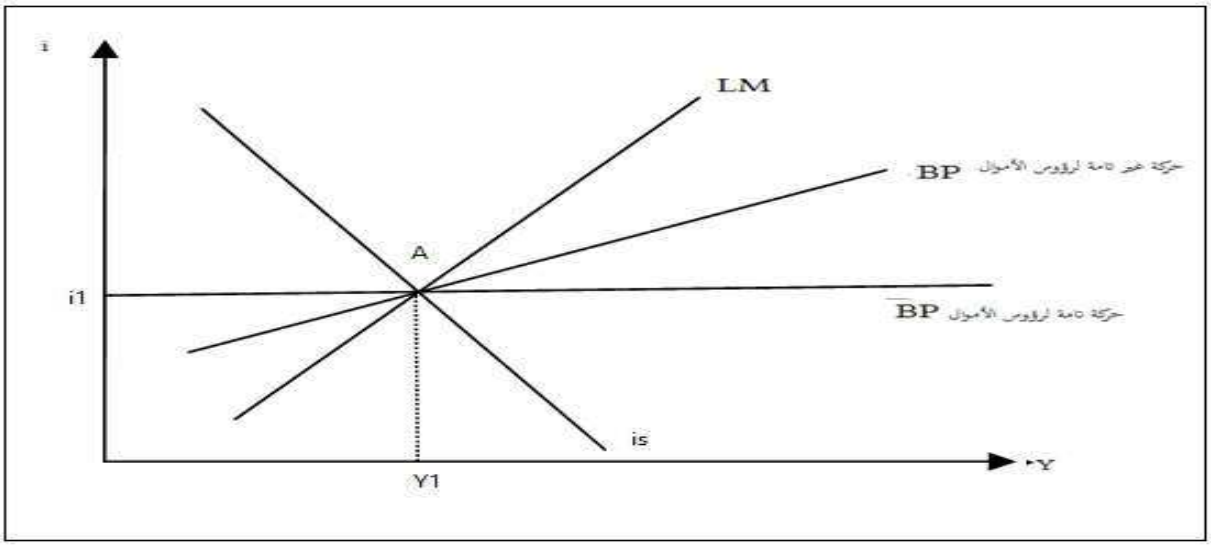

المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010 أطروحة دكتوراه في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013 ص 57

حيث: **"i"** يمثل معدل الفائدة و **"y"** يمثل الدخل.

يتحقق التوازن العام عندما يتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة ويظهر ذلك في النقطة (A) من الشكل رقم **(4.1)** حيث تتقاطع منحنيات LM،IS و BP معا عند مستوى الدخل ومعدل الفائدة المحلي التوازنيين، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري أو وجود علاقة عكسية بينهما. وفي ظل هذا الوضع لا تؤثر السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية، ويؤدي انخفاض كفاءة السياسة النقدية في ظل معدل الصرف الثابت إلى انخفاض في مستوى أرصدة الاحتياطات الدولية حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود الناتجة عن توسع الائتمان المحلي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلية الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والتي تمثل نقصا في الاحتياطات الدولية، وتؤدي فيما بعد إلى انخفاض في عرض النقود، وسوف يستمر هروب رؤوس الأموال حتى يرجع معدل الفائدة إلى المستوى الأصلي.

أما في ظل نظام سعر الصرف المرن هنا نكون أمام حالتين:[1]

1. حرية انتقال رأس المال: في حالة نظام سعر الصرف المرن يمكن أن نستخدم السياسة النقدية لرفع مستوى الناتج المحلي، بينما تفقد السياسة المالية أثرها نسبياً، ففي حالة وجود حرية تامة لانتقال رأس المال، فإن خليط السياسات في حالة معدل الصرف المرن يتكون من السياسة النقدية فقط.

2. عدم وجود حرية انتقال رأس المال: في هذه الحالة للسياسة المالية دور تلعبه حتى في ظل نظام معدل صرف مرن، وتؤثر السياسة المالية التوسعية عموماً على التحكم في الطلب الكلي، فهي تؤثر في القطاع الخاص.

ويمكن تلخيص أثر السياسات الاقتصادية الكلية في الجدول رقم (01) حيث نلاحظ أن السياسة المالية في ظل نظام معدل الصرف الثابت تكون أكثر فعالية، لأن تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة الدخل.

الجدول رقم (2.1): أثر السياسات الاقتصادية الكلية

	سعر الصرف الثابت	سعر الصرف المرن

[1] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990 - 2004** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 278

	سعر الصرف	الحساب الجاري	الدخل	سعر الصرف	الحساب الجاري	الدخل
التوسع المالي	0	0	+	+	-	0
التوسع النقدي	0	0	0	-	+	+
القيود على الواردات	0	+	+	+	0	0

المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 326

الفرع الرابع: أهداف السياسة الإقتصادية

كلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أن هذا الهدف يعتمد على أمرين:

1. تحقيق التوازن المالي للدولة:

إن مضمون التوازن المالي يكمن في التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة؛ وذلك بإتباع سياسة مالية معينة، تقوم بها السلطة المالية المختصة في الدولة عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة، وذلك بتعديل أحد جانبي الميزانية بغرض خلق التوازن بينهما أي تعادل النفقات مع الإيرادات. وقد اختلفت النظرة إلى هذا التوازن؛ حيث كانت في الماضي نظرة حسابية بحتة، ذلك أن جملة الإيرادات كان يجب أن تساوي بالضبط جملة النفقات دون أن يكون هناك أي عجز أو فائض، ومن ثم لم يعد ينظر إلى التوازن إلا في حدود التوازن الاقتصادي والاجتماعي العام.

وأثبتت التجارب أنه ليس سهلا الوصول إلى التوازن المالي في أي بلد كان وعلى مر العصور لجأت الحكومات إلى الحصول على موارد مالية من خلال فرض ضرائب على القادرين على الدفع وكذا البحث عن أوجه إنفاق لهذه الموارد. فحتى البلدان الأكثر تقدما لم تصل في تاريخها الحديث إلى هذا المستوى الاقتصادي المثالي، بعضها مدين بمرتين أكثر من إجمالي الدخل.

2. زيادة حجم المدخرات المحلية:

حيث تسعى السياسة الإقتصـاية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصـدير وهنا يجب على السياسة الاقتصـادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصـادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه نحو الصـناعات التصـديرية، وفي هذا المجال يفضـل استعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتمييز الضـريبي بحيث يتم تشجيع مجالا عن مجال آخر مثل زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي.

أمـا مـن ناحيـة الأهـداف فتهـدف السياسـة الإقتصـادية إلـى تحقيق أربعـة أهـداف رئيسـية و التي دعـى إليهـا معظـم الإقتصـاديين انطلاقـا مـن أعمـال الإقتصـادي البريطـاني نيكـولاس كالدور Nicolas Kaldor (1971) فـي مـا يسـمى بـالمربع السـحري "Le carré économique magique" و هـو عبارة عـن تمثيل بياني يصـور مسـألة النمـو الإقتصـادي (و يتعلق الأمـر بتحفيز تطـور الإنتـاج و الدخل الوطـني اللذان يعتبران ضـمان تحسـين ظـروف معيشـة الأفراد) و التشـغيل الكامـل (أي الإسـتعمال الأمثل لجميع عوامـل الإنتاج المتاحـة التي تفدي إلـى التشـغيل الكامـل لعامـل العمـل بمعـنى انخفاض البطالـة) أيضـا إسـتقرار الأسـعار (و نعـني بـه تقليص تطـور التضـخم) وأخـيرا التوازن الخـارجي (أي يجـب إحـداث تـوازن بيـن صـادرات و واردات السـلع والخـدمات الإضـافية إلـى تـوازن المدخلات و رؤوس الأموال مع باقي العالم)

إشـارة: سـمي مـربع كالـدور بـالمربع السـحري لاسـتحالة تحقيق كـل الأهـداف دفعة ذ واحدة، نضرا لوجود تعارض بين هذه الأهداف[1]

ويمكن تناول هذه الأهداف بالتفصيل فيما يلي:

1. تحقيق النمو الاقتصادي:

تشكل الاستثمارات العامة والخاصة المحرك الرئيسي لعملية النمو ويتأثر كل منهما بالعديد من العوامل والمتغيرات .وفى حالة العديد من البلدان النامية هناك ضرورة لاستكمال البنية التحتية المادية والاجتماعية أو ما يسمى (البنيان الإرتكازى للإقتصاد القومي) وهنا تكون الحاجة إلى

[1] Antoine N'Gakosso, **Corruption, fraude, évasion fiscale et croissance**, Editions Le Harmattan, Paris, 2009, p19

الاستثمارات العامة ضرورة تاريخية، لأنه من غير المرجح أن يقوم القطاع الخاص بتلك الاستثمارات **بالمستوى المطلوب**، نظرا لضعف الربحية المالية في الأجل القصير رغم ارتفاع العائد الاجتماعي على تلك الاستثمارات في الأجلين المتوسط والطويل، ما تولده من إخراجات تعم على الاقتصاد القومي في مجموعه.

كما يعد النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعبر عن الحالة العامة للإقتصاد، فهو يقيس مستوى النشاط الاقتصادي، لهذا فالدول تسخر سياساتها التنموية للحفاظ على معدلات نمو موجبة ومستقرة عند حدود معينة في المدى الطويل.

وعليه فالنمو الاقتصادي مقياس يقيس قدرة الدولة على الزيادة المستمرة في الإنتاج الكلي وحتى نقول عن دولة أنها حققت نمو اقتصادي فعلي يجب أن تكون:

- الزيادة في النمو الاقتصادي أكبر من الزيادة في معدل النمو السكاني حتى يؤدي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي (الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان).

معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الحقيقي- معدل النمو السكاني

- يجب أن يكون هناك نمو إقتصادي حقيقي وليس اسمي فقط ناجم عن ارتفاع مستويات الأسعار وإلا فلن يعكس الأوضاع الحقيقية للاقتصاد

فمعدل النمو الحقيقي = معدل النمو الاسمي - معدل التضخم

- يجب أن تكون الزيادة في الناتج الداخلي الكلي مستمرة ومتواصلة على الأقل في المدى المتوسط والطويل، ولا تكون هذه الزيادة ظرفية بسبب ظروف طارئة سرعان ما تزول بزوال هذه الظروف، مثل الدول النامية التي تعتمد في اقتصادياتها بصفة كبيرة على مورد اقتصادي واحد، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بصفة أساسية على البترول بحيث يؤدي ارتفاع أسعار هذا الأخير إلى إحداث طفرة في مستويات النمو الإقتصادي ثم ينهار النمو الاقتصادي بعد تراجع أسعار البترول في السوق العالمية مما يضع الدولة في حالة ركود.

2. البحث عن التشغيل الكامل:

حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة صفر%، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى ممكن من التوظيف، أي الاستغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية في المجتمع، ويجب ملاحظة أن سعي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التشغيل الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوى العاملة 100% ، أو أن مُعدل البطالة يساوي الصفر[1].

3. التحكم في التضخم:

الذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، يرى كالدور" أنه من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي صفر في المائة، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الإقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الإقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الإقتصادية[2].

ولعل أهم السياسات المتبعة في هذه الحالة، السياسة النقدية التي تمارسها البنوك المركزية الحديثة من خلال تبني سياسة استهداف التضخم[3] كهدف وحيد للسياسة النقدية، بحيث تقوم السلطات النقدية بتحديد رقم أو معدل معين للتضخم كهدف من أجل الوصول إليه في المدى القصير والمحافظة على استقراره في المدى الطويل.

4. البحث عن التوازن الخارجي:

والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الإقتصاد القومي اتجاه باقي الإقتصاديات، حيث يؤدي الإختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد"حالة العجز"، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها[4]، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم: (5.1) التمثيل البياني لمربع كالدور

---

[1] فاطمة الزهراء خبازي، اقتصاد **المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية" مربع- كالدور السحري"**، المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات" اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات الفرص والتحديات، 10-11- أكتوبر، 2017. ص 311

[2] صلاح الدين كروش، **البحث عن مثولية متغيرات الإقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2016 ص 215، 216

[3] Abdelkader Aguir, **Ciblage d'inflation et règle de la politique monétaire**, HAL Id: halshs-00746115 Preprint submitted on 27 Oct 2012, P 4.

[4] وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سبق ذكره ص 85 و86

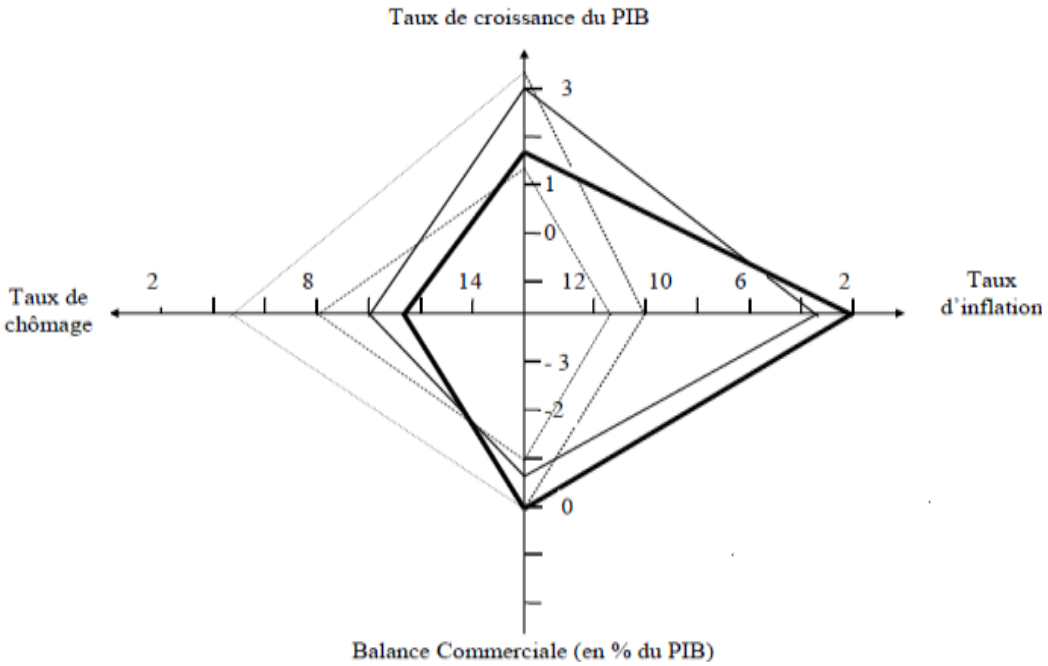

Source : DIEMER**, La politique économique de l'état,** Paris, 2010, p 4

الشكل رقم: (6.1) موقع سياسة الإنفاق العام في خارطة تحقيق الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية

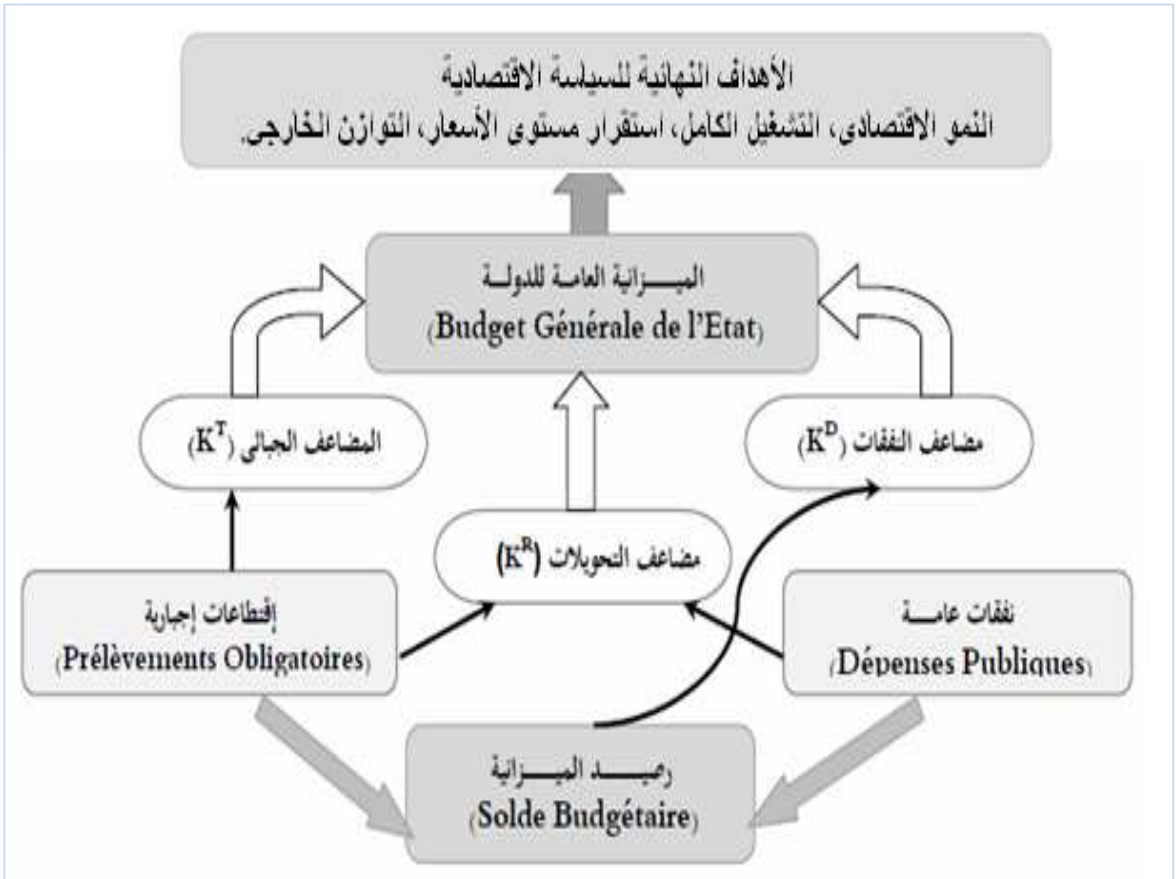

المصدر: بن عابد مختار، إشكالية تحقيق السياستين النقدية والمالية لتوازنات المربع الاقتصادي السحري الداخلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011 ص: 165 نقلا عن:

C. Rodrigues /IUFM Aix,"Economie-séance n°31, Politique Economique",Marseille,P:49.

المطلب الثاني: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي[1]:

أولا/ تحديد الهدف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم؛

ثانيا/ تحديد البدائل: بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، المثال السابق، فإن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل:

- فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض،
- خفض الإنفاق الحكومي،

كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العروض النقدي.

ثالثا/ تحليل البدائل واتخاذ القرار: عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة الاقتصادية أمامه عدة حلول وما عليه إلا أن يختار الحل المناسب، كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية

[1] حودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة، القاهرة، 1983 ، ص157

الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

المطلب الثالث: أسباب فشل السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق أهدافها

توجد بعض الأسباب تؤدي إلى فشل السياسات الاقتصادية من أهمها:

أولا/ عدم التأكد: تظهر حالة عدم التأكد في مرحلة شح المعطيات والبيانات بالقدر الكافي بالنسبة للإقتصاديين عن الوضع الاقتصادي السائد الذي يتعاملون معه مما يجعلهم يقعون في بعض الأخطاء وعدم تقدير وتفسير الظواهر الإقتصادية بصفة دقيقة أو قريبة من الواقع مما يؤدي إلى المساس بموثوقية النتائج المتحصل عليها في أي دراسة، ورغم تقدم أنظمة المعلومات، إلا أن هؤلاء الاقتصاديون لا يملكون كل البيانات التي يحتاجونها من مختلف مؤشرات الإقتصاد سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. وخاصة في دول العالم الثالث.

ثانيا/ السلوك غير المتوقع: في الكثير من الأحيان قد تتخذ قرارات اقتصادية على أسس عاطفية أو متقلبة أو نفسانية لا يمكن أن تنبي بسلوك الأفراد بصفة دقيقة نظرا لوجود تصرفات غير متوقعة لديهم ، فمثلا تفسير سلوك المستهلك عند الاقتصاديين يعتمد على الرشادة الاقتصادية، حيث يرى الاقتصاديون أن القرارات الشرائية تعتمد أساسا على تفكير رشيد منطقي وتعتمد كذلك على حسابات اقتصادية دقيقة، ويقوم الفرد بإنفاق دخله على السلع والخدمات التي تحقق له أقصى منفعة ممكنة بالنسبة لرغباته وبحسب الأسعار السائدة في السوق، لكن ما غفل عنه الاقتصاديون هو عدم أخذهم في الاعتبار النواحي النفسية التي تؤثر في قرارات المستهلك الشرائية و التي لا يمكن قياسها كميا، وهنا لا بد من تدخل علم النفس في تفسير سلوك المستهلك[1] خاصة منه السلوكات غير المتوقعة اقتصاديا.

[1] أحمد شاكر، **التسويق مدخل إستراتيجي البيئة التسويقية وسلوك المستهلكين**، دار الشروق، عمان، 2000 ص 80 و 82.

ثالثا/ الفجوة الزمنية للسياسة الاقتصادية الكلية: هناك فجوة زمنية بين حدوث مشكلة اقتصادية، وبين الأثر الفعلي للسياسة الاقتصادية المستخدمة في مواجهتها ويمكن تقسيم هذه الفجوة إلى ثلاث مراحل:

- التأخر في إدراك المشكلة نظرا لتأخر البيانات التي يمكن الاعتماد عليها؛
- التأخر في الفعل: حيث تستغرق عملية وضع السياسات اللازمة ومناقشتها وإقرارها بعض الوقت وتظهر هذه المشكلة بوضوح في حالة السياسة المالية، وتكون أقل حدة بالنسبة للسياسة النقدية، حيث تكون قرارات البنك المركزي سريعة مقارنة بقرارات السلطات المالية؛
- التأخر في التأثير: أغلب السياسات الاقتصادية تستغرق وقتا طويلا حتى تكون نتائجها إيجابية، مثال ذلك سياسة التثبيت الاقتصادي والتي تطبق فيها السياسة المالية والسياسة النقدية للحد من اتساع الفجوة الزمنية.

رابعا/ الضغوط السياسية: تتمثل الضغوط السياسية مشكلة لواضعي السياسة الاقتصادية، والضغط السياسي قد يكون من الأعلى وقد يكون من الأسفل، فالضغط من الأعلى يأتي من أصحاب السلطة السياسية لأنهم يرون أن تطبيق سياسة معينة تضر بمصلحة الجماعات ذات النفوذ في السلطة، لهذا يجب التراجع عنها رغم أنهم يؤمنون بصحتها و أهميتها. وقد يأتي الضغط السياسي من الأسفل كأن تصر نقابات العمال على زيادة أجور عمالها رغم أن هذا قد يضعف تنافسية إنتاجهم، ويعرض العمال لفقد وظائفهم .وكثيرا ما تغلب على السياسيين النظرة الحزبية الضيقة عند بحث سياسة ما، بحيث يغلبون المصلحة السياسية على المصلحة الاقتصادية العامة. و تظهر هذه المشكلة بشكل واضح في الدول النامية التي تسودها أنظمة حكم فردية حيث يتغير الوزراء والمسئولون كثيرا ولا توجد أنظمة أو هياكل إدارية سليمة، فمع تغير المسئولين تتغير السياسات وتتبدل حسب المصالح الشخصية.

وكخلاصة لهذا التحليل نقول أن وضع سياسة اقتصادية ليست بالأمر السهل ولكنها تتطلب من الاقتصادي أن يكون رجلا ملما بأوضاع المجتمع الذي يعمل فيه وقد عبر عن ذلك الاقتصادي كينز بقوله: **"يجب أن يمتلك الاقتصادي توليفة نادرة من المواهب،**

فهو لا بد أن يكون عالم رياضيات وعالم تاريخ وفيلسوف ورجل دولة كما يجب أن يخاطب الناس ويفكر في المشاكل الخاصة في إطار المشاكل العامة، يجب أن يدرس الحاضر في صور الماضي ليعرف المستقبل."

المبحث الثالث: فعالية السياسة الإقتصادية

المطلب الأول: الجوانب المتعلقة بفعالية السياسة الإقتصادية

الفرع الأول: الفعالية من حيث سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي

فهي تتضمن عادة حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن ما بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية القائمة من خلال الاتجاه إلى خفض مستويات الطلب الكلي مع توجه نحو إعمال آليات السوق وذلك باستخدام كل من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف[1]. فعلى صعيد السياسة المالية، تستهدف الإصلاحات احتواء العجز في الموازنة العامة من خلال:

1. خفض وترشيد الإنفاق الجاري ورفع مستويات كفاءته عبر تقييد الأجور ومزايا الضمان الاجتماعي
2. إعادة النظر في مختلف أنواع النفقات التحويلية لاسيما نظم دعم السلع الاستهلاكية والخدمية باتجاه تحرير أسعارها وتبني نظم أكثر فاعلية لاستهداف الفقراء وتعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي،
3. زيادة مستويات كفاءة الإنفاق الرأسمالي من خلال التركيز على مشروعات البنية الأساسية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات.

أما على جانب الإيرادات العامة، فتستهدف السياسات زيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية ورفع معدلات الشرائح الضريبية، وإعادة النظر في الامتيازات الضريبية. على صعيد السياسة النقدية، تستهدف هذه السياسات احتواء الزيادة في معدلات الطلب الكلي عن طريق تبني سياسة نقدية تقيدية تركز على عدم زيادة الائتمان المحلي عن المقدار اللازم لتمويل الناتج الحقيقي بهدف تقليل مستويات

[1] نجلاء الأهواني، **سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر**، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) و منظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطل في دول الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك 1993، ص.102

الطلب الكلي والتضخم واحتواء العجز في موازين المدفوعات [1]وتركز تلك السياسات على صعيد أسعار الصرف على تخفيض قيمة العملة المحلية والتي عادة ما تكون مُقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية بما يساعد على استعادة توازن موازين المدفوعات.

الفرع الثاني: الفعالية من حيث سياسات التكييف الهيكلي

فتسعى إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بما يساعد على زيادة مستويات العرض الكلي. يغلب على هذه السياسات الطابع القطاعي حيث توجه إلى زيادة مستويات الصادرات وإلى ترشيد دور الحكومة في الاقتصاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص بهدف دعم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل[2].

تتضمن هذه السياسات عدد من التدابير التي تستهدف تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية وإصلاح هيكل الحوافز الاقتصادي، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، وتحرير سعر صرف العملة المحلية وإزالة القيود في أسواق السلع والمنتجات وزيادة مستويات كفاءة الجهاز الإداري للدولة، والتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي المباشر[3].

أما فيما يتعلق بتأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي، تؤكد عدة دراسات على أهمية تلك البرامج في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[4]، بيد أن تأثير تلك السياسات على النمو الاقتصادي يختلف حسب المدى الزمني لتطبيق تلك الإصلاحات وحسب نوعها، وما إذا كانت سياسات للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي أو سياسات للتكيف الهيكلي كما سبق الإشارة إليه.

في هذا السياق، تشير الدراسات إلى أنه رغم نجاح سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي في عدد من البلدان في احتواء الزيادة في مستويات الطلب الكلي إلا أنها

---

[1] نبيل حشاد، **الاصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الاقطار العربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1999 ، ص 15

[2] عبد الله جميل النصيرات، **الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن**، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2002، ص 82

[3] محمود خالد المسافر، **العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب**، بيت الحكمة، بغداد، 2002 ، ص 155

[4] José De Gregorio**, How Latin America Weathered the Global Financial Crisis**? Publisher, Peterson Institute for International Economics, illustrated édition, October 5, 2013

عادة ما تكون ذات تأثير غير مواتي على مستوى العرض الكلي ومن ثم معدل نمو الناتج المحلي في هذه البلدان[1].

توضح الدراسات أنه غالبا ما ينتج عن تطبيق تلك الإصلاحات في الأجل القصير أثارا غير مواتية على مستويات الناتج والتشغيل حيث تؤدي إلى خفض مستويات الأجور، وتؤثر على مستويات توزيع الدخول ورفاهية الأفراد، وتؤدي إلى ارتفاع مستويات الفقر، في المقابل فان استمرار تنفيذ تلك الإصلاحات يسهم في الأجلين المتوسط والطويل في دعم مستويات الناتج والتشغيل ورفاهية الفرد.

أما فيما يتعلق بسياسات التكيف الهيكلي، فنظرا لكونها ترتبط بإعادة تشكيل دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية وإعمال آليات السوق بهدف زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فيما يعرف بسياسات الخصخصة فغالبا ما ينتج عنها ارتفاع كبير في معدلات البطالة الصريحة نتيجة تسريح العمالة من القطاع العام .فعلى الرغم من فلسفة الإصلاحات الهيكلية التي تقوم على فرضية قدرة القطاع الخاص على استيعاب هذه العمالة حال تنفيذ هذه الإصلاحات، إلا أن تجارب العديد من الدول أشارت إلى أن ارتفاع وتيرة نمو الناتج في القطاع الخاص بما يسمح باستيعاب المتعطلين عن العمل تحتاج إلى وقت طويل كما أن قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة التي تم تسريحها تعد محدودة مقارنة بحجم العاطلين عن العمل بما يؤدي إلى تزايد حجم العمالة في القطاع غير الرسمي وزيادة ملموسة لمعدلات البطالة نتيجة تطبيق هذه الإصلاحات[2].

من جهة أخرى فان تلك الإصلاحات عادة ما كانت السبب في إعادة توزيع الثروات في المجتمعات وظهور تكتلات ومناطق نفوذ اقتصادية وسياسية تُضعف كثيرا من تأثير تلك الإصلاحات.

---

[1] Khan Mohsin S. and Knight Malcolm d, **stabilization program in developing countries,** a formwork IMF staff papers, Vol. 28, No.1, March 1981, pp.2-5

[2] Solimano, A**, Comments on Jayati Ghosh's presentation on Macro-economic Policy and inequality, Macroeconomic policy and inequality**, Summary prepared for the UNRISD, Sida/SAREC, workshop on Social Policy and Equality", Feb 2006.

على مستوى الدلائل التطبيقية المتاحة حول أثر إصلاحات الاقتصاد الكلي في دعم النمو الاقتصادي على مستوى الأقاليم المختلفة، تؤكد العديد من الدراسات اختلاف تجارب الإصلاح الاقتصادي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي عبر العقود الأربع الماضية ما بين المجموعات الإقليمية المختلفة ومن دولة لأخرى. في هذا الصدد توضح الدراسات أن تجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية لم تنجح في تحقيق نجاح ملموس في دفع النمو بمعدلات متسارعة ومستدامة إلا في عدد محدود من الدول مثل الشيلي والصين واستراليا، فيما كانت تأثيراتها غير مواتية على النمو الاقتصادي في العديد من الدول) تراجع في معدلات النمو أو ثباتها) ولاسيما في الأجل القصير في عدد كبير من البلدان، وهو ما يستوجب أهمية دراسة الأسباب وراء تلك النتائج غير المواتية للإصلاح الاقتصادي.

ففي معظم دول أمريكا اللاتينية لم يعقب الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها خلال حقبة التسعينات نمو متسارع في معدلات النمو الاقتصادي إلا في حالة تشيلي . تُشير تجربة تشيلي على الأخص والتي نفذت إصلاحات اقتصادية كلية لفترات متعاقبة على مدار خمسة وعشرين عاما بداية من منتصف السبعينيات إلى أن الوصول إلى مُعدلات نمو مستقرة لم يتحقق إلا بعد مرور عشرة سنوات منذ بدء الإصلاحات وبعد سلسلة طويلة من التعرض للأزمات الاقتصادية والأخطاء على صعيد السياسات. في المقابل، تشير تجربة دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية إلى أن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أدى إلى تراجع كبير للنمو الاقتصادي والتشغيل، وأن استعادة النمو في دولة مثل روسيا احتاج إلى عشر سنوات. كما أن استمرارية هذا النمو لا يزال محل تساؤلات إلى الآن مع انخفاض مستويات الاستثمار.

في المقابل، قامت الصين بتنفيذ إصلاحات اقتصادية في نهاية حقبة السبعينيات من القرن الماضي مكنتها من تحقيق نمو اقتصادي سريع لأربع عقود كاملة، بيد أن هذه الإصلاحات لم تقم على أساس العلاج بالصدمة أو الخصخصة واسعة النطاق بخلاف النهج المتبع في باقي الدول النامية حيث قامت التجربة بالأساس على تشجيع

آليات السوق والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر والتوسع في تنويع الإمكانات التصديرية .من جهة أخرى قامت الهند بتطبيق إصلاحات قائمة على التحول نحو أليات السوق خلال عقد التسعينيات إلا أن تسارع النمو لم يحدث بذات الوتيرة التي شهدتها الصين[1].

كذلك، تؤكد الدراسات أن إصلاحات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية الكلية المنضبطة عملت بشكل كبير على تقليل مستويات تأثر الاقتصاد الاسترالي بأزمة دول جنوب شرق أسيا وساعدت على تحقيق معدلات نمو اقتصادي قوية بعكس شركائه التجاريين الذين عانوا من ركود اقتصادي خلال تلك الفترة.[2]

كذلك كان من أهم أسباب نجاح تأثير تلك الإصلاحات في دعم النمو اهتمام استراليا بتطبيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية الجزئية التي عالجت التشوهات في أسواق المنتجات والعمل ورأس المال برفع من مستويات المنافسة، والعمل على زيادة مستويات المرونة والكفاءة الاقتصادية رغم ذلك فهناك عدد من الدلائل على أن تنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي في بعض الدول النامية وعلى رأسها الصين وروسيا صاحبه ارتفاع كبير في مستويات عدم العدالة في توزيع الدخل .وهو ما جعل بعض الدراسات التي تناولت تجربة دول أمريكا اللاتينية تؤكد أن إصلاحات آليات السوق لابد وأن يرافقها إجراءات موازية على صعيد الضمان الاجتماعي وإصلاحات مُعززة للديمقراطية على الصعيد السياسي حتى تؤتي ثمارها[3]

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجع بعض الدراسات أسباب النتائج غير المواتية للإصلاحات الاقتصادية إلى عدم موائمة مزيج سياسات الإصلاح المتبناة، حيث اهتمت إحدى هذه الدراسات بتحليل العلاقة ما بين الإصلاحات الاقتصادية ومستوى رأس المال والبنية الأساسية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى من خلال عينة شملت 44 دولة نامية خلال الفترة (1970-1999) وطبقت منهجية قامت على تطوير مؤشر للإصلاحات الاقتصادية باستخدام أسلوب التحليل العاملي Principal component

---

[1] Solimano, A. **Comments on Jayati Ghosh's presentation on Macro-economic Policy and inequality, Macroeconomic policy and inequality**. op cit

[2] Economic Policy Reform and Australia's Recent Economic Performance, Budget Paper No: Budget Strategy and Outlook 1999-2000.

[3] Solimano, A**. Comments on Jayati Ghosh's presentation on Macro-economic Policy and inequality, Macroeconomic policy and inequality** op cit

analysis. بينت الدراسة أن مسارات النُمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت مُحبطة ودون المستوى وذلك لتأخر المنطقة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية مُقارنة بعدد من المجموعات الدولية الأخرى، كما أن مكاسب بعض الإصلاحات كانت محدودة.

ففي حقبة الثمانينات كان تأثير الإصلاحات المُنفذة على النمو محدودًا بسبب التركيز على تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية في بيئة لا تتسم باستقرار الإقتصاد الكلي، كما أن تلك النتائج تنطبق أيضا على الإصلاحات المُنفذة خلال حقبة التسعينيات والتي تمثلت أغلبها في إصلاحات الاقتصاد الكلي مع إهمال تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الضرورية .في هذا الإطار، يشار إلى أن إصلاحات الاقتصاد الكلي، واستقرار البيئة الاقتصادية الدولية يعتبران عاملان رئيسيان لإستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتأتي أهميتهما لاحقة لسياسات تعزيز كل من رأس المال البشري والبنية الأساسية الملائمة[1].

من الجدير بالذكر أنه قد يصعب في بعض الحالات تأكيد وجود إرتباط ما بين سياسات الإصلاح المتبناة في دولة ومعدلات النمو نظرا لتذبذب معدلات النمو بشكل عام وتأثرها في الكثير من الحالات بمجمل التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية. ففي هذا السياق، يشار إلى أن صدمات التجارة الخارجية تلعب دورًا هامًا في التأثير على مستوى فاعلية إصلاحات الاقتصاد الكلي، حيث قد تحول صدمات التجارة غير المواتية دون تحقق الأثر الإيجابي لتلك الإصلاحات على النمو الاقتصادي، فيما تعمل الصدمات المواتية في المقابل على تعزيز الأثر الإيجابي لهذه الإصلاحات[2].

كما تُؤكد الدراسات على أن صدمات شروط التبادل التجاري تستلزم تبني إصلاحات اقتصادية كلية تستهدف تقليل أثر التقلبات في البيئة الخارجية على دورات الأعمال بالداخل لدعم مستويات مُنعة الاقتصاد Economic Résilience وبالتالي التخفيف من مستوى تأثيرها على الناتج والتوظف المحلي. وهو ما أشارت إليه تجربة سنغافورة وتجربة بعض دول أمريكا اللاتينية، حيث كان الأداء الإقتصادي القوي لبعضها في العقود السابقة يعتمد على تبني سياسات لتقليل مستويات تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية.

[1] Nabli, M. and Véganzonès - Varoudakis, M. (2004). "**Reforms and Growth in MENA Countries New Empirical Evidence**", The World Bank, Middle East and North Africa Working Paper Series, No. 36.
[2] José De Gregorio**, How Latin America Weathered the Global Financial Crisis**. (2013). Op. Cit

ومن بين أهم السياسات الممكن تبنيها في هذا الصدد سياسات مرونة أسعار الصرف وسياسات استهداف التضخم والسياسات المالية المنضبطة الموضوعة على أساس متوسط المدى ومتانة الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع المالي وتبني أطر قوية للسياسة الاحترازية الكلية[1] Macroprudential Policies. ففي هذا الإطار، تشير الدراسات إلى أن ظهور سياسات الرقابة الاحترازية كان أحد أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، حيث تعمل بمقتضاها سلطات الرقابة الإشرافية في القطاع المالي على حث المؤسسات المالية على تبني مجموعة من الأدوات والسياسات لتعزيز قدرة القطاع المالي على امتصاص الصدمات وتجنب نقل دورات الأعمال في القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي وبالتالي التقليل من مخاطر تأثر معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مقومات السياسة الاقتصادية الكلية

إذا ما افترضنا أن الحد الأدنى من الأهداف التي يرمى إليها راسم السياسة الاقتصادية الكلية في أي بلد (متقدم أم نام) كما تم ذكرها سابقا تتلخص في أربعة أهداف رئيسية: الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظف الكامل لقوة العمل، الحفاظ على مستوى عال من الإنفاق الاستثماري (عام أو خاص)، الحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات، مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي وتخفيض حدة الفقر وحماية مستوى معيشة المواطنين.

ونقطة البدء في تكوين تصور مبدئي عن الصورة الكلية للإقتصاد القومي تتمثل في محاولة ترتيب معادلة الناتج المحلى الإجمالي في الأجلين القصير والمتوسط.

ووفقا لهذا التصور يمكن التفرقة بين نوعين من المتغيرات الكلية :

1. المتغيرات التي تمثل قيم معطاة بناء على تقديرات مستقلة، وتسمى هذه المتغيرات "معطاة من الخارج" بلغة الاقتصاديين.

2. المتغيرات التي تتغير قيمتها بتغير قيم المتغيرات الأخرى، وهى تسمى متغيرات " تابعة " حيث أن القيم التي تأخذها تلك المتغيرات تشتق من حركة قيم المتغيرات, الأخرى. ويمكن لنا، على سبيل التبسيط، اعتبار متغيرات كلية مثل مستوى الإنفاق الحكومي "Cg" و مستوى الصادرات الكلية "X" و مستوى الاستثمار الكلى

[1] José De Gregorio**, How Latin America Weathered the Global Financial Crisis**. (2013). Op. Cit.

"**I**" تنتمي إلى المجموعة الأولى، أي تمثل قيم معطاة بناء على توقعات وتقديرات مستقلة للخبراء والمسئولين، بينما نجد متغيرات أخرى مثل مستوى استهلاك القطاع العائلي "**Ch**" و مستوى الواردات الكلية "**M**" تنتمي إلى المجموعة الثانية أي تتوقف على القيم التي تأخذها المتغيرات الأخرى " المعطاة". ووفقا لهذا التصور، يمكن كتابة معادلة المستوى المتوقع للناتج القومي الإجمالي خلال أي فترة زمنية على النحو التالي:

$$Y = Ch + Cg + I + (X - M)$$

وبالنسبة للاقتصاديات المفتوحة توجد علاقة توازنية هامة على المستوى الكلى تتمثل في:

=المدفوعات ميزان في التجاري الحساب عجز [الخاصة المدخرات – الخاص الإستثمار] الدولة موازنة في العجز +

فعلى سبيل المثال، إذا كان حجم الاستثمار الخاص 20 % من الناتج المحلى الإجمالي، والادخار الخاص 29 % من الناتج المحلى الإجمالي، بينما يبلغ عجز الموازنة العامة 9 % من الناتج المحلى الإجمالي، فإنه وفقا لهذه المعادلة فإن عجز الحساب التجاري يساوي الصفر ويمكن تصور الوضع العكسي، حيث يكون هناك فائض في موازنة الدولة يقدر ب 5% من الناتج المحلى الإجمالي، والاستثمارات الخاصة أكبر من حجم المدخرات الخاصة بمقدار 10% من الناتج المحلى الإجمالي، عندئذٍ يصبح عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات 5% من الناتج المحلى الإجمالي وكانت الحالة الأولى هي السائدة في حالة إيطاليا منذ منتصف الثمانينات حيث كان هناك عجز مالي في موازنة الدولة يقدر ب 9% من الناتج المحلى الإجمالي تم تمويله آليا من فائض المُدخرات الخاصة على الإستثمارات الخاصة.

ويمكن أن يُؤدى الإنفاق العام وعجز المُوازنة العامة إلى توليد ضغوط تضخمية في الأحوال التالية:

1. إذا كان الإنفاق العام لا يصاحبه توليد آثار **المضاعف** في الإقتصاد القومي، الذي يؤدى إلى توسيع نطاق الناتج المحلى الإجمالي، وبالتالي توسيع مستوى النشاط الاقتصادي والقاعدة الضريبية.

2.في حالة وجود اختناقات في جانب العرض كما هو الحال في عدد كبير من الدول النامية، وان كان يمكن التغلب على هذه الاختناقات في " الاقتصاد المفتوح " بأن يتم إستخدام الواردات للتقليل من أثر تلك الإختناقات ولو لفترة مُؤقتة.

3.ألا يكون هناك فائض في الطاقات الإنتاجية القائمة.

ولهذا إذا ما أردنا تحقيق أحد الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية ولا سيما في مجال المُحافظة على "إستقرار الأسعار" ومكافحة الضغوط التضخمية، من ناحية، والإقلال من حدة العجز في ميزان المدفوعات، من ناحية أخرى، فليس أمام راسم السياسة الاقتصادية من أمل في إعادة التوازن للاقتصاد القومي في ظل هذه الأوضاع سوى من خلال:

1.تحقيق زيادة في مستوى إنتاجية العمل في الاقتصاد القومي لزيادة المعروض من السلع والخدمات (دون زيادة في الأسعار).

2.حدوث تحسن في شروط التبادل الدولية لصالح الصادرات الوطنية.

وكلاهما يمثل " هامش للمُناورة " مُتاح لراسم السياسة الاقتصادية :الأول يقع تحت سيطرته، والثاني يخرج تماما من دائرة سيطرته.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

تتكون سياسات الاقتصاد الكلي من نوعين من السياسات تتكاملان فيما بينهما لتشكيل الإستراتيجية الاقتصادية للحكومات والدول، غالباً ما تأتي هذه السياسات لتعبر عن التوجه السياسي الذي تنتهجه الحكومات إضافة إلى التأثر بتوجيهات المؤسسات المالية الدولية.

كما أن تحديد و اختيار الأدوات و الوسائل الكفيلة لبلوغ أهداف السياسة الإقتصادية يعتبر أمرا في غاية الأهمية، لذلك وجب التمييز بين مختلف أدواتها التي تشكل مجموع الوسائل التي لا تمثل أهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل و الأساليب التي من خلالها يتم تحقيق هذه الأهداف، و التي يجب التصريح بها مما يسهل مساهمة كل أطراف النشاط الاقتصادي في اتخاذ الإجراءات و القرارات المناسبة، وتظهر أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في شكل إجراءات كمية و نوعية و التي

يجب أن تتمتع بالمرونة حتى تستطيع الوصول إلى الأهداف المسطرة في ظل أي تغيير يمكن أن يطرأ مستقبلا، و يشمل هيكل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الاقتصادية و هي[1]:

الفرع الأول: السياسات النقدية

هي مجموع السياسات التي تعتمدها الحكومة بشكل عام والسلطات المالية بشكل خاص (البنك المركزي، وزارة المالية) للتحكم في حجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق وذلك من خلال تحديد كمية النقود التي يتم وضعها في الإستخدام، توفر هذه النقود والكلفة التي يدفعها القطاع الخاص للحصول على هذه النقود (أسعار الفوائد) وبذلك تهدف السلطات المعنية إلى الحفاظ على مستوى معين من النمو والاستقرار الاقتصادي، بحسب التوجهات الاقتصادية للحكومات، يمكن التمييز ما بين منهجين في السياسات النقدية:

1.السياسات النقدية الإنكماشية:

تعتبر هذه السياسات أن زيادة حجم النقود المتوفرة في الأسواق ستؤدي حتماً الى رفع اجمالي القدرة الشرائية للناس ما يعني خطر لجوء التجار إلى رفع أسعارهم ما قد يصل إلى مستويات أعلى من معدل الزيادة في السيولة المتوفرة للاستهلاك إلى حدود تؤثر سلباً في مسار النمو الاقتصادي من خلال تراجع في الطلب على استهلاك السلع والخدمات المعروضة .وبالتالي يدعو أصحاب هذا التوجه إلى الحدّ من كمية الأموال المتوفرة في السوق من خلال السلطات المالية التي يطالبونها بامتصاص" الفائض "من النقود من خلال اعتماد سياسات الحدّ من النقود المتوفرة للاستعمال في الاقتصاد ولتحقيق هذا الهدف تلجأ إلى رفع أسعار الفوائد ما يدفع القطاع الخاص (شركات + أفراد) إلى شراء سندات الخزينة أو شهادات الإيداع التي تصدرها السلطات المالية عوضاً عن الإستثمار المباشر في العملية الاقتصادية؛ خاصةً أن معدل الفائدة يفوق معدل الاستثمارات. وبدورها تقوم الحكومات بتخزين

1 وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص37

هذه النقود وتستعملها للتدخل في تحديد أسعار الصرف للعملة الوطنية مقارنة مع بقية العالم، غالباً ما يتم التدخل لتحديد سعر الصرف بالنسبة للدولار الأميركي بالنسبة للدول العربية وذلك لارتفاع نسبة **دولرة** (أي التعاطي بالدولار الأميركي في العمليات التجارية والاقتصادية - الاقتصاد العربي بشكل عام) يعرف هذا الإجراء "بتعقيم الكتلة النقدية" أي تحييدها عن الاستثمارات التي تطور القاعدة الإنتاجية للاقتصاد

2. السياسات النقدية التوسعية:

وهي التي ترتكز بشكل رئيسي على زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة في الاقتصاد وذلك بهدف استعمال هذه الزيادة للاستثمار في زيادة إنتاجية الاقتصاد وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ما يؤدي إلى رفع مستويات الاستهلاك العام .تلجأ الحكومات إلى هذه السياسات خلال فترة الركود الاقتصادي والتراجع في معدلات النمو.

ويطالب أصحاب هذا التوجه من الاقتصاديين السلطات المالية باعتماد سياسة تفاعلية معاكسة للدورة الاقتصادية، أي أن تلعب الدولة دور المحفز للعملية الإنتاجية بشكل عام وتحديداً خلال فترات الركود والتراجع في معدلات النمو، يحصل هذا من خلال تخفيض الفوائد على السندات الحكومية أو اعتماد إعفاءات ضريبية أو تقديم تسهيلات للقطاعات المنتجة للوظائف للحصول على رؤوس الأموال بكلفة منخفضة.

الجدول رقم: (3.1) أنواع وأهداف السياسة النقدية

سيـــاســات نقـديـــة	
توسعية	**إنكماشية**
✓ زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة. ✓ تستعمل بطريقة معاكسة للدورات الاقتصادية. ▪ إمكانية التدخل لتحفيز الاقتصاد ودعم زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة. ▪ معدلات تضخم غير مثبتة بطريقة مفتعلة. ▪ دور أكبر للدولة في العملية الاقتصادية.	▪ تقليص حجم النقود المتوفرة في السوق من خلال رفع أسعار الفوائد. ▪ تعقيم السيولة من خلال زيادة احتياط البنوك المركزية من الكتلة النقدية. ▪ معدلات تضخم منخفضة جداً، ذات كلفة مرتفعة على الخزينة العامة. ▪ اقتصار دور الدولة على التحكم بسوق المال.

المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية حول السياسات الإقتصادية 2014 ص 13

الفرع الثاني: السيـــاسة المـــالـية

تزايد الإهتمـام بالسياسـة الماليـة بين السياسـات الاقتصـادية الكليـة فـي العصـر الـراهن، نظـرا لتزايد العجـز فـي الموازنـة العامـة لمعظـم دول العـالم، إذ تمثل أداة رئيسـة يمكن للحكومة استعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصـادي، ومُعالجة ما يتعرض له مـن هـزات وأزمـات، أصـبحت تعتبر مـن أقوى السياسـات الإقتصـادية وأشـدها تـأثيرا علـى التنميـة الإقتصـادية و الإجتماعيـة مـن خـلال مسـاهمتها الفعالـة فـي تقليص الفوارق فـي الدخول و توفير فرص العمـل و زيـادة القوة الشـرائية لأفراد المُجتمـع بشـكل عـادل و نمو الناتج القومـي، وذلك بفضـل أدواتها وبمـا يؤهلها مـن تحقيق مُعدلات تشـغيل مرغوبة واستقرار نسبي في الأسعار في إطـار سعيها لاستحداث النمو، وإعـادة توزيع الدخل ، ممـا تطلّب من الحكومـات أن تحدث تغييرا شـاملاً في رسم سياستها المالية بالشكل الذي يسـهم في كبح تلك المشـاكل والأزمات، أو تدارك أثارهـا ونتائجها .ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالسياسة المالية تجيز للحكومة التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال توظيف أدواتها، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة، وبما يسمح بمعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة سواء كانت حالات كساد أو تضخم، إذ تشير إلى أنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الحكومة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على الإستقرار العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة ، والتي ترتبط بالتغير المطلوب في الضرائب والإنفاق الحكومي، بغية تحقيق آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والأسعار والإنتاج والتوظيف، بطريقة تراعي تأثير هذه الأدوات على تخصيص الموارد وتدفق الأموال، ومن ثم تأثيرها على فاعلية هذه المتغيرات من اجل المساعدة على تخفيف حدة تقلبات دورة الإعمال التجارية، والمساهمة في الحفاظ على النمو في ظل اقتصاد خالي من التضخم المتقلب والمرتفع، فضلا عن تحقيق مستويات مرغوبة للتوظيف يمكن من خلالها تهيئة مقومات لتحديد الحاجات العامة التي يتعين على الحكومة الأخذ بها في تدبير ما يلزمها من موارد، والتي غالبا ما تهدف إلى

التخفيف من الآثار السلبية على الطلب الكلي، ودعم ثقة المستهلكين والمستثمرين فضلا عن الشركاء التجاريين الرئيسين في حالة انخفاض الصادرات.

تتمحور هذه التغيرات في السياسة المالية بطريقة تلقائية أو ذاتية، وتسمى ضوابط تلقائية تعمل دون الحاجة إلى تدخل من قبل الحكومة، أي من داخل النظام المالي فتزيد أو تنقص التدفقات الحكومية تلقائياً إلى باقي الاقتصاد القومي ومنه استجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية، ففي حالة الانكماش أو الكساد تعمل السياسة المالية على زيادة التدفقات النقدية الحكومية نحو المشاريع والأفراد ، مما ينعكس في الحد من انخفاض الدخول الفردية القابلة للتصرف، ومن ثم الحفاظ على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وذلك من خلال مضاعف الاستثمار. والعكس في حالة التضخم .وهكذا تعمل هذه المؤثرات التلقائية على التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية، فهي مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية وتتبعها ركوداً ورواجاً، ففي حالة اتجاه الاقتصاد إلى الكساد، تحقن النشاط الاقتصادي مما ينسحب تلقائيا إلى تعزيز عجز الموازنة، والعكس في حالة الرواج إذ يولد هذا البرنامج أثرا مرغوباً مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه دون تغيير في السياسة المالية.

لما سبق يمكن تعريف السياسة المالية على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة نشاطها المالي، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة[1] كما تعرف بأنها" مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"[2]

كما استخدم جون مينارد كينز في كتابه" النظرية العامة للاستخدام، الفائدة والنقود " مصطلح السياسة المالية Fiscal Policy عند الإشارة إلى تأثير الضرائب على الادخار والإنفاق الاستثماري الحكومي الممول من خلال القروض المقدمة من طرف الجمهور .[3] يعني مصطلح " Fisc " في اللغة الانجليزية "الخزينة أو خزانة الدولة" [4] أي "Treasury"

---

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1985 ،ص422

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، القاهرة، مجموعة النيل العربية،2003 ، ص 43

[3] M.C. VAISH, **Essentials of Macroeconomic Management**, VIKAS Publishing House Pvt. Ltd, New Delhi, 2009, p.347

[4] T.R. Jain, A.S. Sandhu, **Macroeconomics**, V.K, Global Publications Pvt. Ltd, edition, New Delhi, India, 2009-10, p.394

ومن هنا تُشير السياسة المالية إلى تلك السياسة التي تتعلق باستخدام خزينة الدولة أو مالية الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية معينة[1]

1. أهداف السياسة المالية:

مع اتساع دور الدولة في الدور الاقتصادي، أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق الأهداف الآتية:

✓ **التوازن المالي:** والمقصود الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بالشكل الذي يتلاءم وحاجات الخزانة العامة من جهة ومصلحة الممول من جهة أخرى.

✓ **التوازن الاقتصادي:** ومعناه التوصل إلى حجم الإنتاج الأمثل بالتوازن بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد ممكن أي عندما يصل مجموع الدخل الوطني إلى حده الأقصى، فالتوازن يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

✓ **التوازن الاجتماعي:** الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات المجتمع. يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد ويستلزم ذلك تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لإعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق أدوات السياسة المالية.

✓ **التوازن العام**: أي التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني ومجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، وللوصول إلى هذا الهدف هناك أدوات عدة تستعملها من أهمها الضرائب والقروض والإعانات.

هذا مع الملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين الأهداف و قد لا يمكن تجنبه، و لكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار، فمن المفروض أن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق التوازن العام أولا ثم توفير التوازن الإقتصادي ثم يليه التوازن الإجتماعي (على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج) و أخيرا التوازن

[1] D.N. Dwivedi, **Macroeconomics: Theory and Policy**, 3rd ed, Tata McGraw-Hill Education Private Limited, New Delhi, India, 2010, p.600

المالي و منه فالسياسة المالية هي الأداة التي تبحث من خلالها الحكومة على توفير مختلف الموارد المالية لتغطية الإنفاق العام سواء كانت من ممارساتها للأعمال أو من طرف الأفراد في شكل ضريبة معينة و ذلك من أجل الوصول إلى التوازن الإقتصادي على جميع المستويات.

✓ **تحفيز النمو الاقتصادي:** يختلف أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي باختلاف المعايير المعتمد عليها في الدول النامية عن تلك التي تعتمد في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية التي لم تستكمل مسيرة تطورها الاقتصادي بعد فإن السياسة المالية ضرورية، إذ لا يمكن تطوير الأدوات الإنتاجية والإنتاج دون تدخل المالية الحكومية ويكون ذلك عن طريق:

- زيادة الإنفاق العام على مشاريع القاعدة الأساسية لكي يكون عاملا مساعدا على تخفيض تكاليف الإنتاج.
- إقامة بعض المصانع الهامة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص من جهة وإقامة المصانع العامة لتشجيع القطاع الخاص من جهة ثانية.
- تقديم الإعانات الإنتاجية بهدف تحفيز الاستثمار والمستثمرين وذلك خلال فترة التأسيس بهدف دعم الإنتاج الوطني.
- تخفيض الضرائب أو الإعفاء خلال فترة تأسيس المنشآت الصناعية وذلك لزيادة حجم التراكم الرأسمالي.

إذا قامت السياسة المالية بهذه الإجراءات فإن المستثمرين سيقدمون على إقامة المنشآت، وبالتالي سوف يزداد الإنتاج ويزداد معدل النمو الاقتصادي وتصل الدولة إلى الأهداف المنشودة وهي تصنيع المواد الأولية وتشغيل العمالة الوطنية وزيادة الدخل الوطني.

أما عندما يبلغ الاقتصاد الوطني مراحل متقدمة فإن السياسة المالية سوف تنتقل لصيغة جديدة، لأن لكل مرحلة من مراحل النمو سياسة مالية خاصة بها.

أما في الدول المتقدمة فإن النمو الاقتصادي قد بلغ مراحل متقدمة، وعلى الحكومات أن تبحث في مجالات أخرى لتحفيز النمو ويكون ذلك عن طريق[1]:

- تقديم الإعانات الإجتماعية للعاطلين عن العمل بهدف تحفيز جانب الطلب فيشجع العرض على الزيادة.
- زيادة حجم الإنفاق على خدمات الرفاهية مما يشجع الاستثمار في قطاع السياحة والرفاهية والتسلية وغيرها.

إن الإنفاق في الدول المتقدمة يختلف عن الإنفاق في الدول النامية من حيث الجوهر والشكل، كما يختلف في النتائج، لأن تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية يتجه باتجاه زيادة الإنتاج من السلع والخدمات والتصنيع، بينما يتجه في الدول المتقدمة لزيادة الرفاهية. وسنتطرق بإسهاب إلى العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في الفصل الموالي.

2. أنواع السياسة المالية: يوجد نوعان أساسيان من السياسات المالية؛

ب.1. السياسات المالية التوسعيّة: حيث يصار إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي وخاصة في فترات الركود الاقتصادي، فيستعمل الإنفاق الحكومي لتحفيز إنتاجية الاقتصاد .غير أنه لا يتحقق إلا من خلال تحسين نسب الإنفاق الاستثمار ي ذات المردود العالي. بالتالي يؤدي زيادة الإنفاق العام إلى ارتفاع نسب الاستثمار غير أن هذا لا ينعكس بالضرورة تحسناً في معيشة الناس إلا إذا ما أتى من ضمن مشروع متكامل للتنمية الاقتصادية يضمن توزع الموارد الإضافية على القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تخلق فرص عمل جديدة فيتحسن الطلب العام وترتفع الإنتاجية وتعيد تمويل الواردات الحكومية من خلال ارتفاع نسب الواردات المحصلة من خلال الضرائب وهذا ما يساعد على زيادة إمكانيات الاستثمارية للحكومة والتي تموّل من جهة الإنفاق الاجتماعي ومن جهة أخرى بالإنفاق الاستثماري .غير أن هذا يتطلب أن يكون للدولة دور متكامل في العملية الاقتصادية لا أن تكتفي بلعب دور الميّسر

[1] علي كنعان، **الاقتصاد المالي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق .2009 ص 322

لحركة السوق .وبالتالي فإن الدولة التنموية هي الخيار الأمثل لنجاح خيارات السياسات المالية التوسعية .إن أخطر ما يمكن أن تنجرّ إليه الحكومات التي تعتمد الخيارات المالية التوسعية هو الإجراءات الشعبوية التي لا توازن ما بين نسب توزّع الزيادة في الإنفاق بحسب وجهة الإستعمال (إجتماعي، إستثماري) وهنا تبرز أهمية أن يكون الخيار التوسعي جزء من رؤية اقتصادية كليّة متكاملة.

ب.2. السياسات المالية الانكماشية: تقوم الحكومات بتقليص نفقاتها وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي أي تخفيض العجز في موازنتها (وهو الفرق بين الواردات والنفقات) وتخفيض معدلات التضخم وذلك بهدف المحافظة على نسب نمو مرتفعة. تقلص النفقات من خلال اقتطاع الإنفاق الحكومي على قطاعات محددة وغالباً ما يطال هذا الاقتطاع أبواب الإنفاق الجاري والاجتماعي والى حدٍ ما الإنفاق الاستثماري. وبالتالي يؤثر هذا في إجمالي العملية الاقتصادية حيث يتأثر الطلب العام بهذا الاقتطاع من خلال تقلّص الأموال المتوفرة للاستهلاك فيقوم القطاع الخاص بتقليص نفقاته للمحافظة على ربحيته في ظل التراجع في الطلب؛ فيلجأ على سبيل المثال الى فرض شروط عمل مجحفة (ساعات عمل إضافية، خفض الرواتب، تقليل الضمانات والتعويضات...) وقد يسجّل في الكثير من الأحيان ارتفاعاً في نسب البطالة.

الجدول رقم: (4.1) أنواع وأهداف السياسة المالية

سياسات مالية	
توسعية	**انكماشية**
✓ زيادة الإنفاق العام ✓ ارتفاع نسب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية (فرص عمل أكثر) ▪ زيادة حصة القطاعات المنتجة من إجمالي الإنفاق العام للدولة. ▪ اعتماد سياسة متحركة لإدارة العجز في الموازنة من خلال إستراتيجية كلية للاقتصاد.	✓ خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب ✓ خفض العجز في الموازنة العامة ✓ تقليص الإنفاق المخصص للتقييمات الاجتماعية. ✓ تحييد الدولة عن تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة ✓ القدرات الإنتاجية (فرص عمل أقل)

المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية حول السياسات الإقتصادية 2014 ص 16

لا بدّ وأن تتكامل السياسات النقدية والمالية فيما بينها لتشكل الرؤية الشاملة للاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن السياسات النقدية الانكماشية توجب اعتماد سياسة مالية انكماشية حيث يتم تمويل إجراءات الحدّ من التضخم وتخفيض عجز الموازنة من خلال الاقتطاعات التي تستهدف الإنفاق العام أو من خلال زيادة نسبة الضرائب. والعكس صحيح تستعمل الزيادة في الكتلة النقدية الناتجة عن سياسة نقدية توسعية لتمويل الزيادة في الإنفاق العام.

يُعتبر الإقتصاد بشكل عام والسياسات الاقتصادية الكليّة بشكل خاص من الأمور التي تحمل الكثير من التعقيدات والغموض بالنسبة لعموم المجتمع حيث يصعب تحليل التشابك ما بين السياسات وأهدافها لما تحمله من خلفيات تقنية وعمليات حسابية قد تكون معقدة في بعض الأحيان .غير أن هذا يمكن تخطيه من خلال توزيع وتكامل الأدوار ما بين مُختلف مُكونات المُجتمع المدني (نقابات وأطر عمالية، باحثين متخصصين، ناشطين مجتمعيين.) ...

وتُعتبر المُوازنة العامة التي تصدرها الحكومات الوثيقة الأهم للدلالة على الرؤية الاقتصادية للحكومات والتي تُحدد الدور الإقتصادي للدولة بالإضافة إلى سياساتها المالية والنقدية.

وبالتالي وفي ظل غياب المُعطيات الإقتصادية في الكثير من الدول وتعقيداتها إذا ما توفرت، فإن المُوازنات العامة للدول ما تزال تُشكل المصدر الأكثر وثوقاً وشمولية والأقل تعقيداً لفهم الرؤية الاقتصادية للحكومات.

الفصـل الثانـي

سياسة الإنفاق الحكومي كأهم أدوات السياسة المالية

مقدمة الفصل

إزدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية وترجع أهمية هاته النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الإقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة و تعدّ سياسات الإنفاق العام من أهم الأدوات المستخدمة عالميًا لإعادة توزيع الدخل، بصورة تضمن تحقيق نوع من العدالة بين طبقات المجتمع. فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي كما يكتسب الإنفاق الحكوميّ أهميته كأداة من أدوات السياسة الماليّة بسبب تأثيره على الاقتصاد ممثلاً بالناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ، وعند تعديل الإنفاق الحكوميّ يمكن للحكومة التأثير على الاقتصاد كاملاً أو التأثير على جزء محدد فيه، ليس هذا وحسب بل إنَّ له أيضًا تأثيراً كبيراً على الشركات التي تتعامل معها الحكومة وتستورد منها المعدات الحكوميّة والسلع والخدمات وغيرها، ويشمل الإنفاق الحكوميّ برامج الرعاية الاجتماعيّة كالضمان الاجتماعي، والرواتب الحكوميّة التي تُنفق على موظفي الدولة، إضافةً إلى الإعانات التي يتم الحصول عليها من قِبل شريحة معيّنة من المجتمع، والإنفاقات التي تتم على البنية التحتيّة للدولة لإنشائها وتطويرها، حيث يستخدم الإنفاق الحكوميّ كأداة للسياسة الماليّة لدفع الأموال إلى قطاعات معينة تحتاج إلى دفعة اقتصاديّة لتقوم بمهامها وتتعافى من مشكلة معيّنة أو لتحفيزها، وبالتالي فإنَّ الحكومة تأمل من هذا الإنفاق الذي قامت به أن يقوم الناس بزيادة الاستهلاك لدعم نمو الناتج المحليّ الإجماليّ للدولة.

المبحث الأول: الإنفاق العام في الفكر الإقتصادي

المطلب الأول: تطور الإنفاق العام من خلال تطور دور الدولة في الإقتصاد

تركزت معظم البحوث و الدراسات حول الإيرادات و سبل تحصيلها و زيادتها وكذلك دراسة النفقات التي يتعين إنفاقها في سبيل تحقيق توازنها المالي، لكن اتساع نطاق الإنفاق العام و تدخل الدولة بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية حتم عليها البحث في طرق جديدة لزيادة إراداتها العامة في مقابل التزاماتها المتعددة، و بذاك تخطت الدور التقليدي الذي قامت به سابقا و المقتصر على تحقيق التوازن المالي ليكون ذلك عامل مهم في تبلور المالية العامة كعلم يبحث في نفقات و إيرادات الدولة ضمن أصول و ضوابط ينبغي مراعاتها و إلا تعرضت مالية الدولة للإنهيار والتدهور وبذلك فقد عرفت **المالية العامة على أنها العلم الذي يبحث في القواعد والأصول التي تنظم أوجه النفقات و طرق إنفاقها و الأساليب التي تتبعها الإدارة المالية - مركزية كانت أم محلية -في الحصول على الموارد اللازمة لإشباع الحاجات الجماعة**[1].

يتضح من هذا التعريف مدى ارتباط علم المالية العامة بالتطور الذي طرأ على الفكر الاقتصادي، و على النظريات التي تناولت هذا الموضوع و التي تحولت بمفاهيمها من مسؤولية الدولة ضمن حدود الإنفاق على الأمن الخارجي و الدفاع وإلى أن تبنت الدولة الدور التدخلي في المجالات كافة فأصبحت معنية بالأوجه الاقتصادية كافة و الإشراف على معظم الفعاليات، و يعتبر هذا التطور نوعيا في طبيعة المسؤوليات التي تقع على عاتقها و التي شملت أيضا تمويل البرامج الاجتماعية و قطاع الخدمات كالصحة و التعليم و إلى ما هنالك من مجالات اختصت بها. وأصبحت بحاجة إلى توفير الموارد وزيادة المنابع التي توفر من خلالها هذه الموارد لتغطي نفقاتها المتزايدة باستمرار.

[1] يوسف شباط، محمد الحلاق، **السياسة المالية**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2006 ، ص16

الفرع الأول: حجج ومعارضي التدخل الحكومي

توجد عدة مدارس اقتصادية ترفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لعل من أبرز هذه المدارس؛ المدرسة الطبيعية، الكلاسيكية والمدرسة النيو كلاسيكية، المدرسة النقدوية.

- **المدرسة الفيزيوقراطية (الطبيعية):** ظهرت المدرسة الطبيعية في منتصف القرن الثامن عشر في فرنسا على يد فرانسوا كيني طبيب لويس الخامس عشر، حيث من أهم العوامل التي ساهمت في بروز هذا الفكر تدهور الإنتاج الزراعي وسوء أحوال المزارعين وارتفاع معدلات التضخم النقدي، مع تدفق المعدن النفيس.

لقد أعطى الطبيعيون للنشاط الزراعي أهمية بالغة، حيث اعتبروا أن الزراعة هي التي تخلق الثروة، وبالتالي يتم قياس ثروة الأمة، بما تنتجه من محاصيل زراعية، حيث أن هذا الطرح كان نتيجة لاستفحال ظاهرة التضخم التي مست العديد من الدول الأوروبية، بسبب التدخل الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية، وهذا بعدما ساد الفكر التجاري قرابة ثلاثة قرون الذي طلق العنان للدولة للتدخل وإدارة شؤون الاقتصاد.

إن الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها العديد من اقتصاديات العالم، جعل الطبيعيون يغيرون نظرتهم إلى العامل الأساسي لخلق الثروة وكذلك إلى تحديد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. لذا كانت فكرة هذه المدرسة مبنية على افتراض وجود نظام طبيعي الذي تتجلى مظاهره في الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والحريات الفردية والسلطة السيادية كحقوق طبيعية وان النشاط الزراعي هو أساس النظام الطبيعي، وهذا من خلال فرض قوانين تنظيمية التي من نشأتها جعل الأفراد يحترمونه. حيث أنهم رأوا أن تدخل الدولة يكون في أضيق الحدود، لكي لا تعيق سير النظام الطبيعي[1].

لذلك ناد الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة. وقد لخصت سياستهم عبارة أضفى عليها الزمان شهرة تاريخية كبيرة "دعه يعمل دعه يمر". وحجتهم في ذلك أن تلك السياسة وحدها هي التي تمكن من تطابق القوانين الطبيعية فتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين. وأن الدولة مجرد حارس للنظام الطبيعي فلا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الاستثناء وفي

[1] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2001/1988**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص ص: 5- 6.

مجالات محددة كحفظ الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الخاصة وتحقيق العدالة بين المواطنين عن طريق التزامهم بتنفيذ ما يرتبطون به من عقود وفقا للقوانين الموضوعة والقيام بالمشروعات الكبرى المدعمة للنشاط الاقتصادي كإقامة السدود وشق الطرق وبناء الجسور وغيرها من مشاريع البنية التحتية وكذا القيام بمهام التعليم والصحة وما شابهها [1]ونشر الدولة كافة المعلومات التي تساعد الأفراد على فهم مضمون القانون الطبيعي والالتزام به، مع تسهيل الدولة للمبادلات التجارية سواء كانت داخلية أو خارجية. مما يمكن أن نقوله حول هذه المدرسة، أنها ثورة على الفكر التجاري، لأنها قلبت المفاهيم التي جاء بها، وأعطت تفسيرات مغايرة للتوازن الاقتصادي[2].

المدرسة الكلاسيكية: ظهرت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر، على يد كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتوس، حيث أن أفكار هذه المدرسة هي وليدة الثورة الصناعية التي ظهرت أولا في بريطانيا[3]، حيث تقوم على عدة مبادئ أهمها رفض تدخل الدولة من خلال السياسة التجارية لأنه عائق لقوى السوق ويعتبر الاتجاه السليم للنشاط الاقتصادي، وحجة الكلاسيك في ذلك أن الحرية هي الكفيلة وحدها بحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن وتحقيق اكبر قدر من الإنتاج طبقا لرغبات المستهلكين، وبالتالي فإن ترك الحياة الاقتصادية حرة من شأنه تصحيح جميع صور الاختلال التي قد تعتري الاقتصاد عن طريق قوة خفية.

كما يرفض الكلاسيك تدخل الدولة من اجل حماية الطبقات الضعيفة أو إعانة العمال في وقت البطالة، لان ذلك من شأنه حسب الكلاسيك أن يعيق الجهاز التلقائي الذي يعمل على تحقيق التوازن والقضاء على البطالة من خلال انخفاض الأجر[4]، حيث يعترض ادم سميث على تدخل الحكومة في جهاز السوق، فهو ضد فرض القيود على الواردات، سن قوانين لحماية الصناعة، وضد الإنفاق الحكومي على الغايات غير إنتاجية. وهو يقول: "يجب أن ندع السوق حرة حتى تكتشف مستويات

---

[1] احمد سبع، **دور الدولة في الاقتصاد بين الدولة والحدود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص 156.

[2] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2001/1988**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3] عبد الكريم بريشي، المرجع نفسه، ص 7.

[4] بيداري محمود، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 2010/1991 مع إشارة خاصة لفرضية فانجر**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلم الاقتصادية وعلم التسيير والعلوم التجارية، وهران، الجزائر، 2014/2013، ص 45.

للأثمان والأجور والأرباح والإنتاج، لأن كل تدخل في سيرها إنما يتم على حساب ثروة الشعوب الحقيقة". وان نظرية آدم سميث تؤدي بلا شك إلى مذهب "الحرية الاقتصادية"[1]. وأن وظيفة الدولة هو القيام بالأعمال التي يصعب على الرأسمالي القيام بها، وبالتالي تحدد دورها في القيام بأعمال الأمن الداخلي والعدالة والدفاع[2]، والقيام ببعض الخدمات الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها بحكم انخفاض أو انعدام الملكية فيها. وبحكم توسع الأسواق الخارجية وتزايد دور المجالات الحيوية الاقتصادية الخارجية للدولة في مجال حماية منافذ تصريف سلعتها والسيطرة على مناطق حصولها على المواد الأولية والأيدي العاملة منخفضة الأجور، حدث نوع من إعادة ترتيب دور الدولة على المستوى التطبيقي إذ تقلص دور الدولة الاقتصادي على المستوى الداخلي، بحكم انهماكها في السيطرة الاقتصادية والعسكرية والسياسية على المستوى الخارجي[3].

يُبرر الكلاسيك إخراج الدولة من الساحة الاقتصادية بما يلي:

- إن المنافسة الكاملة هي الإطار الذي يتعين أن يسود في جهاز السوق، حيث هي جهاز يتمتع بخاصية تنظيم نفسه دون أي حاجة لتدخل الدولة أو الأفراد، وأن أي تدخل من الدولة قد يعيق هذا التوازن.
- النظام الطبيعي هو المسير للمتغيرات الاقتصادية فبالتالي إن أي تدخل من الدولة سيغير هذا النظام، لأن جهاز الدولة هو جهاز غير كفء حسب نظرهم ليتولى القيام بعمليات الإنتاج والتخصيص والتوزيع الذي من شأنه أن يحقق الكفاءة الاقتصادية.

ومن ثم انتهى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى تحديد دور الدولة في تأدية الخدمات العامة على النحو الذي يضمن بقاؤها، وتتمثل في تحقيق الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدل بين المواطنين، وهذه الخدمات ما هي إلا الحد الأدنى من الخدمات التي تقوم بها الدولة ليس لصالح السواد الأعظم من أفرادها بل هي الخدمات التي تبقى الدولة قائمة.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد، مذاهب، أنظمة، ونظريات اقتصادية وأسواق** الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص31-32.

[2] فتوح خالد، **تطور الإنفاق الحكومي وأثره على التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص المالية العامة، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 22.

[3] احمد سبع، **دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ص ص 156- 166.

- إن الدور المالي للدولة حسب النظرية الكلاسيكية يجب أن يكون محايدا أي أن نشاط الدولة سواء تعلق الأمر بإرادتها العامة أو من خلال إنفاقها العام، يجب ألا يؤثر أو يتأثر بالحياة الاقتصادية، بل تكتفي بحراسة النظام العام، لذا اصطلح عليها بالدولة الحارسة[1].

المدرسة النيو كلاسيكية: يتكون الجيل الأول من رجال مدرسة المنفعة الحدية من جيفونز، ومنجر، ووالراس[2]. إذ توصل هؤلاء الاقتصاديون إلى نفس النتائج مع عدم وجود أي إتصال بينهم.

تقوم المدرسة النيو كلاسيكية على المبادئ التالية:

- انصب تحليلهم على دراسة وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك أو المنتج) مع افتراض انعزالها عن بقية أجزاء الاقتصاد، وعلى فرض وقوع هذه الوحدة تحت مؤثرات خارجية تجعلها تغير سلوكها على نحو لا يحدث أي أثر على بقية الاقتصاد إلا أثرا يمكن إهماله.
- الاعتماد على المفهوم الحدي في تفسيرها للظواهر الاقتصادية.
- افترضت السلوك الرشيد للفرد واعتمدت على الحرية الاقتصادية[3].
- الفرد كائن رشيد، أي أن الفرد يعرف تمام المعرفة ما الذي يناسبه وبذلك فهو يعرف مصلحته أحسن من الدولة، ويسعى للحصول على شيء كبير بتكلفة قليلة هذا هو اللومو إكونوميكوس يتمثل في سلوك الفرد الرشيد مهما كان[4].

إيمانا منهم بالحرية الاقتصادية وترك الأفراد يزاولون أي نشاط اقتصادي يرغبون في مزاولته، لذا نادوا بحد أدنى لتدخل الدولة وذلك للأسباب التالية:

- الاعتقاد أن قوى السوق التي تحكمها الحدية والذاتية والمنافسة قادرة على توجيه الاقتصاد نحو التوازن المستقر ومن ثم فلا داعي لتدخل الدولة لان مثل هذه التدخلات تضر بالعدالة والكفاءة.

---

[1] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.
[2] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[3] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[4] شوام بوشامة، **مدخل في الاقتصاد العام**، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 76.

- أرجعوا النمو الاقتصادي إلى التراكم الرأسمالي ووفرة الموارد الطبيعية والنمو السكاني وقوة العمل والتقدم الفني والعوامل المؤسسية، لان هذه العوامل تساعد على اتساع الأسواق ومزيد من التخصيص.
- إن النمو عملية تدريجية ومستمرة ويرجع هذه إلى الطبيعية البشرية لان الإنسان يمكن أن يخضع الآلة لان لديه قدرة على الابتكار، وبالتالي فإن حجم العمل المستمر هو الذي يضمن استمرارية النمو.[1]

إن النظرية النيو كلاسيكية توضح لنا الكيفية التي من خلالها المنفعة الفردية تمكن من الوصول إلى انجاز المنفعة الجماعية. من خلال حرية تشغيل السوق، فإن البحث المتواصل عن المنفعة الشخصية يسمح بسد حاجيات الجميع[2].

مما سبق يتضح أن أنصار الدولة الحارسة يرون أن دور الدولة في الحياة الاقتصادية يقتصر فقط على المحافظة على الوظائف التقليدية كالأمن، العدالة،.... أما النشاطات الاقتصادية والاجتماعية فمن اختصاص الأفراد، فلا يحق للدولة التدخل لرفع الغبن عن المواطن لأن الأمر متروك لمقتضيات السوق.[3]

الفرع الثاني: حجج وأنصار التدخل الحكومي

المدرسة التجارية: يمكن إرجاع نشأة هذه المدرسة إلى عام 1550 حيث ظهرت في انكلترا جماعة تعرف باسم **"أنصار المعادن النفسية"**. وسادت سياسات وأساليب المذهب التجاري الاقتصادية طيلة نحو مائة وخمسون عاما في الدول الأوروبية خلال القرنين السابع والثامن عشر.

تعتبر المعادن النفيسة عند أصحاب المذهب التجاري الشكل المفضل من أشكال الثروة القومية، لأنها مصدر القوة والعظمة[4]، لذا جاءت الطروحات النظرية لمفكري هاته المدرسة تبحث عن الآليات التي من شأنها تقوية مركز الدولة، وكيفية جلب المعادن

[1] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.
[2] شوام بوشامة، **مدخل في الاقتصاد العام**، مرجع سبق ذكره، ص76.
[3] بوشنب موسى، **نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2014/2000**، أطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص 5.
[4] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد، مذاهب، أنظمة، ونظريات اقتصادية وأسواق**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

النفيسة، ومن اجل تحقيق ذلك نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويكون ذلك بطريقة مباشرة أي عن طرق استعمار الدول التي تمتلك المعادن النفسية، أو بطريقة غير مباشرة أي بواسطة التجارة الخارجية.

لقد لعبت الدولة في المراحل الأولى من نشأة الرأسمالية التجارية دورا حيويا في تراكم رأس المال التجاري وإقامة الصناعات. وهذا تماشيا مع متطلبات التنمية، لأن رواد هذه المدرسة يفترضون ما يلي:

- إن ثروة الأمة تكمن فيما تمتلكه من المعادن النفسية، والتي بدورها تعزز من قوة الدولة؛
- المبادلات التجارية هي التي تخلق الثروة؛
- يجب العمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري[1].

إن بلوغ هذه الأهداف لن يكون ممكنا إلا إذا تدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق:

- تشجيع الصادرات وتقليل الواردات من اجل إحداث فائض في الميزان التجاري، مع الحرص على عدم خروج المعادن النفسية أثناء المبادلات التجارية؛
- الاستغلال الأمثل لمناجم الذهب الفضة؛
- استعمار الدول التي لها قدر كبير من المعادن النفيسة[2].

المدرسة الكينزية: على إثر الفشل الذريع الذي واجهه نظام السوق الحر وما ترتب عليه من كساد كبير خلال الفترة (1929-1933)، ظهرت أفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"، الذي صدر في عام 1936، والذي تضمن نقدا شديدا للنظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة وإتسع دورها في الحياة الاقتصادية[3]، حيث يرى كينز أن الدولة عليها أن تتدخل اقتصاديا بهدف وضع الطلب الفعلي في مستوى

---

[1] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] علي خالفي، **المدخل إلى علم الاقتصاد**، دار أسامة، الجزائر، 2009، ص 53.

[3] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009**، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير المالية العامة، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص 4.

مرضي لضمان التشغيل الكامل. إذا على الدولة أن تقوم بنشاط شامل على الطلب وتسمى بـ "نشاط المضاعفة"[1].

حيث من أهم ما ارتكز عليه الفكر الكينزي هو:

- إن التوازن التلقائي لا يتحقق في الاقتصاد الوطني ومنه لابد من وجود الدولة لكي تستطيع التدخل عبر الإنفاق العام لإعادة التوازن؛
- التوازن في الاقتصاد يتوقف على مستوى الإنفاق الكلي على الناتج، حيث كلما زاد الإنفاق الكلي يزداد التوظيف والإنتاج حتى يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل؛
- يجب زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية لتحسين ظروف العمال وزيادة حجم الاستهلاك الكلي.

وأيضا يرى كينز من خلال نظريته انه من الضروري التوفيق بين اقتصاد السوق وإدارة فعالة للطلب الكلي من خلال الميزانية والسياسة النقدية، كما أكد على ضرورة الاستعانة بالسياسات الاقتصادية، فلا يتم ضمان الحصول على مستوى التشغيل الكامل من خلال ميكانيزمات السوق، بل لابد من تدخل الدولة بواسطة مختلف السياسات قصد زيادة مستوى التشغيل. وبالتالي حسب كينز فإن الدولة ليست فقط مكلفة بتحقيق الأمن وحماية المنافسة[2].

المدرسة الماركسية: يقوم الفكر الماركسي في جوهره على نقد النظام الرأسمالي، حيث حاول مفكريه وعلى رأسهم كارل ماركس، توضيح تناقضات هذا النظام[3]، تشرح النظرية الماركسية السلوك الغير متوازن والذي يتميز بالصراع للنظام الرأسمالي، فهو يؤدي إلى زيادة نفقات الدولة والتي تعتبر امتداد وسند للطبقة الرأسمالية، فالنظام الرأسمالي يواجه مشكلة امتصاص الفائض وبالتالي الكساد، وينتج عنه انخفاض لقيمة رأس المال وتتدخل الدولة للحفاظ وتدعيم رأس المال عن طريق الحفاظ على معدلات الربح المرتفعة وضمان تسيير النشاطات الغير مربحة،

---

[1] شوام بوشامة، **مدخل في الاقتصاد العام**، مرجع سبق ذكره، ص 88

[2] بيداري محمود، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري مع إشارة خاصة لفرضية فانجر**، مرجع سبق ذكره، ص 66- 67.

[3] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2001/1988**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ترى النظرية الماركسية أن الدولة تأخذ على عاتقها بعض تناقضات النظام الرأسمالي حتى يمكنه الاستمرار[1]، ودعا إلى التخلي عنه والتحول إلى النظام الاشتراكي الذي أضحت فيه الدولة جهاز سيطرة نخبوية تمارس وصايتها على المجتمع لرعاية مصالح العمال عن طريق التحكم في السياسة والاقتصاد والمجتمع فأصبحت هي المقاول والمنتج والموزع والمشغل فحلت محل السوق ومحل القطاع الخاص، وتحملت لوحدها مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلم يعد دورها قاصرا على توفير الأمن في الداخل والخارج وضمان استقرار الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي، بل أصبحت الدولة أيضا مسؤولة عن توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وضمان تحقيق درجة اكبر من العدالة والمساواة بينهم، وذلك بحماية مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة ودفع التنمية الاقتصادية في شكل مخططات رباعية وخماسية تحدد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها وبيان الوسائل والأساليب التي تضمن تحقيقها[2].

و هناك مجموعة من الحجج المعززة لفكرة تدخل الدولة في الحياة لعل أهمها عجز السوق عن إعطاء إشارات سريعة ملائمة خاصة عندما تكون هناك آثار خارجية للنشاط الاقتصادي، حيث لا تعكس الأسعار في هذه الحالة التكلفة الحقيقة التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد بالإضافة إلى أن السوق عاجز عن تحريك الموارد من استخدام إلى آخر بسبب عدم قدرته الدائمة على تزويد المتعاملين بالمعلومات الكافية عن التوزيع الحالي للموارد من جهة، ولعدم قدرتهم أحيانا على استغلال هذه المعلومات سواء لاعتبارات تقنية أو لاعتبارات لها علاقة بالتكاليف من جهة أخرى[3].

من خلال ما سبق يظهر تاريخ الفكر الاقتصادي أن سياسة الإنفاق العمومي قد مرت بعدة مراحل متأثرة في كل مرة بأفكار مختلف المدارس الاقتصادية انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية المنادية بضرورة التدخل الأدنى للدولة في الحياة الاقتصادية، مرورا بالمدرسة الماركسية ذات التوجه الاشتراكي والمنادية بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والمدرسة الكينزية الداعية بضرورة تدخل الدولة في الحياة

[1] صرارمة عبد الوحيد، **تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص 191.

[2] احمد سبع، **دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود**، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[3] بوشنب موسى، **نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2014/2000**، مرجع سبق ذكره، ص 4.

الاقتصادية من أجل تحفيز الطلب الكلي أو المدرسة النقدية المعتقدة بضرورة إحجام الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وغير ذلك من المدارس . وبالرغم من التأثير الذي أحدثته هذه التيارات الفكرية على سياسة الإنفاق العمومي بالتوسع أو الإنكماش، يظهر تاريخ الفكر الاقتصادي أن دور الدولة قد عرف تطورات ملحوظة على مدى القرنين الماضيين مما أثر على دور المؤسسات الحكومية ومدى تدخلها في الاقتصاد .فقد لوحظ أنه ومنذ سنة 1870 ارتفع حجم الإنفاق العمومي في جميع البلدان الصناعية، وبعدها ارتفع أيضا في معظم البلدان النامية بالرغم من الاختلافات الثقافية والمؤسساتية العديدة والحواجز الجغرافية التي كانت تفصل بين هذه الاقتصاديات.

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، سيطر على الفكر الليبرالي خبراء الاقتصاديون الكلاسيك أمثال: آدم سميث، دافيد ريكاردو، جان باتيست ساي ...والكلاسيكيون الجدد أمثال (فالراس، فيلفريدو، باريتو، ألفريد مارشال..) ولقد اعتقد هؤلاء بمقدرة آلية السعر (اليد الخفية) في المحافظة على توازن الأسواق أو استعادة توازنها عقب حدوث أي اضطربات أو صدمات[1]

وبالتالي فقد انعكست هذه الافتراضات على أدوات السياسة المالية عموما وعلى الإنفاق العمومي خصوصا، فقد بلغ الإنفاق العمومي حده الأدنى في نهاية القرن التاسع عشر 10% من الناتج المحلي الإجمالي: فعلى سبيل المثال بلغ في الولايات المتحدة الأمريكية 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي معظم الدول الأوروبية الصناعية كالنمسا، المملكة البريطانية، هولندا 10%. أما في إيطاليا استراليا وفرنسا فقد بلغ 12 إلى 18% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما اعتبره الاقتصاديون الكلاسيك تدخلا شديدا للدولة في الحياة الاقتصادية[2]

ولُوحظ في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، تأثر بعض الخبراء الكلاسيكين بالتفكير الماركسي الذي أحدث تأثيرا كبيرا على الحركة الاشتراكية في أوروبا آنذاك؛ ونتيجة لهذا قام الاقتصاديان الألمانيان فانجر و شنولر Schonoller et Wagner بإعداد المفاهيم الحديثة للحماية الاجتماعية من خلال إضافة "وظيفة

[1] Florence Huart**, Économie des finances publiques,** Dunod, Paris, 2012, P 2.

[2] Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, **Public spending in the 20th century**, a global perspective, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 2000, P 5

توزيع الثروة" إلى وظائف الدولة الشرعية، وهذا بهدف حماية بعض الجماعات في أوقات الأزمات كالمجاعات أو الأزمات المصرفية. يضاف إلى هذا التأكيد على ضرورة اضطلاع الحكومة في توفير التعليم الابتدائي والذي تم تحقيقه في معظم الدول الصناعية في تلك الحقبة. وعدا بعض الاستثناءات فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي[1]، واصلت الحكومات اعتماد سياسة "عدم التدخل الاقتصادي"، حيث بلغت الزيادة في متوسط حصة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي في الدول الصناعية خلال الفترة (1870- 1913) ما يقارب 1.2%[2]

غير أن الإنفاق العمومي قد ارتفع بصفة جد ملحوظة خلال الفترة (1914-1919) نتيجة للحرب العالمية الأولى والتي أدت إلى زيادة كبيرة في مستويات متوسطات الإنفاق العمومي، وقد كانت الزيادة إلى حد كبير نتيجة الإنفاق المرتبط بالحرب العسكرية وتبعاتها، كما أن الحكومات قد جهدت لتوسيع قاعدة إيراداتها لتمويل على الأقل جزء من جهود الحرب، ومن أجل الحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق العمومي وذلك لتسديد الديون المتعلقة بالحرب أو تعويضات ونفقات إعادة الإعمار.

وبحلول عام 1920 انقسمت الدول الصناعية وبحسب حجم النفقات العامة إلى ثلاث مجموعات هي الدول الأقل تضررا من الحرب، الدول الأكثر تضررا من الحرب والدول ذات الحكومات متوسطة الحجم. لوحظ عقب الحرب العالمية الأولى، تغير في اتجاه السياسات الاقتصادية العامة وفق ما عكسه عنوان مقال الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز " نهاية دعه يعمل "سنة 1926 وقد اقترح في مقاله أن المهام التي تقوم بها الدولة ليست على القدر الكافي؛ حيث كتب أن "... الشيء المهم بالنسبة للحكومة ليس في القيام بالأعمال التي يقوم بها الأفراد، أو أن يتم القيام بها بشكل أفضل أو أسوء بقليل، لكن المهم هو انجاز الأمور التي لم يتم القيام بها في الوقت الحاضر على الإطلاق..."[3]

وبحلول سنة 1937، اتجهت معظم الدول الصناعية نحو التخلي نهائيا عن سياسة **"دعه يعمل"**، حيث ارتفع مستوى متوسط الإنفاق العمومي إلى 22.8% من الناتج

---

[1] Isabella Horry, Michael Walker, **Government Spending Fact**s, Fraser Institute, Québec, 1994, P 42.

[2] Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, Op.cit, P 5.

[3] **للمـــزيد أنظـــر:**

- John Maynard Keynes, **The End of Laissez-Faire**, Hogarth Press London, July 1926.

المحلي الإجمالي مقابل 8.1% سنة 1913 أي حوالي ضعف المستوى الذي كان عليه سنة 1913وتتمثل أهم أسباب هذه الزيادة في النفقات العامة في: أزمة الكساد سنة 1929 والثورة الكينزية على مبدأ " دعه يعمل دعه يمر" والتطورات السياسية والتاريخية الناتجة عن الحرب العالمية الأولى من زيادة في الإنفاق الحكومي في مختلف المجالات كإعادة الإعمار ودفع معاشات قدامى المحاربين ...

وفي بداية سبعينيات القرن الماضي برزت عدة شكوك حول الأنشطة المناسبة للدولة، من خلال انتقادات مجموعة صغيرة من الاقتصاديين (فريدمان، يوكانون وآخرون من رواد المدرسة النقدية)[1] للنماذج الأساسية التي فضلت السياسات الحكومية النشطة في تخصيص الموارد وتحقيق الاستقرار وتوزيع الدخل؛ ومن ثم ساهمت أزمة الاقتصاد التضخمي في السبعينيات إلى تحويل هذه الانتقادات إلى التشكيك في التنفيذ العملي لهذه السياسات[2]

ومن الانتقادات المباشرة التي وجهتها المدرسة النقدية للأفكار الكينزية كون السياسات المالية تأخذ فترة زمنية طويلة لبيان أثرها، بسبب بطء تفعيل التشريعات والقرارات الإدارية من جهة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التالية لها. كما أنهم يرون أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى آثار سلبية من حيث زيادة العجز في الميزانية وظهور التضخم الركودي إضافة إلى عدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل[3]

المطلب الثاني: مفاهيم وأساسيات الإنفاق الحكومي

الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلي، ومن ثم على النمو، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه ولقد أدى تطور دور الدولة وتغير طبيعة هذا الدور بانتقالها من "

[1] **حيث أن مبادئ النظرية النقدية** جاءت كرد فعل على السياسات الكينزية والتي عجزت عن حل الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلدان الصناعية خلال السبعينيات، حيث اعتبر رواد هذه المدرسة أنه من الضروري العودة إلى إعادة تحديد دور الدولة وفقا لما تنص عليه المدرسة الكلاسيكية

[2] Vito Tanzi, Ludger Schuknecht, Op.cit P 19

[3] Gernot Müller, André Meier, Giancarlo Corsett, **what determines government spending multiplier?** IMF Working paper, wp/12/150, Jaune, 2012, p 9

الدولة الحارسة " أو " المحايدة " إلى الدولة المتدخلة " ثم بعد ذلك إلى " الدولة المنتجة " إلى اتساع وظائف الدولة وأغراضها، الأمر الذي استتبع معه تزايد الإنفاق العام، وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة آثاره الاقتصادية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري أو الإنفاق بهدف إعادة توزيع الدخل. وقد حظيت أداة الإنفاق العام بصفة خاصة باهتمام خاص من العديد من الاقتصاديين باعتبارها من أوائل الأدوات الكينزية وأشهرها التي تم تطبيقها من أجل الخروج من أزمة الكساد الكبير التي ضربت العالم خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي.

وهناك عدة مفاهيم تخص الإنفاق الحكومي منها بأنه مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة[1] أو أن الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام[2] .وهنالك مفهوم يبين أن الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل إشباع حاجات عامة[3] ومن زاوية أخرى يمكن اعتبار الإنفاق الحكومي بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة [4].

كما جاء في مفهوم الانفاق الحكومي أنه مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه سلطة عامة بقصد إشباع حاجه عامة[5] أو أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجه عامة[6] أو أنه مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة لسداد حاجات عامة [7]وحيث أن الإنفاق الحكومي هو بمثابة مبلغ نقدي تنفقه جهة حكومية عامة في إطار ممارستها لنشاطها من اجل إشباع حاجة عامة[8].

---

[1] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، فرع الموصل، الطبعة الأولى العراق 2002 ص 36.

[2] طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية، الطبعة الأولى، 2015 ص 18.

[3] رحاب عبد الرحمان الساير بكرين، **دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000 -2013)**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، (2015) ص 15

[4] خميرة بشير، **دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر،.2016 ص 3

[5] زغير اكتفاء عذاب، **العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق**، تقرير منشور، وزارة التخطيط دائرة القطاعات الاقتصادية 2017.ص 8

[6] محمد بن عزة، **أثار برامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي ملتقى حول تقييم أثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2013، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر. ص 4

[7] سلاطني هاجر، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، سنة النشر 2017 ص 18

[8] أمل حمدان خفاجة، أثر **الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، غزة، فلسطين، سنة النشر 2013 ص 23.

ومنه يمكن القول أن الإنفاق الحكومي هو الشكل المعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل السلطة المركزية أو السلطات المحلية، وأوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة[1]

من المفاهيم السابقة يستدل على أن الإنفاق الحكومي يتضمن عدة عناصر:

1.النفقة العامة مبلغ نقدي: إن النفقة العمومية تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع[2]

أي تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمناً لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وغيرها .ومما لا شك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي وبالتالي فإن النقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد .[3]

2.النفقة يقوم بها شخص عام (معنوي) : المقصود بالشخص العام الدولة أو أحد هيئاتها أو مؤسساتها ذات الشخصية المعنوية مثل الولايات أو البلديات أو المرافق الإدارية كالجامعة أو المستشفيات بمعنى أنه إذا صدرت النفقة من هذه الشخصيات المعنوية تعتبر عامة، وإذا صدرت من شخصيات خاصة تعتبر النفقة خاصة[4] .إلا إن هذه النقطة موضوع نقاش في الفكر المالي الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة وهما :[5]

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص 100 و 101

[2] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012)** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان،2013 -2014 ص 23

[3] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة**، الطبعة 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية ، 2006 ، ص 27

[4] بلقاسم رابح، **محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و وعلوم التسيير جامعة الجزائر 1999/1998، ص 3

[5] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شهاب الجامعة، 2009 ،ص61

-**المعيار القانوني :** يعتبر هذا المعيار النفقات العمومية بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العمومية أي أشخاص القانون العام وهي الدولة، و الهيئات العمومية المحلية، و المؤسسات العمومية وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص وهم الأفراد و الشركات و الجمعيات و غيرها من المؤسسات الخاصة.

-**المعيار الوظيفي:** يعتمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية التي تصدر عنها النفقة العمومية لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها ،فالدولة الآن تمارس نشاطات متماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية وإجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة العمومية حسب هذا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية[1].

3. النفقة العامة الغرض منها تحقيق نفع عام: تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة[2]، بمعنى أن الهدف الرئيسي للنفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات ملك للعامة[3]

وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة، وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد. وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد. إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب ومن تم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة، بحيث أن الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة.

وبذلك ليس من المتصور أن تكون النفقة لغرض نفع أو مصلحة خاصة بفئة معينة، لما في ذلك من مخالفة لمبدأ العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة .[4]

---

[1] طاوش قندوسي، مرجع سابق ذكره، ص 25، و26

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن 2005، ص 34

[3] حسين سمحان، محمود حسين الوادي، ابراهيم خريس، زياد ذيبة، **المالية العامة من منظور إسلامي**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 125

[4] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 3

الفرع الثاني: أنواع الإنفاق الحكومي

أدى تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى تنوع الإنفاق الحكومي وتعدد أوجهه وذلك من أجل تسيير المرافق العامة للبلد سواء كانت عامة أو خاصة وهناك عدة أنواع منها.

1. الإنفاق الحكومي الاستثماري: هي تلك المبالغ التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية بمعنى أخر تلك الأموال التي تهدف لتنمية الثروة القومية مثل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية [1]كما انهُ هو النفقات التي تعطي دخلاً أي ان لها مردوداً اقتصادياً[2] ويتبين أيضا انهُ يتمثل في الطلب على السلع الإنتاجية في صورة زيادة في وسائل الإنتاج الثابتة سواء أكان في شكل بناء أساس للقيام بالخدمات أو في صورة وضع أساس للقيام بالإنتاج بالنسبة لمشروعات الإنتاج ومثلهُ سكك الحديد وتشييد الطرق[3]، وبذلك أيضا انهُ تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون أراضي وكذلك أصول غير مادية والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي [4]ومن زاوية أخرى على انهُ المبالغ التي يتم تخصصها من قبل الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي بشقيهِ السلعي والخدمي[5] آو انهُ يسمح بالتقسيم الوظيفي للنفقات الرأسمالية بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال هذا يمكننا عد وملاحظة القطاعات التالية المحروقات والصناعات المصنعة والمناجم والطاقة والفلاحة والري والخدمات المنتجة والمنشاة الأساسية الاقتصادية والإدارية والتربية والتكوين المنشاة الأساسية الاجتماعية والثقافية والسكن والمخططات البلدية للتنمية [6]

يتضح مما ذكر انهُ يعنى بهذا النوع من الإنفاق تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون أراضي، وأصول غير مادية وهو بذلك يشمل الإنفاق على البنية

---

[1] أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الفلسطيني** مرجع سبق ذكره ص 25- 27

[2] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، فرع الموصل، العراق 2002 ص 43

[3] طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، مرجع سبق ذكره ص 27

[4] زغير اكتفاء عذاب، **العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق**، مرجع سبق ذكره ص 13

[5] عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، 1989، جامعة الموصل، العراق ص 120

[6] قدوري طارق، **مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** مرجع سبق ذكره ص 65

الأساسية والمشروعات العامة وكذلك كل ما تدفعهُ الحكومة في شكل إعانات للاستثمار الخاص. لقد كان الفكر الاقتصادي التقليدي ينظر إلى النفقات الاستثمارية على أنها نفقات ترتبط بفترة زمنية محدودة وهي فترة تشييد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالمرافق و الإصدار النقدي واللجوء إلى هذهِ المصادر في التمويل يمكن أن يكون في حالات استثنائية وفقاً لوجهه نظر الكلاسيك ولكن مع تطور مفهوم الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم تطور مفهوم النفقة الحكومية ومدى الاعتماد عليها كأحد الأدوات الهامة التي يمكن أن تحقق أهداف المجتمع من نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية، في ظل هذهِ التطورات فإن النظر إلى النفقة الحكومية على أنها نفقة غير منتجة لم يعد مقبولاً وغير مبرر، ذلك لكونها أصبحت منتجة وقد تكون أكثر إنتاجية من النفقات الخاصة في العديد من الحالات والمجالات لذلك وانطلاقاً من هذا المنطق اتسع نطاق النفقات الحكومية ذات الطابع الرأسمالي ولم يعد يقتصر فقط على مشروعات البنى التحتية بل امتد ليشمل إنشاء المشروعات العامة وبصفة عامة فان النفقات الحكومية علاوة على البنية الهيكلة فهي تشمل أيضا الإنفاق على الصيانة الشاملة والإعانات الاقتصادية للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج وكذلك الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد وغيرها، وتهدف الدولة من خلال الإنفاق الاستثماري إلى توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي ذلك كونهُ يؤدي إلى زيادة حجم التوظف وخفض تكلفة الإنتاج فضلاً على أنهُ يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص مما يزيد بالتالي من حجم التوظف ويعمل على التوسع في الاستهلاك بطريقة غير مباشرة[1]

أو انهُ تمثل نفقات لاستثمار ونفقات التجهيزات العمومية والنفقات برأسمال أحد بنود النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة وتكون على شكل رخص برامج وتنفذ بإعتمادات الدفع وتمثل إعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المسطرة ضمن رخص البرامج المطبقة حيث تقسم هذهِ النفقات في الجدول الملحق لقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاث أبواب :

[1] سلاطني هاجر، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة** مرجع سبق ذكره ص 24

1. الاستثمارات المنفذة من طرف واحد.
2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
3. النفقات الأخرى برأسمال الدولة.

فهذا النوع من النفقات يتمتع بإنتاجية كبيرة ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة وهذا ما أكده الاقتصادي البريطاني جون مينارد كِنز الذي برهن انهُ في فترة الركود الاقتصادي تتدخل الدولة من خلال نفقات الاستثمار التي تساهم في إعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال اثر مضاعف الاستثمار فعند تبني الدولة استثمارا ما (بناء طريق سريع مثلاً) خلال فترة الركود الاقتصادي فإن هذا الإنفاق الاستثماري سيساهم في خلق دخول جديدة من خلال توزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين و بالتالي يزداد النشاط الاقتصادي لكن ترتبط فعالية عمل المضاعف بميل الاستهلاك بالنسبة للمستفيدين من مداخيل المنشاة فإذا رجح هؤلاء الأفراد جانب الادخار لديهم عوض الاستهلاك فإنهم بذلك يؤخرون الدفع الاقتصادي المتولد على الاستثمار لا تقدم المنفعة وقد تشكل نفقات الاستثمار خطر على الجانب النقدي في حالة التضخم لذلك ينبغي تقييدها و مراقبتها باستمرار بشكل مباشر من طرف الحكومة حيث نميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال وذلك بالاستناد على التقييم الوظيفي لنفقات الاستثمار الذي يحدد نشاط الدولة الاستثماري من خلال الاستثمار في قطاعات المحروقات والصناعات المصنعة والمناجم والطاقة والفلاحة والري والخدمات المنتجة والمنشاة الاجتماعية والثقافية والسكن والمخططات البلدية للتنمية [1] أو انهُ يؤدي هذا إلى زيادة دخول المنتجين وبالتالي ارتفاع دخول العاملين في المشاريع الاستثمارية مما يزيد في مستوى الاستهلاك لديهم[2]

2. الانفاق الحكومي الاستهلاكي: ويتمثل في النفقات اللازمة لضمان سير الإدارة الحكومية أي المرافق العامة للدولة [3]ومن زاوية أخرى الإنفاق الإستهلاكي هو تلك النفقات العامة التي تنفقها الدولة دون أن يكون لها مقابل. من إدارة الخدمة أو زيادة

[1] عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** مرجع سبق ذكره، ص 40 و41
[2] عوايشية بلال وناصر فاطمة الزهراء، **إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة** مرجع سبق ذكره ص 32
[3] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي** الضريبي ص 120.

في الإنتاج المحلي مثل إعانات المرضى والبطالة، الأجور والمعاشات و الإعانات الاقتصادية [1] ويتبين انهُ يتضمن مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة والقيام بالوظائف التقليدية للدولة بصفة عامة والوظيفية الإدارية بصفة خاصة[2] وكما جاء فيهِ انهُ يمثل مجموع إنفاق الدولة دون التي لا تهدف من ورائه إلى اكتساب سلعة أو خدمة و إنما تسعى من خلال هذهِ النفقات إلى إحداث توازن بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بحيث تأتي بالمال من بعض الفئات لتوزعهُ على البعض الأخر دون مقابل وتأخذ هذهِ النفقات شكل الإعانات المختلفة مثل المساعدات الاجتماعية المختلفة والضمان الاجتماعي والتأمين ضد الشيخوخة والبطالة والمساعدات الاقتصادية على اختلافها أو انهُ عندما تقوم الدولة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الدفاع و الأمن والتعليم وشراء سلع استهلاكية كالملابس والمستلزمات والأدوية فإنها تساهم في زيادة الاستهلاك الوطني او ليس لها مردودا اقتصاديا وتتمثل الأولى في النفقات الخاصة بإقامة المتنزهات وشق الطرق أو انهُ يقصد به ضمان سير إدارة معينة أو أداة خدمة أو تشغيل وحدة إنتاجية [3] أو يتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل أجور ورواتب ومساهمات العاملين وكذلك الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والإعانات[4] أو انهُ ذلك الإقتناء عن طريق الحكومة للسلع وخدمات استهلاكية من اجل تسيير الأجهزة الحكومية، إضافة إلى دفع أجور ومرتبات الموظفين الذين ينفقونها بدورهم في شراء سلع وخدمات[5]

يستنتج من ذلك ان زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات للرفع من الإنتاج وبالتالي الأرباح وبزيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل المحلي ويلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث أثار تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز انتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنفاق.

---

[1] رحاب عبد الرحمان الساير بكرين، **دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة** مرجع سبق ذكره ص 20.
[2] أمل حمدان خفاجة، أثر **الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الفلسطيني** مرجع سبق ذكره ص 25
[3] طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، مرجع سبق ذكره ص 27
[4] زغير اكتفاء عذاب **العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق**، مرجع سبق ذكره ص 13
[5] عوايشية بلال وناصر فاطمة الزهراء، **إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة**، مرجع سبق ذكره ص 36

الفرع الثالث: أهداف الإنفاق الحكومي

كل دولة من دول العالم تسعى الى تحقيق الهدف من الإنفاق الحكومي من اجل النهوض بواقع اقتصادي قادر على تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة وهناك عدة أهداف تخص الإنفاق الحكومي منها.

1. تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد عند تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم[1]
2. معرفة الأثر الذي تولدهُ في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاسترشاد بهذا الأثر [2]
3. معالجتها للمشاكل الاقتصادية المتعلقة بالكساد والإنعاش ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من القوة العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بأنفاقها على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم منها والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الاستخدام ثم زيادة الدخول الموزعة لاسيما وأنهم من ذوي الدخول المحددة ويتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الذي يترتب علية زيادة أكثر في الطلب الفعال مما يؤدي الى امتصاص المعروض من السلع والخدمات في السوق من ناحية والى تحضير المشاريع على التوسع من إنتاجها من ناحية أخرى وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي[3]

ويتبين أيضا انهُ يستهدف زيادة الإنتاج في أوقات الكساد والحيلولة دون ارتفاع مستوى الأسعار)[4] وكما جاء فيه انهُ يُعالج التقلبات التي تطرأ على الاقتصاد (خاصة في حالة الكساد) فزيادة الدخل المحلي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار تقتطعهُ منهُ في صور تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة للدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه [5]

---

[1] عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلو التسيير، جامعة وهران 2016، ص 31

[2] زغير، اكتفاء عذاب، **العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق**، مرجع سبق ذكره. ص 9

[3] أمل حمدان خفاجة، اثر **الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الفلسطيني** مرجع سبق ذكره ص 30.

[4] رحاب عبد الرحمان الساير بكرين، **دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000 -2013)** مرجع سبق ذكره ص 16

[5] المزروعي علي سيف علي، **أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد الأول، 2012 ص 618

أمـا فـي الازدهـار تقوم الدولـة بإنشـاء المشـاريع توسـيع القائم منهـا تطبيق سياسـات مالية ونقدية (كمـا تعمل على زيادة الضـرائب في تخفيض الإنفاق الحكومـي) للحد من ارتفاع معدلات التضخم[1].

4. تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء المالية لصـالح أفراد المجتمع عند تغطية النفقات العامة[2]

5. وضـع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق السياسة الاقتصادية للدولة [3]

6. تهدف إلى تنمية الدخل والمحافظـة على استقراره وذلك من خـلال التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخـاص مما يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع والخـدمات فتكون طلباً إضـافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة وهي العمل ورأس المال والتنظيم والابتكار [4]

يستنتج ممـا سبق أن الإنفاق الحكومـي هو العمل على خلق فرص تؤدي إلى تحريك القوة العاملة في البلد من اجل النهوض بواقع اقتصـادي ذو إنتاجيه جيدة منافسـة لبقية بلدان العـالم من ناحية البنية التحتية وتحقيق مبدأ المسـاواة بين الافراد وتسيير أمور المُجتمع منها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الفرع الرابع: أهمية الإنفاق الحكومي

تبرز أهمية الإنفاق من خـلال مـا يحققهُ ومـا يؤديهِ من أدوار لهـا الأثر الكثير في الاقتصـاد القومـي فهـي تودي إلى تحسـن المسـتوى الاقتصـادي للعديد من البلدان المتقدمة أو النامية لذا فإن أهمية الإنفاق الحكومي تأتي من:

1. النفقات الاجتماعيـة كالإنفـاق على الخـدمات الصـحية والتعليميـة إذا قامت الدولة بتأدية هذا الخـدمات بالمجـان أو بأسـعار تقل عن تكاليفهـا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين منها [5]

---

[1] أمل حمدان خفاجة، أثر **الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الفلسطيني** مرجع سبق ذكره ص 31

[2] عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** مرجع سابق ص 32

[3] زغير، اكتفاء عذاب، **العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق**، مرجع سبق ذكره ص 4

[4] عوايشية بلال وناصر فاطمة الزهراء، **إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تبسة، الجزائر. 2016 ص 37

[5] قدوري طارق، **مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر2016 ص 73

2. النفقات الاجتماعية الرامية أساسا لتحقيق التنمية والتكامل الاجتماعي[1]

3. النفقات الاقتصادية تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي لدفع الاستثمار وتمتين البنية التحتية[2]

4. تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم [3]

5. توفير نفقات الأمن والدفاع ونفقات العدالة ونفقات الأدوات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية[4]

6. تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة[5]

7. النفقات التحويلية الاجتماعية تحدث تحويلات مباشرة للمستفيدين منها في صالح الدخول المنخفضة على حساب الدخول المرتفعة كما أن التحويلات الاقتصادية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صورة عينية حيث تزيد دخول بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الأقاليم في الدول على حساب البعض الأخر [6]

8. توفر نفقات التعليم ونفقات الصحة والرعاية الاجتماعية وكذلك نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموماً النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية[7]

9. تقدم الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والكهرباء والماء إضافة إلى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات وكذلك نفقات الري والصرف[8]

10. السفر في مهمات رسمية والإيجارات والمياه والكهرباء والقرطاسية والصيانة ونفقات وسائل النقل والمواد واللوازم الاستهلاكية[9]

11. تسهيل صيانة وإعداد البرامج تمثل النفقات العامة جزء من ميزانية الدولة بحيث تدخل ضمن حساباتها وهي ترتبط ببرامج محدودة تقودها الأجهزة والوحدات

---

[1] خميرة بشير، **دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 5

[2] خميرة بشير، **دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر** مرجع سبق ذكره، ص 5

[3] رحاب عبد الرحمان الساير بكرين، **دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000 -2013)** مرجع سبق ذكره ص 14

[4] زغير اكتفاء عذاب، **العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق**، مرجع سبق ذكره ص 14

[5] رحاب عبد الرحمان الساير بكرين، **دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000 -2013)** مرجع سبق ذكره ص 15

[6] قدوري طارق، **مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** مرجع سبق ذكره ص 73

[7] زغير اكتفاء عذاب، **العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق**، مرجع سبق ذكره ص 14

[8] زغير اكتفاء عذاب، **العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق**، مرجع سبق ذكره ص 14

[9] أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الفلسطيني** مرجع سبق ذكره ص 27

العامة بحيث يضمن ترتيب تلك الحسابات من خلال تقسيم النفقات العامة وتسهيل عملية صيانة وإعداد وتنفيذ هذه البرامج[1]

12. توفر لأفراد المجتمع الضمان الاجتماعي والمساهمات والاعانات التقاعدية والتعويضات[2]

13. تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية التي تحتاج إليها الدولة في سبيل تنفيذ الخطة المالية وتقسيم النفقات العامة ضمن الميزانية حتى يتسنى للجهات المسؤولة تقييم وقياس كفاءة تنفيذ كل برنامج ولخدمة أغراض المحاسبة والمراجعة والمراقبة والاعتماد يجب الأخذ بعين الاعتبار مايلي[3]:

أولا - تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها حيث أن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة واهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.

ثانيا - تمكين الرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة بتقييد الحكومة بإنفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الأوجه التي قررت لها وليس في أوجه أخرى[4]

يستنتج مما سبق أن الإنفاق الحكومي انهُ يؤدي إلى تحقيق رفاهية المجتمع وزيادة الناتج المحلي للأفراد وتوفير الخدمات التي تُعالج التضخم من خلال تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب وتُعالج أيضا أزمة الكساد من خلال زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب مما يكون لهُ أثر على تحسين الوضع الاقتصادي للبلد.

المطلب الثالث: قواعد الإنفاق العام

يلتزم الإنفاق العام ببعض المبادئ من أجل أن يحقق الآثار والأهداف المرجوة، وهذه المبادئ يطلق عليها قواعد الإنفاق العام، حيث جاء Findlay Shirras[5] بأربعة قواعد، وهي: قاعدة المنفعة، قاعدة الاقتصاد، قاعدة الترخيص وقاعدة الفائض، ثم

---

[1] عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** مرجع سبق ذكره ص 34-35

[2] أمل حمدان خفاجة، أثر **الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الفلسطيني** مرجع سبق ذكره ص 25 - 27

[3] عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** مرجع سبق ذكره ص 34-35

[4] أمل حمدان خفاجة، أثر **الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الفلسطيني** مرجع سبق ذكره ص 25 - 27

[5] **جورج فيندلاي شيراس** 1955-1885 اقتصاديٌ بريطانيٌ وجامعًا متحمسًا للرسائل من وإلى إسحاق نيوتن. تم تسليم هذه الرسائل بعد ذلك إلى مكتبة كينغز كوليدج في كامبريدج والعديد منها متاح على صفحات مجموعاتها الرقمية.

بعدها أضاف بعض الاقتصاديون قواعد جديدة تتمثل في: قاعدة المرونة، قاعدة الإنتاجية، وقاعدة التوزيع العادل.

أولا/ قاعدة المنفعة: حسب F. Shirras لا ينبغي تخصيص أي جزء من النفقات العامة لفائدة شخص معين أو فئة معينة وإنما للمجتمع ككل[1]، أي أن الأموال العامة يجب توجيهها بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة أو المنفعة العامة[2]، وتتحقق الرفاهية الاجتماعية القصوى عندما تتساوى المنفعة الحدية للنفقات العامة الحدية في كل حالة، وبالتالي يتعين على الدولة أن تخصص نفقاتها بالطريقة التي تتساوى بها المنافع الحدية في كل حالة، لذلك يمكن أن يطلق على هذه القاعدة أيضا قاعدة تعادل المنفعة الاجتماعية الحدية [3]

ثانيا/ قاعدة الاقتصاد: حسب هذه القاعدة، ينبغي على الدولة تخصيص نفقاتها فقط على تلك الأنشطة الأساسية التي تعزز المنفعة الاقتصادية والاجتماعية .[4]فعند وضع النفقات العامة يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين وهما :

أ- تجنب التبذير والإسراف.

ب- مساهمة النفقات العامة في رفع الطاقة الإنتاجية للبلد[5] حيث رأى F.Shirras أنه من المفضل أن تساعد النفقات العامة على توسيع حجم الإيرادات للدولة[6]، حاليا، يطبق الاقتصاديون أساليب عديدة من أجل الحد من سوء استخدام النفقات العامة والاستفادة منها بشكل سليم من بينها: أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة فهذا التحليل، يمكن من إجراء تقديرات حول مقدار الاقتصاد في الإنفاق العام على المشروع[7]

ثالثا/ قاعدة الترخيص: حسب F. Shirras فإنه لا ينبغي تحمل أي نفقة عامة دون الحصول على إذن مسبق من السلطة المختصة[8]، وذلك لضمان تخصيص المال العام

---

[1] T.R. Jain, O.P. Khanna, **Development problems and policies**, V.K. Publications, New Delhi, 2010-11, P.475

[2] K.R. Sarkar, **Public Finance in Ancient India**, Abhinav Publications, New Delhi, 1978, p.147

[3] J.R. Gupta, **Public Economics in India - Theory and Practice**-, Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd, New Delhi, 2007, P. 109

[4] T.R. Jain, O.P. Khanna, **Macro Economic Management**, V.K.(India)Enterprises, New Delhi, 2006-07, P.475

[5] R.K. Suri, J.K. Budhiraja, Namita Rajput, A **Text Book of I.S.C Economics**, Vol:II, Pitambar Publishing Company (P) Ltd, New Delhi, 2006, P. 408

[6] J.R. Gupta, **Public Economics in India - Theory and Practice**-, op.cit, P. 111

[7] T.R. Jain, O.P. Khanna, **op.cit**, P. 475- 476

[8] J.R. Gupta, **Public Economics in India - Theory and Practice**-, op.cit, P 111

بالطريقة التي تساعد على تحقيق أقصى قدر من المنفعة الاجتماعية وتجنب أي شكل من أشكال التبذير أو الإسراف واختلاس الأموال[1].

رابعا/ قاعدة الفائض: من وجهة نظر F. Shirras فإن قاعدة الفائض تشير إلى التحقق من أن النفقات العامة لا تتجاوز الإيرادات العامة، حيث يتعين على الحكومة مثل الأفراد العاديين أن تحافظ على نفقاتها ضمن الحدود المطلوبة والمسموح بها[2]، ولكن الاقتصاديون الجدد لا يوافقون على هذه القاعدة، ذلك لأن عجز الميزانية يعتبر حالة ضرورية لتحفيز الطلب الكلي والإنتاج خلال فترات الكساد[3]، كما أن الدول النامية تحتاج إلى إنفاق المزيد من الأموال بشكل يتجاوز إيراداتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يستدعي اللجوء إلى التمويل بالعجز[4]. ففي الواقع، هذه القاعدة ليس لها أي مكان في نظرية المالية العامة الحديثة[5]

خامسا/ قاعدة المرونة: تدل هذه القاعدة على أن سياسة الإنفاق العام يجب أن تكون مرنة وقادرة على التكيف مع ظروف البلد، بحيث يكون من الممكن تغيير حجم واتجاه الإنفاق العام وفقا لاحتياجات ومتطلبات الاقتصاد[6] فالمرونة تساعد الدولة على الصمود في وجه التقلبات الاقتصادية[7].

سادسا/ قاعدة الإنتاجية: حسب هذه القاعدة، ينبغي توجيه جزءا مهما من النفقات العامة نحو أغراض الإنتاج والتنمية، لأن ذلك يساهم في رفع الإيرادات العامة للدولة مما يجعلها بالتالي قادرة على تمويل تزايد حجم الإنفاق العام [8]

سابعا/ قاعدة التوزيع العادل: تتطلب هذه القاعدة أن تقوم الحكومة بتخصيص وتوجيه نفقاتها بالطريقة التي تضمن تحقيق المساواة بين مختلف فئات المجتمع في توزيع الدخل والثروة[9].

---

[1] H.L. Bhatia, **Public Finance**, 26th ed, VIKAS Publishing House Pvt. Ltd, New Delhi, 2008, P. 234
[2] R.K. Suri, J.K. Budhiraja, Namita Rajput, **A Text Book of I.S.C Economics**, op.cit, P. 408
[3] H.L. Bhatia, **op.cit**, P. 235
[4] T.R. Jain, S.J. Kaur, **Public finance and international Trade**, V.K. Publications, New Delhi; 2009-10 P.16
[5] J.R. Gupta, **Public Economics in India - Theory and Practice**-, **op.cit**, P. 114 -115
[6] Deepashree, **Microeconomics and macroeconomic environment**, 4th ed, Tata mc graw hill publishing company Limited, New Delhi, 2007, P. 28.14
[7] Kedarnath Prasad, **Development of India's Financial System**, sarup and sons, New Delhi, 2001, P 118
[8] J.R. Gupta, **Public Economics in India - Theory and Practice**-, op.cit**,** P**.** 115
[9] J.R. Gupta, **Public Economics in India - Theory and Practice**-, op.cit, P.114

المطلب الرابع: تقسيمات النفقات العامة

يعتمد التقسيم الإقتصادي للنفقات على ثلاثة معايير أساسية وهي: المعيار الوظيفي المعيار الدوري والتقسيم الشمولي للنفقة حسب علماء اقتصاد المالية العامة.

أولا: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، وبناء على ذلك يتم تبويب النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف التالية :[1]

1. **النفقات العامة الاقتصادية:** تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف إقتصادي مثل: الاستثمارات في المشاريع الإقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الإقتصادية، النفقات التي تهدف إلى تزويد الإقتصاد القومي بالخامات الأساسية كالطاقة، النقل ومشاريع البنية الأساسية.
2. **النفقات العامة الإجتماعية:** وتتعلق بالأغراض الإجتماعية لدولة والمتمثلة في نفقات التعليم، الصحة، النقل والسكن.
3. **النفقات العامة الإدارية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، وأثمان ومستلزمات الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادرا على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل، كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.
4. **النفقات العامة المالية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.
5. **النفقات العامة العسكرية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات واعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب إقتناء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها:

[1] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007 ، ص120

نميز وفقا لهذا التقسيم حسب الإنتظام والدورية ما بين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية وهي[1]:

1. النفقات العامة العادية: وهي النفقات التي يطلق عليها النفقات العامة الجاري إرتباطها لأنها تتحقق عادة، ويتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، وغالبا ما تكون سنوية، ويتم تمويلها من إيرادات الدولة العادية، أي إيراداتها الجارية، والتي تتمثل أساسا في إيراداتها من الضرائب، إضافة إلى إي إيراداتها من أملاكها العامة.

2. النفقات غير العادية: وهي النفقات التي يطلق عليها بالنفقات غير الجارية، والتي تتمثل في النفقات الإستثنائية، أي التي لا يتم تحقيقها عادة، ولا يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، هي السنة عادة والتي يتم تمويلها اعتمادا على الإيرادات الاستثنائية للدولة، والتي من بينها القروض والإصدار النقدي الجديد.

ثالثا: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتقسم النفقات العامة إلى قسمين :[2]

1. نفقات محلية: هي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون سواها، داخل حدود الدولة وذلك حسب التقسيم الإداري للدولة (ولاية، محافظة، بلدية...) ويتولى عملية الإنفاق المجالس والهيئات المحلية، ويتحمل أعباء هذه النفقة بالدرجة الأولى الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية حيث ترد هذه النفقات في موازنتهم.

2. نفقات قومية: وهي تلك النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها بغض النظر عن مكان سكنهم ويتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، ويتحمل أعباء هذه النفقة الموازنة العامة للدولة حيث ترد في موازنتها العامة.

رابعا: تقسيم النفقات العامة تبعا لأثارها في الإنتاج القومي:

تؤثر النفقات العامة على الدخل القومي والناتج القومي وانطلاقا من هذا الأثر تنقسم النفقات العامة إلى:

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1981 ، د.ط، ص 264

[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999 ، ص 25

1.النفقات العامة الحقيقية: وتنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة والنفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية والصحية، أو القيام بالمشروعات الإنتاجية وما يتطلبه من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها، وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلا للذين يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات (الطلب الفعال).

2.النفقات التحويلية: هي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، ولا تنفعل بصورة مباشرة سوى أنها تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات أي لا تعد كونها تعيد توزيع الدخل القومي، وهي عادة تتم بدون مقابل وقد أعتمد كتاب المالية العامة في التفرقة بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية بعض المعايير وتتمثل في :[1]

- **معيار المقابل المباشر:** يقصد بالمقابل المباشر ما تتحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة، وتكون نفقة تحويلية إذا كانت دون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن إعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقات تحويلية، بل هي نفقات حقيقية بغض النظر في كونها ممنوحة مجانا، كونها لم تقدم دون مقابل، بل أن المقابل هو عبارة عن خدمات للموردين والمقاولين.

- **معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي:** تتميز النفقات العامة الحقيقية بأنه النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزء من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ومداخيل إضافية في المجتمع بصورة مباشرة، وذلك كنفقات الإستثمارات العامة مثلا، أما النفقات التحويلية فهي النفقات التي لا تستخدم فيها جزء من موارد الإقتصاد وتقتصر على إعانات المرض والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي.

[1] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 142

- **معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للمواد الاقتصادية للمجتمع:** حسب هذا المعيار فان النفقة الحقيقية تتولى كشخص عام إستهلاكها بصفة مباشرة، سواء بإستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الإنتاج وتقديم مقابل لها في شكل أجور رواتب وفوائد، أما النفقة التحويلية فهي التي تؤدي إلى الإستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

المطلب الخامس: التصنيفات العلمية للنفقات العامة

تدعو الحاجة أحيانا إلى استخدام العديد من التصنيفات العملية الأخرى، تسمح لنا بمعرفة وفهم حدود ومكونات النفقات ومدى ترابطها وتداخلها مع بعضها البعض؛ حيث أن كل تصنيف جديد يضيف إلى فهمنا طبيعة الوظائف الهيكلية والأساسية للنفقات العمومية وآثارها المختلفة. وبعض هذه التقسيمات لا تختلف كثيرا على التصنيفات التي ذكرناها سابقا ومنها:

أولا/ تصنيف كوهين:

وضع الاقتصادي جوستاف كوهين[1] تصنيفا للنفقات العامة وفقا لمعيار المنفعة المتوخاة منها وفق ما يلي:[2]

1.نفقات تعود بالمنفعة العامة على كافة أفراد المجتمع: وهي النفقات التي تعود بالمنفعة على كافة أفراد المجتمع دون استثناء، مثل :الإدارات العامة، السلطة التشريعية، الدفاع...

2. نفقات تعود بالمنفعة على فئات خاصة: هي النفقات العامة التي تعود بالنفع لفئات من المجتمع أكثر من غيرها، مثل العدالة والشرطة.

3. نفقات تعود بالمنفعة المباشرة على فئات خاصة والمنفعة غير المباشرة على المجتمع: هي تلك الموارد المالية الموجهة مباشرة لمساعدة فئات مجتمعية معينة، ولها تأثير غير مباشر على المجتمع .مثل الضمان الاجتماعي، الرعاية العامة، تعويضات البطالة...

---

[1] قوستاف كوهن Gustav Cohen خبير مالي واقتصادي ألماني (1840- 1919)

[2] Cauvery and Others, **Public Finance: Fiscal Policy,** Third Edition, Rajendra Ravndra Printers, India, 2007, p 31

4. نفقات تعود بمنفعة خاصة على فئات محدودة: مثل الدعم المقدم لصناعات معينة، المساكن المنخفضة التكاليف، الوجبات المدرسية...

يتميز التصنيف الذي قدمه كوهين كونه يغطي مسألة تشتت المنافع، كما أنه يبين طبيعة المنافع التي يتحصل عليها المواطنون، غير أنه انتقد من حيث احتمال تعارض التقسيمات السابقة مع بعضها البعض، إضافة إلى صعوبة تحديد النفقات التي تستفيد منها فئة دون أخرى، أو تلك التي يستفيد منها المجتمع ككل بصفة دقيقة .يضاف إلى هذا كون هذا التصنيف قد عالج مسألة تشتت المنفعة دون أن يتطرق إلى قضايا المنفعة الاقتصادية الأخرى [1]

ثانيا/ تصنيف روشر:

قدم روشر[2] تقسيما للنفقات العمومية على أساس درجة الاستعجال (الضرورة) إلى ثلاث مجموعات:

1.نفقات ضرورية: هي النفقات التي لا يمكن تأجيلها مثل النفقات الإدارية.

2. نفقات مفيدة: هي النفقات التي يمكن تأجيلها لمدة معينة.

3. نفقات غير ضرورية: هي نفقات غير مستعجلة وغير مجدية.

ثالثا/ تصنيف دالتون:

قدم دالتون[3] بعض الاقتراحات المثيرة للاهتمام بشأن المنفعة المرجوة من الإنفاق العمومي، من خلال إبراز بعض نقاط الصلة بين النفقة العمومية والضريبة، حيث أشار إلى أنه مثلما الضريبة قد تكون تناسبية مع الدخل إما تقادميا أو تراجعيا في أثرها على متحملها فإن النفقات العامة قد تكون كذلك.

وتكون النفقة تناسبية إذا كان التغير في الدخل الحقيقي الذي تحدثه هذه النفقة متناسبا إما تصاعديا أو تنازليا :تصاعدية إذا أدت إلى حدوث انخفاض في الدخل كلما ارتفع حجم الزيادة في الدخل الحقيقي، وتراجعية إذا انخفض حجم هذه الزيادة كلما تضاؤل

[1] Harold W. Guest, **Classifications of Public Expenditures,** The American Economic Review, Vol 20, N°1, Marsh 1930, P 40

[2] ولهام جورج فراندريش روش Wilhelm Georg Frienrich Rosche إقتصادي ألماني (1817-1894)

[3] هيج دالتون Hugh Dalton سياسي واقتصادي بريطاني (1887-1962)

دخل الفرد.[1] وتكمن أهمية هذا التصنيف في كون أنه يركز على الإنفاق من حيث كون الأفراد على دراية بأي منفعة يمكنهم تحقيقها من الإنفاق العمومي[2].

رابعا/ تصنيف نيكلسون:

قدم نيكلسون [3]تصنيفا للنفقات العامة وفقا لحجم الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة مقابل ما تقدمه من خدمات، بدلا من الدخل الخاص كما فعل دالتون، فقد ميبين أربع فئات للنفقات العامة وفقا لتأثيرها في العائد على الإيرادات العمومية كمايلي:[4]

1. **نفقات ليس لها إيرادات:** كالنفقات العسكرية والحربية، الإعانات...
2. **نفقات ذات إيرادات غير مباشرة:** نفقات التعليم التي تهدف إلى تثقيف المواطنين وزيادة كفاءتهم وقدراتهم الإنتاجية؛ وهو ما يؤثر بشكل مباشر على خزينة الدولة نتيجة زيادة مداخيلها من الضرائب.
3. **نفقات ذات إيرادات جزئية:** مثل نفقات برامج التعليم الممولة جزئيا من الدولة.
4. **نفقات ذات إيرادات ربحية:** وأبرز مثال عليها هو الأنشطة التجارية التي تقوم بها الدولة.

إن هذا التصنيف ليس سوى مجرد صقل للتمييز القديم بين النفقات المنتجة وغير المنتجة الذي قدمه آدم سميث .غير أن لهذا التقسيم الجديد ميزة الكشف عن قدرة الدولة على تحمل أي نوع من النفقات العامة، كون أن الغرض الأساسي من هذه النفقات هو إشباع الحاجات العامة وليس الحصول على إيرادات مالية، وبالتالي فهو على قدر من الأهمية لصناع السياسات الاقتصادية الذين يسعون إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي.

خامسا/ تصنيف آدمس:

وفقا لهنري آدمس [5]فإن النفقات العامة يجب تقسم وفقا لمعيار طبيعة النفقة إلى نفقات الحماية، النفقات التجارية والنفقات التنموية [6]

---

[1] Harold W. Guest, **Classifications of Public Expenditures,** Op.cit, p 43

[2] J.R Gupta, **Public Economics in India, Theory and practice**, Atlantic publication, India, 2007, P 153

[3] جون شيلد نيكلسون John Shield Nicholson إقتصادي ألماني

[4] Harold W. Guest, **Classifications of Public Expenditures,** Op.cit, p 43.

[5]هنري كارتر أدمس Henry Carter Adams إقتصادي أمريكي (1851-1921).

[6] J.R Gupta, **Public Economics in India, Theory and practice**, op.cit., P 104

1. نفقات الحماية: الغرض منها هو صون ممتلكات وسلامة الأفراد .مثل النفقات التي تدفع للشرطة والجيش والمخابرات؛

2. النفقات التجارية: تهدف إلى تطوير كل من القطاع الصناعي والتجاري وقطاع الأعمال، وأبرز مثال على هذه النفقات تلك التي تدفع مقابل مراقبة ومنح حوافز للمؤسسات الصناعية والتجارية ومؤسسات الأعمال؛

3. نفقات التنمية: تخصص هذه النفقات لتحقيق التنمية الشاملة في البلاد، مثل مشاريع تطوير البنى التحتية، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وشبكة النقل والمواصلات [1]

وقد انتقد العديد من الاقتصاديين التصنيف الذي وضعه آدمس من حيث صعوبة التمييز بين النفقات المخصصة للحماية أو التجارة أو التنمية .كما انتقد أيضا من حيث أنه من الخطأ تصور علاقة واضحة ومثالية بين هذه الوظائف والنفقات، إذ أن الإنفاق حقيقة تجريبية أما وظائف الدولة فهي جزء من الفلسفة الاجتماعية وبالتالي فهي عرضة للتغير من وقت لآخر نظرا لاستخدام التأثيرات الجديدة على الأنشطة الحكومية أو المساهمات الجديدة للاكتشافات الفكرية .وبما أن هذه التغييرات ليست متزامنة أو متساوية فإن أي علاقة بين وظائف الحكومة والإنفاق العمومي هي علاقة غامضة وعرضية بدلا من واضحة ومحددة[2].

إن هذا الانتقاد لا ينطبق فقط على تصنيف آدمس، وإنما على جميع التصنيفات القائمة على هذا الافتراض.

يوضح الشكل التالي ملخصا بسيطا للتصنيفات السابقة.

الشكل رقم :(1.2) التقسيمات العلمية للنفقات العامة

[1] Maria John Kennedy, **Public Finance,** Eastern Economy Edition, India, 2012, P 39.
[2] Harold W. Guest, Op.cit, P 44.

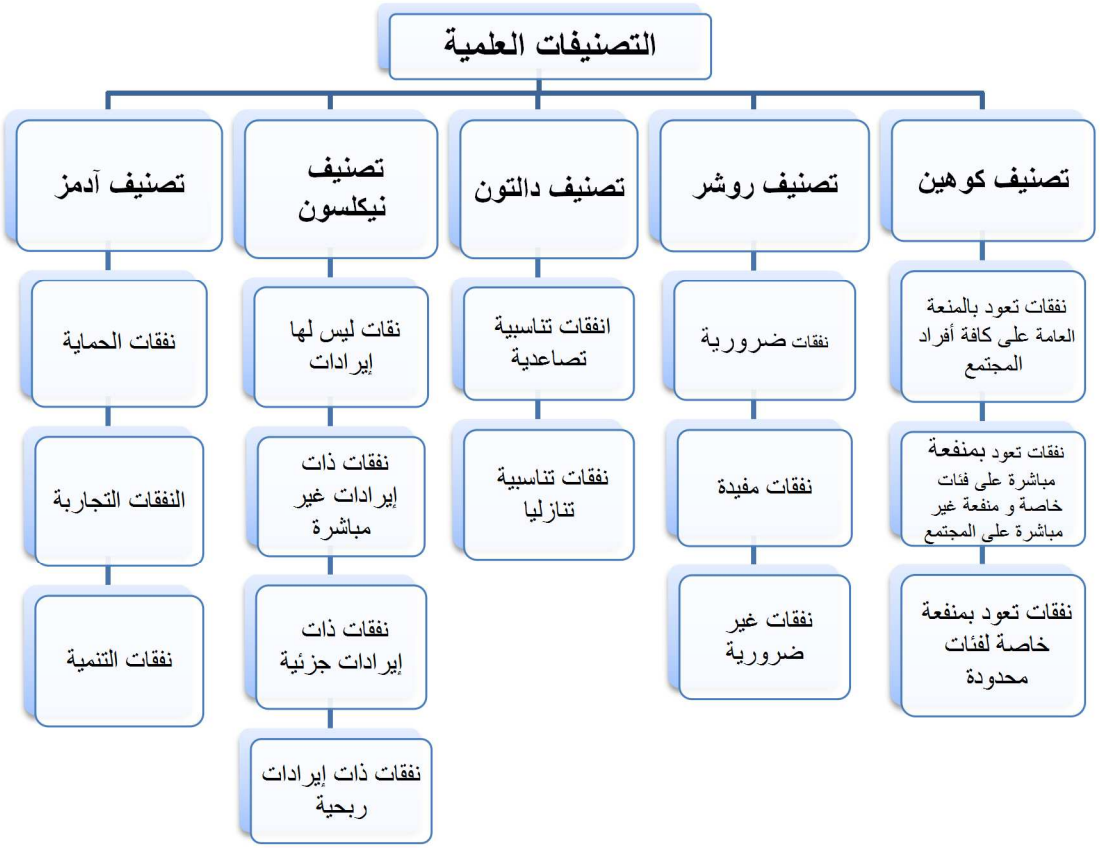

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

المطلب السادس: ضوابط الإنفاق العام

يُقصد بضوابط النفقة العامة مجموعة الأسس والقواعد التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجة العامة الاستناد، حيث أنها تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا.

أولا/ ضابط المنفعة القصوى: يقصد بضابط المنفعة القصوى، أن الغرض من الإنفاق العام هو تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة . أي أن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه، وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وزيادة إنتاجية الفرد وتحسين جودة الإنتاج. بالإضافة إلى النفقات التي تؤدي إلى تقليل التفاوت بين المداخيل، وكذا مواجهة مخاطر التقلبات الحادة التي تطرأ على مداخيل الأفراد من خلال الإعانات التي تقدمها الدولة، المتمثلة

في إعانات البطالة والعجز والشيخوخة، أو ما يطلق عليها بالنفقات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والطبقات الأخرى في المجتمع.

كما أن لفكرة المنفعة القصوى صعوبات كثيرة خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن النفقات لها أثار عديدة إقتصادية أو إجتماعية، ظاهرة أو مخفية، حاضرة أو مستقبلية بحيث يوجد إتجاهين رئيسيين في تحديد وقياس المنفعة[1]:

1.الإتجاه الشخصي: حيث يرى أنصار هذا الإتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الإجتماعي المتولد عن الإنفاق العام والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد. ويؤخذ عليه صعوبة تطبيقه على الواقع.

2.الإتجاه الموضوعي: وحسب أنصار هذا الإتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات في النمو الإقتصادي والزيادة المحققة في الدخل القومي، إذ أنه إذا كانت هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في النفقات العامة فيمكن القول إنها نفقات نافعة، غير أنه بالرغم من سهولة تطبيق هذا المعيار إلا أنه يعاب عليه إهتمامه بالمنفعة من جانبها الإقتصادي فقط وإهماله للجانب الإجتماعي.

ومع عدم وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الاتفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي[2]:

- مستوى التفاوت في توزيع مدخول الأفراد؛
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان؛
- عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين؛
- مستوى الخدمات الإجتماعية المقدمة للمواطنين.

ثانيا/ ضابط الاقتصاد في النفقات العامة (العقلانية): وتعني بهذه القاعدة بالرشادة وحسن تسيير وإدارة المال العام بوجوب ابتعاد الدولة عند تقديرها للنفقة عن الإسراف والتبذير لأن ذلك سيؤدي إلى ضياع المال العام وفساد مما يضعف الثقة في

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن، 2005 ص 40

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 77- 85

مالية الدولة ويعطي للمكلفين بالضريبة مبررا للتهرب منها .قاعدة الاقتصاد في النفقة العامة ملازمة لقاعدة المنفعة، تحقيق أقصى منفعة ممكنة يستدعي أن تكون بأقل تكلفة[1]. وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة. غير أن الإقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد أو التقليل منها، ولكنه يقصد بها حسن التدبير وعدم الإسراف والتبذير.

كما يقتضي البعد عن التبذير نبذ الإنفاق على الزخرف الذي يؤدي إلى إنفاق مبالغ ضخمة على مشروعات وأعمال من الممكن أن تنشأ بنفقات أقل بكثير لو وجهت العناية على الجوهر لا المظهر، والإستغناء بالبساطة عن الإسراف والبذخ[2]

ثالثا/ ضابط ضمان استمرار المنفعة والاقتصاد: حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها، وتجديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال، كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتيها وتنفيذها على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخر .هذا من جهة أما من جهة أخر، يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات العامة وعادة ما تأخذ هذه الرقابة ثلاثة أشكال وهي[3]:

-الرقابة الإدارية : وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات .وتنحصر مهامهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان له اعتماد مخصص له في الموازنة العامة وفي حدود الاعتماد فالرقابة هنا هي رقابة سابقة على الإنفاق العمومي[4].

-الرقابة المحاسبية (المستقلة): وهي المرحلة الثانية من مراحل المراقبة المالية و يقوم بتنفيذها محاسبون مستقلون لديهم صلاحيات واسعة في المراقبة و التدقيق

---

[1] لوني نصيرة، ربيع زكريا، **محاضرات في المالية العامة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2014، ص 12

[2] أحمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، الدار الجامعية للنشر، عين شمس، مصر، 2000 ، ص 117-118

[3] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 85

[4] محمد خالد المهايني، **محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2010، ص 23 - 24

ويحاولون التأكد من أن إجراءات الصرف و الإنفاق تمت ضمن حدود قانون الميزانية و القواعد المالية و عادة ما تتم هذه الرقابة بعد تنفيذ الإنفاق العام.

-**الرقابة البرلمانية:** وهي المرحلة الأخيرة التي تتم فيها مناقشة الحساب الختامي من طرف البرلمان[1]، الذي يقوم بمتابعة تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة، وإيفاد لجان للمراقبة على أرض الواقع، كما له الحق في استجواب الوزراء على عمليات الإنجاز[2].

المبحث الثاني: كفـــاءة الإنفـــاق العـــــام

إن علم الإقتصـــاد هـو العلم الذي يهتم بدراسـة العلاقة مـا بين الحاجـات الكثيرة والمُتنوعـة والمُتجـددة والمـوارد المحـدودة النـادرة نـدرة نسـبية والتي لهـا أكـثر مـن إستخدام، بهدف إشباع أكبر قدر من حاجات الإنسان من خلال تنمية الموارد المتاحة واستخدامها إستخداما كفئا. بحيث ينطبق هذا الأمر أيضـا على النفقات العامة والتي تتسم بندرتها ومحدوديتها، ومن ثم ضرورة إنفاق تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل فالكفاءة هي العلاقة بين المدخلات والمخرجات أي الموارد والأهداف التي من أجلها أنفقت هذه الموارد.

المطلب الأول: تحليل كفاءة الإنفاق العام

جاء ذكر مصطلح الكفاءة في كتابات العالمة الإقتصادية "M.J.Farrell" عام 1957، في مقال بعنوان مقياس الكفاءة الإنتاجية[3](Productive The Measurment of Efficiency) تضمن بوجه عام مكونين أساسين لها، و هما الكفاءة الفنية و كفاءة التخصيص أو التوزيع.

أولا/ الكفاءة الفنية:

يقصـد بالكفاءة الفنية قدرة الوحدة الإنتاجية على تحقيق أقصـى ناتج ممكن بإستخدام قدر معين من المدخلات (الموارد).

ثانيا/ كفاءة التخصيص:

يقصد بهذه الكفاءة أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة (التوليفة المثلى) في ضوء الأسعار النسبية لهذه الموارد. فإذا أمكن الوصول إلى أقصى ناتج ممكن من

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 43 - 44

[2] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 183

[3] **للمزيد من المعلومات أنظر**: Journal of the Royal Statistical Society: Series A (General),v 120(3) ,1957.

الناحية الفنية، وأفضل توزيع ممكن للموارد من الناحية التخصيصية فإننا نحصل على ما يسمى بالكفاءة الإقتصادية.

وفي الأونة الأخيرة تحول الإهتمام بدور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الإقتصادي نحو أهمية أن تؤدي الأنشطة التي تقوم بها بكفاءة وفعالية، وأن يتولد عن هذه الأنشطة أقصى منافع ممكنة.

فالكفاءة تستهدف تحقيق الإستغلال الأمثل للمدخلات وذلك عن طريق تعظيم المخرجات الناتجة عن إستخدام قدر معين من المدخلات أو تقليل المدخلات اللازمة للحصول على قدر معين من المخرجات.

وينطبق هذا المفهوم على الأنشطة التي تقوم بها الحكومة حيث يمكن القول بأن كفاءة الإنفاق العام تعني العلاقة بين المدخلات المتمثلة في موارد الإنفاق العام والمخرجات التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال ذلك الإنفاق. بحيث يتسم الإنفاق العام بالكفاءة عندما ينتج هذا الإنفاق عد مستوى معين أقصى منافع ممكنة.

وثمة تفرقة هامة في الأدبيات بين مفهومي المخرجات التي يقصد بها السلع والخدمات المنتجة والنتائج التي تشير إلى الأهداف المبتغاة والمرجو تحقيقها ومن ثم يجب أن يؤخذ في الإعتبار النتائج المترتبة على الإنفاق العام بمجالاته المختلفة عند قياس الكفاءة وهو ما يعطي لها معنى أوسع وأكثر شمولا.

وفي سياق متصل عند الحديث عن الإنفاق العام بالمعنى الواسع يجب التفرقة ما بين حالتين من الكفاءة وهما[1]:

- **الكفاءة مع تحقيق أهداف خاطئة:** في هذه الحالة يتسم الإنفاق العام بالكفاءة من الناحية الفنية فقط و هو ما يعني أن يتحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة و لكنه بالرغم من ذلك يتسم بعدم الكفاءة من ناحية النفع العام و الرفاهية الإجتماعية فعلى سبيل المثال قد تبالغ الحكومة في الإعتمادات المخصصة من الموازنة العامة على الإنفاق في قطاع معين ذو أهمية خاصة أو تخصيص جزء كبير على الأجور و المرتبات ... مع إنتاجه بكفاءة، و ذلك على حساب إنفاقها على السلع العامة الأخرى و الأهداف ذات

[1] Afonso, A, Ludger Schuknecht and Vito Tanzi **" Public Sector Efficiency Evidence For new EU member States and Emerging Markets"** European Central Bank, N; 581 January 2006 P: 8-15

الأولوية (التعليم ، الصحة، ...) و التي يحتاجها أغلبية السكان و هو ما تعكسه الموازنة العامة للدولة، حتى تصبح المشكلة أقل تعقيدا، و يصبح التسائل " كيف يمكن للدولة أن تحقق الكفاءة من إنفاقها العام ؟ ويقتصر الحديث على الكفاءة الفنية فقط وليس الكفاءة في تحقيق الأهداف ذات النفع العام.

ولكن واقع الحال غير ذلك وهو ما يدعو أن بؤخذ في عين الإعتبار مفهوم أوسع وأشمل للكفاءة لا يقتصر فقط على مجرد تحقيق المخرجات بأقل تكلفة ممكنة، بل يتسع ليشمل أيضا تخصيص الإنفاق على الأنشطة ذات الأولوية وعلى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ذات الأهمية بالنسبة للغالبية العظمى من السكان (الفاعلية).

ومن الضروري الإشارة إلى أن مشكلة تخصيص الموارد العامة نحو مجالات وأنشطة لا تمثل أي أهمية بالنسبة للغالبية العظمى من السكان، قد حازت على اهتمام العديد من الدراسات التطبيقية والمنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وأطلق على مثل هذه الحالة مصطلح التحكم في الدولة[1] capture de l'état.

- **الكفاءة مع تحقيق أهداف صحيحة:** أما فيما يخص هذه الحالة فإن الإنفاق العام لا يتصف بالكفاءة الفنية أي" تحقيق المخرجات بأقل تكلفة" فقط بل أيضا بالكفاءة من ناحية الدفع العام والرفاهية الإجتماعية أي يتم تخصيص الموارد العامة على مجالات تهم أغلبية السكان.

غير أنه ونتيجة الكثير من الأسباب يتم إنفاق هذه الموارد بطريقة أقل كفاءة مما ينبغي أن تكون عليه (الكفاءة الفنية).

المطلب الثاني: مقاييس كفاءة الإنفاق العام

إن تحليل الكفاءة بشكل عام يرتكز على العلاقة بين المدخلات المستخدمة في نشاط معين و المخرجات المتولدة عن هذا النشاط حيث تسعى وحدة اتخاذ القرار إلى تحقيق أقصى ناتج ممكن، بإستخدام قدر معين من المدخلات و في ظل التكنولوجيا السائدة، و تعد دالة الإنتاج من أهم المقاييس المستخدمة في تحديد و قياس الكفاءة من

[1] التحكم في الدولة نوع من أنواع الفساد السياسي والذي يظهر في سيطرة أصحاب المصالح الخاصة وتأثيرهم تأثيرا كبيرا على عملية صنع القرار في الدولة لتحقيق مصالحهم الشخصية من خلال قنوات غير مشروعة أنظر: Afonso et al, op cit P 11 - 12

عدمها، حيث تتسم الوحدة الإنتاجية بالكفاءة عندما تقع على منحنى إمكانيات الإنتاج و، و يطلق عليه أيضا منحنى الكفاءة و يمكن قياس الكفاءة في هذه الحالة من خلال المسافة ما بين وحدة اتخاذ القرار و بين أفضل أداء مقابل لها يقع على المنحنى.

الشكل رقم: (22.) منحني إمكانيات الإنتاج[1]

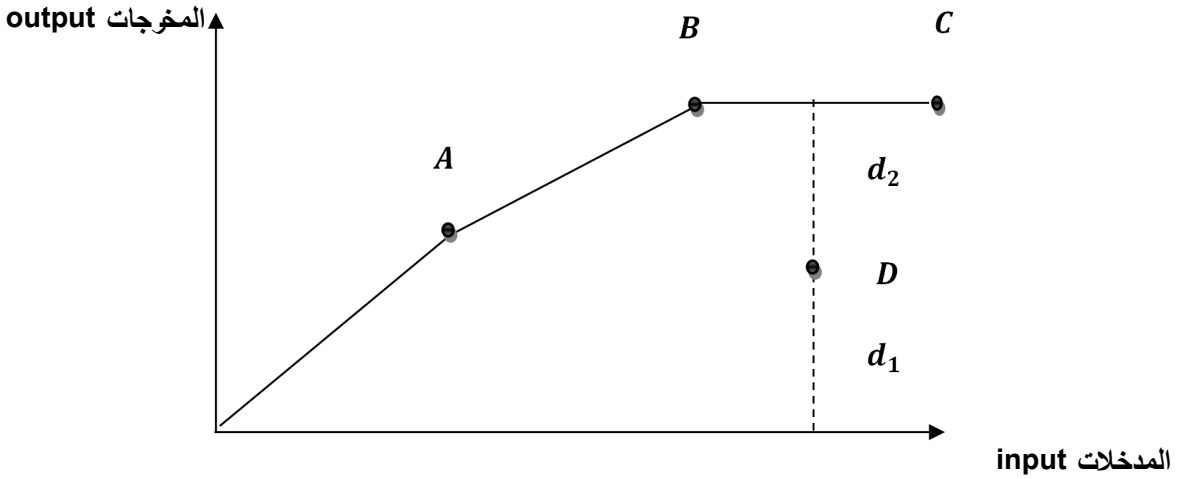

المصدر: رحاب أمين دسوقي، دور، حجم وكفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي في مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجيستير في الإقتصاد، جامعة بنها، كلية التجارة، 2020، ص 24

يُفترض في الشكل ومن أجل التبسيط أن وحدة اتخاذ القرار تنتج منتجا وحيدا باستخدام عنصر إنتاجي وحيد "one input-one output " حيث تتسم الوحدات A,B,C والتي تقع على المنحني بالكفاءة بينما الوحدة **D** لا تتسم بالكفاءة حيث انها تنتج في ظل مستوى مدخلاتها الحالي $\mathbf{d_1}$ فقط وهي أقل من الناتج الممكن تحقيقه، ومن من ثم يجب عليها أن عليها أن تزيد إنتاجها بالمقدار $\mathbf{d_2}$. ويعبر عن ذلك باستخدام المقياس التالي: $\frac{\mathbf{d_1+d_2}}{\mathbf{d_1}}$ وهو الذي يطلق عليه اسم "معامل كفاءة الناتج " ويُمكن التعبير عن ذلك

[1] للمزيد أنظر:

- Herrera, S and Gabbo, Pang **- "Efficiency of public Spending in Developing Counries : An Efficiency Frontier approch"** World Bank Policy Research World Bank Policy Research Working paper, N,3645, 2005, P : 2-5

بطريقة مُماثلة من خلال مقياس "مُعامل كفاءة المدخلات وتفترض الحالة السابقة معلومية دالة الإنتاج المتعلقة بأفضل أداء ممكن.

وحديثا، *قامت العديد من الدراسات بالسعي نحو قياس كفاءة الإنفاق العام من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات* وانقسمت *هذه الدراسات إلى مجموعتين:*

المجموعة الأولى *تتمثل في المقاييس الكلية* والتي *تهدف إلى قياس كفاءة الإنفاق العام الكلية أما* ***المجموعة الثانية*** *فتتمثل في المقاييس الجزئية* والتي *تهدف إلى قياس الكفاءة في مجال معين من مجالات الإنفاق العام.* ولتحقيق ذلك *سعت هذه الدراسات إلى تحديد مجموعة من الأهداف الملائمة لتعبر عن ناتج أنشطة القطاع الحكومي ثم قياسها في علاقاتها مع الإنفاق* العام.

وتعد *الدراسات التي قام بها كل من تانزي* وشوكني (Tanzi & Schuknecht) *سنة 1997-2000 اللبنة الأولى لمحاولة قياس كفاءة الإنفاق العام على المستوى الإجمالي أعقبها مجموعة من الدراسات الرائدة في مجال قياس كفاءة الإنفاق العام،* والتي *قام بها أفونسو* وأخرين **Afonso et autres**[1] *حيث أرست منهجية واضحة لقياسها، اتبعها لاحقا الكثير من الباحثين*[2] ويتطلب *قياس الكفاءة بشكل عام، القيام بثلاث خطوات رئيسية أولا، تحديد المدخلات ثانيا، تحديد المخرجات،* وأخيرا *المقارنة بينهم للوصول إلى الكفاءة.*

وبتطبيق المعنى السابق على كفاءة الإنفاق العام، فإن دراسات **أفونسو** وأخرين **Afonso et autres** *أوضحت أن قياس كفاءة الإنفاق العام* تتطلب:

أولا: تحديد مجموعة من المؤشرات لقياس أداء القطاع الحكومي (PSP) ويعبر *هذا المؤشر عن مجموعة من المعايير الإقتصادية* والإجتماعية والتي *تقيس الأداء في مجموعة من المجالات المختلفة* والتي *يهدف الإنفاق العام التأثير فيها* ويتكون *هذا المؤشر من سبع مؤشرات فرعية تقيس الأداء الحكومي في مجالات مُختلفة وهي الإدارة* العامة، *التعليم، الصحة، البنى الأساسية، عدالة التوزيع* والإستقرار *الإقتصادي.* ويُطلق *على الأربع مجالات الأولى مؤشرات*

---

[1] **من بين الدراسات التي قام بها أفونسو وأخرين:**

- Afonso A and Mina Kazemi, **Assessing Public Spending efficiency in 20 OECD Countries**, Lisbon School of Economics & Management, 2016, P: 1-40
- Afonso A, Alma Romero and Emma Monsalve, **Public Sector Efficiency Evidence for Latin America**, inter- American Development Bank, N.279, 2013, P.1-34.
- Afonso A and Miguel St. Aubyn, Assessing **Education and Health efficiency in OECD Countries Using alternative input measures**, University of Lisbon, 2012, P.361-388

[2] هبة الباز، **قياس كفاءة الإنفاق العام فى مصر ومقترحات للإرتقاء بها**، معهد التخطيط القومى، سلسلة كراسات السياسات رقم 2، 2016 ص 7

الفرص ***"d'opportunité indicateur"*** وتعكس *هذه المؤشرات جودة التفاعل بين السياسة المالية* وألية *السوق* ومدى *تأثير على فرص* وإمكانيات الأفراد، حيث *تعمل هذه المؤشرات على تحقيق المساواة* وتكافؤ *الفرص في الأسواق. فالإدارة العامة السليمة* والأفراد *ذوي صحة* وتعليم *جيدين* والبنى *الأساسية* الكفاءة *تعتبر متطلبات أساسية لكي تعمل الأسواق بكفاءة* ولتأمين *حقوق الملكية من خلال نظام قضائي فعال* واحترام *قواعد القانون*[1]. *أما المؤشرات الثلاث الأخيرة يطلق عليها أهداف* ***مسرجيف*** **"Musgravian Tasks"** والتي *تقيس أداء الحكومة لوظائفها التقليدية* والتعرف *على الأثار الناتجة عن التفاعل* والتداخل *بين الحكومة* والسوق *" التغلب على عيوب السوق".*

ويتكون *كل مؤشر من المؤشرات الفرعية السابقة من عناصر أخرى تساهم في قياسه فعند قياس الأداء في قطاع الإدارة العامة على سبيل المثال يتم استخدام مؤشرات أخرى للوصول إلى الأداء بهذا القطاع مثل: مؤشر الفساد* والإقتصاد *الخفي* ونوعية *النظام القضائي* والبيروقراطية ... ويتم *الحصول على أداء الحكومة في قطاع الإدارة العامة بحساب المتوسط للمؤشرات سالفة الذكر،* وهكذا *بالنسبة لباقي القطاعات.*

ويتم *الوصول إلى الأداء الكلي للقطاع الحكومي، بحساب متوسط الأداء للمؤشرات السبع سالفة الذكر، كما يلي:*

$$PSP = \sum_{j=1}^{N} \frac{PSP_{ij}}{N}$$

حيث:

j : يمثل *أداء القطاع الحكومي*

i : تمثل الدولة محل الدراسة

ومن البديهي أن أي تحسن يطرأ على أداء القطاع الحكومي يعتمد على قيم المُؤشرات الإقتصادية والإجتماعية ذات الصلة.

ثانيا: تحديد حجم الإنفاق العام المرتبط بالمؤشرات ذات الصلة وبناءا عليه يُنسب الأداء في قطاع الإدارة العامة إلى الإنفاق العام على المُشتريات من السلع والخدمات

[1] ***أكد علماء الإقتصاد*** منذ آدم سميث وحتى هايك على *أهمية الدور الذي يلعبه القانون في الأسواق* وحماية *حقوق الملكية.*

الخاصة بذلك القطاع، ويُنسب الأداء في قطاع البُنية التحتية إلى الإنفاق الإستثماري وهكذا بالنسبة لباقي القطاعات.

ثالثا: قياس كفاءة الأداء على مستوى كل قطاع (المعادلة الأولى) ثم حساب المتوسط لمؤشرات كفاءة القطاع الحكومي السابقة للوصول إلى كفاءة القطاع الحكومي ككل **(PSE)** (المعادلة الثانية).

المعادلة الأولى: $$PSE_{ij} = \frac{P_{ij}}{PEX_{ij}}$$

المعادلة الثانية: $$PSE = \frac{\sum_{i=}^{N} PSE_{ij}}{N}$$

تجدر الإشارة إلى صعوبة قياس مخرجات القطاع الحكومي، ففي حالات عديدة لا يمكن تحديد المنافع الإقتصادية المباشرة المتولدة عن أنشطة القطاع الحكومي فمثلا عند إنشاء مدرسة في قرية ما نجد صعوبة في تحديد المنافع الإقتصادية المتولدة عن هذا النشاط بغض النظر عن المنافع الإجتماعية وبالتالي فإن حساب الكفاءة في هذه الحالة سوف يكون أقل من الحقيقة بالإعتماد على المعيار الإقتصادي فقط.

ومن المهم أيضا توضيح أنه لا يمكن مقارنة كفاءة القطاع الحكومي بالمحققة في القطاع الخاص إلا في حالة واحدة، إذا كانت الأهداف متماثلة (متطابقة) حتى في هذه الحالة لا يمكن أن تكون المقارنة كاملة وذلك لأم مشروعات القطاع العام لا تأخذ في اعتبارها المنافع الإقتصادية فقط بل أيضا المشاكل الإجتماعية وعليه يمكن الإشارة إلى بعض هذه الحالات[1]:

1. بيع منتجاتها بأقل الأسعار وفي بعض الأحيان أقل من تكلفتها الحقيقية بهدف إعادة توزيع الدخول.
2. بناء مصنع ما في المناطق المحرومة اقتصاديا من أجل تحقيق تنمية أكثر توازنا.
3. عدم قيامها بتخفيض عدد العاملين رغم أنها قد تكون كبيرة حتى لا تسبب أي مشاكل اجتماعية.

[1] Mandl, u, Adrian Dierx and Fabienne Ilzkovitz, **The Effectiveness and Efficiency of Public Spending** European Economy, Economic papers, N. 301, 2008, P.4-7.

ومن ثم لا يجب النظر إلى الكفاءة الإقتصادية فقط عند قياس الكفاءة التي تلائم القطاع الخاص وليس القطاع الحكومي، كما يجب أيضا الأخذ في الإعتبار عمل الوقت عند قياس الكفاءة في القطاع الحكومي فالقطاع الخاص يسعى إلى تحقيق الكفاءة الإقتصادية في المدى القصير أما نتائج القطاع الحكومي فتظهر خلال مدى زمني طويل. هذه التدفقات المستقبلية للكفاءة في معظم الأحيان يتم تجاهلها عند تحليل وقياس كفاءة الإنفاق العام وهو ما يؤثر بالضرورة على نتائج وكفاءة القطاع الحكومي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في كفاءة الإنفاق العام

تعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة الأساسية ضمن السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة، أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور.

وهناك اعتقاد يقول إنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال [5 – 25] إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالإختبارات الميدانية[1]

كما أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على كفاءة الإنفاق العام، والتي كشفت عنها عدة دراسات في هذا المجال، ينبغي على كل دولة الوقوف عليها ومراعاتها بدقة عند صياغة سياساتها الإقتصادية العامة، خاصة السياسة المالية التي تنتهجها. إذا أرادت أن تعزز من مستويات كفاءة الإنفاق العام بها والتي تتمثل في:

أولا/ نمط تخصيص الإنفاق العام: فقد أشارت دراسة (هبة الباز، 2016)[2] إلى أن مستويات الإنفاق العام للدول، تتأثر بنمط تخصيص الإنفاق العام على قطاعاته الفرعية التي يشتمل عليها، ومن ثم فإن البحث عن التوليفة المثلى داخل كل قطاع قد يكون كفيلا برفع مستوى كفاءة الإنفاق على ذلك القطاع، ودون الحاجة إلى تعديل نسب الإنفاق على القطاع ككل.

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية**، مرجع سبق ذكره، ص 183

[2] هبة الباز، **قياس كفاءة الإنفاق العام فى مصر ومقترحات للإرتقاء بها**، مرجع سبق ذكره، ص 20

ثانيا/ مستوى الحوكمة للدول: خلصت دراسات كل من (Rajkumar and Swaroop,2008)[1] إلى نتيجة هامة الإنفاق العام لا يؤدي في الغالب إلى النتائج الإيجابية المرجوة منه، و هو ما يمكن إرجاعه و بشكل كبير إلى ضعف مستويات الحوكمة بالدول قياسا بمستويات الفساد و جودة البيروقراطية، فزيادة حجم الإنفاق العام على الصحة و التعليم لا تكفي وحدها إلى تحقيق الثمار المرجوة منها ما لم تتمتع الدولة بمستويات حوكمة قوية خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها التنموية، و توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أنه كلما إرتفعت مستويات الفساد داخل الدول كلما انعكس ذلك على ضعف فاعلية الإنفاق العام على الصحة في خفض معدل وفيات الأطفال، و أن الدول ذات المستويات المرتفعة من الفساد لا تبالي برفع مستويات الإنفاق العام على الصحة و التعليم، بل تفضل الإستثمار في مجالات الإستثمار المادي و الإسكان، و يؤدي هذا النمط الباحث عن الريع إلى أثاره الضارة على النمو الإقتصادي[2]

ثالثا/ مستوى الكفاءة: من خلال الدراسة التي قام بها أفونسو وأخرين (Afonso et atr 2005) فإن المستوى التعليمي للأفراد يؤثر بشكل إيجابي على كفاءة الإنفاق العام، واستخدمت معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي كمؤشر بديل لقياس مستوى التعليم، فلأشخاص المؤهلين بشكل أفضل يشاركون بنشاط وفاعلية في الحياة السياسية علاوة على ذلك فإن كفاءة الموظفين المدنيين تعزز من مستويات الكفاءة وهو ما يشير إلى ضرورة وجود إدارة عامة تعمل جيدا لتحقيق الكفاءة والفاعلية.

رابعا/ الإستقرار السياسي: أشارت نتائج الدراسات التي قام بها شان و آخرين (Chan et atr 2012)[3] إلى أن للإستقرار السياسي تأثيرا إيجابيا على كفاءة الإنفاق العام و السبب وراء ذلك هو أن تمتع الدول بالإستقرار السياسي يُسهل من عمل الحكومات و تأدية وظائفها المُختلفة بسلاسة، فضلا عن دوره في تقليل المخاطر إلى حد كبير، و توصلت الدراسة أيضا إلى أن الحرية السياسية سلاح ذو حدين، فقد تؤدي الحرية السياسية المُبالغ فيها إلى نتيجة عكسية تتعلق

---

[1] Rajkumar, A, and Vinaya Swaroop," **Public Spending and Outcomes": Does governance matter?** Journal of Development Economics, 2008, P.96-111.

[2] سهير أبو العينين، **دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر مع التركير على الضرائب والإستثمار العام**، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، تقارير حكومية مصرية رقم 247 نوفمبر 2013 ص 107

[3] Chan, S, and Zaini Abdkarim, **Public Spending Efficiency and Political and Economic Factors**: **Evidence from Selected East Asian Countries**, Economic Annals, N.193, 2012, P.15-21.

بكفاءة الإنفاق العام، فالحكومة تميل إلى أن تكون شديدة الحساسية للرأي العام مما يمنعها من تنفيذ إصلاحات القطاع العام، و ما يعزز هذا الإستنتاج هو ما توصلت إليه الدراسة من أن كفاءة الإنفاق العام في التعليم و الصحة و البنى الأساسية ترتبط سلبا بالحرية السياسية و هو ما يتفق مع النتيجة التي توصل إليها (Afonso et atr,2006)[3] من أن الحكومة تكون حساسة للغاية للرأي العام و هو ما يؤدي إلى إبطاء تنفيذ سياسة الإنفاق العام. ويتفق أيضا مع نتائج دراسة (Brini et atr,2015)[1] والتي توصلت أيضا إلى وجود أثر إيجابي للإستقرار السياسي وأثر سلبي للحرية السياسية المبالغ فيها على مستويات الإنفاق العام.

خامسا/ اللامركزية المالية: إن الدراسة التي قام **(Iwan Barankay et atr,2006)**[2] و أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين اللامركزية المالية و كفاءة الإنفاق العام، حيث أن نقل مسؤوليات الإنفاق و تخصيص الإيرادات إلى مستويات أدنى من الحكومة المركزية تعطي السياسيين الحافز على تطبيق السياسات التي تحسن من الكفاءة و تخصيص الإنفاق العام على مجالات أوسع للأفراد، على نقيض السياسات التي تهدف إلى تحقيق مصالح خاصة لمجموعات معينة، حيث تكون الحكومة دون الوطنية أقرب إلى الأفراد، و بالتالي تكون أكثر قدرة مُقارنة بالحكومة المركزية على تلبية تفضيلات المواطنين من المنافع و الخدمات العامة. وهذه النتائج تتفق مع ما يعرف بنظرية[3] **Yardstick comptition argument** بحيث وفق هذه النظرية يتمتع المواطنين بميزة تقييم أداء واضعي السياسات لديهم عندما يكونون قادرين على مُقارنة خيارات السياسة لمُمثليهم السياسيين بالخيارات المُقابلة لواضعي السياسات في المناطق المُجاورة. ولذا فإن اللامركزية المالية قد تؤدي إلى رفع الكفاءة عن طريق ما توفره من فُرصة لمُقارنة الخدمات العامة والضرائب عبر السلطات وتُساعد الأفراد على تقييم ما إذا كانت حكومتهم تهدر الموارد من خلال إنخفاض الإستثمار في رأس المال البشري أو سلوك البحث عن الريع.

سادسا/ الإنفتاح الإقتصادي: أما دراسة **(Moesen et atr, 2010)**[4] فأشارت إلى أن الإقتصاديات الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي تعاني من تدني في مستويات أداء و كفاءة إنفاقها العام، لأنها تكون الأكثر عرضة للصدمات الخارجية و من ثم فهي تحتاج دور أكبر من الحكومة

[1] Brini, R and Hatem Jemmali, **Public Spending Efficiency, Governance and Political and Economic Policies: Is There a Substantial Causal Relation?** Evidence from Selected MENA Countries, Economic Research Forum, N.945, 2015, P.1-11.

[2] Barankay, I, and Ben Lockwood " **Decentralization and the Productive Efficiency of government: Evidence from Swiss Cantons",** CEPR Discussion paper, N.5639, 2006, P.20-36

[3] Antonis, A., Manthos Delis, and pantelis kammas, "**Public sector efficiency: leveling the playing field between OECD Countries"**, Public Choice, vol.146, January 2011, P.178.

[4] Bulgan, A, Hrvoje Simovie, and Milan Skrbie," **Public Expenditure Efficiency and The Optimal Size of Government in European Union**", European Entrepreneurship Forum, 2017**,** P 32.-36

لضمان تحقيق الإستقرار للدولة بالإضافة إلى توصلها إلى أن تزليد الكثافة السكانية و درجة التحضر ذوات تحضير إيجابي على الكفاءة نضرا لإستفادة الدولة من إقتصاديات الحجم الكبير و التي تمكن من توفير السلع و لخدمات العامة بتكلفة منخفضة و هي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (**Hauner et tre,2010**)[1] .

سابعا/ الفساد الإقتصادي: حسب دراسة (**Moreno Enguix te atr,2017**)[2] فإن الفساد له تأثير سلبي على مستويات الإنفاق العام وما ينجم عن ذلك من تزايد التكاليف الإقتصادية للمستثمرين بجانب تحويل الموارد المتاحة للحكومة من قبل المسؤولين الفاسدين لتحقيق مصالحهم الخاصة بدلا من توجيهها للصالح العام "تبديد المال العام " مما ينعكس سلبا على التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة. ليس هذا فقط بل توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الفساد وكفاءة الإنفاق العام ليست علاقة فب إتجاه واحد bi-directional وأشارت إلى أن الطريق السليم للقضاء على الفساد ورفع مستويات معيشة الأفراد يكمن في الإرتقاء بمستويات كفاءة الإنفاق العام.

المطلب الرابع: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

الفرع الأول: مؤشر الميل المتوسط للنفقات العامة

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العمومية، وهو يمثل نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي ويُصاغ بالشكل التالي[3]:

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى}}$$

دلائل المؤشر: لهذا المؤشر أبعاد ودلائل اجتماعية واقتصادية منها:

- يعبر عن مقدار ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي لغرض النفقات العامة

[1] Hauner, D. and Kyobe, A., "**Determinants of Government Efficiency**", World Economic Outlook, IMF, vol.38, N.11, 2010, P.1535-1542.

[2] Enguix, M, Maria Del Rocio, Lorente Bayona and Laura Vanesa, "**factors affecting public expenditure efficiency in Developed Countries**", Politics & Policy, N.1, 2017, P.117-120.

[3] سعيد علي محمد العبيدي، **إقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2011 ص 102

- يعبر عن درجة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية عموما والإجتماعية خصوصا، ومن ثم يعبر عن الدور والفلسفة السياسية للدولة، حيث كلما ارتفعت نسبته دل ذلك على التدخل الأوسع للدولة والعكس صحيح.

- يعبر عن مستوى إشباع الحاجات العامة ومدى تحقيق العدالة والتوازن الإجتماعي والرفاهية للمجتمع كله.

وتزداد مصداقية هذا المؤشر كلما ارتفعت الحصة النسبية لنفقات التنمية الإجتماعية في مجال النفقات العامة، ويصدق هذا بدرجة أكبر على هيكل النفقات العامة للدول النامية، حيث يخصص جزء كبير للدفاع والأمن والإدارة.

الفرع الثاني: مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة

يعتبر هذا المؤشر أيضا من المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة، ويوضح ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى الدولة من أجل استخدامه لإشباع الحاجات العامة، كما يكشف عن معدل التغيير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة، ويتم حسابه باستخدام الصيغة التالية[1]:

$$\text{الميل الحدي للنفقات العامة} = \frac{\text{التغير في النفقات العامة}}{\text{التغير في الناتج المحلي الإجمالي}}$$

<u>دلائل المؤشر</u>: لهذا المؤشر أبعاد ودلائل اجتماعية واقتصادية منها:

- يعبر عن مقدار ما يخصص من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لغرض الإنفاق العام.
- يعبر عن مقدار ما تجنده الدولة من الزيادة في الدخل القومي لمواجهة حاجات المجتمع المتزايدة ومستوى إشباعها.
- يعبر عن مدى اهتمام الدولة بالحاجات العامة.
- يعبر عن مدى نجاح السياسة الإنفاقية في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات ذوي الدخل المحدود.

وتزداد فعالية هذا المؤشر مع زيادة مقدار ما ينفق من الزيادة في النفقات العامة على مجالات وقطاعات التنمية.

[1] سعيد علي محمد العبيدي، **إقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره ص 102

تكون قيمة الميل الحدي للإنفاق العام ما بين الصفر والواحد الصحيح، بحيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على تزايد اهتمام الدولة في إشباع الحاجات العامة لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من كل زيادة في الدخل القومي. ويستخدم هذا المؤشر كذلك بين الدول للمقارنة بين فترات متعددة للدولة نفسها[1].

الفرع الثالث: مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة

وهو أيضا من بين المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر النفقات العامة، ويدل على نصيب كل فرد من السكان من النفقات العامة ويتم حسابه وفق الصيغة التالية[2]:

$$\text{نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{عدد السكان}}$$

دلائل المؤشر:

- يعبر على مستوى رفاهية أفراد المجتمع؛
- يعبر على درجة الإشباع في المتوسط للفرد الواحد من الحاجات العامة.

إن دقة هذا المؤشر تزداد بزيادة حصة الفرد من النفقات الإجتماعية، حيث توجد علاقة طردية وارتباط قوي بين مستوى الرفاهية وحصة الفرد من هذه النفقات، ولكي يتحقق مستوى رفاهية عالي لابد أن يكون معدل نمو النفقات العامة والنفقات الإجتماعية خصوصا أعلى من معدل نمو السكان.

الفرع الرابع: مؤشر المرونة الدخلية للنفقات العامة

يقيس هذا المؤشر مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي . ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$\text{المرونة الدخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{النسبى التغير فى العامة النفقات}}{\text{النسبى التغير فى القومى الدخل}}$$

ويمكن التعبير عن هذا المؤشر كذلك بالصيغة التالية:

[1] طلال محمود كداوي، **الإتجاهات العامة للنفقات الإعتيادية في العراق**، مجلة تنمية الرافدين العدد 4 سنة 1978 ص 155.
[2] سعيد علي محمد العبيدي، **إقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره 2011 ص 102

$$\text{المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{الميل الحدي للنفقات العامة}}{\text{الميل المتوسط للدخل القومي}}$$

دلائل المؤشر: إن القيمة العددية لمعامل المرونة الداخلية يعبر عن مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي، فإذا كانت من الواحد الصحيح دل ذلك على أن الاستجابة عالية، في حين تكون الاستجابة ضعيفة إذا كانت قيمته أكبر من الواحد الصحيح.

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها

يزداد الإنفاق العام وبشكل مستمر في معظم دول العالم رغم معارضة الاقتصاديين لذلك، وهو ما يعرف بظاهرة نمو الإنفاق العام، وتعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي مع زيادة الدخل الوطني ظاهرة اقتصادية لفتت انتباه العديد من الاقتصاديين والماليين، بحيث أصبحت هذه الظاهرة من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وبمختلف الدول وذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

وما يجب الإشارة إليه أن زيادة الإنفاق العام ليس بالضرورة أن ينجم عنه زيادة المنفعة الحقيقية، بل قد تكون زيادة رقمية فقط دون أن يترتب عليها منفعة حقيقية.

وأول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو العالم الألماني" **فاجنر**"، بعد أن قام بدراسة حول النفقات العامة وتزايدها، استنتج من خلالها، وجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الدولة المالي مع التطور الاقتصادي، وصاغ ذلك في قانون اقتصادي سمي باسمه، مفاده وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصاد.

المطلب الأول: أهم النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة

الفرع الأول: قانون فاجنر"wagner" الطرح النظري

إذا كانت النظرية التقليدية و النظرية الحديثة في النمو الإقتصادي لم توفق في تفسير ظاهرة نمو النفقات العمومية، فقد جائت بعده دراسات خطت خطوة إيجابية في هذا المجال و من أهمها دراسة الإقتصادي الألماني أدولف فانجر **Adolphe Wagner** فقد اهتم هذا العالم بدراسة التطور المالي للدولة وهو أول من لفت الأنظار إلى زيادة النفقات العامة بعد أن درس حجمها في العديد من الدول الأوربية في القرن التاسع عشر، للتعرف

على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل الوطني من خلال إصداره لقانونه عام 1892م، كما يسمى هذا القانون أيضا بقانون الزيادة المستمرة للنشاط العام، أو قانون التوسع المستمر للحاجات المالية، حيث أشار إلى أن المقارنات الشاملة بالدول المتقدمة يزداد نشاط حكومتها المركزية و المحلية ازديادا مطردا، كما يرتفع ازدياد نفقاتها الحكومية وهذا الازدياد ينص على الكم و الكيف في سبيل إشباع حاجات المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية بصورة أجدى[1].

وفي محاولة لتوضيح هذا الافتراض فقد ميز بين مجموعتين من وظائف الدولة[2]

المجموعة الأولى: وتظم الوظائف المتعلقة بالأمن (الداخلي والخارجي والنظام والقضاء)، والتي من شأنها تأمين سلامة الدولة بالنسبة للعالم الخارجي من جهة، وتحقيق أمن داخلي يوفر البيئة الضرورية للأداء المنتظم لجهاز السوق. وقد افترض وانجر أن هذا النوع من النشاطات يزيد مع النمو الاقتصادي الذي يصاحبه بالضرورة نمو الإدارة العامة المركزية.

المجموعة الثانية: يقصد بها مجموعة الوظائف التي تنطوي عليها المساهمة الحكومية في الإنتاج المادي للسلع الاقتصادية بما في ذلك توفير المنتجات عامة معينة مثل المواصلات والتعليم والتنظيمات النقدية والمصرفية .وبخصوص هذا النوع من النشاطات اعتقد وانجر (مثل عدد من الاقتصاديين قبله كآدام سميث) أنه يتعين على الحكومة إنتاج سلع اقتصادية معينة والتي يتطلب إنتاجها استثمارا ثابتا كبيرا ونتيجة لذلك تحجم المؤسسات الخاصة عن هذا النوع من الاستثمارات، لعدد من الأسباب :كضخامة حجمها أو على أساس معيارية الربح .وبالتالي من الضروري أن تتكفل الدولة هذه السلع لما لها من خصائص هامة من العمومية وتوليد للمصلحة العامة. وعليه إن الحاجة إلى زيادة النفقات العامة للدولة يعود إلى ثلاث أسباب حددها **فاجنر** نفسه وهي[3]:

---

[1] وليد حنا عزيز، **ظاهره النمو المستمر للنفقات العامة في الاردن**، جامعة فيلادلفيا، 2005 ص 3

[2] حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة**، الدار المصرية اللبنانية،1987 القاهرة، مصر، ص 111

[3] Paresh Kumar Narayan, Ingrid NIELSEN b, Russell SMYTH, **Panel data, cointegration, causality and wagner's law: Empirical evidence from Chinese provinces,** China Economic Review N° 19, 2008, p 300.

1.التقدم التكنولوجي: يعد التقدم التكنولوجي أول أسباب تزايد الإنفاق العمومي، فمثلا إذا قامت الدولة باقتناء أنظمة دفاعية حديثة ومتطورة أو حصلت على معدات طبية عالية الجودة، فإنه سيترتب على هذا ارتفاع في حجم النفقات العامة؛

2. الزيادة في التصنيع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي: إن التصنيع وهيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي على حساب نشاط الدولة، سيؤدي إلى ارتفاع حجم النفقات العامة من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة بهدف تنظيم الاقتصاد وضمان كفاءة الأداء الاقتصادي، إضافة إلى ما قد يترتب عن ذلك من آثار سلبية على مختلف المستويات.

3. الزيادة السكانية: حيث أنها تقود إلى ارتفاع العديد من النفقات العامة، كالبنى التحتية، التعليم والمرافق الصحية.

وبالتالي أوضح أودلف فاجنر أن تطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول ويتلخص هذا القانون في أنه[1] :

- إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي إن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج القومي. وبمعنى آخر إذا نما متوسط الدخل الفردي في الاقتصاد القومي، فسوف ينمو أيضا الحجم النسبي للقطاع العام.

كما أن قانون **فاجنر** رغم بساطته إلا أنه ظل يعتمد عليه في العديد من الدراسات لمعرفة صياغة النفقات العامة للناتج الداخلي الخام.

كما يشير مضمون هذا القانون إلى أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، حيث أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وزيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من الزيادة في متوسط الناتج المحلي

[1] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالهداف، دراسة تحليلية قياسيه لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2015/2014، ص 43

للفرد. وحسب هذا القانون يعد الإنفاق الحكومي متغيرا داخليا ودالة في النمو الاقتصادي[1]

الشكل رقم: (3.2) يمثل قانون فانجر

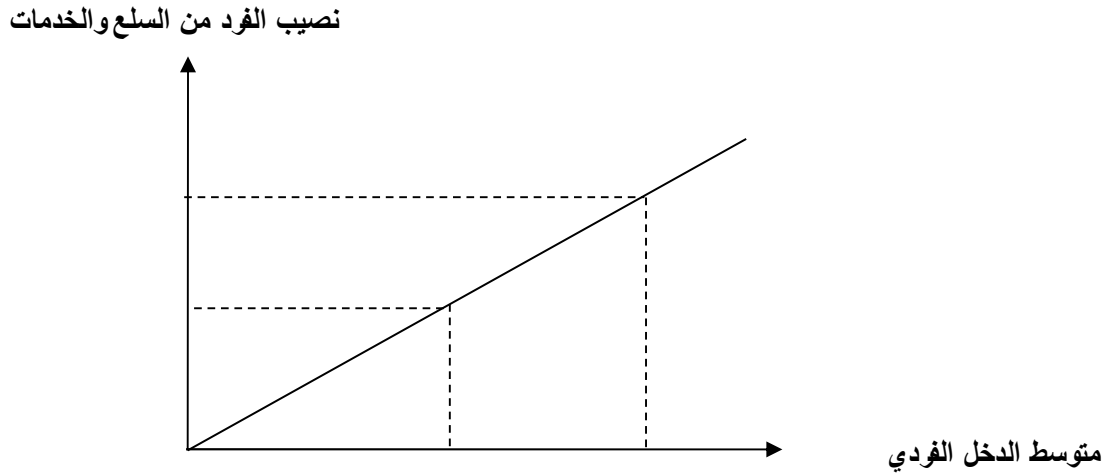

Source : S.N. Chand, **Public Finance**, Atlantic Publisher and Distributors, India, 2008, P15

- **الطرح الرياضي لقانون فانجر:**

لم يقدم فانجر قانونه في تفسير ظاهرة نمو الإنفاق العموم في شكل رياضي، حيث بناه على أساس ملاحظات بسيطة حول زيادة التوسع في الإنفاق العمومي وهو ما انتقد عليه .غير أن هذا الطرح البسيط والصياغة غير الدقيقة لقانون فانجر قد جذبت العديد من الباحثين، الذين قاموا بتقديم تفسيرات مختلفة له حيث بذلت في ذلك العديد من الجهود خلال ستينيات القرن العشرين، ليتراجع الاهتمام به إلى السبعينيات والثمانينيات .ومع ذلك فقد أحيت التطورات في الاقتصاد القياسي والتغير في أنماط نمو الإنفاق العمومي البحث في هذه الفرضية، حيث أن العديد من الاختبارات باستخدام الأساليب التي يقدمها الاقتصاد القياسي الحديث، كان لها أثر ملحوظ على البحث في قانون فانجر[2]، والذي أدى إلى تطوير أكثر من ستة إصدارات رياضية لهذا القانون والتي تم التحقق منها تجريبيا منذ 1960، فقد استخدم الاقتصاديون خلال ستينيات، سبعينيات وثمانينات القرن الماضي نماذج رياضية مختلفة لاختبار هذه

[1] ماجد حسني صبيح، **تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2014/1996)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73، خريف 2015- شتاء 2016، ص 98.

[2] Mohammad Afzal and Qaisar Abbas**, Wagner's law in Pakistan: Another look,** Journal of Economics and International Finance Vol° 2, January, 2010, P 14

الفرضية، ومع ذلك لا يوجد معيار حاسم لاختيار صيغة واحدة من هذه الصيغ هي الأنسب و الأقنع لاختبار قانون فاجنر:

ويمكن أن نقسم هذه النظريات إلى قسمين :المطلقة والنسبية[1].

1. الأطروحات المطلقة: يمكن تلخيص النماذج المختلفة لإختبار قانون فانجر في الصيغ التالية بالنسبة لهذه الأطروحة:

1.صيغة بيكوك ويزمان Peacock- Wiseman: يعتبر طرح وايزمان و بيكوك سنة 1961 أول وأبسط من قدم طرحا رياضيا مبسطا للقانون، حيث استخدم معادلة لوغارتمية مزدوجة واستخرج منها المرونات المقدرة. وفي هذا الإصدار يتطلب دعم قانون فاجنر أن تكون الزيادة في النفقات الحكومية بمعدل أعلى من الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

$$\mathbf{Ln}\ \boldsymbol{RGE}\ =\ \boldsymbol{\alpha}\ +\ \boldsymbol{\beta}\ \mathbf{Ln\ RGDP} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

بحيث:

RGE : الإنفاق العمومي الإجمالي.

RGDP : الناتج المحلي الإجمالي.

2. صيغة بريور Pryor: أعطى بريور سنة (1969) شرح مماثل لهذا القانون باستخدام الإنفاق العمومي الاستهلاكي (GCE) بدلا من الإنفاق الحكومي الإجمالي (GE) كمتغير تابع غير أن هاتين النظرتين الرياضيتين، لم تأخذا في الاعتبار أثر الزيادة في عدد السكان.

$$\boldsymbol{Ln\ FCE} = \boldsymbol{\alpha} + \boldsymbol{\beta}\ \boldsymbol{Ln\ RGDP}$$

حيث:

$\boldsymbol{Ln\ FCE}$: يمثل لوغاريتم الاستهلاك الحكومي النهائي

$\boldsymbol{Ln\ RGDP}$: تعني لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

ويتم دعم قانون فاجنر حسب هذه الصيغة إذا كانت مرونة الاستهلاك الحكومي فيما يتعلق بالدخل $\boldsymbol{\beta}$ أكبر من الواحد الصحيح.

[1] Satish Verma, Rahul Arora, **Does the Indian Economy Support Agner's Law? An Econometric analysis**, Eurasian Journal of Business and Economics 2010, p, 80

3. صيغة غوبتا Gupta: وفي سنة (1967) قام غوبتا (Gupta). بطرح علاقة رياضية تضمنت الزيادة السكانية، قصد الاختبار التجريبي لصحة القانون.

$$\mathbf{Ln\ (RGE\ /\ P)\ =\ \alpha\ +\ \beta\ Ln\ (RGDP/P)\ +\ \varepsilon_t}$$

حيث:

$(\boldsymbol{RGE\ /\ P})$: تعني نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

P : هو عدد السكان

ووفقا له فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (RGE/P) يعتمد على النمو الحقيقي في الإنفاق العمومي للفرد الواحد (RGDP/P).

4. صيغة غوفمان Goffman: كما قدم **(Goffman)** سنة 1986 نموذجا رياضيا يعرف باسم النسخة المطلقة لقانون وارنجر:

$$\mathbf{Ln\ (RGE/RGDP)\ =\ \alpha\ +\ \beta\ Ln\ (RGDP\ /\ P)\ +\ \varepsilon_t}$$

حيث:

$(\boldsymbol{RGE/RGDP})$: تمثل نصيب الإنفاق الحكومي من الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

في جميع النماذج المذكورة أعلاه، فإن قانون وانجر ينطبق في حالة قيمة معامل الانحدار**(β)** أي المرونة، تكون مساوية لأكثر من وحدة واحدة.

2. الأطروحات النسبية[1]: أما بالنسبة للأطروحات النسبية فنذكر الصيغ التالية:

1. صيغة تيم Timm: قام Timm سنة 1961 بمراجعة قانون فانجر وخلص إلى أن هذا الإقتصادي قد أخذ في اعتباره النمو النسبي، وليس المطلق، ولهذا يجب أن يعبر عن القانون بالمعنى النسبي.

2. صيغة موسيغريف Musgrave: إن الصيغة الأشهر هي تلك التي اعتمدها موسيغريف والتي تربط بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير يعبر عن النشاط الاقتصادي ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يعبر عن النشاط الحكومي، حيث أنه في سنة 1969 قدم موسيغريف توضيح للنمو الحاصل في الإنفاق العمومي بمعنى النسبية، وهذا باستخدام العلاقة التالية:

[1] Satish Verma, Rahul Arora, **Does the Indian Economy Support Agner's Law? An Econometric Analysis**, Op.cit, P 81

$$\mathbf{Ln\ (RGE\ /\ RGDP)\ =\ \alpha\ +\beta\ Ln\ (RGDP/P)\ +\varepsilon_t}$$

وفقا له، فإن النمو في حصة "الإنفاق الحكومي الإسمي" في "الناتج المحلي الاسمي"، (RGE / RGDP) يعتمد على الناتج المحلي للفرد (RGDP/P)

وبعبارة أخرى يجب أن يحدث خلال عملية التنمية ارتفاع حصة القطاع العام من الناتج الداخلي الخام الحقيقي مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

3. صيغة مان Mann: كما قام **مان** (Mann) سنة 1980، بإعطاء تفسير نسبي للقانون لكن باستخدام" الناتج المحلي الحقيقي" بدل من" الناتج المحلي الحقيقي الفردي "كمتغير مستقل".

$$\mathbf{Ln\ (RGE\ /\ RGDP)\ =\ \alpha\ +\ \beta\ Ln\ RGDP\ +\varepsilon_t}$$

وهكذا، فإنه في حالة طرحي **مان** و**موسيغريف** فإن قانون واجنر ينطبق لما تتجاوز قيمة معامل الانحدار β الصفر، أي لما تكون المرونة أكبر من الصفر .

ويمثل الجدول الموالي ملخصا لمختلف الأطروحات السابقة.

الجدول رقم (1.2) يمثل الأطروحات المختلفة لقانون وانجر

الأطروحة	رقم الصيغة	عنوان الصيغة	المعادلة الرياضية للصيغة
الأطروحة المطلقة	1	Peacock-Wiseman (1961)	$\mathbf{Ln\ RGE\ =\ \alpha\ +\ \beta\ Ln\ RGDP\ +\varepsilon_t}$
	2	Pryor (1969)	$\boldsymbol{Ln\ FCE\ =\ \alpha+\ \beta\ Ln\ RGDP\ +\varepsilon_t}$
	3	Gupta (1967)	$\mathbf{Ln\ (RGE\ /\ P)\ =\ \alpha\ +\ \beta\ Ln\ (RGDP/P)\ +\varepsilon_t}$
	4	Goffman (1968)	$\mathbf{Ln\ (RGE/RGDP)\ =\ \alpha\ +\ \beta\ Ln\ (RGDP\ /\ P)\ +\varepsilon_t}$
الأطروحة النسبية	5	Musgrave (1969)	$\mathbf{Ln\ (RGE\ /\ RGDP)\ =\ \alpha\ +\beta\ Ln\ (RGDP/P)\ +\varepsilon_t}$
	6	Mann (1980)	$\mathbf{Ln\ (RGE\ /\ RGDP)\ =\ \alpha\ +\ \beta\ Ln\ RGDP\ +\varepsilon_t}$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة.

وعليه فإن فانجر عالج ما يلي:

- الزيادة في النفقات العامة بشكل مطلق وليس نسبي إذ أن نسب الزيادة في النفقات العامة لا تتساوى في جميع المتغيرات الاقتصادية فقد تزداد وقت الازدهار وقد

تنخفض وقت الكساد؛
- أغفل العامل الزمني في تحليله لزيادة النفقات العامة؛
- ركز على العامل الاقتصادي في تأثيره على زيادة النفقات العامة دون الاهتمام بالعوامل الأخرى كالعوامل الاجتماعية والمالية والسياسية[1].

- **إنتقادات قانون فانجر:**

وجهت لهذا القانون عدة انتقادات أهمها:

- إظهاره لعلاقة سببية رئيسية بين العوامل الإقتصادية وزيادة النفقات العامة ولكن هناك عوامل عديدة تؤثر في النفقات العامة منها السياسية والإجتماعية مثلا.

- لقد أوضحت دراسات متأخرة من خلال تحليل بعض الإحصائيات لدول معينة أن معدل الزيادة في النفقات العامة تختلف حسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة، وتزداد تلك المعدلات خلال ارتفاع مستوى المعيشة ولكنها تنخفض عن مستوى معين.

- جاءت بعد ذلك دراسة بيكوك ويزمان **Peacock and Wiseman** التي نفت التزايد المستمر في النفقات العامة وإنما خلال الأزمات والحروب فقط. والسبب يكمن في أن الطاقة الضريبية تكون عالية في هذه الفترات نظرا لأن المواطنين لديهم قبول لتحمل مزيد من الضرائب مقارنة بفترات السلم والهدوء التي لا تستطيع الحكومة خلالها تحقيق رغباتها بالتوسع في الإنفاق العام ذلك أن الزيادة في الضرائب تلقى معارضة شعبية واسعة، فزيادة العبء الضريبي خلال فترات الأزمات والحروب يعمل على إتاحة المجال للدولة للتوسع في إنفاقها العام ومن الصعب بعد زوال تلك الأزمات والاضطربات أن ترجع الحكومة بإنفاقها لمستويات الإنفاق السابقة، وبالتالي ينشأ ما يسمى **بالأثر الإزاحي**. وهو ما سنراه فيما يلي.

الفرع الثاني: أطروحة بيكوك وويزمان

لقد أوضح كل من بيكوك وويزمان الأستاذان في مدرسة لندن الاقتصادية في دراسة لهما أن الزيادة المطلقة والنسبية في النشاط الحكومي من تم النفقات العامة تتم في غالبيتها في فترة القلاقل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .ومن خلال تلك الفترات يزيد الإنفاق العام ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا ما يطلق عليه أثر

[1] فتوح خالد، **تطور الإنفاق الحكومي وأثره على التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص41-42.

الاستبدال[1]، حيث توصل كل منهما بعد دراسة أجراها حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة 1890 - 1955 إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ الشكل التالي[2]:

الشكل رقم (4.2) أثر الإستبدال عند بيكوك ويزمان وتطور النفقات العامة خلال الفترة الطويلة

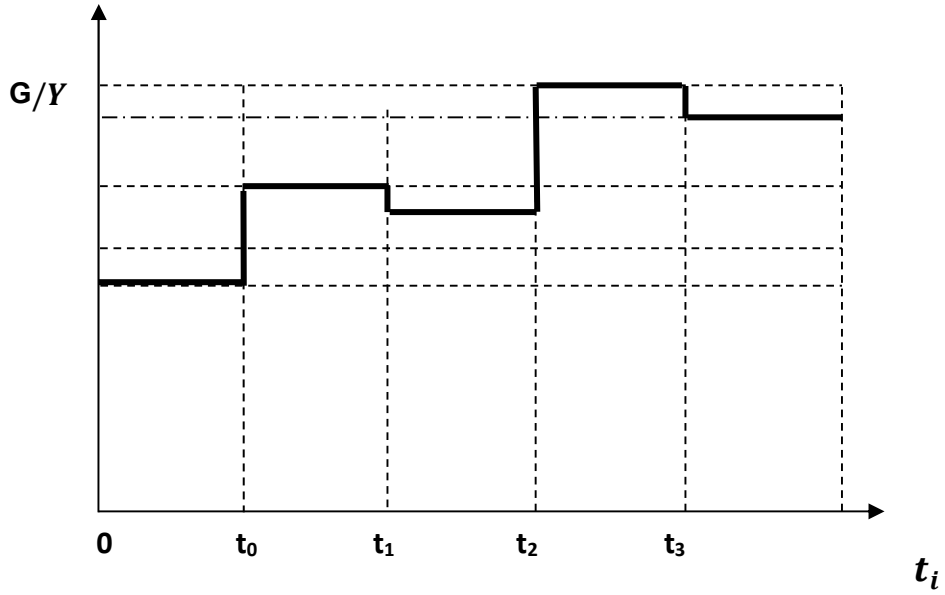

Source: Gervasio Semedeo, économie des finances publiques, Ellipses édition marketing S.Q.Paris, 2001, P 246

حيث أن :

t_i : يمثل الزمن في الفترة i.

$\frac{G}{Y}$: حصة النفقات العامة G على الدخل Y

$[0, t_0]$: فترة عدم حدوث الأزمة

t_0 : بداية الأزمة بارتفاع $\frac{G}{Y}$ إلى النقطة 1

$[t_0, t_1]$: إستقرار قيمة $\frac{G}{Y}$ مع انخفاض طفيف عند t_1

$[t_1, t_2]$: أزمة جديدة عندt_2 وتشهد إرتفاع آخر للقيمة $\frac{G}{Y}$

$[t_2, t_3]$: فترة استقرار وثبات للقيمة $\frac{G}{Y}$

من خلال الشكل البياني يلاحظ أن الهزات و حالات التوتر الإقتصادي التي تشهدها المجتمعات خلال فترات زمنية معينة (t_3, t_2, t_1, t_0) تكشف من جهة عن بروز إحتياجات الإنفاق لمواجهة معوقات هذه الأزمة و الحروب، و من جهة أخرى تكشف

[1] عثمان سعيد، **مقدمة في الاقتصاد العام**، مكتبة الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص 485

[2] خليل علي، سليمان اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،1999 ، ص12

عن بروز احتياجات عامة جديدة لمواجهة آثار هذه الأزمات (نفقات، إعادة البناء و التأهيل، التعويضات) كما برزت دراسات مماثلة في هذا الشأن مثل دراسة الإقتصادي الأمريكي (S.P.Gupta) التي أجراها على كندا و الولايات المتحدة الأمريكية و خلص إلى أن أثر الإستبدال لا يعود بالضرورة إلى الحروب فحسب، وإنما يعود إلى الأزمات الإقتصادية أيضا.

و من وجهة نظر هذين الإقتصاديين فإن دراسة سلوك الإنفاق من سنة لأخرى أهم من دراسة هذا السلوك على المدى الطويل، وبالتالي فإن التطور في الإنفاق العام يشبه الهضبة التي تنتابها ارتفاعات وتأتي هذه الارتفاعات في أوقات الحروب والأزمات، وعلى المدى الطويل فإن الأزمات والحروب تخلق تغيرا هيكلياً في مستويات الإنفاق ومن ثم تبدأ الطفرات والانخفاضات في المدى القصير مرة أخرى لحين حدوث أزمة حادة أو حرب معينة وهكذا، كما تقر الفرضية بأهمية عوامل أخرى كالأسعار، والتغيرات السكانية والبطالة في تفسير الزيادة في الإنفاق العام[1].

1.أثر الإزاحة: ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والأدوات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإرادات المنخفضة وذلك في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية، أين تضطر فيها الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة، فهي فترة السلم والهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون في حاجة إلى رفع نفقاتها، أما في حالة الحروب والاضطرابات الاجتماعية تصبح معدلات الضرائب أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة.

2.أثر التفتيش: وهو نتاج ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها بحكم أنا مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

3.أثر التركيز: إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

المطلب الثاني: نظريات أخرى مفسرة لظاهرة ازدياد النفقات العامة

[1] Asuman Oktayer, Nagihan Oktayer**. Testing Wagner's Law for Turkey: Evidence from a Trivariate Causality Analysis,** Prague Economic**,** Paper 2, (2013)

بالإضافة إلى الطرح الذي قدمه كل من وانجر وبيكوك ووايزمان وموسيغريف برزت العديد من النظريات الاقتصادية والتي حاولت تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي، ومن أهمها:

الفرع الأول: نظرية فرضية الحد الحرج[1]

من النظريات السباقة التي عنيت بدراسة ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي "فرضية الحد الحرج"، والتي وضعها الاقتصادي البريطاني كولن كلارك[2] مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال تحليله لبيانات مجموعة من الدول الصناعية خلال الفترة بين الحربين العالميتين، حيث توصل إلى أن التضخم الاقتصادي يحدث وبالضرورة عندما تتجاوز ضرائب القطاع العمومي ما يقدر بـ 25% من إجمالي النشاط الاقتصادي (الحد الحرج) حتى في ظل توازن الميزانية العامة .وقد تم بناء الفرضيات على مجموعة من العوامل المؤسساتية وفقا للتصور التالي:

عندما يصل حجم الضرائب الحكومية إلى الحد الحرج وهو 25% من إجمالي النشاط الاقتصادي فإن نمط تصرف المجتمع سيتغير بحيث أنه سيصبح أقل إنتاجية كون أن الحوافز قد تأثر سلبا بواقع الزيادة الضريبية وبالتالي فإن الدخل الإضافي الذي يتحصل عليه العمال قد تأثر نتيجة نظام ضريبي تصاعدي؛

- يصبح الأعوان الاقتصاديون أقل مقاومة لمختلف أشكال التمويل التضخمي للإنفاق العمومي، ولهذا فإن الخسارة في الحوافز ستؤدي إلى تخفيض" العرض الكلي "في حين أن ارتفاع القدرة الشرائية نتيجة للتمويل التضخمي ستعمل على توسيع الطلب الحكومي الفعال، وبالتالي سترتفع معدلات التضخم نتيجة للتوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي الجديدين (في ظل افتراض أن كافة الموارد مشغلة).

وتشترك هذه الفرضية مع أثر الإزاحة لبيكوك ووايزمان كونها تقوم على عامل مؤسساتي كمستوى التكليف الضريبي، غير أنها تختلف عنها في بقية الجوانب وقد تلقت هذه الفرضية دعما واسعا في أوساط الأعمال على عكس الأوساط الأكاديمية

[1] S.N. Chand, **Public Finance**, Atlantic Publisher and Distributors, India, 2008.p 155-156

[2] **كولن كلارك** Colin Grant Clark 1905-1989 اقتصادي واحصائي بريطاني

التي تلقت منها دعما ضئيلا جدا كما أثبتت العقود الماضية أن العديد من الدول قد تجاوزت 25% دون حدوث ميول تضخمية واسعة.

الفرع الثاني: نظرية الناخب الوسيط

تعني هذه النظرية المتعلقة بصوغ سياسات الإنفاق العمومي في إطار نظام ديمقراطي بإبراز أهمية الدور الذي تقوم به الطبقة الوسطى، ومن ثم أهمية التعرف إلى تركيبة المجتمعات تحت الدراسة فيما يتعلق بمتوسط معيشة الطبقة الوسطى، مقارنة بمتوسط معيشة المجتمع، وفيما يتعلق بالوزن السكاني لطبقات المجتمع وقد اقترح .Black (1948) وفقا لنظرية الناخب المتوسط أن يتم تحديد الإنفاق العمومي من طرف الناخبين ذوي حجم الدخل الوسيط في المجتمع[1]. ففي ظل نظام ديمقراطي يمكن إثبات أن السياسة المثلى التي ستشكل التوازن السياسي للمجتمع ستكون تلك التي يفضلها الناخب الوسيط.

وبافتراض أن طبقة الأغنياء عادة لا تمثل الأغلبية في المجتمع، يمكن التوصل إلى أن تحديد الناخب الوسيط سيعتمد على نصيب طبقة الفقراء في المجتمع حيث أنه[2]:

- إذا شكلت طبقة الفقراء 50% أو أكثر من السكان، فإن ذلك سيعني أن الناخب الوسيط سينتمي إلى هذه الطبقة، ومن ثم فإن سياسة الإنفاق العمومي المثلى ستكون تلك التي تفضّلها هذه الطبقة؛

- إذا شكلت طبقة الفقراء أقل من 50% من السكان فإن الناخب الوسيط سينتمي إلى الطبقة الوسطى التي ستمثل تفضيلاتها سياسة الإنفاق العمومي المثلى في المجتمع.

وقد اشتهر تطبيق نظرية الناخب الوسيط لتحليل نمو الإنفاق العمومي من العديد من الاقتصاديين أمثال **Meltzer & Richard** (1981-1983) كما برزت النظرية مؤخرا وخصوصا مع اندلاع الثورات العربية والتي تطمح إلى إرساء حكم ديموقراطي يستند إلى تفضيلات الناخبين من شأنه أن يفرض إتباع سياسة إنفاق عمومي توزيعي، حيث يقوم الناخب الوسيط بدور محوري في اختيار هذه السياسات.

[1] Dennis C. Muelle, **Public Choice III**, Cambridge university press, USA, 2003, P 83.

[2] علي عبد القادر علي، **العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية**، دورية عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، العدد9 ، المجلد الثالث، 2014 ، ص 18 و 19

الفرع الثالث: أطروحة مرض التكاليف لبومول Baumol (أطروحة الفرق في الإنتاجية)[1]

هي أطروحة اقتصادية وضعها كل من الاقتصاديان ويليام بومول ووليام بوين[2] في ستينيات القرن الماضي .وتتضمن هذه الأطروحة أن ارتفاع الأجور في القطاعات التي تشهد إنتاجية منخفضة كرد فعل على ارتفاع الأجور في القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة والتي تحقق مستويات إنتاجية مرتفعة.

وقد أجريا دراستهما الأساسية على قطاع الفنون، حيث أشار إلى أن الاحتياج إلى نفس عدد الموسيقيين لعزف سنفونية بيتهوفن اليوم هو نفسه كما في القرن التاسع عشر، وهو ما يدل على عدم تغير الأداء في الموسيقى الكلاسيكية، لكن بالرغم من هذا فإن الأجور الحقيقية للموسيقيين كما هو الحال بالنسبة للمهن الأخرى قد ارتفع بشكل كبير منذ القرن التاسع عشر .وبالتالي فإن الزيادة المضطردة في نفقات التشغيل في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، وبالتالي ثبات الإيرادات أو تطورها بمعدل أقل من تطور التكاليف تسمى بأطروحة **بومول.** (Baumol) وتؤدي هذه الظاهرة إلى ارتفاع الإنفاق العمومي سبب الزيادة في الأجور من جهة، والدعم الذي تقدمه الدولة لهذه القطاعات عادة من أجل تحسين إنتاجيتها وتنافسيتها مقارنة بالخواص من جهة أخرى.

الفرع الرابع: نظرية الركود[3]

حسب كينز فإن شرط التوازن في إقتصاد ذي ثلاث قطاعات هو تعادل بين العرض الكلي والمتمثل في الدخل والطلب الكلي والذي يمثل الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي حسب المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G$$

ففي حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقي Y ومع عدم وجود سبب لإرتفاع الميل المتوسط للإستثمار $\frac{I}{Y}$ فإن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي $\frac{G}{Y}$ يجب أن يزيد لكي

[1] Martin Paldam, **The welfare state and Baumol's law**, School of Economics and Management, Aarhus University1, Denmark, 2009, p 2-3

[2] وليام بومول **William Baumol** إقتصادي أمريكي وليام بوين **William Bowen** اقتصادي وكاتب أمريكي (1922-1933)

[3] فرحي محمد، **النمذجة القياسية وترشيد السياسات الإقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية - الجزائر 1999 ص 87

يوازن إنخفاض الميل المتوسط للإستهلاك $\frac{C}{Y}$ لكي يحدد مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل، أي أنه إذا لم يتم زيادة الإنفاق العام بوتيرة متسارعة فإنه لايتم الخروج منحالة الركود الإقتصادي، وذلك بإقامة الدولة للمشاريع العامة لتحريك النشاط الإقتصادي.

و بإطلالة خفيفة على تاريخ الإقتصاد العالمي فإن الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929 ألزمت ضخ مبالغ ضخمة لتنمية و رفع الطلب الفعلي و بالتالي الرجوع إلى حالة العمالة الكاملة، كما أن أزمة المكسيك سنة 1988 - 1994 التي ألزمت العالم على ضرورة توفير ما قيمته خمسون مليار دولار كحد أدنى للخروج من الأزمة و عدم إنتشارها بالإضافة إلى عدة أزمات أخرى ووصولا إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و التي تطلبت رصد ما يفوق 800 مليار دولار لميزانية الولايات المتحدة من أجل إعادة إنعاش إقتصادها، بالإضافة إلى العديد من الدول الأوروبية التي تأثرت بهذه الأزمة و حشدت أموال طائلة في سبيل تسيير هذه الأزمة و الخروج من حالة الركود الإقتصادي.

الفرع الخامس: قانون باركينسون[1] La loi de Parkinson (1958)

يعتبر الميل الطبيعي إلى الزيادة في مصروفات التشغيل سبب أخر لزيادة النفقات، لاسيما تكاليف الموظفين وهذا وفقا لبركينسون، بحيث أن العدد المتزايد من الموظفين العموميين ناتج عن توسع القطاع العام وخاصة العمل الإداري بصرف النظر عن الزيادة أو النقصان في العمل المنجز، إضافة إلى سلسلة طويلة من القنوات الإدارية وهذه الزيادة في عدد الموظفين شملت الموظفين العاديين والمؤهلين والمسؤولين الحكوميين لكن هذه الزيادات تعكس من وجهة أخرى الرغبة في تطوير المسؤولية والرقي بالخدمات المقدمة للمواطنين.

الفرع السادس: أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف[2]

حيث حاول كل من الإقتصاديين **Tullour** و **Stiguer** تفسير الظاهرة من خلال أطروحتهما من منطلق أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من بعض

[1] Loïc Philip, **finance publiques**, 5eme édition- Cujas- Paris P 38

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر-الطبعة الثانية، 2005 ص 16

الأعوان دون أخرين. وطالما أن تميل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع فإن جماعات للضغط ستتكون وتتنظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.

الفرع السابع: تحليل كولوم Colum

يُفسر **Colum** ظاهرة زيادة النفقات العامة كنتيجة لزيادة الإيرادات العامة، ويتم قياس العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة لمعرفة تحقق ظاهرة زيادة النفقات، عن طريق مرونة النفقات العامة بالنسبة للإرادات العامة، والتي تعرف على أنها: معدل نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى نسبة الزيادة في الإيرادات العامة[1]

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العمومية

حاول الإقتصاديين وأولهم أدولف فانجر الوقوف على تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه بإعتبار أن الأعمال الحكومية تخضع لقانون النفقات المتزايدة[2] والذي تفسيره أن الزيادة في الطلب على البضائع والخدمات الحكومية يبرز نسبة الزيادة التي تحدث في الدخل، والذي يرجح تفسير السبب وراء زيادة حصة الحكومة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال البحث في هذه الأسباب يمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في الإنفاق الحكومي .[3]زيادة مطلقة، وهي زيادة حجم الإنفاق الحكومي من عام لآخر وزيادة نسبية، تعني نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد كالناتج المحلي أو الدخل القومي.

وترجع أسباب الزيادة في النفقات العامة إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

ونعني بالأسباب الظاهرية لنمو الإنفاق الحكومي هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في السلع والخدمات التي يستفيد منها الأفراد، بمعنى أن هذه الزيادة لا تعدو أن تكون زيادة رقمية فقط ويمكن حصرها فيما يلي:

---

[1] محمد بن عزة، **دور سياسة الانفاق الحكومي في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية**، مجلة رؤى إقتصادية، العدد 30، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر.2015 ص 51

[2] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، ص 47

[3] وليد عبد الحميد عايب مرجع سبق ذكره ص 111

1. انخفاض قيمة النقود: إن قيمة العملات الوطنية تميل إلى الإنخفاض في الأمد الطويل، ومع استقرار حجم السلع والخدمات المقدمة في المجتمع يترتب عنه عدم مقدرة الأفراد على الحصول على نفس السلع التي كانوا يحصلون عليها سابقا بنفس الوحدات النقدية نظرا لتدني القدرة الشرائية للعملة ويعبر عن ذلك بمعدل التضخم. ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث[1]

- **تغير أساليب المحاسبة المالية:** في القديم كان مبدأ الإيرادات الصافية هو السائد في طرق المحاسبة و يعني خصم تكاليف الجباية من الإيرادات الضريبية، أما في العصر الحديث، فطبقا لمبدأ شمولية الميزانية فإن كافة أنواع الإيرادات و النفقات تظهر ميزانية واحدة الشيء الذي أغفل تقييد بعض النفقات العام كالجباية البترولية و التي تعتبر زيادة ظاهرية و ليست حقيقية، بحيث يجب أخذها في الحسبان عند إجراء المقارنة بين النفقات العامة خلال فترات مختلفة، فتغير الطرق المحاسبية العامة يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام فاستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات المنشآت والمؤسسات العامة المستقلة يظهر حجم الإنفاق العام صغيرا نسبيا .فوفقا لهذا الأسلوب يتم خصم إجمالي الإيرادات من إجمالي النفقات العامة لمثل هذه المؤسسات. أما إذا طلب من هذه المؤسسات تعديل الطريقة السابقة في استخدام أسلوب إجمالي الحسابات لديها، فإن كل ما يتم إنفاقه أو تحصيله مهما كان صغيرا سوف يتم إدراجه في حسابات هذه المؤسسات أو الهيئات العامة ومن ثم يظهر رقم إجمالي الإنفاق العام أكبر نسبيا عما كان عليه في السابق . وهذه الزيادة في رقم الإنفاق لا تدل على تحقق زيادة في حجم الخدمات المقدمة من قبل الحكومة[2]

2. كما أن اختلاف الطرق الإحصائية المتبعة بين سنة وأخرى يمكن لها أن تؤدي إلى إيجاد زيادة ظاهرية في النفقات العامة.

---

[1] زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2003 ، ص 108

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2007 ، ص 3

- **التوسع الإقليمي وزيادة النمو السكاني:** إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة قد تكون راجعة إلى اتساع مساحة إقليم الدولة (لأسباب متعددة) أو إلى زيادة عدد السكان فيها؛ هنا يثار التساؤل عما إذا كانت النفقات العامة التي تقتضيها زيادة المساحة أو عدد السكان تعود بالمنافع الحقيقية على الإقليم الأصلي للدولة، أو على السكان الأصليين .من الواضح في هذه الحالة أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة إذا تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية؛ أما إذا كان الإنفاق يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو لزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات لا يكون راجعا إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل أو في تحسين مستوياتها من حيث الكيف، وإنما بسبب اتساع نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدون من تلك الخدمات والمنافع العامة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام [1]

أضف إلى ذلك أن تركيبة النمو الديمغرافي لدولة ما يلعب دورا في زيادة نفقات هذه الدولة، فالمجتمع الذي يتميز بإرتفاع نسبة الأطفال والشباب يستلزم من الدولة توفير حاجيات مرحلة ما قبل التعليم وما بعد التعليم كما أن إرتفاع نسبة الشيخوخة يكون لزاما توفير ميزانية للتكفل بهذه الفئة من المجتمع كالضمان الإجتماعي ومعاشات التقاعد والإعانات.

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات، أي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة، وترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة وهي[2]:

1. الأسباب الإقتصادية: تعتبر الزيادة في الدخل القومي و التوسع في المشروعات العامة و علاج التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي من أهم

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام**، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 104- 105

[2] عادل احمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار المعرفة للنشر مصر، 1996 ، ص 100

الأسباب الإقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة، فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف و أعباء عامة من ضرائب و رسوم و غيرها، و عادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه، و أخيرا فالتنافس الدولي الإقتصادي مهما كانت أسبابه فهو يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي سواء في صورة إعانات إقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير و منافسة المنتوجات الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المؤسسات الوطنية من الصمود أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

وكل هذه الدوافع التي تتحكم في حجم الإنفاق العام تحددها مجموعة من العوامل الإقتصادية كالنظام الإقتصادي المتبع بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية لكل دولة على حدى (الدورات الإقتصادية).

2. الأسباب الإجتماعية: إن زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع في الدولة المعاصرة، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة و تعدد الطلبات المشتركة و المتزايدة من تعليم و صحة و سكن أضف إلى ذلك ظاهرة التمدن (معدل التمدن = عدد السكان في المدن / العدد الإجمالي للسكان)[1] ، إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان...إلخ، ومما لا شك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية.

3. الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها، فقد أدى نمو مسؤولية الدولة وتغير النظرة إليها من دولة مسيطرة غير مسؤولة إلى دولة خدمة عامة مسؤولة تتكفل بالتعويض عن الأضرار التي تنجم عن نشاط المصالح العامة إلى زيادة الإنفاق العام، كما ازداد هذا الإنفاق تبعا لتطور العلاقات الدولية وزيادة نفقات التمثيل الخارجي وعضوية المنضمات الدولية. وكذلك أدى انتشار الحروب منذ أوائل القرن الحالي واستخدام الأسلحة الحديثة ذات التكاليف المرتفعة مؤخرا إلى ازدياد النفقات العامة بصورة ملحوظة

[1] Claude Ruiz, Laurent Carroué، Didier Collet, **La mondialisation**, Editions Bréal, France,2006, p 142

سواء لتمويل النشاط العسكري أو لتعويض وإعانة منكوبي الحرب وتعويض ما تخلفه من دمار، كما يمكننا في نفس السياق إدراج بعض العوامل الرئيسية وهي:

- **انتشـــار مبـادئ الديمقراطيـة:** مكـن تبـني الـدول لنظـام ديمقراطي حقيقي مـن مشـاركة الشـعوب في صـنع القرار من خـلال الإنتخابات سـواء كانت رئاسـية، برلمانية أو محلية وأين يتولى ممثلي الشـعب الدفاع عـن حقوق ومصـالح المواطنين، فتزيد المطالب بتحسـين الظـروف المعيشـية للأفـراد ويحتـم على الحكومـات الإسـتجابة لهـذه المطالب وتحسـين المسـتوى المعيشـي للأفـراد بغيـة كسـب ثقـة الشـعب وتأييـده فيتزايـد الإنفـاق العام.
- **تعدد الأحزاب السياسـية:** بسبب ميل الأحزاب الحاكمة إلى الإسراف في الإنفاق إرضـاء لأنصـارها وناخبيها، وعـدم اهتمام الحكومات الديمقراطية كثيرا بالرقابة المالية .يزداد هذا الإنفاق كذلك في النظم الدكتاتورية تبعا لزيادة النفقات المظهرية ونفقات الأجهزة البوليسية التي تستخدم لقمع الحريات وإبقاء السلطات الحاكمة . وكذلك ترتبط زيادة الإنفاق العام بدرجة نقاء أخلاق الساسة والقائمين على شؤون الإدارة الحكومية فيزداد هذا الإنفاق تبعا لانتشار الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ لا سيما بين كبار العاملين[1]
- **العلاقات الدولية:** حيث أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب عدة إجراءات من بينها التمثيل الخارجي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية، فتجد السفارات، التمثيل السكاني، والعسكري .كل هذا ساهم في الزيادة في النفقات العامة.
- **المنح والمساعدات والقروض:** حيث أن الواجب الذي يفرضه التعاون والتضامن الدولي ساهم كثيرا في زيادة النفقات العامة، حيث تلجأ كثير من الدول إلى تقديم إعانات سواء نقدية أو عينية للدول الصديقة لها، وذلك بغرض مساعدتها على تحقيق التنمية الاقتصادية، أو معالجة أزمة ما ...إلخ.

4. الأسباب الإدارية: إن المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها الدولة في الوقت الحلي تستلزم وجود موظفي الحكومة للقيام بالأعمال الإدارية، كما تتطلب توفير المواد واللوازم للقيام بتلك الأعمال، وكلما اتسعت أعمال الدولة فإن إنفاقها العام سوف

[1] عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام**، دار الجامعات المصرية، مصر،1974، ص 184،185

يزداد. كما أنها وفي الدول النامية بالخصوص يزداد هذا النوع من النفقات وذلك انتشار الاختلاسات والرشاوي والفساد الإداري.

5.الأسبـــاب المـاليـــة: تتمثل هذه الأسباب فيما يلي[1]:

- **سـهولة الاقتراض:** كانت القروض تعتبر فيما مضـى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة نظرا لأن الدول كانت تعاني الكثير في سبيل الحصول عليها إذ كانت تضطر غالبا إلى اللجوء لكبار الماليين لإقراضها، وكان هؤلاء يفرضون العديد من الشروط القاسية التي كانت تدفع الحكومات أحيانا لتجنب عقد القروض، وبطبيعة الحال فقد كان ذلك يجعلها تحد من الإنفاق العام حتى لا تحتاج لعقد القروض .أما الآن وقد تقدمت الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة فإن الدول تستطيع بسهولة واطمئنان أن تلجأ لهذا الأسلوب لسداد أي عجز في إيراداتها، وقد شجعها ذلك مرارا على التوسع في الإنفاق العام مما ترتب عليه زيادة حجمه.
- **وجود فائض في الإيرادات العامة:** يؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة غير المخصصة لغرض معين لإغراء الحكومة بالتوسع في الإنفاق عن طريق تنمية خدماتها وتحسين مستواها .وتبدو خطورة هذا الوضع في أنه متى اقتضت الظروف ضغط الإنفاق لاختفاء هذا الفائض فإنه كثيرا ما يتعذر ذلك نظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة سياسيا إذ يؤدي ذلك لتذمر من سبق لهم الانتفاع من هذا الإنفاق الإضافي.

6.الأسـباب العسـكرية: و هذه السباب لا تقل أهمية عن الأسباب السالفة الذكر إن لم تكن أهمها خاصة في الوقت الراهن، بحيث تعد النفقات الحربية (نفقات الدفاع)، من أهم فقرات النفقات الحكومية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي، وتتضمن النفقات العسكرية مرتبات وأجور الموظفين العاملين بذلك السلك، وكذا قيمة المعدات والآلات الحربية ونفقات الصيانة... إلخ، سواء كان ذلك في أوقات الحرب أو السلم، ولعله و مهما بلغ حجم

[1] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004 ، ص 223

تلك النفقات إلا أن الأمان والطمأنينة الذي تخلفها ويحسها المواطنون يجعل من هذه النفقات مبررة.

المبحث الرابع: الأثار الإقتصادية للنفقات العامة

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، إذ أنه متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق كوسيلة لتحقيق الأثر، إذا ما اعتبر هذا الأخير هدف من أهداف السياسة الاقتصادية.[1] يمكن اختصار أهم آثار النفقات العامة، في الآثار المباشرة والتي تؤثر على كل من الإنتاج الوطني، الاستهلاك، إعادة توزيع الدخل، أثر النفقات العامة على التشغيل (التوظيف). والآثار غير المباشرة والتي تشمل كل من أثر المضاعف وأثر المعجل.

المطلب الأول: الآثار المباشرة وغير المباشرة للنفقات العمومية

الفرع الأول: الآثار المباشرة للنفقات العمومية

1. أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي: يتوقف الإنتاج القومي على نوعين من العوامل، أولهما القوى المادية للإنتاج وهي التي تشكل القدرة الإنتاجية القومية. وثانيها العوامل الاقتصادية، وتنصرف إلى الطلب الفعلي. فمن ناحية تؤدي النفقات العامة، بطريق مباشر أو غير مباشر، إلى رفع مقدرة الاقتصاد القومي على الإنتاج وذلك عن طريق عوامل الإنتاج كما وكيفا .ويجب أن نفرق بين نوعين من النفقات العامة، النفقات العامة الاستثمارية والنفقات العامة الاستهلاكية .فالنفقات العامة الاستثمارية تؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال العينية وهي إحدى القوى المادية للإنتاج وبالتالي فهي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية، وكذلك النفقات العامة الاستهلاكية يمكن أن تؤدى أيضا إلى رفع الإنتاجية القومية، ولكن بشكل أقل من النفقات العامة الاستثمارية، فمثلا تؤدي النفقات الاجتماعية على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية إلى رفع مستوى العمالة مما يؤثر على رفع المقدرة الإنتاجية. وأخيرا فإن النفقات التقليدية) الدفاع، الأمن، القضاء (تؤدي إلى تحقيق الاستقرار

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ، الطبعة الثالثة، ص 119

اللازم للعملية الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، يكون الإنفاق العام جزءا هاما من مكونات الطلب الفعلي لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار[1]

2.أثر النفقات العامة على الاستهلاك:[2] تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي، أو العام، من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صور مرتبات أو أجور تخصص نسب كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد .وسنتناول كل نوع من هذه النفقات على حدة.

- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام :يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة، ومن أمثلها النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة، أو النفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارات...إلخ.

- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها) الحاليين والسابقين، وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

3.أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل المحلي الإجمالي: تلعب النفقات العامة دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي بل ربما يكون من الأهداف الأولية للسياسة الإنفاقية بالمجتمع إعادة توزيع الدخل بين أفراده، مما يؤدي إلى القضاء على مشكلة الفقر وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويتم ذلك بواسطة[3]

- تقديم الدولة الخدمات الإجتماعية والثقافية بصورة مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية كالنفقات التعليمية والصحية والثقافية، ويؤدي هذا إلى زيادة دخول الأفراد المستفيدين من هذه الخدمات. تساهم النفقات التحويلية المباشرة (كالإعانات الاجتماعية النقدية لمقابلة حالات العجز والمرض والبطالة وكذلك الإعانات العينية)

---

[1] زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006 ، ص67 ،68

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008 ص 76،77

[3] المرسي السيد الحجازي، **مبادئ الاقتصاد العام النفقات والقروض العامة**، الدار الجامعية، بيروت، 2000 ، ص 180-181

في زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين كما يؤدي قيام الدولة ببناء مشروعات عامة إلى تشغيل أعداد من العاطلين وزيادة حجم العمالة مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات محدودة الدخل.

4. أثر النفقات العمومية على الادخار القومي: ويبقى إلى أن نشير إلى أن النفقات العامة تؤثر - بالإضافة إلى تأثيرها في الإنتاج القومي والاستهلاك -في الادخار القومي وذلك عن طريقين وهما أثر النفقات العامة في الدخل القومي وأثرها في ميل الادخار[1]

- فقد رأينا أن النفقات العامة المنتجة تؤدي إلى زيادة الناتج القومي وهو ما يعني - على فرض ثبات الميل الحدي للادخار - زيادة الادخار القومي، ذلك أن المستفيدين من هذه النفقات يخصصون جزءا من دخولهم المترتبة عنها للادخار.

- هذا فضلا على أن النفقات العامة الاستهلاكية تؤدي إلى توزيع خدمات مجانية على المواطنين، ومثلها الخدمات الطبية والصحية والتعليمية تؤدي - وقد أعفتهم من الإنفاق على هذه الخدمات -إلى ارتفاع ميلهم للادخار، وكذلك تؤدي الإعانات الاقتصادية التي تعمل على انخفاض أثمان سلع الاستهلاك إلى النتيجة السابقة نفسها.

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة للنفقات العمومية

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل. ويطلق على أثر المضاعف "الاستهلاك المولد "كما يطلق على أثر المعجل" الاستثمار المولد "وسنتطرق لأثر النفقات العامة من خلال أثري المضاعف والمعجل على النحو التالي:

1.أثر المضـــاعف:

يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك .ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزءا منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ربح

[1] رفعت المحجوب، **المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة**، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة،1979، ص 152

لصالح الأفراد وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار. وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج -الدخل-الاستهلاك -الإنتاج . مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف، ولما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى آخر ومن فئة لأخرى ولذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات ومختلف الفئات .فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات (ذوي الدخول المحدودة) فالميل الحدي للإستهلاك عندهم مرتفع وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء أما أصحاب رأس المال فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج وبالتالي فأثر المضاعف يكون بسيطا بالنسبة لهم حيث ميلهم للاستهلاك منخفض.

أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي، ففي الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، أما في الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يكون أثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك[1].

وتحدد قيمة المضاعف بالعلاقة التالية:

$$\text{قيمة المضاعف} = \frac{1}{(1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك})} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$$

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 108-109

$$\text{المضاعف} = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{\text{الدخل في التغير}}{\text{الإستثمار في التغير}}$$

فمثلا لو إرتفع الإستثمار بمقدار 1000 دج وترتب على هذا الإرتفاع زيادة في الدخل بمقدار 2000 دج فإن المضاعف يكون:

$$\text{المضاعف} = \frac{\text{الدخل في التغير}}{\text{الإستثمار في التغير}} = \frac{2000}{1000} = 2$$

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الإستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف بدورة الدخل أي الأثر المضاعف للإستهلاك والذي يعني أن الزيادة الولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الإستهلاك خلال دورة الدخل.

- **الانتقادات الموجه إلى كينز صاحب فكرة المضاعف**

ارتكز كينز في صياغة فكرة المضاعف على الاستثمار باعتباره المتغير الرئيسي للمعادلة، فيما يشير بعض الانتقادات التي تستند جميعها إلى عمومية هذه النظرية وحجز ها رغم وجاهتها عن تقديم الأسس الواضحة لتحديد المضاعف على وجه الدقة وأهم هذه الانتقادات[1]:

1. قيام نظرية كينز على أساس افتراض عدم بلوغ النشاط الإنتاجي مستوى التشغيل الكامل أو بمعنى آخر على أساس افتَراض تميز الجهاز الإنتاجي بمرونة الإنتاج اللازمة لمقابلة أي زيادة محتملة في الطلب.
2. اقتصار نظرية كينز على تحليل آثار الزيادة الأولية في الاستثمار على الإنفاق الاستهلاكي دون أن تأخذ في الاعتبار أثر ما تحدثه الدخول الإضافية من زيادة في المدخرات التي تحول بدورها إلى استثمارات إضافية جديدة، ولذلك فإنها تعتمد على استخدام الميل الحدي العام للاستهلاك بالنسبة للمجتمع ككل.
3. افتراض نظرية كينز أن استخدامات الزيادة في الدخول الناتجة عن الإنفاق الاستثماري الأولى تقتصر على الادخار والاستهلاك بينما قد يقتصر توزيعها ببعض صور التسرب كسداد الديون المستحقة أو شراء بعض السبائك والحلي أو شراء بعض الأصول التي لا ينفق بائعوها قيمتها.

[1] يونس أحمد البطريق، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 223.

4. تميزت نظرية كينز بالطابع الإستاتيكي غير الديناميكي نتيجة لاستبعادها الآثار المترتبة على تقلبات الميل الحدي للاستهلاك خلال فترة زمنية.

2.أثـــر المعجـــل:

بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب عن الإنفاق العام في الدخل القومي وفي التشغيل خلال الحلقات المتناقصة من الاستهلاك المتولدة عن الإنفاق الأولي، فإن آثارا غير مباشرة أخرى تترتب عن النفقات العامة من خلال الزيادة التي تحدثها في الطلب على أموال الاستثمار وهي ما تعرف بالاستثمار المولد .وهذا هو ما يعرف بأثر المعجل، فالمعجل يبين أثر معدل التغير في الإنتاج القومي) أي في الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار (في الاستثمار، ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج. فالمعجل يبين لنا العلاقة بين تغير الطلب على المنتجات سواء في نطاق الاستهلاك أو الاستثمار وتغير النشاط الاستثماري .وفي هذا النطاق نجد أيضا أثرا مضاعفا آخر يسمى بالمعجل تمييزا له عن أثر المضاعف الذي تكلمنا عنه ولأنه يعجل من آثار هذا الأثر الأخير .فزيادة الإنفاق العام تسمح بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي، بإحداث زيادة الاستثمار بنسبة أكبر .والمعجل هو النسبة بين قيمة الاستثمار وقيمة الزيادة في الإنتاج، ولما كان معامل رأس المال أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج يختلف من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى، اختلف المعجل من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى .وهكذا يختلف أثر المعجل باختلاف الإنفاق الأولي، فإذا وجه الإنفاق الأولي إلى منتجات الفروع الأولى كان المعجل كبيرا، أما لو وجه لمنتجات الفروع الثانية فإنه يكون أقل[1].

وتحدد قيمة المعجل بالعلاقة التالية:

$$\text{المعجل} = \frac{\text{الإستهلاك في التغير}}{\text{الإستثمار في التغير}} = \frac{\Delta C}{\Delta I}$$

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 78

- **محـــددات المعجـــل:** تُوجـد عـدة محـددات تعيق أو تقلل مـن فاعلية المعجـل نذكر منها[1]:

1. نـوع النشـاط الإنتـاجي والقطـاع الـذي ينتمـي إليـه، فكلمـا اقتَرب هـذا النشـاط مـن الطلب الاسـتهلاكي فـإن سلسـلة الاسـتثمارات التـي تولـدها الزيـادة الأوليـة فـي الطلب النهـائي تكون أكبر.
2. النمـط التكنولوجـي أي أنـه كلمـا كـان النشـاط حرفيـا كلمـا انعكـس سـلبا علـى مبـدأ المعجل وكلما كان الاستخدام التكنولوجي راق، كانت قيمة المعجل أكبر.
3. درجـة تشـغيل الاسـتثمارات القائمـة والـتي تتناسـب طرديـا قيمـة المعجـل. تـلاؤم التحليل طويل الأجـل مـع نمـوذج المعجـل وذلك بعكـس نمـوذج المضـاعف الذي يقوم على التحليل قصير الأجل.
4. إن زيـادة اسـتيراد السـلع والخـدمات التنافسـية وبمـا يغطـي زيـادة الطلب الإجمـالي تسهم في تحجيم الاستثمار الصافي.
5. إن تأكـد المنضـمين بشـأن التوقعـات الخاصـة باتجاهـات نمـو الطلب الاسـتهلاكي واسـتمرارية هـذا النمـو يعـد الشـرط المسـبق لأي قرار اسـتثماري يتخـذ فـي أي مجـال إنتاجي جديد.

- **المقارنة بين المضاعف والمعجـل:**

إن هنـاك اختلافات جوهريـة فـي الكثير مـن الأسـس التحليليـة بين هـذين النمـوذجين كمـا هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2.2) المقارنة بين المضاعف والمعجل

	المضـــاعف	المـعـجـــل
الفترة	التحليل الاقتصادي قصير الأجل	التحليل الاقتصادي طويل الأجل
المجال	يعـــالج ظـــاهرة التقلبـــات الدوريـــة (الاســـتقرار، إعـــادة تشـــغيل الطاقـــة الإنتاجية)	توسيع الطاقة الإنتاجية وضمان استمرار النمو
المبدأ	مبدأ العمـل يعتمـد علـى شـرط تعطـل الطاقة الإنتاجية	يعمل بشرط تشغيل الطاقة الإنتاجية
البنية	يـربط المضـــاعف بتغيـير الـدخل التوازنـي الداخلي بمتغير خارجي	يربط المعجـل بتغير الاسـتثمار المتولد بتغير الطلب النهائي
هيكل النموذج	نمـــوذج ســـتاتيكي يهتـم بـالتغيرات المقيـدة التزامنية	نمـوذج ديـنـاميكي يقـوم علـى مـدة طويلة ومعـدلات الفروق وتدفق التغيرات في سلسلة زمنية

[1] معروف هوشيار، تحليل **الاقتصاد الكلي**، دار صفاء، عمان، 2005، الطبعة الأولى، ص 126.

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على المعطيات السابقة

الشكل البياني رقم (5.2) آلية عمل أثر كل من المضاعف والمعجل

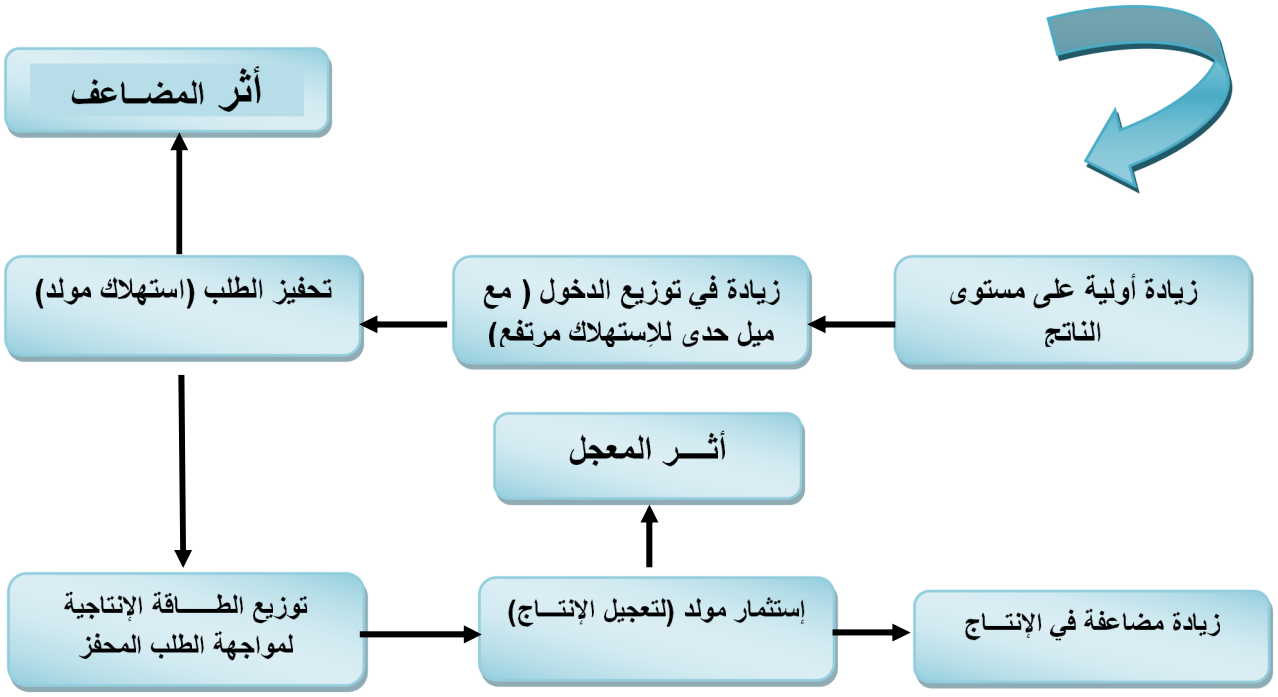

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005 ص 66

المطلب الثاني: آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

إن نوعية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي قد تكون موجبة أم سالبة، حيث اختلفت نتائج الدراسات في ذلك نتيجة اختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

1. العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

أشار "كنوب (1990) " في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة (1970) إلى سنة (1995) إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق العام له أثر كمي على النمو الاقتصادي والرفاهية و هذا ما أكده، أيضا فولستر و هذركسون (1999-2001) في دراسة امتدت في نفس الفترة[1]،

[1] Constantinos Alexiou**, government spending and economic growth,** Journal research, vol 11 (1),

ونفس النتيجة توصل إليها" بارو (1991)" في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، و توصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد قوساه " من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985، بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي.

2. العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

يؤكد رام (1986) بأن القطاع العام له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص[1]، كما أن أشاور (1990) يشير إلى أن الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي .أما" أليكسيو " (2009)في دراسة له حول دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2005، فقد أكد على أن الإنفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، وهو بذلك يوافق ما جاء به من قبل أشاور (1990)[2] ومن جهة أخرى فإن عديد الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود و لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام ، حيث يشير" شيهي" (1993) إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاما بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15 % أما إذا تتجاوز 15 % فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي و ذلك كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم: (6.2) العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني (%)

2009 ,p 2, (www.Fatih.edu.tr/-jesr/jesr.alexiou.pdf) reviewed on 24/03/2018

[1] Eric Engen, Jonathan Skinner. **fiscal Policy and economic growth**, national Bureau research, working Paper n 4223, 1992 P 7 (www.nber.org/papers/w4223) reviewed on 23/03/2018.

[2] Constantinos Alexiou, **government spending and economic growth** op-cit P 4,

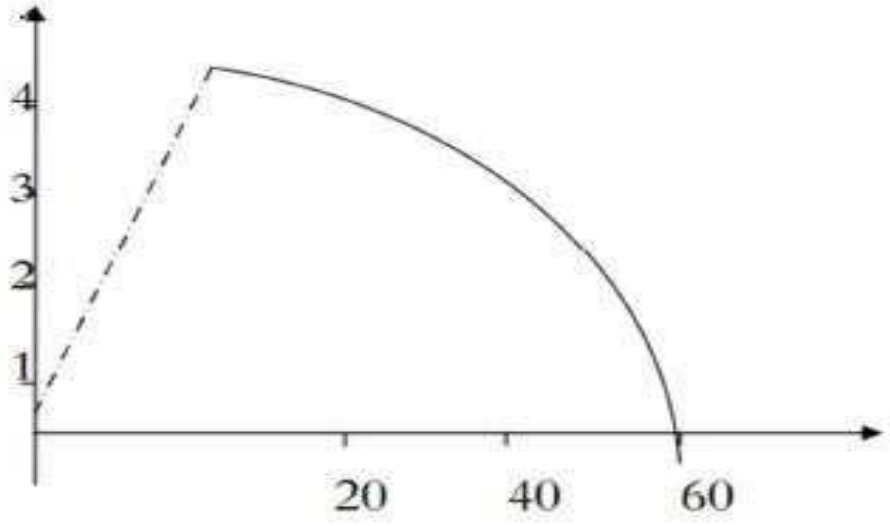

Source : Pascual, Marta and Alvarez-García Santiago, Government Spending and Economic Growth in The European Union Countries : An Empirical Approach Available at SSRN électroni journal (July 2006).P4

الفرع الثاني: أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي

يرجع بناء نموذج IS/LM إلى الاقتصادي البريطاني" هيكس "سنة 1937، والذي عرض فيه أفكار كينز التي جاء بها في كتابه" النظرية العامة في استخدام النقود والعمالة[1] "، ويقوم على جملة من الأسس والافتراضات تتمثل فيما يلي:[2]

- ثبات المستوى العام للأسعار .
- الإنفاق العام والضرائب يعتبران متغيران خارجيان .
- اقتصاد مغلق، عدم وجود حركة السلع والخدمات أو رؤوس الأموال .
- الاستهلاك دالة في الدخل الجاري
- الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة
- عرض النقود يتكون من جملة النقود القانونية بحوزة الأفراد إضافة إلى الودائع الجارية في البنوك.

واعتمادا على نموذج IS/LM وبتركيزنا على سياسة الانفاق العام، فإذا تم اتباع سياسة إنفاق توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام، فذلك سيؤدي إلى انتقال مُنحنى IS إلى جهة اليمين من IS_1 إلى IS_2 كما هو موضح في الشكل البياني الموالي :

الشكل البياني رقم: (7.2) أثر السياسة التوسعية للإنفاق العام

[1] Ulrich kohli, **Analyse macroéconomique**, édition de Boeck, Belgique,1999, p 230

[2] François Gauthier, Analyse macroéconomique, éditeur les presse de l'université Laval, canada, 1990, PP 97-101.

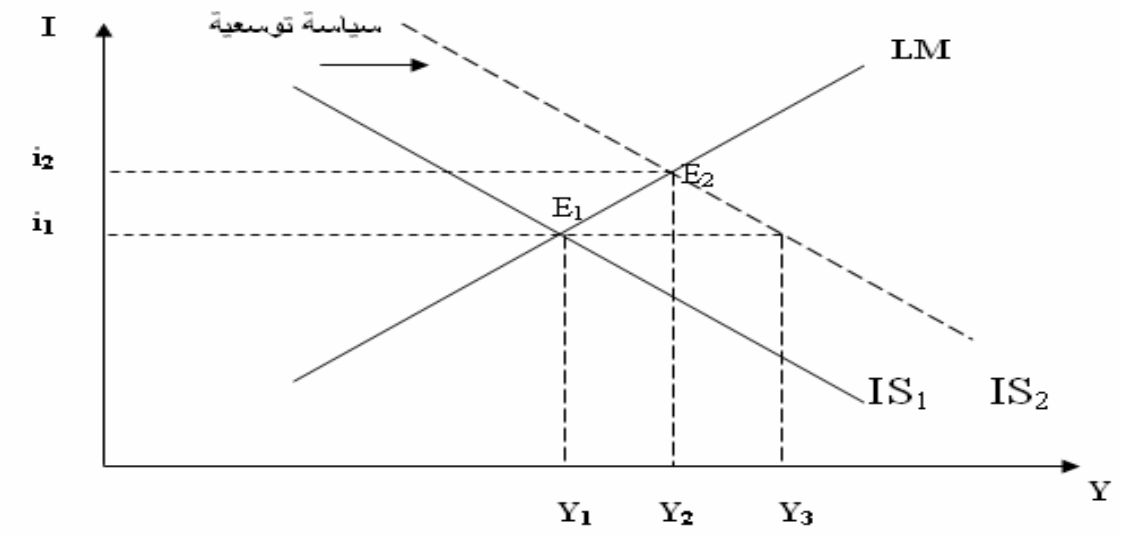

المصدر: محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص 190

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ أنه تم انتهاج سياسة توسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام وبالتالي الانتقال من مستوى توازني E_1 إلى المستوى توازني الجديد E_2 وعندها يرتفع مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 بحيث صاحب ذلك ارتفاع في سعر الفائدة من مستوى i_1 إلى i_2 ولكن يجب، المعرفة الصحيحة على خلفية هذا الارتفاع في المتغيرات السالفة الذكر نتيجة زيادة الإنفاق العام.

فالارتفاع في منسوب الإنفاق العام يترتب عليه زيادة في الدخل عند نفس المستوى لسعر الفائدة ، وبالتالي انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين من IS_1 إلى IS_2 وذلك بمقدار الزيادة في الدخل[1] $[\mathrm{DY} = \mathrm{dg}/(1-\mathrm{c})]$ من خلال نتائج أثر المضاعف الكينزي البسيط، ويمكن رؤية ذلك بيانيا من خلال انتقال النقطة E_1 إلى النقطة A وبالرغم من أن النقطة A تمثل وضع توازني في سوق الإنتاج (لكونها تقع على منحنى IS)، إلا أنها لا تمثل وضع توازني على منحنى النقد باعتبارها لا تقع على منحنى LM مما يؤكد وجود فائض نقدي تسبب في ارتفاع سعر الفائدة من المستوى i_1 إلى i_2 وهذا الارتفاع يؤثر، على الاستثمار الخاص بالانخفاض وهذا ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية بأثر المزاحمة، وينخفض الدخل مرة أخرى من المستوى Y_3 إلى Y_2 وهذا ما يؤدي إلى تحقق التوازن في السوقين عند المستوى E_2 ..

[1] Jaques Fontanel, **Analyse des politiques économiques**, Office des publication universitaires, Alger, 2005, P 36

- **أثر المزاحمة:** يقصد بأثر المزاحمة على أنه إبعاد القطاع الخاص أو تقليل حظوظه في النشاط الاقتصادي، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة[1]

كما يفسر أثر المزاحمة على أنه يتمثل في مقدار النقص في الاستثمار الخاص الناتج عن ارتفاع في أسعار الفائدة، الذي يرجع بدوره إلى الزيادة في الإنفاق العام.[2] و بعبارة أخرى يمثل أثر المزاحمة ذلك الوضع الذي يصف أثر زيادة الإنفاق العام في تخفيض كمية واحد أو أكثر من المكونات الأخرى للإنفاق الخاص[3]، والمقصود من ذلك عندما ترفع الدولة من إنفاقها فإنها تزاحم القطاع الخاص في الحصول على قدر من الموارد المتاحة ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ، وفي حالة أخرى إذا عمدت الدولة إلى التشجيع على الاكتتاب في الدين العام، ترفع سعر الفائدة، ويعتمد التزام الجمهور على الاستجابة لهذه المعدلات وعند زيادة الطلب الحكومي لهذه القروض سينخفض الاستثمار الخاص نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة [4].والشكل البياني الموالي يوضح آلية حدوث أثر المزاحمة.

الشكل رقم: (8.2) أثر المزاحمة

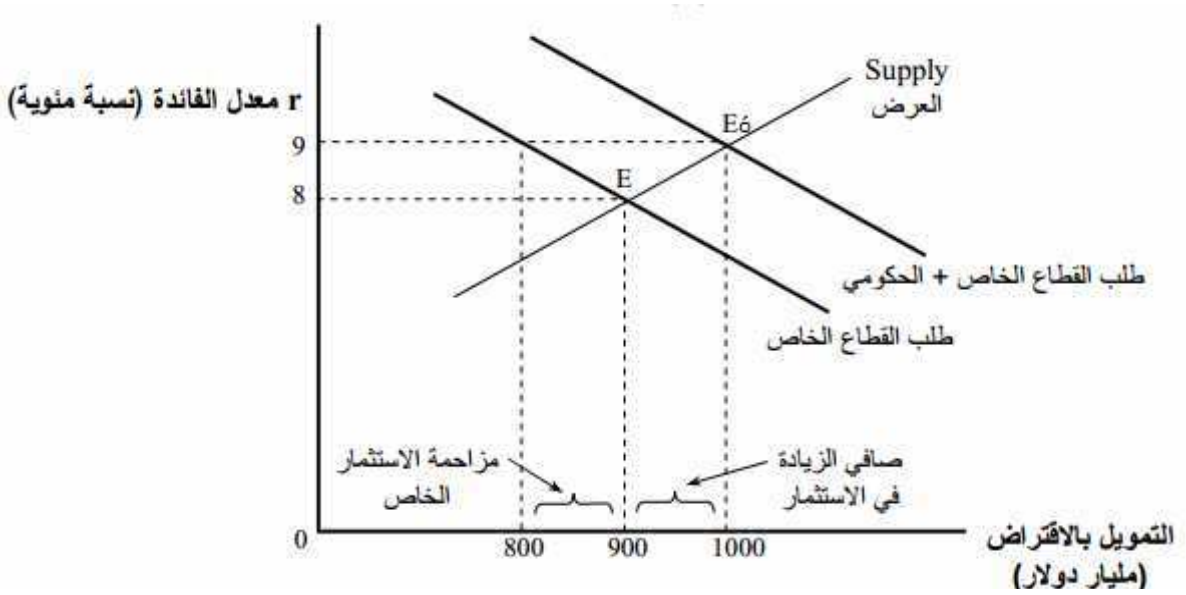

Source: David N. Hyman, Macroeconomics, 3rd. ed., McGraw-Hill, 1994, P. 419

[1] Leanne Ussher, **do budget deficits raise interest rates?** a survey of the empirical literature, new school for social research, working paper n°3, 1998, P 3

[2] محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008 ص191

[3] عامر يوسف العتوم، **التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2011 ، ص 220

[4] هاشم محمد العركوب، **إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام للمدة 2004/1990 حالة دراسية لبعض البلدان العربية (المغرب تونس، الأردن، مصر)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد 13 المجلد 5 ، الكويت، 2009 ص.53

وهناك نوعان من الزيادة في الدخل الناتج عن انتهاج سياسة توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام:

1. الزيادة المبدئية في الدخل وتكون هذه الزيادة بالأثر الكامل للمضاعف الكينزي البسيط.

2. الزيادة النهائية في الدخل بعد اخذ أثر المزاحمة في الحسبان، ومن اللزوم التأكيد على أن شدة أثر المزاحمة يتعلق بمدى تأثير زيادة الإنفاق العام على ازدياد معدل الفائدة من جهة وعلى قيمة مضاعف الإنفاق العام من جهة أخرى[1]، ويكون تأثير الإنفاق العام على سعر الفائدة كبيرا كلما كان المنحنى LM أكثر ميلا، هذا يعني أنه كلما كان ميل منحنى LM كبيرا كان أثر المزاحمة كبيرا، وبالمقابل يكون أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج ضعيفا نسبيا ، وعلى النقيض من ذلك فإن ميل منحنى LM إذا كان ضعيفا فإن ذلك سوف يضعف من أثر المزاحمة ، وبالتالي يرتفع أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج. الشكل البياني التالي يبين ذلك:

الشكل البياني رقم :(9.2) تأثير ميل منحنى LM على أثر المزاحمة

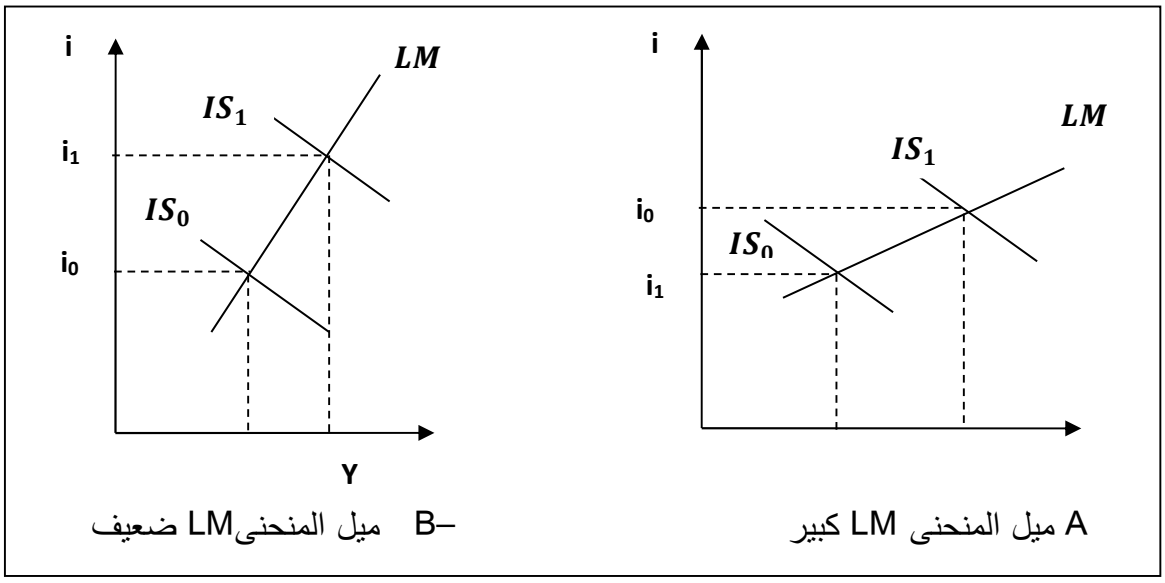

المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص 340

كما يجب الإشارة إلى أمر جد مهم، وهو أن لزيادة الإنفاق العام أثر يختلف من حالة لأخرى يمكن الإشارة إليها كما يلي:[2]

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص 339

[2] أحمد الأشقر مرجع سبق ذكره ص 340 و341

1. إذا كان حجم الناتج دون مستوى التشغيل الكامل فإنه عند زيادة الإنفاق العام ستعمد المنشآت الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج عن طريق تشغيل عدد إضافي من العمال.

2. إذا الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة الإنفاق العام سيصل معه أثر المزاحمة على نطاق كبير وسيكون من شانه ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي ظهور فجوات تضخمية.

المطلب الثالث: سياسة ترشيد الإنفاق العام

لقد نشأ مصطلح الرشاد الاقتصادية والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدية، ولو اقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام، فهو يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها .هو العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات. من خلال حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تقوم بها الدولة وتلك التي يقوم بها القطاع الخاص .مع استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع .وبذلك فإن الهدف الرئيس من عملية ترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق الحكومة الأهداف المحددة باستخدامها لمواردها على أحسن وجه ممكن[1]

وبالإضافة إلى الميزانية و بنودها وتطورها إلى موازنة البرامج والأداء لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ظل ترشيد الإنفاق الحكومي، أنظمة تساعد صناع القرار في القطاع العام على تطبيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية في توجيه الموارد النادرة منها نظام تحليل التكلفة والعائد كأداة لدراسة الجدوى الاجتماعية للمشاريع العامة حيث تبحث هذه الأداة في تكاليف وعوائد البدائل التي أمام صناع القرار بحيث يستطيع أن يحيط بآثار تلك البدائل، وبالتالي الوصول إلى البديل الذي يحقق مبدأ

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2008، ص 39

الكفاءة الاقتصادية.هذا الأسلوب التحليلي يعتبر نموذجا توجيهيا، حيث أنه ليس وصفا لجميع نتائج أو أثار البدائل التي أمام صناع القرار فقط ،وإنما يحدد أيضا بعض القواعد التقريرية للاختيار من بين تلك البدائل على ضوء تفضل صناع القرار[1]. كما كان التشريع المالي الإسلامي صاحب الفضل والسبق في تحديد مضمون كلمة الترشيد ووضع قواعده، فقد جاء في سورة الفرقان قوله تعالى :" **والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما** "الفرقان الآية 76 .أي الذين ليسوا بمبذرين في إنفاقهم، فيصرفون فوق الحاجة، ولا بخلاء على أهليهم فيقصرون في حقهم، وخير الأمور أوسطها (ابن كثير)

[1] David Pearce, Giles Atkinson, Susana Mourato, **Cost-Benefit Analysis and the Environment**, recent developments, OECD 2006, P 17.

الفصـــل الثـــــالث

نظريات ونماذج النمو في الفكر الإقتصادي النظري والتطبيقي

مقدمة الفصل

كظاهرة اقتصادية، يحظى النمو الإقتصادي بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد. إذ يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحيث أنه يعكس حقيقة الأداء الإقتصاد بصفة عامة التي تمكن من إبراز الوضعية الإقتصادية للبلاد الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤية الإقتصادية ومسار إتجاهها من جهة ويعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع من جهة أخرى.

و يساعد النمو الاقتصادي أيضا على تنفيذ السياسات التي ترمي إلى توزيع الدخل لمصلحة الفئات الأقل دخلا، فزيادة متوسط الدخل الحقيقي للأفراد يمكن من تخصيص هذه الزيادة إلى ذوي الدخول المنخفضة عن طريق إعانات تقدمها الحكومة إلى هذه الفئات من المجتمع، بحيث أن مصدر هذه الإعانات هي الضرائب التي تحصلت عليها الحكومة نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي - التي حدثت بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي - للأعوان الاقتصاديين، كما تتمثل أهميته في توفير فرص عمل إضافية و زيادة في الأجور الحقيقية مما يتيح فرص أفضل للحصول عل السلع و الخدمات و التقليل من مستوى الفقر.

المبحث الأول: النمو الإقتصادي وطرق تقديره

المطلب الأول: مفاهيم وأساسيات النمو الإقتصادي

الفـرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

قدمت عدة تعاريف للنمو الاقتصـادي، فيقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطـني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج أو الدخل الحقيقي[1]

ويعرف بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطـني الحقيقي، فهو يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطـني الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية[2]

كما يعني النمو الاقتصـادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، ولا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد[3]

يتضـح من هذه التعريفات أن النمو الاقتصـادي ليس سوى عملية التوسع الاقتصـادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصـادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصـادية مثل الناتج المحلي الإجمـالي أو الفردي. حيث يمكن استخلاص عدة ملاحظـات من تعريف النمو الاقتصادي، وهي:

- لا يعني النمو الاقتصـادي فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عليه زيادة نصيب الفرد من هذا الناتج، فيجب أن يفوق معدل النمو الاقتصـادي معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فبالرغم من زيادة الناتج

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية** -دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2003، ص 71

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي -النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص 7

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002-2003 ص 11

المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ناقص معدل النمو السكاني[1].

- يعني النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فيشير الدخل النقدي إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة، أما الدخل الحقيقي فيعني كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي يساوي معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي ناقص معدل التضخم، فإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار(معدل التضخم) ، فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور المستوى المعيشي للأفراد[2]

الفرع الثاني: أنواع النمو الإقتصادي

ومن الأهمية أن نفرق بين أنواع النمو وهي النمو الشامل، النمو الكثيف النمو الموسع النمو الطبيعي، النمو العابر والنمو المخطط.

1. النمو الشامل: يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة مقاسا بالناتج المحلي الحقيقي وهذا يعني أن هذه الدولة تحقق نموا شاملا أي واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي.

2. النمو الكثيف: يتحقق هذا الأخير عندما ينمو إنتاج الدولة بالناتج المحلي الحقيقي ولكن مع مراعاة نصيب الفرد من هذا الناتج أي تنمية قيم السلع والخدمات،real GDP بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، يعني زيادة الدخل الفردي الحقيقي وهذا ينتج عنه تحسن في المستوى الاقتصادي لمعيشة الأفراد.

3. النمو الاقتصادي الموسّع: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن[3]

4. النمو الطبيعي: هو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى تخطيط على المستوى الوطني وهو يتميز بالبطء.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ص 71-72

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 12

[3] بن البار امحمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة الممتدة بين 1970- 2009** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2011 -2012 ص 60

5. النمو العابر: يتميز بعدم الاستمرارية نظرا لجمود الإطار الاجتماعي كارتفاع أسعار البترول في البلدان التي تتميز بوحدوية الصادرات ويكون نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية وأثره محدود.

6. النمو المخطط: وهو الذي يحدث نتيجة تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع كما ترتبط فعاليته بعدة عوامل منها واقعية الخطط المرسومة، كفاءة المخططين، فعالية التنفيذ، جدية المراقبة ومشاركة المجتمع[1]. وعلى هذا فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية (إسمية)؛
- أن تكون زيادة في المدى البعيد بمعنى أننا نستبعد ما يعرف بالنمو العابر أو الظرفي.

الفرع الثالث: أهداف النمو الاقتصادي

كل دولة من دول العالم تسعى إلى تحقيق الهدف من النمو الاقتصادي لما لهُ من أثار كبيرة لكل بلد من بلدان العالم من حيث الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وهناك عدة أهداف تخص النمو الاقتصادي منها:

1. دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.
2. تدعيم البنية التحتية من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية أو الأجنبية التي تؤدي إلى تطوير المنشأة الخدمية والاقتصادية للبلد.
3. تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.
4. العمل على تحسن مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية لحياة أفضل باعتبارهُ يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي.
5. تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعه قويه للقطاع الصحي من خلال جلب الأجهزة المتطورة والأدوية الفعالة مما يؤدي ذلك إلى تحسن المستوى الصحي في البلد.
6. تحسين أداء مستوى النمو من خلال العمل على رفع زيادة الإنفاق الحكومي مما يؤدي ذلك إلى تحسن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

[1] ولد الحسن سيدنا، **دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية 2006 - 2007 ص 5

7. تحسين وترقية منافسة المؤسسات مثل المصارف الحكومية العامة وتحسين المصارف الخاصة مما يؤدي ذلك إلى جعل هذهِ المؤسسات إعطاء فرص من خلال منح الأفراد القروض مما يشجع على خلق فرص عمل لهم.
8. القضاء على حل مشكلة ضيق السوق وانخفاض الإنتاجية في الدول المختلفة مما يترتب علية انخفاض الدخل وهذا يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية وبالتالي ضيق نطاق السوق ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار.
9. القضاء على الفقر وزيادة القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين من خلال خلق فرص عمل قادرة على رفع مستواهم المعاشي وكذلك يتوجب على الحكومة خلق رواتب للطبقة الفقيرة من خلال الرعاية الاجتماعية مما يكفل لهم الرفاهية.
10. دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق وذلك من خلال تطوير كل القطاعات الإنتاجية مما يؤدي ذلك إلى زيادة إنتاج البلد.
11. توجيه هذهِ الاستثمارات إلى جهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في العديد من الأنشطة مما يؤدي هذهِ الاستثمارات إلى خلق العديد من فرص العمل وتشجيع القطاع الخاص وتعين العديد من الخريجين في هذهِ الأنشطة.
12. مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
13. أن تكون هذهِ المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.
14. النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للأعلام والاتصال.
15. محاربة البطالة وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي ذلك إلى تحسن المستوى المعاشي لكافة أفراد المجتمع.
16. التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدته.
17. الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات اقتصادية أو اجتماعية.
18. الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.

19. دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية من خلال إعطائهم المزيد من الحوافز المادية التي تبغيهم على مستوى عالي من الرفاهية.
20. إحداث تغير هيكلي في هيكل الناتج ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

يستنتج مما سبق أن هدف النمو الاقتصادي هو تفعيل وتنمية قدرات البلد الاقتصادية من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمالية والعمل على زيادة معدلات دخل الفرد الحقيقي والعمل على زيادة رخاء المجتمع وزيادة رفاهيةِ.

الفرع الرابع: أهمية النمو الاقتصادي

تبرز أهمية النمو الاقتصادي من خلال ما يحققهُ وما يؤديهِ من أدوار لها الأثر الكبير في الاقتصاد القومي فهو يؤدي إلى تحسن المستوى المعاشي كافة الأفراد في المجتمع وإلى تحسن رفاهيتهم لذا فإن أهمية النمو الاقتصادي تأتي من :

1. يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد بسبب زيادة إشباع الحاجات الإنسانية وخاصة الحاجات الأساسية.
2. زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
3. يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
4. يؤدي الى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائما في الدخل الفردي عبر فترة ممتدة من الزمن.
5. زيادة مستمرة في الناتج القومي من خلال تطوير المشاريع الإنتاجية مما يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سوف يؤدي ذلك الى زيادة مستمرة في الناتج القومي
6. زيادة الدخل الحقيقي للأفراد وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج ومنهُ استمرار زيادة النمو الاقتصادي.
7. زيادة حجم ونوع الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان كخدمات التعليم والصحة.
8. يركز على التغير في الحجم او الكم الذي يحصل علية الفرد من السلع والخدمات.
9. يستخدم كمتغير كمي لقياس التغير النسبي في حجم الناتج القومي.
10. يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي والتي تساهم من

خلالها في مواجهة المشاكل الاقتصادية.

11. زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح.

12. من خلالهِ يمكن التعرف على مدخلات ومخرجات الاقتصاد باعتبارهم مُؤشرات عن الواقع الاقتصادي.

يستدل مما سبق أن للنمو الاقتصادي دور كبير في تطور ورفاهية وتحسين قدرة الفرد على النهوض بعيشة كريمة من خلال زيادة دخلهُ أي كلما كان دخل الفرد في حالة ارتفاع أدى ذلك إلى جعل الفرد في رفاهية ورخاء كبيرين.

الفرع الخامس: دوافع النمو الاقتصادي

يعدُّ توفير الحوافز الاستثمارية المختلفة في المؤسسات في مختلف البلدان واحدة من دوافع النمو الاقتصادي، توضح من خلالها أعلى مستويات لكلٍ من الاستثمار والنمو، إضافةً إلى دوافع أخرى منها ما يأتي:[1]

- **الابتكار**: يعدُّ الابتكار والتطور التكنولوجي واحداً من اسباب التقدم، حيث شهد العالم تقدماً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا على مدى 130 عاماً.
- **الظروف الأولية:** تعتبر مؤشراً مهماً لمعرفة سرعة نمو الاقتصاد في الدولة.
- **الاستثمار**: يهدف الاستثمار إلى الوصول للاستقرار الاقتصادي، من خلال بناء المصانع، وشراء الآلات، وتطوير وتحسين كل من التعليم والصحة.
- **استقرار المؤسسات**: تسعى المؤسسات بكافة أنواعها للوصول إلى الاستقرار، من خلال تطبيق أُسس الاقتصاد الكلي، ففي البلدان التي يتوفر فيها بيئة مؤسسية جيدة، ترتفع معدلات الاستثمار فيها، مما يعني ارتفاع معدل النمو الاقتصادي أيضاً.

الفرع السادس: حدود النمو الاقتصادي

[1] Herman Daly (22-9-2014), "**Three Limits to Growth**" ،ourworld.unu.edu, Retrieved 14-12- 2019 Edited.

تنخفض المنفعة الحدية للموارد الاقتصادية كلما ارتفع الإنتاج، إضافةً إلى ارتفاع المخاطر الهامشية للنمو، حيثُ يرتبط مفهوم التوسع الاقتصادي بالتضحية بالموارد الحيوية، وفيما يأتي توضيح لحدود النمو الاقتصادي:[1]

1.حدّ العبث: يقصد به أنه حتى عندما تتناقص المنفعة الحدية للإنتاج، وتصل تكلفته إلى الصفر، فإن هناك حداً لإشباع الرغبات، كما أن هناك حداً معيناً لعدد المنتجات المستهلكة خلال فترةٍ من الزمن.

2.الحدّ الأقصى للكوارث البيئية: يتلخص بكون الأنشطة البشرية ترفع من احتمالية حدوث كوراث طبيعية، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع حاد في التكلفة الحدية، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تقلب المناخ يُعد سبباً رئيسياً في حدوث الكوارث البيئية أو الحدّ منها.

3. الحدّ الاقتصادي: يهدف الحد الاقتصادي إلى رفع الفائدة، من خلال المساواة بين المنفعة الحدية والتكلفة الهامشية، كما يجب معرفة المخاطر الناجمة عن الكوارث واحتسابها كتكاليف، حيثُ يرتبط الحد الاقتصادي غالباً بحد الكوارث.

المطلب الثاني: طرق تحفيز النمو الاقتصادي

يحدث النمو الاقتصادي نتيجة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، حيثُ يحّفزُ ذلك زيادة معدل الإنتاج والتصنيع، من خلال استهلاك الكثير من الموارد والمواد الخام، ويمكن توفير الكميات المطلوبة من المنتجات عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بهدف زيادة السلع بأقل كلفة، ورفع معدل دخل الأفراد، إضافةً إلى التقليل من هدر الموارد[2].

كما ينبغي أن تكون الفئة المستهلكة قادرة على شراء السلع بأقل الأسعار، بعيداً عن الاحتكار، حيثُ يساهم وجود هذه الأسواق في تطوير البيئة التنافسية للشركات، مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، لذا يجب على الدولة أن تُشرف بدورها على العملية التنافسية، عن طريق هيئة مستقلة، من شأنها تحقيق مستوى تنافسي عادل لا محدود، بهدف الوصول لمصالح خاصة توفر عبرها فرصاً تنافسية، للابتكار في إدارة

[1] Herman Daly op-cit

[2] Jim Chappelow (16-4-2019), "**Economic Growth**" ،www.investopedia.com, Retrieved 14-12-2019 Edited.

الأعمال، ورفع كفاءة الشركات، وزيادة إنتاجها، للسعي نحو رفع النمو الاقتصادي فيها[1].

تُؤثر القطاعات الزراعية الكبيرة على النمو الاقتصادي للدول محدودة الدخل، فرفع الإنتاج الزراعي يساعد على تحسين النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتأمين الغذاء، حيثُ تحتاج العملية الزراعية إلى المزيد من الأيدي العاملة، إضافةً للتقدم التكنولوجي الذي يلعب دوراً فاعلاً في تطوير الأسواق الزراعية والمحاصيل، والأدوات الزراعية كالبذور والأسمدة، لمضاعفة العائد من هذا القطاع، حتى يعود بالفائدة على عملية النمو الاقتصادي للدولة[2].

المطلب الثالث: تقدير وقياس النمو الاقتصادي

بما أن النمو الاقتصادي هو تغير في حجم النشاط الاقتصادي عل المستوى الوطني، فإن قياس هذا التغير يكون من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن ذلك النشاط، حيث يقتضي قياس النمو الاقتصادي حساب معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي مثلا عند كل فترة بالنسبة للفترة السابقة.

يبق مقياس التغير في حجم الناتج غير كاف في قياس النمو الاقتصادي لأنه يمكن أن يصاحب هذا التغير تغيرا مناسبا في معدل نمو السكان و بالتالي قد يبق نصيب الفرد ثابتا، ولهذا جاءت فكرة قياس معدل النمو الاقتصادي عل أساس معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي باعتباره أكثر دلالة من المقياس السابق، لكن يطرح هذا المقياس إشكالا آخر يتمثل في نوع السكان الذين ينسب إليهم هذا الناتج، فيرى بعض الاقتصاديين إدراج جميع السكان لأنه يعطي صورة واضحة عن مستوى المعيشة داخل هذا المجتمع، ويرى البعض الآخر إدراج عدد السكان العاملين فقط حتى يتم إعطاء صورة عن الإنتاجية في هذا الاقتصاد[3]

و إذا كان النمو الاقتصادي يقاس بالتغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي أو بنصيب الفرد منه، فإن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلى زيادة النمو، و لكن يمكن أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع الرقم القياسي الأسعار، و عليه فإن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة في حجم الناتج، و بالتالي لا يمكن أن يكون

---

[1] Paul M. Romer, "Economic Growth" www.econlib.org Retrieved 14-12-2019. Edited
إقراء المزيد على الموضوع على الموقع : https://mawdoo3.com/

[2] DFID, **Economic growth,** the impact on poverty reduction, inequality, human development and jobs P 3-11.
إقراء المزيد على الموضوع على الموقع:. https://mawdoo3.com/:

[3] كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1986، ص 01

التغير في حجم الناتج بالأسعار الجارية صالحا لقياس معدل النمو الاقتصادي، و عليه يتم استخدام المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة[1]، و على هذا الأساس يمكن الحصول عل معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

وعند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار صرف العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة معينة (عادة ما تكون الدولار الأمريكي)، ثم يتم بعد ذلك حساب المقاييس المطلوب حسابها، ويستخدم هذا الأسلوب غالبا في الدراسات الخاصة بالتجارة الدولية[2].

ما يعاب على هذا المقياس أنه يربط بطريقة غير صحيحة بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين أسعار صرف العملات المحلية بالدولار الأمريكي، وبما أن كلا من أسعار السلع والخدمات وأسعار صرف معظم العملات غير مستقرة، تم إعداد مقياس جديد يعتمد عل تعادل القوة الشرائية للعملة أي مصححا بتعادل القوة الشرائية، بمعنى تقدير حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد في الداخل مقابل ما يساويه بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في الدول الأخرى (الدولار الأمريكي).

إن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام، حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما.

الفرع الأول: طريقة الإنفاق

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة[3] إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، هذا يعني أن هناك طرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل [4]

الإنفاق الكلي = الخام الداخلي الناتج

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 119

[2] مدحت مصطفى وسمير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 119

[3] Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie**, 7e édition, Éditeur Montreuil : Pearson 2017, P 18.

[4] Gregory N, mankiw, **Macroéconomie**, Traduction Jihad El naboulsi, 9eme édition Editeur De Boeck Supérieur 2023, P 21

$$Y = C + I + G + (M - X)$$

C : الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي)

I : الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال)

G : الإنفاق الحكومي .

$(M - X)$: صافي الصادرات:[1]

الفرع الثاني: طريقة القيمة المضافة

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

الوسيطية الإستهلاكات قيمة– النهائي المنتوج قيمة=المضافة القيم مجموح =المضافة القيمة

الفرع الثالث: طريقة الدخل

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة مُحددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج.

حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة) وجزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور وهو ما يعرف بعائد العمل والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح

الوطني الدخل = الخام الداخلي الناتج[2]

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج وبذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك.

المطلب الرابع: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص 270

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1992 ، ص 10

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع والخدمات، وهذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأسمال المادي ورأسمال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال .[1]

- **عوامل الإنتاج:**

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، ومع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة التالية:

$$Y = F(K, L)$$

الإنتاج Y ، رأسمال K ، العمل L .

في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتأثير تغير حجم رأسمال والعمل[2].

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها:

1. عنصر رأس المال: يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج والتي تتمثل في رأسمال المادي[3]، وينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أم صناعية أم خدمية . ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، وعند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي. ورأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن.

ومن جانب آخر نجد أن عملية الإضافة على الموجود من رأس المال يطلق عليها أيضا (التكوين الرأسمالي) ، وبالتالي يشكل التكوين الرأسمالي عملية تراكمية، تضاف من سنة لأخرى وهي تشكل الاستثمار فالاستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت، فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين

[1] Gregory N Mankiw, Mark P. Taylor**, principes de l'économie**, traduction de d'Élise Tosi, édition de Boeck, Belgique, 2010, P 669.
[2] Gregory N Mankiw, Mark P. Taylor, op cit P 272.
[3] Gregory N Mankiw, Mark P. Taylor, op cit p 649

الرأسمالي، والذي يبين الزيادة في رأس مال المجتمع، والذي يعبر عن الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام[1]

ΔK **:** التغير في مخزون رأسمال.

PMK **:** الإنتاجية الحدية لرأسمال.

تُساهم الإنتاجية الحدية لرأسمال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل رأسمال بوحدة واحدة، حيث أن زيادة مخزون رأسمال بالمقدارΔK يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمقدار$PMK.(\Delta K)$

$$F(K+1,L)-F(K+L)=PMK$$

على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية لرأسمال 5/1 معناه كل وحدة إضافية من رأس المال تسمح بزيادة الكمية المنتجة ب 5/1 وحدة، إذا زاد عامل رأسمال ب 10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالأتي:

$$\Delta Y = PMK.\Delta K$$

$$= \frac{1}{5}.\frac{unité\ de\ production}{unité\ de\ capital}.10\ unité\ de\ capital$$

$$= 02\ unité\ de\ production$$

إذن زيادة 10 وحدات من عامل رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاج بوحدتين[2].

ب.عنصر العمل: إلى جانب الرأس المال المادي يوجد نوع آخر من رأسمال و الذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج و الذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأسمال المادي و هو رأسمال البشري[3] ، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان و نوعية هؤلاء السكان و الهرم السكاني ،و زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل ، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي و من هنا وجب

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي)** ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ، ص 15

[2] Gregory N. Mankiw, pp 272,273.

[3] Gregory N. Mankiw, Mark P Taylor, p 489.

الاهتمام بتدريب العنصر البشري ، و تنمية المهارات الفنية الأساسية لان مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

وتظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

PML **:** الإنتاجية الحدية للعمل.

$$PML = F(K, L+1) - F(K, L)$$

إن ارتفاع عنصر العمل بنسبة ΔL يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار $PML.\Delta L$ على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي 02 معناه كل وحدة إضافية من العمل تسمح بزيادة الكمية المنتجة ب 02 وحدة، إذا زاد عامل العمل ب 10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالأتي:

$$\Delta Y = PMK.\Delta L$$

$$= 2.\frac{unité\ de\ production}{unité\ de\ capital}\ .10\ unité\ de\ capital$$

$$= 20\ unité\ de\ production$$

إذن زيادة 10 وحدات من عامل العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاج ب 20 وحدة.

وفي حالة تغير عاملين من عوامل الإنتاج العمل ورأسمال، في هذه الحالة فإن لدينا مصدرين لارتفاع الناتج وهما العمل ورأسمال. ومن الممكن تقسيم هذا الارتفاع في الناتج بين العمل ورأسمال باستخدام الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال على التوالي:

$$\Delta Y = (PMK.\Delta K) + (PML + \Delta L)$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل ومساهمة عنصر رأسمال

$\left(\frac{PMK.K}{Y}\right)$ **:** تشير إلى نسبة إنتاجية رأسمال إلى حجم الناتج.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص157

$\left(\frac{PML.L}{Y}\right)$: تشير إلى نسبة إنتاجية العمل إلى حجم الناتج.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: تشير إلى معدل التغير في الناتج.

$\frac{\Delta K}{K}$: تشير إلى معدل التغير في رأس المال.

$\frac{\Delta L}{L}$: تشير إلى معدل التغير في العمل.

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha\frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha)\frac{\Delta L}{L}$$

حيث α : نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الناتج.

$(1-\alpha)$:نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج.

ت .عنصر التكنولوجيا: حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع ومع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج، وأصبح من الممكن أن ننتج أكثر من الأمس، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية:

$$Y = AF(K, L)$$

A : يمثل مستوى التكنولوجيا.

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأس المال فقط ولكن نتيجة لتحسن" الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج."

وبشمل عامل التقدم التكنولوجي تصبح معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي[1]:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha\frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha)\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، مساهمة عامل رأس المال $\alpha\frac{\Delta K}{K}$ مساهمة العمل $(1-\alpha)\frac{\Delta L}{L}$، ومساهمة عامل التكنولوجيا $\left(\frac{\Delta A}{A}\right)$ وهو ما يعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج[2]

المبحث الثاني: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصاد التقليدي

[1] Gregory. N, Mankiw, pp 273-274.

[2] Jean Claude Prager, **la politique économique aujourd'hui**, Ellipses édition ,2002, p 118.

والكينزي والحديث

ينتمي علم الاقتصاد إلى العلوم الاجتماعية ففي بداية تبلوره كعلم مستقل لم يكن يستخدم وحدات كمية للقياس بل تفسيرات وتأملات فلسفية لبعض العلاقات الاجتماعية والظواهر الاقتصادية تخضع لعدد كبير جدا من التغيرات التي يصعب تثبيتها وعزلها على نحو يعطي نتائج دقيقة إلى حد يمكن معه صياغة قانون قابل للتطبيق في أي زمان ومكان.

هنا يمكن فهم الصعوبات التي يواجهها علماء الاقتصاد في محاولة الوصول لنظرية شاملة قابلة للتطبيق على كل المجتمعات البشرية. الذي يعطي إلى حد ما السبب الجوهري لتناقض النظريات، وببساطة لا يوجد عيب في عمل قدمه عالم ولا في فهمه للظاهرة موضوع الدراسة بسبب استحالة تكرار نفس الظروف ونفس الخصائص.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو[1]

شهدت دول أوربا الغربية الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وأرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه.

واتجه هذا الفكر في البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، وقبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة، والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة ولهذه المدرسة الفكرية، بحيث تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من أدم سميث وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو ثم أراء كل من ستيوارت ميل حول الأسواق وروبيرت مالتوس حول السكان.

الفرع الأول: تحليل أدم سميث للنمو الإقتصادي (1723- 1790)

ساهم أدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم الثروة والدخل في كتابه الشهير" ثروة الأمم " "The wealth of nations والذي

نشره سنة 1776 وترجم إلى عشرات اللغات، يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يأتي أساسا من الإدخار، وعليه يكون الإدخار هو أساس النمو الاقتصادي.

ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، وتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للإدخار والإستثمار، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الارباح. ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الإقتصاد إلى مرحلة حده التراكم الرأسمالي الى هبوط الأرباح ونقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليون على الإستثمار في مجالات معينة) لينتهي بمرحلة الركود Stationary state وقد قدم سميث تفسيرا للنمو الاقتصادي كونه ظاهرة داخلية المنشأ، تعتمد على كمية ونوعية عناصر الإنتاج الثلاثة: العمل، رأس المال والأرض. ويمكن تلخيص أفكار ادم سميث في الشكل التالي:

الشكل رقم: (1.3) يوضح تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصادي

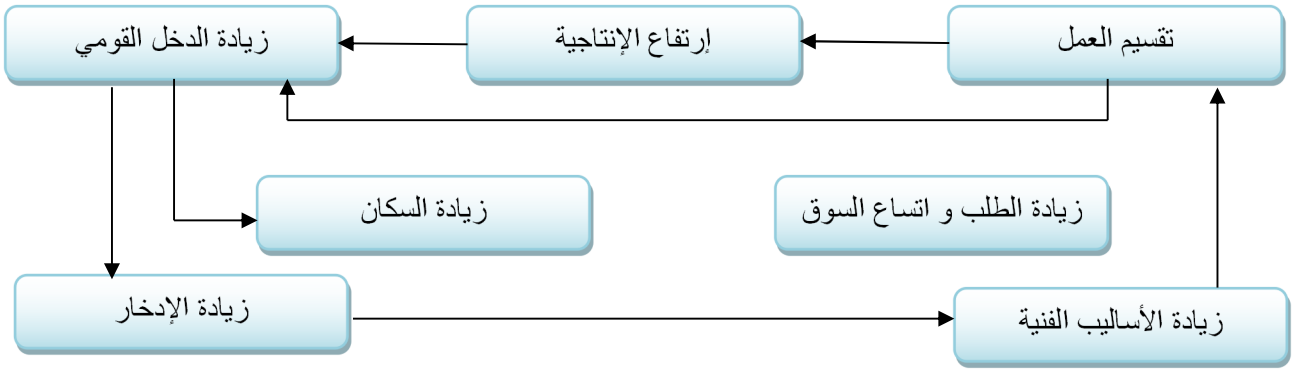

المصدر: سالم النجفي ومحمد القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1988 ص 61

الفرع الثاني: التحليل الريكاردي للنمو الاقتصادي (1772-1823)

قدم دايفيد ريكاردو[1] مفهوما عاما للنمو في كتابه" مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" ، حيث غالبا ما استخدم المصطلحات التالية" :زيادة الثروة الوطنية"، التقدم الطبيعي للمجتمع"،" دولة تقدمية"،" التقدم الطبيعي لثروة السكان ."وتناول ريكاردو في أعماله أساليب الإنتاج المختلفة الهادفة إلى تخفيض التكلفة والتي يمكن للمنتجين أن يختاروا من بينها، وكيف يؤثر شح الموارد الطبيعية) مثل (الأرض) على

[1] **دافيد ريكاردو** (1772- 1823) مفكر اقتصادي بريطاني ومحلل للرأسمالية الليبرالية أبرز مؤلفاته كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817

الربحية (المتمثلة في رأس المال)، وقد سمى ريكاردو النتائج التي توصل إليها بالمسار الطبيعي للأحداث.

الفرع الثالث: النظرية المالتوسية للنمو الاقتصادي (1766-1834)

قدم روبرت مالتوس[1] أفكارا هامة حول النمو الاقتصادي من خلال مقاله" مبدأ السكان "سنة 1798حيث اعتبر أن العائدات الناتجة عن التقدم التكنولوجي ستؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي ومنه زيادة في حجم السكان ومنه إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي، وبالتالي فإنه على المدى الطويل لا يمكن تحسن مستوى معيشة السكان إلا إذا تم وضع ضوابط على النمو السكاني [2]

كما تطرق أيضا للنواحي الأخلاقية والدينية ضمن العوامل المؤثرة على النمو، كون أن التمسك بالتعاليم الدينية سيؤثر إيجابا على الأفراد ويرفع من إنتاجية عنصر العمل، كما اعتقد أيضا أن الاستقرار السياسي في الدولة تؤثر إيجابا على النمو بحكم أن الأمان يدفع الأفراد للتركيز على العمل.

يعتقد مالتوس أن أي زيادة في الدخل الفردي سيكون له تأثير إيجابي على النمو السكاني، والذي سيكون له أثران سلبيان على الزيادة في مستوى دخل الفرد الابتدائي: **الأول،** امتصاص هذا الدخل الإضافي لإطعام السكان الإضافيين أما **الثاني** فيتمثل في كون الزيادة في كمية العمل ستؤدي إلى خفض إنتاجيته في غياب تقدم تكنولوجي ملموس، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم: (2.3) أثر زيادة الدخل الفردي على التزايد السكاني عند مالتوس

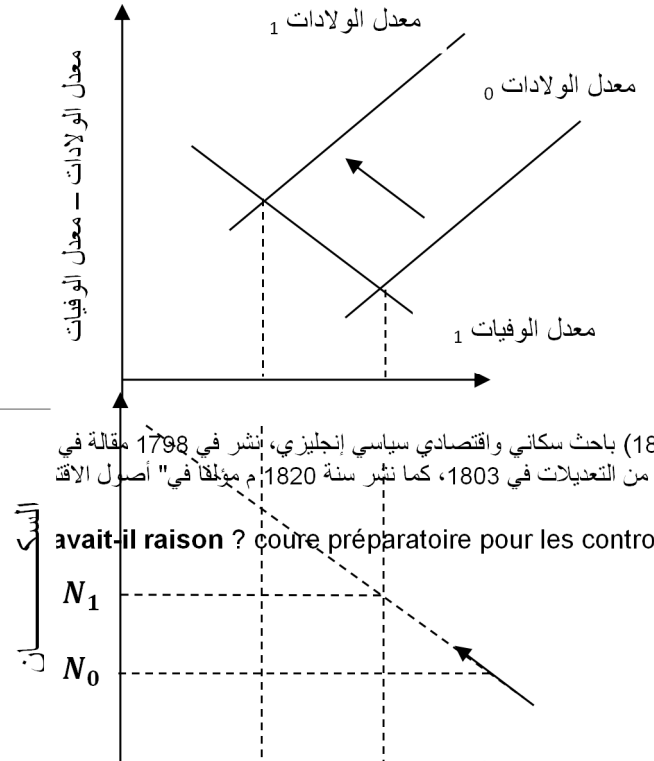

[1] **روبرت مالتيوس** (1766 - 1834) باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي، نشر في 1798 مقالة في سكان، وأثرها على تقدم المجتمع، ثم أعاد نشر هذا المؤلف بعد عديد من التعديلات في 1803، كما نشر سنة 1820 م مؤلفا في" أصول الاقت سياسي"، وعدة مقالات أخرى في موضوعات اقتصادية متفرقة.

[2] Jean Marc Boussard, **Malt avait-il raison** ? coure préparatoire pour les controverses de Marcias, France, 2009, p 2-3.

الدخل الفردي

Source: El-hadj Bah, **Economic Growth: Malthus to Solow**, Lectures on Intermediate Macroeconomics Second Summer Session, Arizona State University, July 2007, P 3

نلاحظ أن الزيادة في معدل المواليد يتسبب في انتقال معدل السكان التوازني من N_0 إلى N_1 و يبلغ معدل المواليد حده الأقصى وبالتالي فإن الوفيات ستبلغ حدها الأدنى، وبالتالي ينخفض متوسط الدخل الفردي من Y_0 إلى Y_1 وبما أن التغيرات التكنولوجية قبل 1800 كانت بطيئة ومنعزلة، فإن حدوث أي تغير تقني سيزيد من دخل الفرد مؤقتا مما يتسبب في تجاوز معدل الولادات لمعدل الوفيات وبالتالي ارتفاع حجم السكان[1] ويؤدي هذا التزايد السكاني إلى انخفاض الدخل الفردي حتى يتعادل معدلي المواليد والوفيات معا ويعود الدخل الفردي لمستواه الأصلي Y^* (حد الكفاف) ومستوى السكان إلى ما كان عليه من قبل N_0 كما يوضحه الشكل البياني التالي :

الشكل البياني رقم:(3.3) أثر التزايد السكاني على الدخل الفردي عند مالتوس

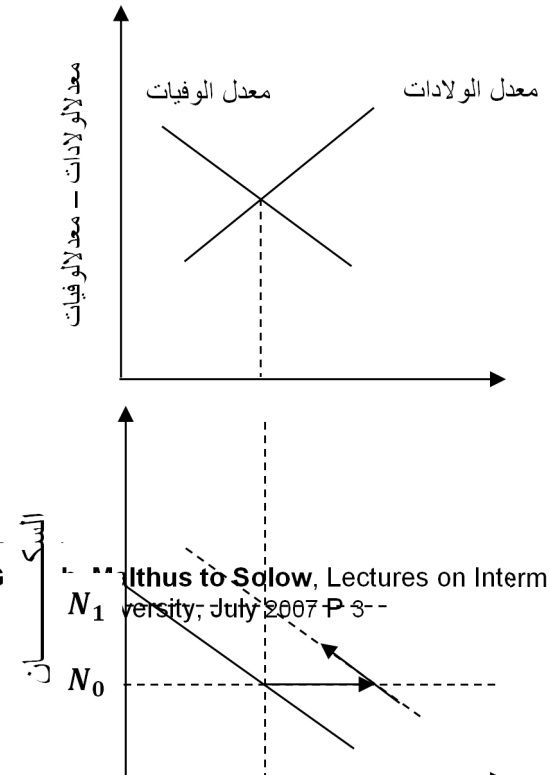

[1] El-hadj Bah, **Economic G** **lthus to Solow**, Lectures on Intermédiate Macroéconomics Second Summer Session, Arizona **versity**, July 2007 P 3

الدخـــــل الفردي

Source : El-hadj Bah, Op.cit, P 4.

الفرع الرابع: النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي (1717-1783)

بالرغم من أن ماركس قد استعان بالتحليل الذي قدمه الفكر الكلاسيكي، إلا انه قد وجه له انتقادات عديدة وللفكر وللنظام الرأسمالي عموما، فحسبه، أن السكان العاملين ينتجون من الدخل ما يكفيهم ويزيد عن احتياجاتهم، إلا أنهم يأخذون جزءا ضئيلا جدا، والنسبة الغالبة تذهب إلى عمليات التراكم لصالح القلة من الرأسماليين وهكذا تسوء الحالة المادية والاجتماعية لهؤلاء العاملين. كما أن الزيادة السكانية على نمط متتالية هندسية قد يطبق على النباتات والحيوانات وليس على البشر الذين يفكرون في التقدم التقني وتقسيم العمل واتساع الأسواق .وبالتالي فإن المشكلة تبرز في كون هنالك تناقض في النظام الرأسمالي في حد ذاته [1]

وقد درس ماركس الشروط التي بموجبها يستطيع النظام الاقتصادي الاستمرار بنفسه، حيث بحث عما إذا كان توسع الاقتصاد داخليا هو ما يحدد معدل النمو الاقتصادي .وعرض ماركس تحليله من حيث أمثلة عددية متعلقة باقتصاد مغلق ذو قطاعين: الأول مختص بإنتاج سلع استثمارية والثاني مختص بإنتاج سلع استهلاكية.

ويتم تبادل السلع في هذين القطاعين وفقا لقيمتها من حيث العمل، حيث اعتبر ماركس مثل الكلاسيك أن العمل هو العنصر الوحيد وأنه أساس كل القيم، وخلص إلى أن كمية العمل اللازم لتهيئة مستوى الكفاف لوحدة من العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي فوائض في القيمة تبقى للتراكم داخل كل قطاع على حدا وللسماح بإعادة إنتاجها.

[1] Ernest Mandel, **Introduction to Marxist Economic Theory**, Resistance Books, Australia, 2008, P 9

ولتوضيح فكرته عن القيمة، فرق ماركس بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، حيث أن رأس المال الثابت يتمثل في قيمة العتاد والآلات والمباني المستخدمة في إنتاج السلع ويتمثل أيضا في قيمة الموارد الخام والوقود المستخدم وهي عناصر تنتقل بكامل قيمتها مرة واحدة إلى السلعة المنتجة. أما رأس المال المتغير، فيتمثل في قيمة الأجر المدفوع للعمال نظير بذلهم قوة عملهم في عملية الإنتاج .وهذا الأجر ينتقل إلى السلعة المنتجة بأكبر من قيمته المدفوعة، كون أن العامل في إنتاجه اليومي ينتج سلعا تحتوي على كمية من العمل الضروري أكبر من قيمة أجر الكفاف، وهو ما يمثل فائض القيمة.

ويقوم الرأسماليون بالاستيلاء على فائض القيمة لتعظيم منفعتهم الخاصة، ولهذا فهم يسعون إلى توسيع الفجوة بين قيمة طاقة العمل اللازم والتي يدفعها في شكل أجر الكفاف وقيمة الإنتاج من ناحية أخرى، ويتم ذلك بطريقتين: إطالة ساعات العمل اليومي، والعامل المساعد هو وجود احتياطي من العاملين، وبالتالي الحصول على فائض قيمة ومحاولة رفعه، أو بإنقاص ساعات العمل اللازم للحصول على أجر الكفاف، نتيجة للتقدم التقني.

وبنا على ما سبق فإنه إذا ما تم معدل الأجر الحقيقي فإن معدلات الربح في القطاعين يمكن معرفتهما على أساس قيم العمل المبذولة في الإنتاج، ولتكن α_2 و α_1 على التوالي، أما حصة كل قطاع من فائض القيمة المدخرة والمستثمرة فهي S_1 و S_2 والتي تولد نسبة نمو $\mathcal{G}$ بنفس القدر في كلا القطاعين بحيث[1]:

$$\mathcal{G} = \alpha_1 S_1 = \alpha_1 S_1$$

لقد أثارت النظرية الماركسية جدلا واسعا، وقد أثبتت قصورها خاصة بعد ظهور الأفكار الكينزية واستمرار النظام الرأسمالي، وقد وجهت إليها العديد من الانتقادات أهمها:

- أن النظرية تقوم أساسا على نظرية القيمة؛

[1] Madhubrata Raysingh, **Economics of Development and Growth**, National Law University, Cuttack, P 201.

- أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المحدد للقيمة متجاهلا كافة العناصر الأخرى وأهمها عنصر الطلب على السلع؛

- اعتقاد الماركسيين بأن الأجور بين العمال ستستمر في الانخفاض وبالتالي زيادة البؤس بين العمال، حيث أن هذا لم يحدث بل استمرت الرفاهية الاقتصادية بالتزايد بينهم، وحالة حدوث البطالة فإنها لم تكن من الخطورة لتؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي أو ضرورة ربط النظام الرأسمالي بالنظام الاجتماعي.

- ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيًا[1].

- **الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:**

لقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الكلاسيكية في مجال تحليلها للنمو الاقتصادي ويمكن إجمالها فيما يلي:[2]

- **الأرباح مصدر للادخار:** إعتبر الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر الإدخار، ولكن التجارب أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للإدخار ومنها إدخار الطبقة الوسطى وكذلك إدخار الحكومة وإدخار القطاع العام.

- **إعتماد قوانين غير واقعية:** لقد كانت نظرة الكلاسيك للإقتصاد نظرة تشاؤمية، والتي ترى بأن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، والتي استندت إلى تناقص العوائد للأرض وكذلك على نظرية مالتوس في السكان، ولقد قللوا من أهمية إمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.

---

[1] بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنّمو الاقتصادي، دراسة نظرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008 -2009 ص: 16، 17.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات-**، دار وائل للنشر، الأردن،2007 ، ص :64

يرى الكلاسيك بأن الإدخار يوجه إلى الإستثمار، وبالتالي الإدخار يساوي الإستثمار، ولكن كما قال شومبيتر بأن الإستثمار يمكن أن يزيد على الإدخار من خلال التمويل المصرفي للإستثمار.

- **إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام:** يؤكد بعض الاقتصاديين بان النظرية الكلاسيكية فشلت في إدراك أهمية القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث تقل المؤسسات الخاصة، مما يفرض على الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي.

- **عدم إدراك أهمية التقدم التكنولوجي:** افترضت النظرية الكلاسيكية بان المعرفة معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي تتركه المعرفة والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

- **تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح:** أظهرت التجارب العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل ارتفعت بشكل مستمر دون أن يحصل انخفاض في معدلات الأرباح لدى المؤسسات.

كخلاصة لما سبق فان البعض يعتبر بان النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية، ولكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود الاقتصادي وسياسة الحرية الاقتصادية التامة.

المطلب الثاني: النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينادر كينز (1883- 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929- 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدّي للاستهلاك.

ولقد إنتقد كينز النظرية الكلاسيكية والفرضيات التي قامت عليها في عدة جوانب أهمها:

- عدم صحة فكرة التشغيل الكامل؛
- عدم صحة فرضية التوازن التلقائي؛

- عدم واقعية فرضيه حيادية الدولة؛
- عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصا الأجور في اتجاهها التنازلي؛
- عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب .

كما قدم عدة فرضيات أهمها:

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس .

على إثر الفرضيات السابقة قام كينز ببناء النظرية الكينزية، حيث اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، وحلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لصيرورتها، وعليه فإن الأمر يتطلب - حسب كينز -تحديد محددات الطلب الكلي (الوطني)، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، وقد قدم كينز المخطط التالي الذي يوضح ذلك [1]:

الشكل رقم: (4.3) محددات الطلب الكلي عند كينز

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص 36

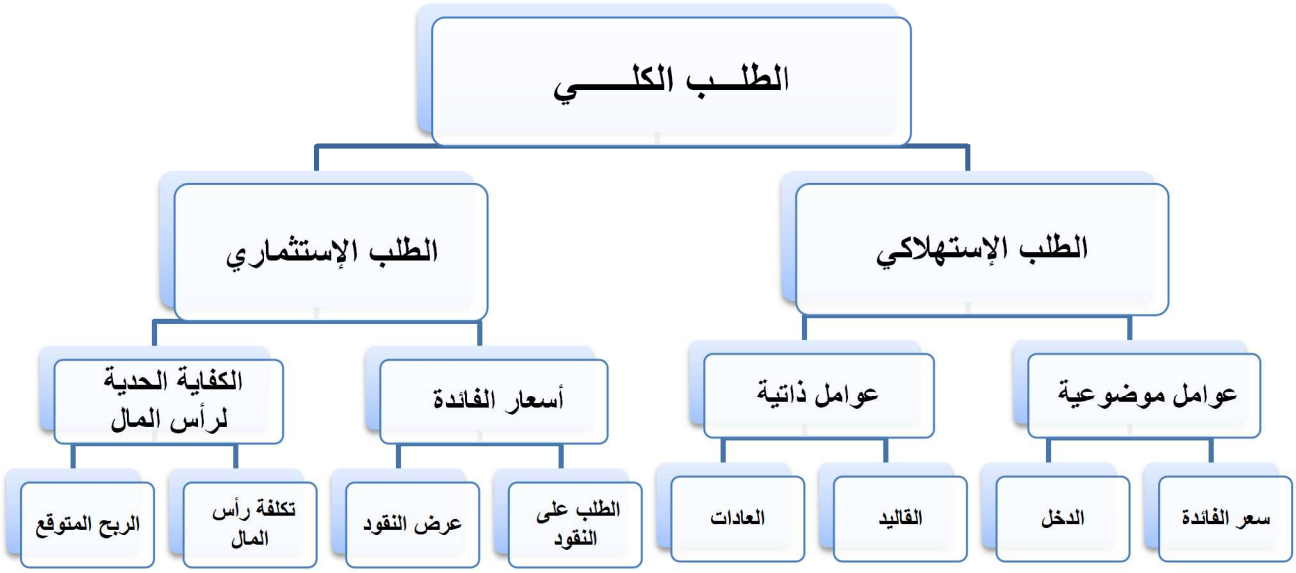

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص 36

حسب المخطط أعلاه، تحريك الطلب الكلي يكون إما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل، أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة، أو بتحريكهما معاً .ولكن المشكل الرئيسي هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد، و استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال (أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929) حيث اقترح كينز حل لهذه الأزمة، وذلك من خلال تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي، حيث أن الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين) ، كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام) ، ولقد وضع كينز شرط لهذا الإنفاق بحث يجب أن يخصص إما للاستهلاك العام (زيادة أجور العمال، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين...)، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس ...) و ذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد، وبذلك تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد.

الفرع الأول: نموذج هارولد – دومار في النمو الإقتصادي

يُعتبر نموذج هارولد دومار أول نموذج اقتصادي يجسد النمو الاقتصادي، هذا النموذج فتح المجال أمام النماذج الحديثة للنمو وبالأخص نموذج سولو (Solow). يهدف نموذج هارولد دومار إلى تمديد النظرية العامة لكينز في الاقتصاد التي كانت صالحة فقط على المدى القصير مثلها مثل النظرية العامة، كما يهدف إلى استخراج صفة عدم استقرار النمو الاقتصادي وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما انه وبالرغم من انه كلاسيكي نوعا ما فقد تعرض إلى عدة انتقادات هذه الانتقادات كونت العناصر القاعدية لمفهوم نماذج النمو الحديثة.

ومن خلال هذا الفصل نحاول أن نعالج مشكلة النمو الاقتصادي من منظور هارولد دومار كامتداد حديث للنظرية الكينزية.

يفترض هذا النموذج ما يلي:

1- ثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط له.

2- يفترض أن يحقق الاستثمار الكفاءة الإنتاجية الكاملة والعمالة عند مستوى توازن الدخل.

3- غياب التجارة الخارجية اقتصاد مغلق أو التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

4- ثبات كل من معامل رأس المال، سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار نسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية.

5- انعدام إهلاك للسلع الرأسمالية.

1.نموذج دومار للنمو الإقتصادي:

يرى دومار أن الاستثمار ليس فقط إنفاق و إنما هو تغير في مخزون رأس المال الذي يبرز طاقات إنتاجية، و منه فان فرضية دومار تحتم أن لكل استثمار أثر مزدوج على المدى القصير فهو يرفع من الطلب الإجمالي لأنه يلزم الطلب على سلع الإنتاج ومن وراء الفترة القصيرة فان للاستثمار اثر على الطلب فهو يؤدي إلى الرفع من الطاقة الإنتاجية وهو الأمر الذي أهمله جون مينارد كينز في كتابه النظرية العامة عند

حسابه في حالة وقوعه في الفترة القصيرة فان الاستثمار لا يمارس اثر إلا على الطلب الذي يؤكده كينز والذي يعتمد على ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

إذن فان الاستثمار ينمي آنيا الطلب والعرض على السلع وهو الذي يجبر التساؤل ما إذا كان الارتفاع المتضاعف للطلب يساوي الارتفاع المتضاعف للعرض أو في تحت أي شرط يمكن لأي اقتصاد الاستفادة من نمو متوازن ونعني بالنمو المتوازن توازن فيه الارتفاع في العرض والطلب على السلع؟

وقد توصل هارولد دومار، بطريقتين مختلفتين إلى نتيجة موحدة في حالة ما إذا كان معدل النمو هو فقط يساوي بالعلاقة معدل الادخار الوطني على معامل رأس المال.

- **كيفية تكوين شروط دومار:** يهتم دومار بموضوع أثر الاستثمار عبر الزمن فهو يؤكد بان الاستثمار لا يؤدي فقط من الرفع من الناتج الوطني و إنما يرفع من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد هذا الأثر المزدوج يمكن أن يحدث عدم التوازن داخل الاقتصاد إذا ارتفعت الطاقة الإنتاجية أكثر من الناتج الداخلي للاقتصاد بحيث يكون هناك فائض من السلع المتاحة داخل الاقتصاد بالمقابل عدم قدرة المستهلكين من استهلاك هذه السلع بسبب نقص الكتلة النقدية اقتصاديا العرض يفوق الطلب والشيء الذي قد يحدث أزمة كساد بالمقابل إذا كان اثر خلق عائدات الاستثمار يفوق اثر الزيادة في الطاقات الإنتاجية ففي هذه الحالة تكون الكتلة النقدية المتاحة للمستهلكين اكبر من السلع المعروضة للبيع أي الطلب اكبر من العرض هذه الوضعية تؤدي حتميا إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث التضخم.

ويمكن القول كإستنتاج أولي أنه من أجل استقرار الاقتصاد وعدم خلق حالة عدم توازن فانه يجب أن يكون أثر خلق عائدات الاستثمار وأثر الزيادة في الطاقات الإنتاجية متساوية وهذه النتيجة هي ما تعرف بشرط دومار.

لكن ما هي القيمة التي يمكن لها أخذها من أجل تحقيق هذا الشرط؟

من أجل الإجابة على هذا التساؤل يمكن الاستعانة بالقياس الاقتصادي لنمذجة شرط دومار. ومن اجل تبسيط العملية يجب طرح بعض الفرضيات:

الفرضية الأولى: يفترض اقتصاد رأسمالي مغلق بدون تدخل حكومي تقنيا انعدام كل من التجارة الخارجية الإنفاق الحكومي والضرائب.

الفرضية الثانية: أن دالة الإنتاج لا تعتمد إلا على عامل واحد فقط وهو رأس المال لان دومار لا يأخذ بعين الاعتبار عامل العمل والذي هو مهم أيضا في الدالة

$$Y_t = f(K_t)$$

ومن أجل الحصول على نتيجة تحليلية نفترض أن دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = \frac{K_t}{v}$$

أي Y_t : تمثل الإنتاج في الزمن t

و K_t : تمثل رأس المال في الزمن t

و v : هو معامل تقني

وهي الفرضية التي تسمح لنا من حساب أثر زيادة الطاقات الإنتاجية للاستثمار.

حيث أن الاستثمار عبارة عن تدفق أي يعبر عن التغيير في رأس المال بين فترتين متتاليتين

$$I_{t=DK_{t=}} \frac{\partial K_t}{\partial t}$$

أي: DK_t يعبر عن التغيير في رأس المال في فترتين متقاربتين ونعني بهذا التغيير المتناهي الصغر **infinitésimale** أي مشتق رأس المال بالنسبة للزمن.

ومن هنا يمكن أن نلاحظ أن التغير في الإنتاجية عبر الزمن يحدد عن طريق مشتق الإنتاجية بالنسبة للزمن

$$\frac{\partial \mathrm{Y_t}}{\partial \mathrm{t}} = \frac{1}{v} \frac{\partial \mathrm{K_t}}{\partial \mathrm{t}} = \frac{1}{v} I_{\mathrm{t}}$$

إذن فان أثر الاستثمار على الإنتاجية هو دالة خطية للاستثمار، وبعبارة أخرى إذا ارتفع الاستثمار بوحدة واحدة فان الإنتاجية ترتفع بمقدار $\frac{1}{v}$ وحدة.

الفرضية الثالثة: يتم تحديد أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق تساوي التشغيل والموارد وعملا بالفرضية الأولى فان تساوي التشغيل والموارد يمكن أن تلخص كما يلي:

$$Y_{t=}C_{t=}I_{t}$$

الفرضية الرابعة: نفترض أن دالة الاستهلاك C_t هي دالة تتبع النظرية الكنزية في الأمد القصير من النوع:

$$C_t = cY_t$$

أين **c**: هو الحد الأدنى للاستهلاك.

- **الطبيعة المزدوجة للاستثمار:** من أجل المحافظة على أثر القدرة الاستثمارية مساويا لأثر في خلف النتائج (الدخل) يجب أن يرتفع الاستثمار بمعدل ثابت يساوي بالعلاقة بين الميل الحدي للادخار والمعامل التكنولوجي لرأس المال في دالة الإنتاج من خلال ذلك يسعى دومار إلى إيجاد معادلة هذه المعادلة تمثل الطبيعة المزدوجة للاستثمار: أثر الدخل من جهة الطلب، وأثر القدرة من جانب العرض.
- **أثر "الدخل" للاستثمار:** يمكن تحليل الاستثمار من جانب الطلب من خلال مضاعف الاستثمار الكينزي.

إذن ليكن ΔY^d يمثل الارتفاع في الطلب

$$\Delta Y^d = m\Delta I \ldots\ldots\ldots(3.1)$$

أين مضاعف الاستثمار m يساوي $m = 1/(1-c)$

ليكن "s" الميل الحدي للادخار فانه وحسب كينز فان الدخل يأخذ شكلين فقط إما أن يستهلك أو يدخر إذن فان الحد المتوسط للادخار والاستهلاك يساوي إلى 1 وان الحد الأدنى للاستهلاك والادخار يساوي أيضا 1 إذن يمكن كتابة "s" الميل الحدي للادخار

بالشكل $(c-1)$ و"c" هي الميل الحدي للاستهلاك و s و c يحوزان على قيمة تساوي بين 0 و1 نستنتج حسابيًا أنه لكل وحدة دخل إضافية **مكتسبة**، سيزداد الاستهلاك ولكن بدرجة أقل من الدخل.

إذن لدينا من قبل: $s + c = 1$ بالمقابل فان المعادلة 1) .(3 تصبح

$$\Delta Y^d = \frac{\Delta I}{s} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.2)$$

- **أثر قدرة للاستثمار:** من جهة أخرى فان الاستثمار يرفع من العرض ويمكن كتابة هذا الزيادة في العرض ب Δ^S

لدينا إذن $$\Delta Y^s = \frac{1}{v} \ldots\ldots\ldots\ldots (3.3)$$

أين $\boldsymbol{v}$ هو معامل رأس المال الذي يشابه معكوس إنتاجية رأس المال.

يفترض دومار أن إنتاجية رأس المال (Y/K) ثابتة أي أن كل وحدة إضافية من رأس المال تولد نفس النمو الاقتصادي وبعبارة أخرى فان $1/v$ يمثل ارتفاع في القدرة الإنتاجية الذي يصاحب لكل دولار مستثمر وليس نمو الدخل المنتج لكل دولار مستثمر

وليكن I هو الاستثمار السنوي داخل الاقتصاد فانه يمكن تعريف I/v بالزيادة المحتملة في الاقتصاد وهو جانب العرض في المعادلة، إذا كان مرتفع فهذا يعني أن الاقتصاد قادر على رفع من الإنتاجية بصورة متسارعة نسبيا والسؤال هو معرفة إذا كانت هذه الزيادة في الطاقة تؤدي إلى إنتاجية كبيرة أو إلى بطالة الشيء الذي يعتمد على الدخل النقدي.

- **الحاجة إلى معدل نمو متوازن:** في التوازن الديناميكي فان كتلة الدخل عن الزيادة في الاستثمار يجب أن تسمح من إمكانية التخلص من الكتلة الفائضة من السلع المنتجة الناتجة عن الزيادة في الطاقات الإنتاجية ومن اجل القضاء على الطاقات الإنتاجية غير المستعملة يجب أن يتساوى اثر الطاقة واثر الدخل الناتج عن التغيير في

الاستثمار وبعبارة أخرى من اجل أن يكون النمو متوازن يجب أن يتساوى اثر الطاقة واثر الدخل الناتج عن التغيير في الاستثمار أي من اجل أن يكون النمو متوازن يجب أن تساوي الزيادة في العرض والطلب بمعنى : $\Delta Y^d = \Delta Y^s$

ومن أجل الحفاظ على هذا التوازن يجب أن ينمو الاستثمار وبالمقابل الإنتاجية بمعدل ثابت ومساوي للعلاقة بين معدل الادخار الوطني s على معامل رأس المال v

وبترتيب المعادلة)2.3(و)3.3(نحصل على:

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{v} \text{.....(3.4)}$$

هذه المعادلة الأخيرة تمثل معدل النمو السنوي للاستثمار s/v الضروري للحفاظ على التشغيل الكامل دون الإفراط في الطاقات الإنتاجية ،من خلال ذلك فان دومار يريد تبيان أن الزيادة في الدخل لا تعتبر دالة للمبلغ المستثمر وإنما دالة للزيادة في الاستثمار، أي هي مجموع الاستثمارات التي تزيد في الطاقات الإنتاجية ولكن فقط الجزء الذي يتعلق بالزيادة لهذا الاستثمار على خلاف الأثر على الطلب فهو متناسب بالنسبة للتغيير في الاستثمار، الشيء الذي يسمح لنا من الافتراض بأنه لا شيء يضمن أن نمو الطلب هو كافي من اجل التأكد من نمو العرض إذن فان النمو المتوازن غير مؤكد.

وبعبارة أدق انه من خلال المطالبة فان معامل رأس المال ثابت، فان معدل نمو الاستثمار يساوي إلى معدل النمو $(\frac{\Delta}{I} = \gamma)$

إذن فان معدل نمو الإنتاجية ببساطة يساوي إلى الزيادة في الإنتاجية مقسومة على المبلغ الإجمالي لها.

وهنا تكون γ أكبر من s وقوي وأن v (رأس مال على الإنتاجية) ضعيف.

فان المعادلة 4).(3 تعني أنه من أجل أن يكون النمو متوازن يجب أن يكون مساوي إلى العلاقة s/v أو بعبارة أخرى الميل للادخار، معامل رأس المال ومعدل نمو الإنتاجية مستقلة عن بعضها وهنا لا يوجد أي سبب من اجل أن نموا متوان يمكن أن يتجسد.

2.نموذج هارود للنمو الإقتصادي

حاول الاقتصادي البريطاني هارود في مقاله المنشور سنة 1939 بعنوان" مقال في النظرية الحركية "البحث في كيفية المحافظة على التشغيل الكامل من جهة ومعرفة مدى استقرارية[1] النمو المتوازن من جهة أخرى. وقد استخدم هاورد المنهج الحركي (الديناميكي) لصياغة النمو الاقتصادي باستعمال مبدأ المعجل ونظرية المضاعف.

يستند نموذج هارود على ثلاث معدلات مختلفة للنمو :[2]

- معدل النمو الفعلي"Actual growth rate": الممثل بـ G والذي يتم تحديده بواسطة معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج.
- معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه "Warranted growth rate" الممثل بـ G_W والذي يمثل معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل لاقتصاد ما.
- معدل النمو الطبيعي "Natural growth rate" : الممثل بـ G_n والذي يمثل حسب هارود معدل نمو الرفاهية المثلى "Welfare Optimum"، كما يمكن اعتباره أيضا على أنه معدل نمو العمالة الكاملة .

ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي- حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه- فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل

[1] R. F. Harrod, **An Essay in Dynamic Theory, Economic** Journal, N° 49, 1939, p 14.

[2] A.P. Thirlwall; " **Keynes and Economic Development** " in Geoffrey Colin Harcourt and Peter Kriesler the Oxford Handbook of Post-Keynesian Economics: Theory and Origins; Vol. I; Oxford University Press; New York; 2013 ; p. 557

المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو[1].

- **معدل النمو الفعلي Actual Growth Rate:** المعادلة الأساسية هي:

$$GC = s$$

G : هو معدل نمو الناتج خلال فترة زمنية معينة، و يتم التعبير عنه بـ $\frac{\Delta Y}{Y}$ ، أي أن G هو عبارة عن نسبة التغير في الدخل (ΔY) إلى إجمالي الدخل (Y) خلال فترة معينة: $G = \frac{\Delta Y}{Y}$

C : تمثل نسبة الزيادة في رأس المال إلى الزيادة في الدخل أو الناتج خلال فترة محددة ، كما تعرف أيضا على أنها نسبة الإستثمار إلى الزيادة في الدخل، أي: $C = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y}$

S : يمثل الميل المتوسط للادخار، أي: $S = \frac{S}{Y}$

بتعويض قيم G ، C و s في المعادلة (2.3)، نحصل على: $\frac{\Delta Y}{Y} \ \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$

أي: $I = S$

تُشير هذه المعادلة إلى أنه لتحقيق التوازن الديناميكي، يجب أن تكون هناك مساواة بين الادخار المحقق أو الفعلي (ex-post saving) والاستثمار المحقق أو الفعلي (ex-post investment)

- **معدل النمو الضروري Warranted Growth Rate:** حسب هارود معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه يمثل معدل نمو الدخل $\frac{\Delta Y}{Y}$ اللازم للاستفادة الكاملة من المخزون المتزايد لرأس المال حيث يكون رجال الأعمال راضيين.

المعادلة الأساسية لمعدل النمو الضروري هي :

$$G_W C_r = s$$

حيث:

G_W : معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه.

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010: ص 31،32.

C_r : تمثل رأس المال المطلوب للحفاظ على معدل النمو المرغوب فيه أو المعامل الحدي لرأس المال-الناتج $\frac{I}{\Delta Y}$ المطلوب.

s : معدل الادخار .

لتحقيق النمو المستقر للاقتصاد، فمن الضروري أن يكون معدل النمو الفعلي يساوي معدل النمو المرغوب فيه، أي $G = G_W$ كما أن نسبة رأس المال-الناتج اللازمة لتحقيق G، يجب أن تساوي نسبة رأس المال-الناتج المطلوبة للحفاظ على G_W بالنظر إلى معدل الادخار (s) أي : $C = C_r$

و هذا يعني أن الاستثمار الفعلي يجب أن يكون مساويا للاستثمار المتوقع، وذلك لتحقيق النمو المستقر للاقتصاد.

لدينا: $$G_W C_r = s$$

بالتالي: $$G_W = s/C_r$$ و

تعني هذه المعادلة أنه إذا تم الحفاظ على الاستفادة من الطاقة الكاملة، فإن الدخل يجب أن ينمو بمعدل s/C_r سنويا .

العلاقة بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو الضروري: في حالة التوازن، يكون معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه ومعدل النمو الفعلي متساويين، أي :

$$G_W \times C_r = G \times C$$

- إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه $(G > G_W)$ فإن تراكم رأس المال الفعلي، سيكون أقل من تراكم رأس المال المطلوب $(C < C_r)$، وبالتالي فإن الاستثمار المتوقع سيتجاوز الاستثمار الفعلي، بعبارة أخرى، فإن الطلب الكلي سيكون أكبر من العرض الكلي، ومن ثم سيكون هناك نقص في رأس المال في النظام هذه الحالة تؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية مزمنة

- إذا كان معدل النمو الفعلي أصغر من معدل النمو المرغوب فيه، أي $(G < GW)$ فإن تراكم رأس المال، الفعلي سوف يتجاوز تراكم رأس المال المطلوب

أي $(C > Cr)$، في هذه الحالة، يكون الاستثمار المتوقع أقل من الفعلي الاستثمار الفعلي، أي أن الطلب الكلي في الاقتصاد سيكون أقل من العرض الكلي، وبالتالي ستظهر فجوة انكماشية مزمنة، حيث يميل الاقتصاد نحو حالة الركود

نص هارود على أن انحرافات G عن G_W هي غير مستقرة، كما أنه حدد أيضا حدا أعلى للتوسع في الإنتاج، حيث يمثل هذا الحد سقف العمالة الكاملة "Full Employment Ceiling" ، أو الحد الأقصى المحتمل لمعدل النمو، والذي يعرف بمعدل النمو الطبيعي، ويرمز له بـ G_n، يتحدد معدل النمو الطبيعي بواسطة المتغيرات الكلية مثل توافر اليد العاملة، التكنولوجيا، الموارد الطبيعية والمعدات الرأسمالية ويتم التعبيرعنه بواسطة العلاقة:

$$Gn = 1 + t$$

حيث:

1: يمثل معدل نمو القوة العاملة، t : معدل نمو إنتاجية العمل المحدد بواسطة التقدم التقني.

ولكن مع مرور الوقت، قد يتغير هذا الحد الأعلى عندما تنمو عوامل الإنتاج ويحد التقدم التكنولوجي، حيث: G و $GW \geq$ مع Gn: معدل النمو الطبيعي أو سقف العمالة الكاملة و G_W : معدل النمو المرغوب فيه و G: معدل النمو الفعلي.

حسب هارود عندما يكون $G > G_W$ فإن الاقتصاد يكون في توسع مستمر حتى يتم التوصل إلى السقف Gn . لا يمكن للاقتصاد أن يتوسع فوق الحد Gn وذلك بسبب القيود المفروضة على الموارد وعرض العمل، وكذلك لا يمكن للاقتصاد البقاء عند هذا السقف لفترة طويلة، وبالتالي في هذه الحالة سوف يتحرك نحو الاتجاه السفلي(الهبوط)، مما يؤدي إلى ظهور فائض في الإنتاج، وبالتالي ستكون هناك بطالة مزمنة.

- **دالة الإنتاج الكينزية:** يفترض الكينزيين في الأمد القصير انه لا يمكن استبدال عوامل الإنتاج وتعويض رأس المال بعامل العمل والعكس. ومن أجل الحصول على نموذج صلب يجب الأخذ بدالة إنتاج بعوامل إنتاج تكميلية حيث الشكل المتبنى من طرف هارود وهو كالتالي:

$$Y_{t=\min\left\{\frac{K_t}{v}\middle|\frac{L_t}{u}\right\}}$$

تعني هذه الدالة أن الإنتاج يساوي إلى الحد الأدنى للمصطلحين الموجودين بين الحاضنتين وبعبارة أخرى يمكن أن نكتب أن:

إذا كان $\frac{K_t}{L_t} < v/u$ فان الإنتاج يعرف بـ: $Y_t = K_t/v$ في هذه الحالة الإنتاج هو مقيد بنقص رأس المال الحقيقي ونعني بالمصطلح $\frac{K_t}{L_t}$ نسبة رأس المال لكل عامل، إذا كان ضعيف أي أدنى من v/u فان الإنتاج لا يعتمد إلى على كمية رأس المال المتاحة في الاقتصاد.

- ✓ إذا كان $\frac{K_t}{L_t} > v/$ إذن

فان الإنتاج معرف بـ: $Y_t = \frac{L_t}{u}$

في هذه الحالة فان الإنتاج مقيد بنقص العمل.

دالة الإنتاج الكينزية يمكن أن تفسر بالوحدة كما يلي:

$$Y_t = \frac{Y_t}{L_t} = \min\left\{\frac{K_t}{vL_t}\middle|\frac{L_t}{uL_t}\right\} = \min\left\{\frac{K_t}{v}\middle|\frac{1}{u}\right\}$$

أين: Y_t هي الإنتاج بالوحدة وان K_t هو راس المال بالوحدة.

- **هيكل نموذج هارود:**

<u>الفرضية الأولى</u>: من أجل تبسيط الأمر نفترض بان النظام الاقتصادي هو رأس مالي مغلق.

<u>الفرضية الثانية</u>: دالة الإنتاج بالوحدة هي دالة للأمد القصير التي تحمل الشكل التالي:

$$Y_t = \min\left\{\frac{K_t}{v}\middle|\frac{L_t}{u}\right\}$$

<u>الفرضية الثالثة</u>: نفترض أن قوة العمل تتطور بمعدل ثابت n

$$Y_t = \frac{DL_t}{L_t} = n$$

<u>الفرضية الرابعة</u>: دالة الاستهلاك هي دالة كينزية للأمد الطويل:

$$C_t = cY_t$$

الفرضية الخامسة: دالة الاستثمار هي دالة الإنتاج المتوقعة

$$Y_t = \frac{K_t}{v}$$

من أجل الوصول إلى مستوى إنتاج Y_t^e يجب أن يكون رأس المال يساوي: $K_t^e = vY_t^e$

نستنتج أن معدل نمو المتوقع لرأس المال يجب أن يساوي معدل النمو المتوقع للإنتاج

$$\frac{DK_t^e}{K_t^e} = \frac{DY_t^e}{Y_t^e} = \gamma^e$$

$$I_t = \gamma^e K_t$$

فإنه من خلال ما سبق يمكن الحصول على نصيب الفرد من الاستثمار من خلال قسمته على عدد السكان

$$\frac{I_t}{L_t} = \gamma^e K_t$$

الفرضية السادسة: يمكن الحصول على المساواة تشغيل موارد:

$$Y_t = C_t + I_t$$

وبتقسم المساواة تشغيل، موارد ب L_t وباستبدال نصيب الفرد من الاستثمار بالعبارة السابقة نحصل على:

$$y_t = c_t + \gamma^e k_t$$

- **شرط التوازن في النموذج**: انطلاقا من صيغ كينز فان هارود يفترض بان الادخار (S) متناسب مع الدخل (Y)

$$S = sY \text{.....} (3.5)$$

أين s هو الميل الحدي للادخار يأخذ قيمة بين 0 و1 كما يفترض هارود بأن الإستثمار (I) يتناسب مع التغيرات في الدخل وذلك حسب مبدأ المسارع للاستثمار.

نفترض أن:

y_1 y_0 الدخل في الفترة 0 والفترة 1 و $v(y_1 - y_0)$ هو الاستثمار المرغوب.

$$I = v.\Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3.6)$$

أين v تعبر عن العلاقة بين رأس المال المتاح والإنتاج الذي يسمح من توظيف (K/Y) المعامل الحدي لرأس المال الضروري لتعظيم ربح المقاولون.

في التوازن يجب الحصول على المساواة بين الاستثمار المرغوب الحصول عليه والاستثمار المحقق المشابه للادخار المحقق.

ومن أجل حدوث توازن في سوق السلع يجب الحصول على $S = I$:

$$S = sY = I = v.\Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3.7)$$

$$s.Y + v.\Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3.8)$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \gamma = \frac{s}{v} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3.9)$$

إذن يوجد معدل نمو للناتج الخام الذي يسمح من تحقيق أهداف المقاولون عند هذا المعدل بخطة الاستثمار مترابطة بصفة جيدة مع خطة الاستهلاك أو الاستثمار الإشكالية التي تستمد إلهامها من النظرية العامة الكينزية التي تقول بان أخطاء التنسيق تؤدي بالمتعاملين بالاحتياط من الإنفاق الذي لا يتحقق بعبارة أخرى أن الطلب الفعلي لا يسمح بالتوظيف الكامل للطاقات إذن فالمشكل يكمن في معرفة إذا كان هذا المعدل الذي يرضي برامج المنتجين يصادف معدل النمو الفعلي للدخل والمعاين في الاقتصاد.

في الواقع إذا لم يتوقع جيدا المنتجين خطط المستهلكين فان معدل النمو المضمون γ^e لا يمكن له أن يساوي معدل النمو الحقيقي أو الفعلي γ وهذا يمثل المشكل الأول لهارود.

يرفع هارود مشكل ثاني: حتى ولو بقي الاقتصاد داخل مسار متوازن "معدل مضمون " فانه لا يوجد أي سبب يضمن من أن هذا المعدل يحقق التشغيل الكامل.

يطلق هارود على المعدل الطبيعي ذلك المعدل الذي يضمن امتصاص اليد العاملة بشكل كلي، وإذا فرضنا بان الاقتصاد ينمو بمعدل مضمون ولكن المعدل الطبيعي هو أقل من ذلك فان النمو سوف يتخلله البطالة ثم ينتقل إلى التشغيل الكامل. وبالتالي فانه يجب على الاقتصاد أن يتقبل معدل اقل من المعدل المضمون.

- **مواجهة العرض والطلب**: يمكن كتابة عرض السلع والخدمات في نموذج هارود كما يلي:

$$y_t^s = \left\{\frac{k_t}{v}; \frac{1}{u}\right\}$$

كما يمكن كتابة الطلب في نموذج هارود كما يلي:

$$y_t^d = c_t + \gamma^e k_t$$

سوف نقوم بدراسة حالات التوازن من خلال حالتين: حالة العرض اقل من الطلب أو العكس الطلب اقل من العرض.

✓ **حالات الفائض في الطلب:** إذا كان العرض اقل من الطلب فانه لدينا حالتين لان العرض يمكن له أن يأخذ قيمتين

الحالة الأولى: $y_t^s = k_t/v$ أي $k < v/u$

فان الطلب: $y_t^d = c\frac{k_t}{v} + \gamma^e k_t$

العرض اقل من الطلب إذا $y_t^s < y_t^d \Rightarrow \frac{k_t}{v} < c\frac{k_t}{v} + \gamma^e k_t$

يمكن التبسيط ب k_t وبترتيب المعادلة نحصل على $\gamma^e > \frac{1-c}{v} = \frac{s}{v}$

في هذه الحالة العرض مشروط بنقص رأس المال وأن الطلب غير سلبي بالرغم من وجود يد عاملة كافية داخل الإقتصاد من أجل إنتاج أكثر، غير أن نظام الإنتاج ينقصه رأس مال بنسبة كبيرة، وبما أن دالة الإنتاج تعتبر عامل تكميلي فهي دلالة على وجود بطالة داخل الإقتصاد ونقصد بالبطالة في هذه الحالة بالبطالة الكلاسيكية، حيث أن العرض هو مصدر هذه البطالة. بما أن معدل النمو المتوقع من طرف المنتجين

أعلى من القيمة s/v وأن العرض أقل من الطلب فإن الأسعار سترتفع حسب النموذج النيوكلاسيكي، غير أنه في النموذج الكينزي فإن الكميات هي التي تعدل من مستوى الأسعار وبالتالي فإن المنتجين يسعون من الرفع من إستثماراتهم بالطريقة التي تسمح لهم في الرفع من الإنتاج من أجل الإستجابة لكل طلب إضافي، وهكذا فإن معدل النمو المتوقع في الإقتصاد γ^e يمكن له أن يرتفع.

ما هو أثر تطور نصيب الفرد من رأس المال؟

$$K_t = \frac{K_t}{L_t} \Rightarrow \frac{DK_t}{K_t} = \frac{DK_t}{K_t} - \frac{DL_t}{L_t} = \gamma^e - n$$

$$DK_t = (\gamma^e - n)K_t \text{.....(3.10)}$$

إن التغيير في نصيب الفرد من رأس المال يعتمد على الفرق بين معدل النمو المتوقع ومعدل نمو السكان، إذا كان معدل النمو المتوقع اقل من معدل النمو السكاني فان نصيب الفرد من رأس المال ينقص (رأس المال يتزايد اقل من النمو السكاني) بالمقابل إذا كان معدل رأس المال المتوقع من الإنتاج هو أكبر من معدل النمو السكاني فان نصيب الفرد من رأس المال يتزايد (رأس المال يرتفع بنسبة متسارعة أكبر من النمو السكاني).

خلاصة الحالة الأولى: توجد بطالة كينزية إذا: $\begin{cases} K < v/u \\ \gamma^e > s/v \end{cases}$

يتغير نصيب الفرد من رأس المال بالطريقة التالية إذا:

$$\gamma^e > n \Rightarrow K \uparrow$$

$$\gamma^e < n \Rightarrow K \downarrow$$

الحالة الثانية: $K > v/u$ أي $y_t^s = 1/u$

في هذه الحالة العرض ثابت عدد العمال هو الذي يحدد الكميات المعروضة، إذن في هذه الحالة لا توجد بطالة. أي أننا نتكلم على التشغيل الكامل بمعنى ان الإنتاج مرهون بنقص اليد العاملة.

الطلب هو: $$y_t^d = c\frac{1}{u} + \gamma^e k_t$$

العرض اقل من الطلب إذا: $y_t^s < y_t^d \Rightarrow \frac{1}{u} < c\frac{1}{u} + \gamma^e k_t$

$$\gamma^e > \frac{s}{v}\frac{1}{k_t}$$

إذا كان معدل النمو المتوقع من طرف المنتجين أعلى من القيمة $(s/v\ k_t)$ إذن فان العرض يبقى اقل من الطلب. في النموذج النيوكلاسيكي يمكن احتمال ارتفاع الأسعار أما في النموذج الكينزي فان الكميات هي التي تعدل، لكن الرفع من الاستثمار لا يسمح من الرفع من العرض حيث لا يمكن إضافة عمال إضافيين وهنا فان معدل النمو المتوقع للاقتصاد γ^e ينخفض.

ما هو الأثر على تطور نصيب الفرد من رأس المال؟

$$DK_t = (\gamma^e - n)K_t$$

إذا كان معدل النمو المتوقع اقل من معدل نمو السكان فان نصيب الفرد من رأس المال ينخفض بالمقابل إذا كان معدل النمو المتوقع من الإنتاج أكبر من معدل النمو السكان فان نصيب الفرد من رأس المال يرتفع.

خلاصة الحالة الثانية: يوجد بطالة في النموذج الكينزي إذا: $\begin{cases} K > v/u \\ \gamma^e < \frac{S}{v}\frac{1}{K_t} \end{cases}$

نصيب الفرد من رأس المال يتغير بالصيغة التالية إذا:

$$\gamma^e > n \Rightarrow k \uparrow$$

$$\gamma^e < n \Rightarrow k \downarrow$$

تنخفض تقديرات المنتجين $\gamma^e \downarrow$

- **حالة الفائض في العرض:** في حالة أن الاقتصاد ينتج السلع والخدمات دون وجود طلب كاف لهذه السلع والخدمات، بعبارة أخرى أثر القدرة على الاستثمار أكبر من أثر منشأ الدخل فان الحالة الأولى هي:

$$\begin{cases} k < v/u \\ \gamma^e < s/v \end{cases}$$

في هذه الحالة يكون العرض أكبر من الطلب إذا كان أثر خلق الدخل أكبر فانه يمكن للعرض أن ينقضي، فإننا في هذه الحالة نتكلم على البطالة الكينزية بحيث يجب الرفع من أجور العمال بالقيمة التي تمكنهم من الرفع من طلباتهم والتقليص من العرض الفائض.

غير أن المنتجين لا يتوقعون هذه الإمكانية غير قادرين على بيع إنتاجهم يتم مراجعة تقديراتهم إلى الانخفاض $\gamma^e \downarrow$

هذه الحالة لا تغير من ديناميكية رأس المال إذا:

$$\gamma^e > n \Rightarrow k \uparrow$$
$$\gamma^e < n \Rightarrow k \downarrow$$

الحالة الثانية هي بطبيعة الحال تلك التي من أجلها: $\begin{cases} K > v/u \\ \gamma^e < \frac{S}{v}\frac{1}{K_t} \end{cases}$

في هذه الوضعية كذلك تتواجد في حالة بطالة كينزية أما المشكل في هذه الحالة يكمن في أن العرض محدد بعدد اليد العاملة المتاحة في الاقتصاد ولكن الطلب اقل من العرض فان المنتجين سوف يلجئون إلى التقليص من إنتاجهم من اجل ضبط الطلب فان توقعاتهم تعود إلى الانخفاض $\gamma^e \downarrow$

هذه الحالة لا تغير من ديناميكية رأس المال إذا:

$$\gamma^e > n \Rightarrow k \uparrow$$
$$\text{I}\gamma^e < n \Rightarrow k \downarrow$$

الشكل رقم: (5.3) علاقة نصيب الفرد من رأس المال بمعدل النمو المتوقع ومعدل نمو السكان في نموذج هارود

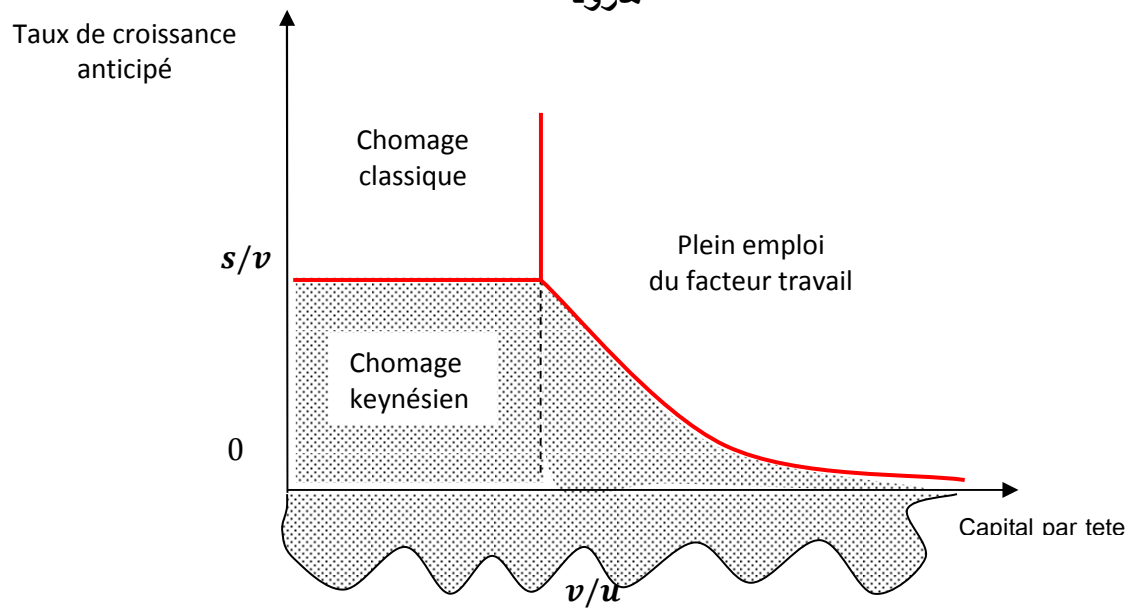

Source : Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, thèse de doctorat en sciences économiques, université Paris 1 panthéon sorbonne,2013, p 77

الخلاصة البيانية لحالات عدم التوازن: سوف نقوم بعرض بياني لحالات عدم التوازن (البطالة الكلاسيكية، البطالة الكينزية التشغيل الكامل لعامل العمل) بالإضافة إلى ديناميكيات رأس المال والتقديرات.

يمكن إستخلاص ثلاث حالات في حالة معدل نمو السكان اقل من s/v ، ثانيا في حالة معدل نمو السكان أكبر من s/v وفي الأخير في حالة معدل نمو السكان يساوي تماما إلى s/v

يمكن لنا أن نلاحظ *أن الاقتصاد محكوم عليه بالفشل في وقت معدل نمو السكان* n *يختلف على* s/v

الحالة الأولى: حالة $n < s/v$

الشكل رقم: *(6.3) الحالة الأولى* علاقة نصيب الفرد من رأس المال بمعدل النمو المتوقع ومعدل نمو السكان في نموذج هارود

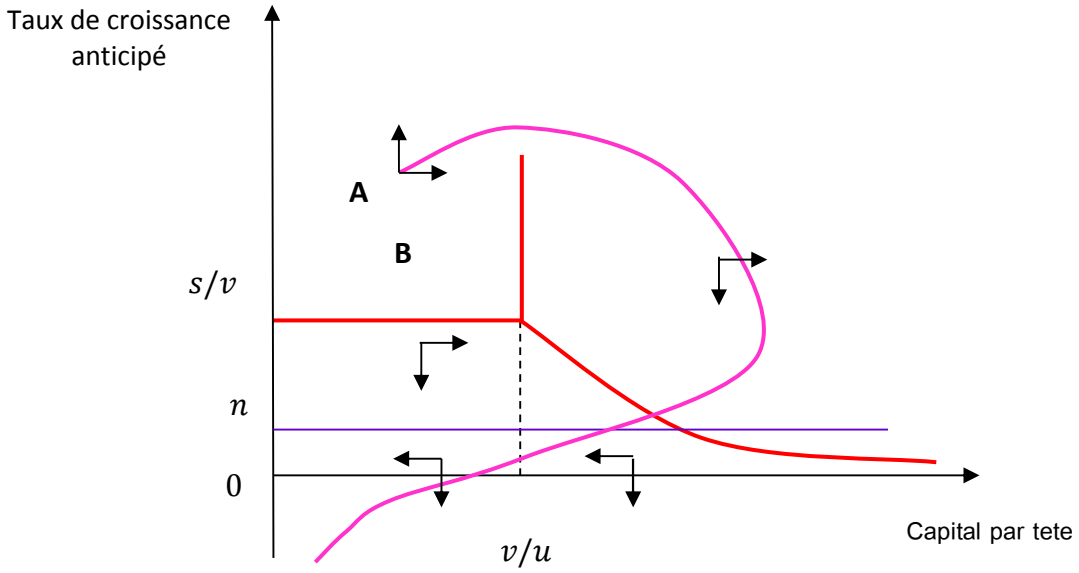

Source : Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, op cit, p 77

إذا كان الاقتصاد موجود في النقطة (A منطقة البطالة الكلاسيكية) *وان معدل نمو السكان اقل من* s/v *إذن فان الاستثمار الإجمالي* (*الكلي*) *ينمو بوتيرة أكبر من تلك الخاصة بالمكان ومن هنا فان نصيب الفرد من راش المال يرتفع وبالتالي فان كل التقديرات يمكن مراجعتها إلى* الارتفاع، *لأنه يمكن فقط* الإستثمار *من اجل الإنتاج أكثر وهنا يمكن الاستجابة للفائض في الطلب والتوظيف.*

ينتقل الاقتصاد في اتجاه الشمال الشرقي في حالة أن التشغيل الكامل قد حقق ومن هنا فان وضعية الإنتاج تمت مراجعتها إلى الانخفاض (*معدل نمو الإنتاج* أكبر من 0) *إذن يتم التنقل إلى اتجاه الجنوب الشرقي أين معدل نمو الاستثمار يصبح اقل من معدل نمو السكان فان نصيب الفرد من رأس المال* ينخفض، *يتم الاتجاه نحو الجنوب الغربي أين يتم* الولوج في *منطقة البطالة الكينزية أين الطلب ضعيف بالمقارنة بالإنتاج فان معدل النمو المتوقع تتم مراجعته نحو الأدنى. وانه ونظرا للضعف الملحوظ للاستثمار*

فان نصيب الفرد من رأس المال ينخفض هنا فان الاقتصاد موجود في حالة حرجة إلى درجة الإنهيار.

كما نلاحظ من خلال الشكل البياني حتى وان استطاع الاقتصاد الانطلاق في النقطة B تستطيع الوصول إلى منطقة التشغيل الكامل لعامل العمل من اجل التواجد في حالة انهيار في منطقة البطالة الكينزية.

الحالة الثانية: حالة $n > s/v$

في هذه الحالة فإن المنطق يبقى نفسه على الأرجح في الشكل الثاني يمثل ديناميكية معقولة في الواقع الذي يسمح من ترك انتقال من منطقة التشغيل الكامل لعامل العمل إلى منطقة بطالة كلاسيكية الشيء الذي له أثر الآلة الاقتصادية ولكن الاقتصاد سيصل أجلا أو عاجلا منطقة البطالة الكلاسيكية التي يمكنها من زعزعة الاقتصاد ودحرجته إلى الانهيار.

الشكل رقم: (7.3) *الحالة* **الثانية لعلاقة نصيب الفرد من رأس المال بمعدل النمو المتوقع ومعدل نمو السكان في نموذج هارود**

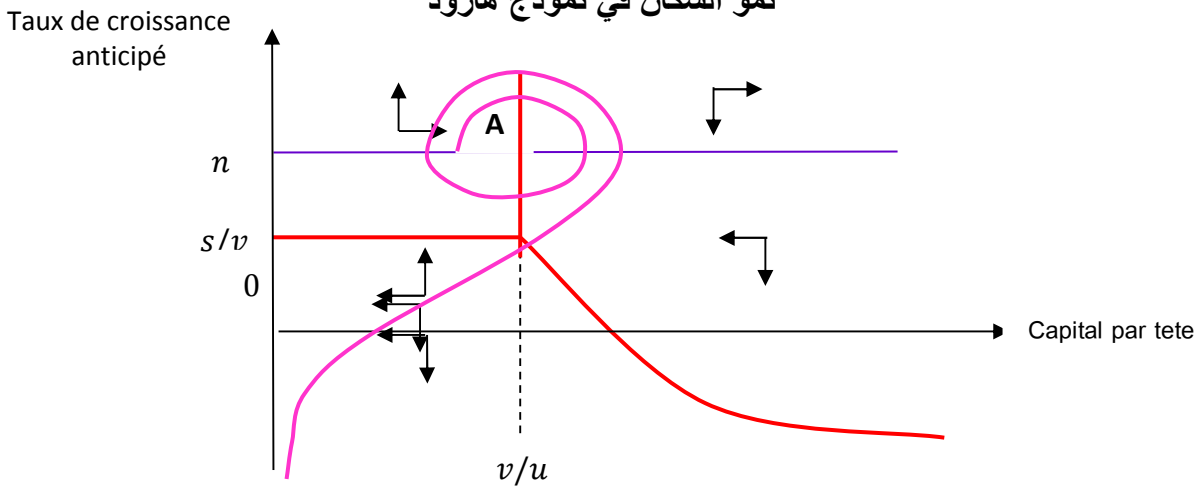

Source : Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, op cit, p 78

الحالة الثالثة: حالة $n = s/v$

في هذه الحالة فان الاقتصاديات التي لها المعالم n، s و v حيث $n = s/v$ فإنها تستطيع الاحتفاظ بنصيب الفرد من رأس المال الذي بحوزتها وهنا فان النمو الاقتصادي ينمو بمعدل تطور السكان نلاحظ أن أي اقتصاد يبدأ في النقطة

E بنصيب الفرد من رأس المال مرتفع في كامل نقاط تواجده من تلك التي تبدأ في النقطة C فان نموذج هارود دومار يترك إمكانية تواجد دول غنية ودول فقيرة.

الشكل رقم: (8.3) *الحالة* الثالثة علاقة نصيب الفرد من رأس المال بمعدل النمو المتوقع ومعدل نمو السكان في نموذج هارود

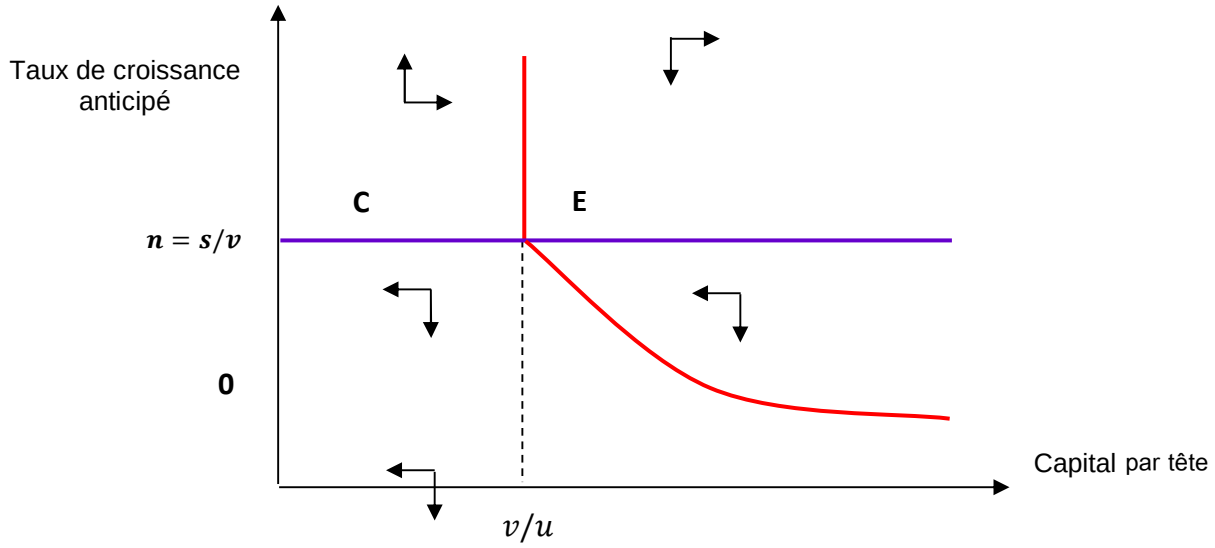

Source : Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**,op cit, p 79

استخلاصات نموذج هارود دومار: يرى هذين المفكرين الكينزيين أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة غير مستقرة مطلقا، فان الهدف ليس دائما هو انتقاد النظام الرأسمالي وإنما البحث عن أسباب ودوافع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والإشكالية التي يمكن أن نصوغها بطبيعة الحال: ماذا تستطيع الدولة فعله من اجل الحيلولة دون وقوع الاقتصاد داخل منطقة البطالة الكينزية التي تشكل حالة عدم الاستقرار داخل الاقتصاد.

من المؤكد أن انخفاض الطلب هو السبب الرئيسي والأصلي لمراجعة انخفاض التقديرات، فقط على الدولة خلق الطلب اللازم من اجل الحد من هذا الانخفاض ومن هنا فان حالة الطلب سوف ترفع من الإنفاق الحكومي المنظم من طرف الدولة G_t

$$y_t^d = c_t + \gamma^e K_t + G_t$$

يهدف هذا التدخل إلى تغيير الحدود بين البطالة الكلاسيكية والبطالة *الكينزية أي أن الاقتصاد الذي يتواجد في حالة بطالة كينزية يرجع بصفة تلقائية إلى منطقة البطالة الكلاسيكية أين تتم مراجعة التقديرات* والتوقعات *إلى* الأعلى.

الشكل رقم: (9.3) استخلاصات نموذج هارود دومار

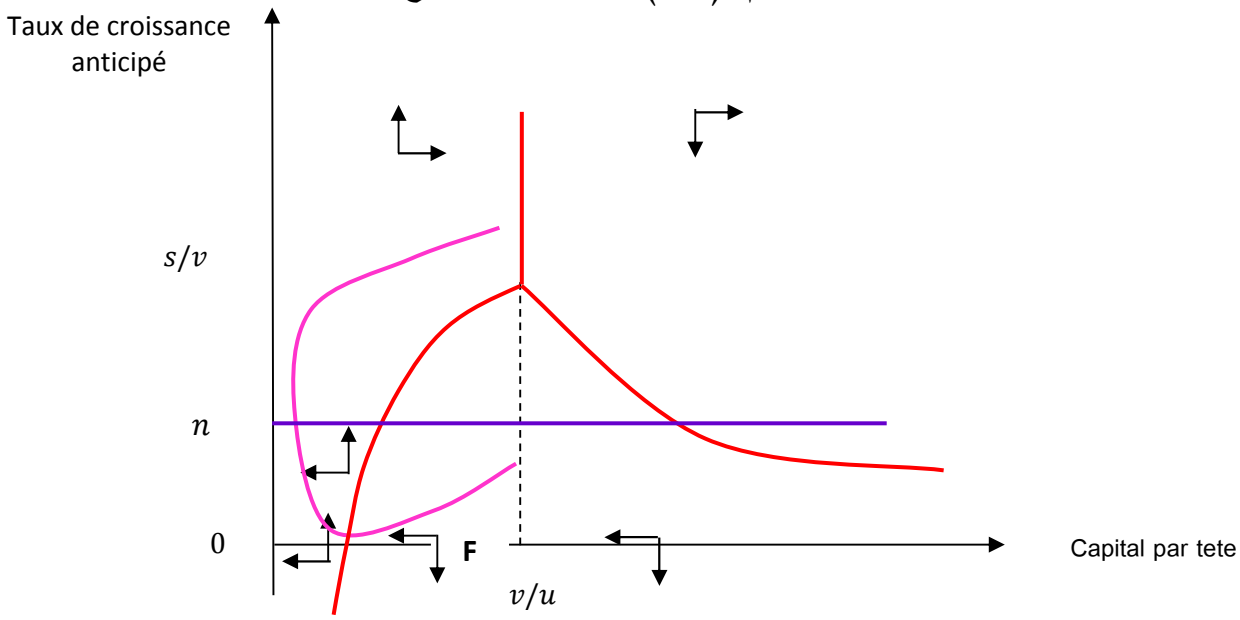

Source: Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, op cit, p 79

في هذه الحالة إن تدخل الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي يمكن له أن يحول دون انهيار الاقتصاد أو تراجعه. وان النمو الاقتصادي غير مستقر إلا في حالة أن معدل النمو السكاني يساوي إلى v/s غير أن هذا الشرط يصعب تحقيقه حيث أن معدل نمو السكان ومعدل الادخار والمعامل التقني يحدد خارجيا ويمكن فقط من جعل أحد هذه المتغيرات من المتغيرات الداخلية من أجل الحصول على نمو اقتصادي مستقر.

- **استقرارية معدل النمو السكاني**: يفترض هارود n هو معدل النمو السكاني النشط حيث أن هذا المعدل يعتبر خارجي بالنسبة للاقتصاد بعبارة أخرى لا يؤثر في النموذج الاقتصادي ومن اجل أن يبقى معدل البطالة مستقر وثابت يجب أن يرتفع عدد السكان النشيطين بنفس وتيرة معدل النمو المضمون: $\gamma^e = n$ وذلك من اجل أن يكون النمو متوازن وبدون بطالة ونقول في هذه الحالة أن:

$$n = \frac{s}{v} \text{.....(3.11)}$$

أو لا يوجد أي سبب من اجل أن تتحقق المعادلة الأخيرة كل من المتغيرات n، s و v تعتبر متغيرات مستقلة الواحدة عن الأخرى كما أن وبالمقابل حسب هارود فان النمو غير مستقر أساسا وحامل لبطالة. من هنا فانه من الضروري إيجاد ميكانيزم أو طريقة تحث العائلات على الإنجاب بطريقة أن يكون معدل النمو السكاني يجب أن يساوي إلى v/s . ومن الملاحظ أن يصعب إقناع العائلات من إنجاب أطفال بدلالة معدل الادخار الاجتماعي ومعدل التكنولوجيا التوافقي يجب أن يكون معدل النمو السكاني مرتفع بقدر ارتفاع معدل الادخار وبالمقابل يجب أن يكون معدل النمو السكاني مرتفع بقدر فعالية معدل التكنولوجيا نستنتج منطقيا أن الدول التي لها معدل نمو سكاني مرتفع لا يملكون لا معدل ادخار مرتفع ولا تكنولوجيا فعالة.

- **تجانس معدل الادخار الاجتماعي**: أن التغيرات في معدل الادخار تعتمد على خصوصيات الاقتصاد في حد ذاته بحيث يفضل الادخار في حالة إذا كان معدل النمو المضمون أقل من معدل النمو الطبيعي وغير مفضل في حالة العكس. إذن هو من الضروري إيجاد ميكانيزم الذي يعدل من معدل الادخار الاجتماعي إلى vn الفكرة التي استخلصت من طرف المفكر كالدور. (kaldor)، الذي يفترض بأن الاقتصاد يتكون من رأسماليين يعيشون فقط من عائدات رأس المال ومن عمال يعتمدون فقط على عائدات عملهم ، و هنا نرى بان الرأسماليين لديهم معدل ادخار أكبر من العمال وكذلك نعمل على مزج رأس المال أو العمل ليصبح من الممكن تغيير حصة الإنتاج التي تعود إلى رأس المال والى عامل العمل من هنا تمكننا الفرصة من مزج معدل الادخار الاجتماعي بين نقطتين.

الانخفاض الذي يمثل معدل ادخار العمال والارتفاع الذي يمثل معدل ادخار الرأسماليين.

- **تجانس العامل التكنولوجي:** إن دالة الإنتاج الكينزية تمنع محلولية (استبدال) عوامل الإنتاج، إذا بقي هذا الشرط في الأمد القصير غير أن هذا الشرط قد يسقط في

الأمد الطويل، حيث لو أخذنا دالة الإنتاج من نوع كوب دوقلاس يمكن أن نجعل المتغيرة $v = K/Y$ بالطريقة أو الكيفية التي يمكن أن تعدل حسب n/s الشيء الذي أتى به سولو ***Solow*** والذي سوف نراه لاحقا.

- **نموذج هارود دومار و التنمية الاقتصادية :** مارس نموذج هارود دومار تأثيرا كبيرا على التنمية الاقتصادية خلال فترة (*الثلاثين سنة المجيدة*)[1] بقدر ما كانت إنتاجية رأس المال$(1/v)$ في ذلك الوقت كانت تعتبر ثابتة حيث بغض النظر على العامل التكنولوجي فان النموذج يفترض بان الوسيلة الوحيدة لبلد تأثر في طريق النمو من أن يرفع من نموه الاقتصادي يمر عبر الرفع من الادخار في هذا البلد حيث أن الادخار الخاص غير كافي في هذه البلدان فقط الإعانة الخارجية والدولة عن طريق سياسة الفائض في الميزانية تستطيع الزيادة في معدل الادخار في الاقتصاد وذلك بالرفع من معدل الاستثمار من خلال الفائض في الميزانية.

الفرع الثاني: حدود نموذج هارود دومار

حسب هارود دومار فان النمو يعتبر دائما على **حافة السكين،** فهو على هذا الأساس غير مستقر ويمكن أن يتزامن مع بطالة دائمة حيث تعتبر الدولة هي المتعامل الوحيد الذي يمكنه التدخل من اجل تسوية مسار النمو الاقتصادي من خلال تنظيم الطلب الإجمالي غير أن هذا النموذج تم انتقاده بالخصوص بسبب الفرضيات التي تؤسسه.

أولا النموذج يعتمد على الفرضية أن الميل للادخار ثابت ولا يعتمد على المتغيرات الأخرى للنموذج، غيران هذا الشرط في الأمد الطويل قد يسقط بحيث الميل للادخار داخل الاقتصاد يتغير الشيء الذي أدى بالكينزيين الجدد لكامبردج أمثال جون روبينسن ونيكولاس كالدور (Jean Robinson et Nicholas Kaldor) وانطلاقا من نموذج هارود دومار وعمل (ميشال كالكي) Michel Kalecki من تطوير نماذج نمو أين يلعب الادخار دور المتغير التعديلي. من جانب أخر فان النموذج يعتمد أيضا على

[1] **فترة الثلاثين المجيدة**: هي الفترة التي عرفت نمو اقتصادي مرتفع منذ سنة 1945 إلى غاية 1973 والتي شهدها معظم البلدان المتطورة خاصة تلك المندمجة إلى السوق الأوروبية المشتركة

الفرضية الرئيسية وهي أن عامل رأس المال وعامل العمل لا يمكن استبدالهما أي غير محلولين كل ارتفاع في الإنتاج يلزم ارتفاع متزايد لرأس المال واليد العاملة ومن هنا فان دالة الإنتاج يفترض أن تتناسب لعوامل ثابتة وان النسب y/k و L/k ثابتة غير أن هذه الفرضية صعبة المنال في الفترة الطويلة.

يستمد نموذج هارود قواعده من النظرية الكينزية من خلال مناقضة قانون ساي للأسواق، ومن خلال أثر مضاعف الاستثمار فان الإضافة الكبيرة لهذا النموذج هي المسلك من خلال رأس المال باعتبار أن التغير في الاستثمار يمكن ليس فقط الرفع من الناتج وإنما كذلك الرفع من الطاقات الإضافية للإنتاج.

إذن فإن دومار استطاع أن يحدد معدل النمو الضروري للاستثمار فان الرفع من الناتج الذي يليه كافي لسد فجوة قدرات الإنتاج الناتجة عن نفس هذا التزايد في الاستثمار أما هارود فيبين عدم استقرارية مسار النمو المتوازن وان أي تغيير في هذا المسار يؤدي إلى توسع أو إلى انهيار تراكمي لهذا النمو والذي يبتعد شيئا فشيئا عن التوازن.

هذه النتائج السلبية تتوافق مع التشاؤم الناتج عن عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 بعد ذلك أتى نموذج سولو Solow الذي غير من هذه النتائج السلبية من خلال التخلي عن بعض الفرضيات التي كانت تقيد نموذج هارود دومار كثبات معامل رأس المال v)) وكذلك من خلال الطعن في محلولية عوامل الإنتاج، كما أن كالدور كذلك قام بتصحيح نموذج هارود دومار من خلال التخلي عن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار s))

المطلب الثالث: النظرية النيو كلاسيكية في النمو الاقتصادي

عملت النظرية النيو كلاسيكية عل تحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية التراكم الرأسمالي و جعله أكثر ملائمة للهياكل الاقتصادية التي سادت في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، فقد اعتبر الكلاسيك أن كل ادخار يتحول إلى

استثمار طالما أن معدل الربح موجب، أما النيو كلاسيك فقد افترضوا إمكانية الإحلال بين رأس المال و العمل، مما يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، و أنه ليس من الضروري أن يكون المدخر هو المستثمر، فيستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية و ذلك باستخدام أرصدة مقترضة، و يمكن لأفراد المجتمع من ناحية أخرى. الادخار عن طريق شراء السندات بدلا من الأصول العينية[1]

وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد عل الادخار، وأن الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل (علاقة طردية)، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (علاقة عكسية) والإنتاجية الحدية لرأس المال، وبتقاطع الادخار (منحنى عرض الأرصدة الاستثمارية) ومنحنى الاستثمار (منحنى الطلب عل الأرصدة الاستثمارية) خلال فترة زمنية معينة يتحدد معدل الفائدة السوقي وحجم الادخار والاستثمار التوازنيين.

و ينتج عن زيادة رأس المال الذي أضافته المشروعات الاستثمارية رفع إنتاجية العمل، و من ثم زيادة الدخل الوطني الذي يترتب عنه في فترة زمنية معينة زيادة عرض الأرصدة الاستثمارية في الفترة الم والية، و من جهة أخرى ينقص الطلب عليها - بافتراض غياب التقدم التكنولوجي- طالما أن المشروعات الأعلى إيرادا تكون قد تقلصت في الفترات السابقة، و يترتب عل ذلك تقاطع منحنيا العرض والطلب على الاستثمار عند مستوى منخفض من سعر الفائدة، و يتناقص حجم الاستثمار مع هذه العملية حتى يتلاشى في النهاية عندما يصل سعر الفائدة إلى مستوى منخفض جدا بحيث لا يرغب الأفراد في الادخار، فيتوقف النمو الاقتصادي و يصل الاقتصاد إلى وضع الركود الاقتصادي.

لقد رفض النيو كلاسيك فكرة سيادة حالة الركود الاقتصادي، و أكدوا أن هناك سببين هامين كفيلين بعدم اقتراب الاقتصاد إلى حالة الركود، يتمثل السبب الأول في حدوث التقدم التكنولوجي باستمرار بطريقة يترتب عنها بروز مشروعات استثمارية ذات عوائد مرتفعة، و اعتقدوا أن هذا التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه بسرعة كافية

[1] محمد عبد العزيز عجيمة و محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية -مفهومها نظريتها و سياستها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص 90

للقضاء عل أي ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، أما بالنسبة للسبب الثاني فقد اعتقد النيو كلاسيك أن أي انخفاض ضئيل في سعر الفائدة يجعل عدد كبير من الفرص الاستثمارية مربحة، أي أنهم اعتبروا أن مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية كبيرة، فالوصول إلى حالة الركود حسب النيو كلاسيك يتطلب وقت طويل حتى في غياب أي تقدم تكنولوجي[1]

ويرى النيو كلاسيك أن عملية النمو لها طبيعة تدريجية ومتسقة وتراكمية، ويكسب فيها العمال وأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين وملاك الأراضي، ورغم أن التقدم التكنولوجي تنتج عنه بطالة مؤقتة لبعض فئات العمال إلا أن الأثر الصافي لهذا التقدم يزيد من الطلب الإجمالي عل العمل، فضلا على أن إدخال الأساليب الإنتاجية الجديدة يتم بطريقة تدريجية، كما تسهم الآثار المواتية للنمو في إحدى الصناعات عل الصناعات الأخرى في دعم خاصية اتساق عملية النمو.

و قد أشار ألفريد مارشال إلى أن النمو في قطاع اقتصادي معين يترتب عنه ظهور الوفرات الخارجية في قطاعات أخرى، فمثلا مع توسع صناعة معينة تزداد متطلباتها من المواد الخام و الخدمات من الصناعات الأخرى، أي أن النمو الاقتصادي لا ينطوي عل مجموعة من العلاقات البسيطة بين عدد قليل من المتغيرات الاقتصادية الكلية و إنما كل نمو في مشروع أو في صناعة ما يترتب عنه سلسلة من ردود الأفعال (الاتساق و التشابك) التي تؤثر بدورها عل العديد من المشروعات و الصناعات (الوفرات الخارجية) مما يؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي في الاقتصاد الوطني ككل.

الفرع الأول: تقييم النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي

لقد ساهمت النظرية النيو كلاسيكية بقدر كبير في نظريات النمو الاقتصادي، حيث أثبتت التطورات الفعلية للاقتصاد بأنها تكون أقرب إلى التوازن إذ لم تكن متوازنة، مع ذلك أعتبر النموذج النيو كلاسيكي في النمو الاقتصادي غير كاف

[1] محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية -مفهومها نظريتها وسياستها، مرجع سبق ذكره، ص 90

لأسباب عديدة، ويمكن تلخيص أهم الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تناقض النظرية النيو كلاسيكية مع الواقع الاقتصادي فيما يلي[1]:

1.حتمية التقارب بين الاقتصاديات المختلفة:

وفقا لنماذج النمو النيو كلاسيكية المتعلقة بالاقتصاديات المختلفة، فان معدل النمو الفردي يرتبط عكسيا بالمستوى الأولي للإنتاج أو الدخل الفردي، وبصفة خاصة إذا كانت الاقتصاديات متماثلة بالنسبة لتفضيلات الأفراد ومستوى التكنولوجيا .وبذلك فالاقتصاديات الفقيرة تنمو أسرع من الاقتصاديات الغنية، مما يعني أن هناك قوى تدفع إلى التقارب في مستويات الناتج الفردي والدخل الفردي، كما يعني كذلك أن الفروق والاختلافات بين مستويات الدخل والناتج الفردي بالنسبة لأي اقتصادين يتماثلان في مستوى التكنولوجيا والتفضيلات ومعدلات النمو السكاني ستكون فروقا مؤقتة، وتتجه مستويات الدخل الفردي للاقتصادين إلى التقارب في الأجل الطويل .ويمكننا تمثيل هذا التقارب كما يلي[2]:

الشكل رقم: (10.3) التقارب بين الاقتصاديات في النماذج النيو كلاسيكية

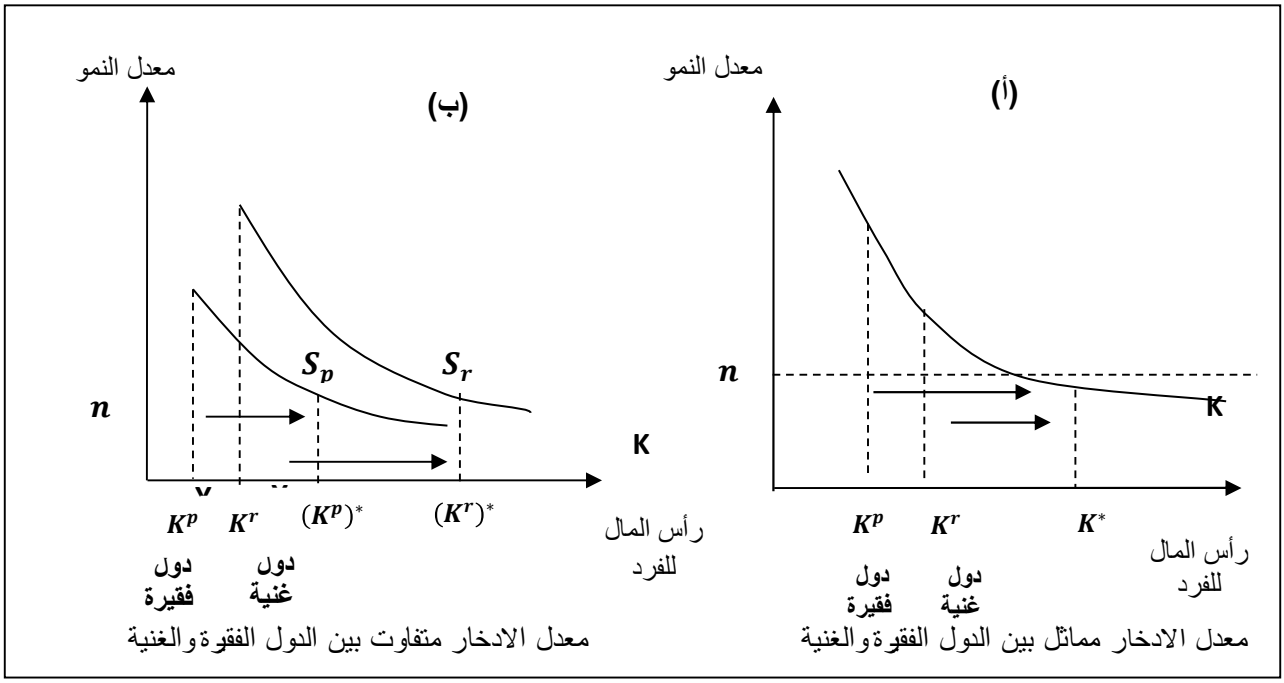

المصدر: عبد الباسط وفا، النظريات الحديث في مجال النمو الاقتصادي " نظريات النمو الذاتي – دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية، جامعة حلوان،2000 ، ص 19

[1] ميشيل ميشيل تودارو ترجمة :محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006 ص 154

[2] Pierre-Alain Muet, **croissance et cycles : théories contemporaines**, Economica, 1994, P : 39

الشكل رقم: **(10.3) (أ)** يمثل حالة اقتصاد لدولة فقيرة ولدولة غنية مع تماثل في معدل الادخار لكل منهما، مع اختلاف في نصيب الفرد من رأس المال .حيث نصيب رأس المال للفرد الواحد في الدولة الفقيرة(k^P) ونصيب رأس المال للفرد في الدولة الغنية(k^R) وعليه سيتزايد الاقتصاد الفقير بدرجة أسرع من تزايد الاقتصاد الغني، وسيتجه الاثنان نحو نفس مستوى نصيب الفرد الواحد من رأس المال والذي يمثل النقطة،(k*) وهذه الخاصة تظل، قائمة أيضا في ظل وجود التقدم التقني إذا كان متوافرا في كلا الاقتصادين. وهذا يعني بأنه لا بد أن تلحق الدول الفقيرة بالدول الغنية في الأجل الطويل إذا كانت تملك نفس معدل الادخار، أما إذا كان معدل الادخار في الدولة الغنية أكبر من معدل الادخار في الدولة الفقيرة كما في الشكل رقم: **(10.3) (ب)**، فان هذا التقارب يكون نسبيا حيث يمكن أن ينمو الاقتصاد الغني بسرعة أعلى من نمو الاقتصاد الفقير، ولكن في الآجال الطويلة يتجه النمو في الاقتصادين للتقارب[1]. كشواهد عن حالات التقارب بين مستويات النمو الاقتصادي في بعض البلدان، نجد التقارب بين بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان متوسط إنتاجية ساعات العمل لبلدان OCDE 50% من متوسط هذه الإنتاجية في الو.م.أ سنة 1950، ثم اتجهت إلى التقارب لتصل إلى 66% سنة 1973 ، ثم إلى نحو 80% سنة 1987 بالإضافة إلى ظاهرة التقارب بين بلدان جنوب شرق آسيا بمستوى النمو في البلدان المتقدمة .ولكن رغم هذه الشواهد على التقارب في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، إلا انه يجب ملاحظة التباعد الواضح بين النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بالمقارنة بمعدله في العديد من بلدان العالم الثالث التي ظلت أسيرة الفقر والتخلف، مما يعني أن هذه الحتمية في التقارب غير صالحة في جميع الأحوال.

2. إغفال دور السياسات الاقتصادية: لقد تعرضت النظرية النيو كلاسيكية إلى نقد شديد يتعلق بعدم تأثر معدل النمو الاقتصادي بالسياسات الاقتصادية الحكومية (الإنفاق الحكومي، الضرائب، عجز الموازنة...)، نظرا لأنه لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية، إذ ترى بان الاقتطاع الإجباري اللازم لتغطية النفقات العامة ليس لها أي اثر إلا نزع المدخرات الخاصة، على اعتبار أن هذا الاقتطاع ينقص من معدل الادخار في الاقتصاد مما يؤدي إلى تضييق النشاط الخاص الرأسمالي، ومن ثم فان الاقتطاع العام لا يمكن تبريره إلا إذا كان معدل

[1] روبرت بارو، ترجمة :نادر إدريس التل، **محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان**، درا الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 02

الادخار في الاقتصاد أكثر ارتفاعا من المعدل الطبيعي، ففي هذه الحالة يسمح الاقتطاع العام بعلاج التراكم المكثف من رأس المال الخاص.

إن الواقع الاقتصادي والدراسات التي أجراها رينولدز Reynolds عام 1983 أثبتت عدم صحة الفرضيات المتعلقة بإغفال أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي .حيث قام بدراسة التغيرات الملحوظة في معدلات النمو في عدة دول لمدة لا تقل عن 10 سنوات، واستنتج بأنه غالبا ما يرجع النمو الاقتصادي إلى تغيرات محسوسة في السياسات الحكومية، وذلك ما ينطبق على وضع الدول النامية.

3.إغفال دور التصرفات الاقتصادية لأطراف النشاط الاقتصادي: ترى النظرية النيو كلاسيكية بان النمو الاقتصادي لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية، ولذلك رأت بان سلوك أو تصرفات أطراف النشاط الاقتصادي. (استثماراتهم، بحوثهم...الخ) لا تؤثر على معدل النمو الاقتصادي .فهي تشير إلى أن الاستثمار لا يمكن أن يعتبر من بين العوامل التي قد تنعكس على معدل النمو الطويل الأجل، فنموذج سولو يعتبر أن الإيرادات الحدية لرأس المال إيرادات متناقصة، مما يعني انه مع مزيد من الاستثمارات يتحقق المزيد من التراكم في رأس المال، والذي يتجاوب حجمه معدل الحجم الفعال من القوة العاملة كعامل خارجي النمو.

إن التحليل السابق غير مقنع، فحسب الشواهد السابقة، وطبقا لما وصلت إليه نماذج النمو الذاتي، تبين بان معدل إيراد رأس المال ثابت ولا يتناقص، وتفسير ذلك فيما بولده رأس المال من وفورات خارجية ايجابية، وذلك عندما يقوم أحد الأطراف بتصرفات أو أنشطة اقتصادية لها انعكاس ايجابي يتعدى هذا الطرف، بحيث يحقق نفعا أو مكسبا مجانيا للأطراف الأخرى.

الفرع الثاني: نموذج سولو في النمو الإقتصادي

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج" هارود-دومار"بدت وكأنها متشائمة إلى حدٍ كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد وكان ذلك على يد "روبرت سولو"، فقد لاحظ أن خاصية حافة السكين التي جاء بها

"هارود- "القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد -قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال، وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي، فإذا لم يكن استخدام عناصر الإنتاج إلا بنسب ثابتة – كما افترض نموذج "هارود و دومار-" فمن العسير أن نندهش لعدم إمكان استخدام بعضها بكفاءة، ولهذا إقترح "سولو" إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابت n وأن التراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل $K = sY$ وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال للإنتاج بدالة متجانسة خطيًا

$Y = F(K, L)$، تفترض وجود إحلال بين رأس المال والعمل .وقد قام "سولو "بنشر بحثه تحت عنوان " مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 تناول فيها بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو الإجابة على السؤال التالي :لماذا هناك بلدان غنية جدًا وبلدان أخرى فقيرة؟ وما هي أسباب هذه الفروقات؟

- **الشكل العام لنموذج سولو:**

قدم" سولو "نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي:

الفرضية الأولى: أن الدول تنتج وتستهلك منتوج واحد متجانس المنتوج Y)) .العائلات تحتوي على عوامل الإنتاج ويختارون الجزء من الدخل الذي يخصصونه للاستهلاك، الإنتاجية تجسد في منافسة تامة.

الفرضية الثانية: يعتبر العامل التقني متغير خارجي وان المؤسسات يؤجرون عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) ويبيعون منتجاتهم إلى العائلات والمؤسسات الأخرى ويستعملون العامل التقني الذي يسمح بدوره من تحويل عوامل الإنتاج إلى سلع هذه التكنولوجيا تتطور عبر الزمن بسبب التطور التقني.

الفرضية الثالثة: أن الأسواق أو المدخلات والمنتوجات تستبدل مع العائلات والشركات الموجودة، وان الكميات المطلوبة والمعروضة تحدد الأسعار المتعلقة بالمدخلات والمنتوجات، حيث تسهل المبادلات داخل السوق من اجل النظر إلى حالة عائلة مركبة التي هي مستهلكة

ومنتجة في نفس الوقت يمكن للعامل التقني من أن يمثل عن طريق دالة إنتاج مؤسسة على عوامل إنتاج ذات محلوليه رأس المال المادي k_t والعمل L_t

دالة الإنتاج تحمل الشكل التالي:

$$Y_t = F(K_t, L_t, t) \ldots\ldots\ldots\ldots (3.12)$$

الفرضية الرابعة: يحتوي الاقتصاد على قطاع إنتاجي أين أي سلعة متجانسة إما أن تستهلك (C_t) أو تستثمر I_t من اجل خلق أو الزيادة في رأس المال المادي، وبصفة عامة فهو اقتصاد مغلق أين الإنتاج يساوي إلى الطلب، والاستثمار المدخر الاستهلاك المجمع يمثل عن طريق دالة كينزية.

$$C = cY \Rightarrow S = (1 - c)Y = sY$$

أين s يمثل معدل الادخار وأن $(1 - c)$ يمثل الجزء من المنتوج المستهلك.

في الحالة العامة يمثل s ثمرة تحكيم العائلات بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي في حين أن $s > 0$ هو ثابت وخارجي.

الفرضية الخامسة: يستهلك رأس المال بنسبة ثابتة δ بالنظر إلى العامل التقني وعامل العمل وأن التغير الصافي لرأس المال في كل لحظة يعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{dk}{dt} = K = 1 - \delta K = sY - \delta K = sF(K, L, t) \ldots\ldots\ldots\ldots (3.13)$$

إن التغير في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار والنقص في رأس المال، وان الادخار مستمر بصفة كاملة الشيء الذي يحدث زيادة في رأس المال داخل الاقتصاد ومن جهة أخرى فان رأس المال المستثمر تنخفض قيمته بوتيرة معدل انخفاض رأس المال (δ)

الفرضـــية السادســة: يرتفع عامـل العمـل L عـبر الـزمن بمقدار النمـو الـديمغرافي، كمـا أن معـدل مســاهمة السـكان فـي العمـل ثابـت، إذا كـان عـدد السـكان ينمـو بمعـدل n فـان عرض العمل L يرتفع هو كذلك بنفس المعدل n.

$$\frac{dlog(L)}{dt} = \frac{\frac{dL}{dt}}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n$$

$$\Rightarrow \log(L) = \int ndt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0}$$

$$L(0) = e^{C_0} = L_0$$

وبمعدل نمو ثابت للسكان: $\frac{\dot{L}}{L} = n > 0$ إذا أمكن توحيد:

$$L(0) = 1 \Rightarrow L_t = e^{nt} \text{.....(3.14)}$$

إن هذه المعادلة بالإضافة إلى المعادلة)13.3(تحدد تطور الاقتصاد عبر الزمن.

- **دالة الإنتاج النيو كلاسيكية**: تعتبر دالة الإنتاج من نوع دالة إنتاج نيو كلاسيكية إذا حققت الخاصيات الثلاثة التالية[1]:

الخاصية الأولى: أن الإنتاجية الحدية متناقصة.

$$\forall K > 0, L > 0, \begin{cases} \frac{\partial F}{\partial K} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial K^2} < 0 \\ \frac{\partial F}{\partial L} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0 \end{cases} \text{.....(3.15)}$$

تعتبر الإنتاجية الحدية لكل عامل دالة نسبية للكميات المستعملة لعامل العمل ورأس المال، حيث أن الإنتاجية الحدية لكل عامل تنخفض عند الزيادة في ذلك العامل.

[1] Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin, " **Economic Growth** " 1st Ed, The MIT Press, Cambridge Massachusetts London, England, 1999, p. 16

الخاصية الثانية: الإنتاجية على نطاق ثابت فحسب سولو في مفهوم الإنتاجية على النطاق الوحدوي ان حجم الاقتصاد لا يضفي الربح فان الزيادة بنفس نسبة عوامل الإنتاج تؤدي إلى الزيادة بنفس درجة الإنتاج

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L), \forall \lambda > 0 \text{.....} (3.16)$$

بحيث أن F يعتبر متجانس من الدرجة 1 مع λ تعتبر معلمة سلم.

الخاصية الثالثة: الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تقترب من اللانهاية عندما يؤول رأس المال أو العمل إلى الصفر، وتقترب من الصفر عندما يؤول رأس المال أو العمل إلى ما لا نهاية، وهو ما يعرف بشرط **إنادا** (1963) la condition d'**Inada**

حيث يعود هذا الشرط في أدبيات الإقتصاد الكلي إلى الإقتصادي الياباني كان إتشي إينادا Inada ken-Itchi 1963 وهي عبارة عن فرضيات على هيكل دالة الإنتاج التي تضمن إستقرار مسار النمو الإقتصادي داخل نموذج النمو النيو كلاسيكي لـ"سولو" حيث تم إدخال الشرط من طرف "هيروفومي إيزاوا" Hirofumi Uzawa على النحو التالي:

1. تؤول الدالة نحو الصفر في القيمة صفر
2. الدالة هي مستمرة وقابلة للإشتقاق
3. الدالة متزايدة بشكل محدد.
4. المشتقة الموالية للدالة معدومة وبالتالي فالدلة مقعرة.
5. مشتقة الدالة تؤول إيجابيا نحو ما لانهاية في حالة الصفر.
6. نهاية مشتقة الدالة عندما تؤول إلى ما لانهاية معدومة.

ملاحظة: في النموذج العشوائي النيو كلاسيكي للنمو إذا لم تحقق دالة الإنتاج شروط **إينادا** في القيمة صفر فإن كل مسار يمكن تحقيقه يقترب من الصفر مع إحتمال واحد. بشرط أن تكون الصدمات متقلبة بدرجة كافية.

$$\begin{cases}\lim_{K\to 0} F_K = \lim_{L\to 0} F_L = \infty \\ \lim_{K\to \infty} F_K = \lim_{L\to \infty} F_L = 0\end{cases} \text{.....(3.17)}$$

F_k و F_L هما من النوعين المعرفين، وبفضل كفاءة المقياس الثابت فانه يمكن كتابة دالة الإنتاج على الشكل:

$$Y = F(K,L) = LF\left(\frac{K}{L},1\right) = Lf(k)$$

$$\Longrightarrow y \equiv \frac{Y}{L} = f(k) \text{.....(3.18)}$$

$$f(k) \equiv F(\frac{K}{L},1)$$

ومع هذه الملاحظات يمكن كتابة الإنتاجية الحدية على الشكل:

$$\begin{cases}\dfrac{\partial Y}{\partial K} = 0f(k) + L\dfrac{1}{L}f(\grave{k}) \\ \dfrac{\partial Y}{\partial L} = f(k) + L\left(-\dfrac{K}{L^2}\right)f(\grave{k})\end{cases}$$

$$\Longrightarrow \begin{cases}\dfrac{\partial Y}{\partial K} = \grave{f}(k) \\ \dfrac{\partial Y}{\partial L} = f(k) - k\grave{f}(k)\end{cases} \text{.....(3.19)}$$

كما أن شروط **إنادا** يستلزم:

$$\lim_{k\to 0} \grave{f}(k) = \infty; \lim_{k\to \infty} \grave{f}(k) = 0$$

بالإضافة إلى شرطي (3 . 15) و (3 . 17) نستلزم بان المدخلين مهمين.

$$F(0,L) = F(K,0) = f(0) = 0$$

وبسبب تجانس وثبات عوائد الحجم (هوية **أويلـر**)[1] **Euler identité** فان هذه التكنولوجيا إضـافة إلى الإنتاجية الحدية المتزايدة تعتبر الفرق الأساسي لهذا النموذج بالمقارنة لنموذج هارود.

[1] متطابقة أويلر، نسبة إلى الرياضياتي **ليونارد أويلر**، تشتهر هذه المتطابقة بشكل ملحوظ لجمالها الرياضي، حيثُ تجمع هذه المتطابقة بين خمس من أهم الثوابت الرياضية (الصفر، الواحد، ط أو π ، هـ أو e ، العدد التخيلي i) وتصاغ كما يلي: $e^{i\pi} + 1 = 0$ وهي تشتهر بأنها *واحدة من أبرز الصيغ وأكثرها إدهاشًا في كل الرياضيات.*

نقوم باستعمال نسخة من هذا النموذج معبر عنها بقيمة لكل فرد

$$y = \frac{Y}{L} = f(k) = \frac{F(K,L)}{L} = \frac{K^{\alpha}L^{1-\alpha}}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha} = K^{\alpha}$$

$$\Longrightarrow y = f(k) = K^{\alpha}$$

الشكل رقم: (11.3) دالة الإنتاج الكلية في نموذج سولو

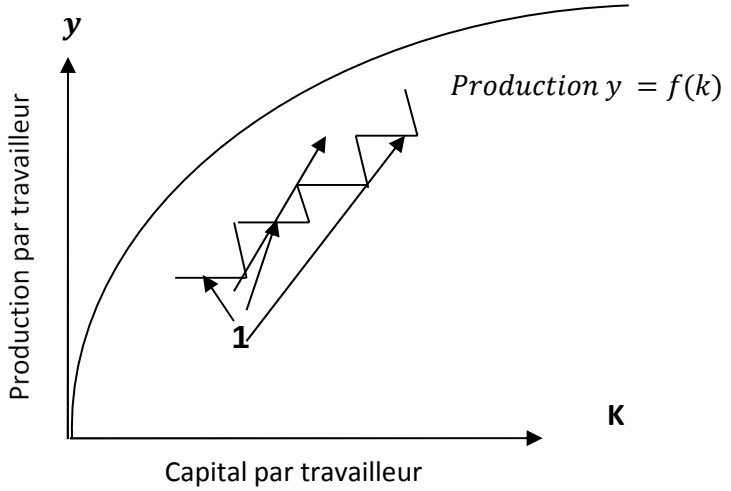

Source : Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, op cit, P 87

هذا الشكل يبين بوضوح الإنتاجية المتناقصة لرأس المال لكل عامل أي أن كل وحدة من رأس المال إضافية تنقص من الإنتاجية الحدية لرأس المال (pmk) ويقوم سولو بإستعمال دالة الإنتاج لكوب دوقلاس في نموذجه للنمو والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha} \ , A > 0, 0 < \alpha < 1 \ldots\ldots\ldots(3.20)$$

أين $\boldsymbol{Y}$ تمثل الإنتاجية الكلية للاقتصاد

و $\mathbf{A}$: تمثل إجمالي إنتاجية كل من عامل رأس المال K وعامل العمل L في الإنتاج

و $\boldsymbol{\alpha}$ هي حصة مساهمة رأس المال.

$$y = f(k) = Ak^{\alpha} \ldots\ldots\ldots(2.21)$$

إنه مع نفس توليفة عوامل الإنتاج فان العامل التقني A يسمح من خلق المزيد من الثروة، غير أن الرفع من (PGF) إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج يمكن لها أيضا أن

تكون نتاج التغير في هيكل الإنتاج (تنتج المزيد من السلع والخدمات التي تستلزم القلة من رأس المال والعمل) أو نتاج التنظيم الملم به في التصنيع على قدم المساواة يجب المزج جيدا بين رأس المال والعمل بحيث يمكن خلق ثروة أكبر على مستوى العوامل الثابتة. وفي نهج مبسط فان الطلب على السلع داخل اقتصاد مغلق يمكن كتابة $Y = C + I$ تكتب ثانية عن طريق وحدة العمل فان التوازن يصبح $y = c + i$ أين c و i يمثلان الاستهلاك والإستثمار لكل عامل حيث يتم ذكر فرضية الإستهلاك بالعلاقة:

$$c = (1 - s)y$$

أين s يعبر عن معدل الادخار.

ومن هنا فان الإنفاق العام يكتب بـ:

$$y = c + i = (1 - s)y + i$$

يكون كذلك $i = sy = sf(k)$ نصيب الفرد من الإستثمار يساوي نصيب الفرد من الإدخار.

الشكل رقم: (12.3) الإنتاج، الإستهلاك والإستثمار في نموذج سولو

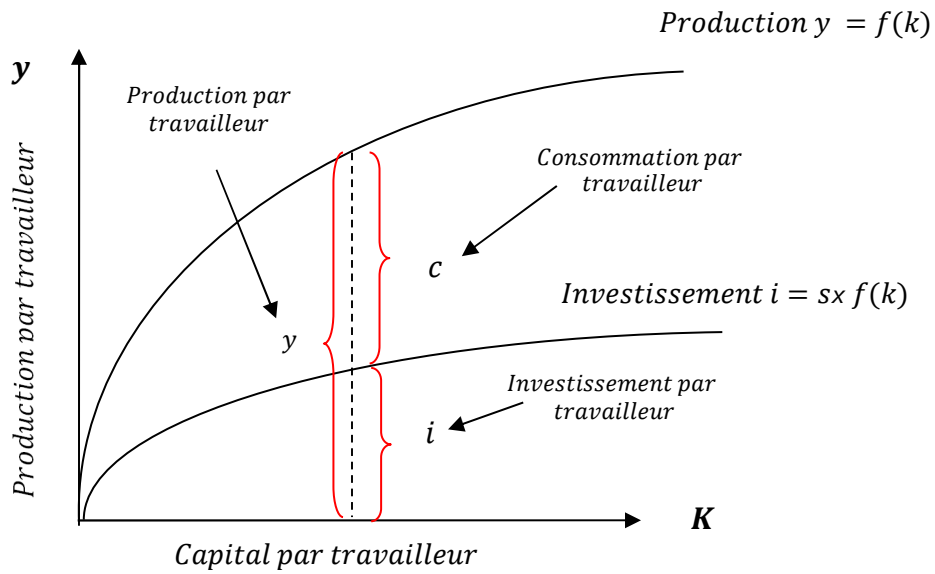

Source : Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, op cit, P 88

- **المعادلة الديناميكية الأساسية لمخزون رأس المال**: تنتج التطورات الحاصلة في رأس المال عن طريق نسبتين: الاستثمار يزيد من المخزون بقيمة:

$$i = sy = sf(k)$$

أين مخزون رأس المال يرتفع عندما تشتري المؤسسات تجهيزات جديدة.

وأن إستهلاك رأس المال في عملية الإنتاج ينقص من المخزون المتاح لكل عامل وتحت فرضية تجزئة δ المخزون المستهلك لكل فترة فان نسبة استهلاك رأس المال تصبح كما يلي وذلك بـال‌قسمه على L جانبي المعادلة)2(14 . نتحصل على التغير في مخزون رأس المال.

$$\frac{\grave{K}}{L} = sf(k) - \delta k \ldots\ldots\ldots(3.22)$$

يمكن أن تحقق فرضية أن نسبة السكان ثابتة في الأمد الطويل الشيء الذي يخلق مصدر ثاني من استهلاك رأس المال لأنه يجب إنشاء رأس مال إلى العمال الجدد ومع عدد نمو سكاني n فان الإنفاق ضروري من اجل الحفاظ على مخزون رأس المال لكل عامل حيث k هو يساوي إلى nk.

$$\grave{k} = \frac{d}{dt}\left(\frac{K}{L}\right) = \frac{KL\grave{} - K\dot{L}}{L^2} = \frac{\grave{K}}{L} - \frac{K}{L}\frac{\dot{L}}{L}$$

$$\grave{k} = \frac{\grave{K}}{L} - n(k); \frac{\dot{L}}{L} = n$$

$$\frac{\grave{K}}{L} = \grave{k} - n(k) = sf(k) - \delta k : \text{ومع}$$

$$\grave{k} = sf(k) - (\delta + n)k \ldots\ldots\ldots(3.23)$$

وتعتبر المعادلة الديناميكية الأساسية لهذا النموذج.

وان المصطلح $sf(k)$ يمثل الادخار (الاستثمار) لكل وحدة من اليد العاملة وأن المصطلح $\delta + n$ يمثل معدل انخفاض العلاقة K/L أي إنخفاظ نسبة رأس المال مقابل العمل

يمكن تمثيل ديناميكية المعادلة (23.3) بيانيا كما يلي:

الشكل رقم: (13.3) مسار النمو المتوازن في نموذج سولو

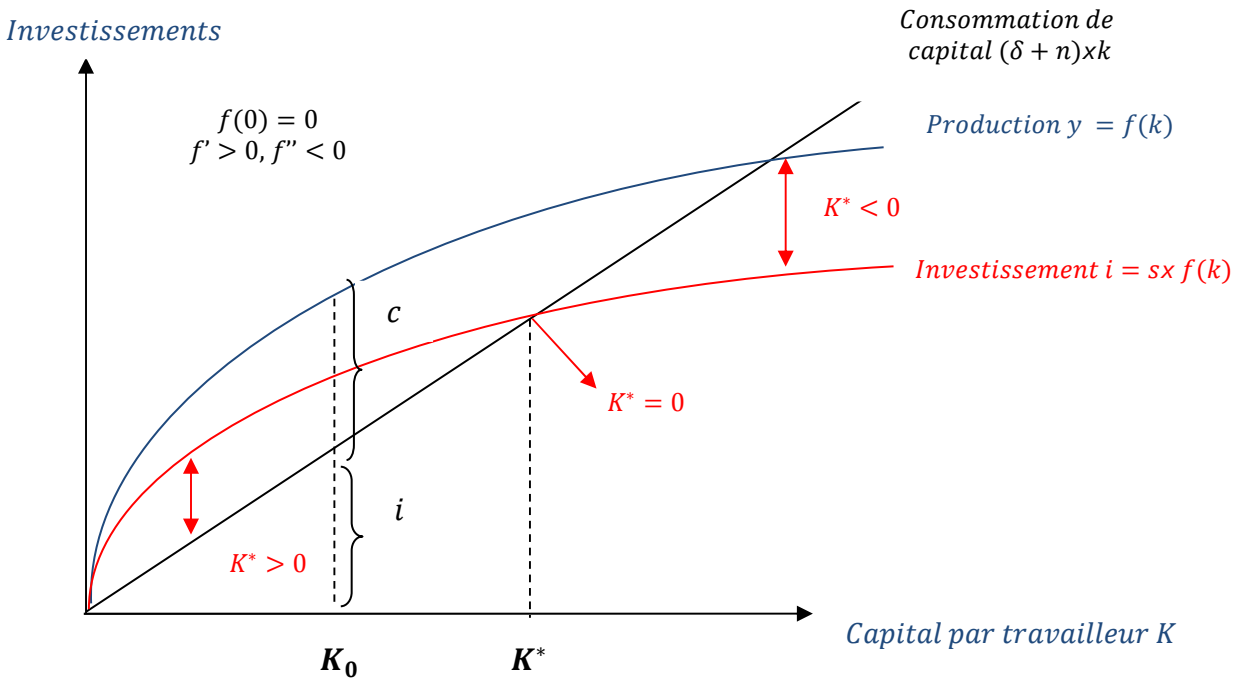

Source : Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne ,op** cit, p 89

هذا الشكل البياني يمثل بشكل مبسط كل معطيات الاقتصاد بدلالة رأس المال الوحدوي بحيث يمكننا أن نلاحظ جيدا بأن شروط Inada وبالتزامن مع مشتقات f تضمن من وجود K^*.

- **الوضعية الإستقرارية لمخزون رأس المال:** تعرف الوضعية الإستقرارية بالحالة التي يكون فيها رأس المال الوحدوي غير متغير الشيء الذي يلزم بأن المنتوج الفردي "y" لا يتغير. وبمجرد الوصول إلى هذا المستوى فسيصبح الاقتصاد في حالة توازن في الأمد الطويل ويمكن تعريفه ب K^*. أو بصفة أخرى

$$\frac{dk}{dt} = \dot{k} = 0 \Rightarrow sf(k^*) = (\delta + n)k^* \text{.....(3.24)}$$

وكما هو ملاحظ فان معدل التغير في k معطى بالفرق بين المنحنيين: $(\delta + n)k$ و$sf(k)$

وفي مفترق هذين المنحنيين نجد: $\frac{\dot{k}}{k} = 0 \Rightarrow \dot{k} = 0, k = k^*$

وان الحالة المستقرة ورأس المال الوحدوي لا يتغيران وانطلاقا من هذه الوضعية في هذا السياق فان التغيرات والإضافات الكبرى للاقتصاد تنمو بوتيرة ثابتة في هذا النموذج وهو ما تمثله المعادلة)2(21 . وان التغيرات الوحدوية ثابتة في هذا المسار.

$$y^* = f(k^*), c^* = (1-s)f(k^*)$$

وبغض النظر على الوضعية الإستقرارية لدينا: $k_0 < k^* \Rightarrow \dot{k} > 0$

$$k_0 > k^* \Rightarrow \dot{k} < 0$$

في الحالة الأولى فان رأس المال الوحدوي في الاقتصاد يرتفع وهنا لدينا كثافة في رأس المال في الاقتصاد أما في الحالة الثانية فان رأس المال الوحدوي ينخفض وهنا لدينا توسع في رأس المال داخل الاقتصاد.

- **ديناميكية رأس المال الوحدوي:** تعتبر المعادلتين (21.3) و (23.3) المعادلتين الأساسيتين المكونين لنموذج سولو إذا فرضنا أن الاقتصاد ينطلق من نقطة ابتدائية k_0 فان المعادلة الأولى تعطينا في كل فترة زمنية كمية من الإنتاج وبالتالي ينتج عنه إدخار واستثمار أما المعادلة الثانية فتعطينا الكيفية التي تمكن هذه العناصر من تحديد تراكم رأس المال بحيث يمكن النظر في تطور الاقتصاد عبر الزمن عن طريق استعمال هاتين المعادلتين.

غير أنه يمكن أن يطرح التساؤل هل بإمكان هذا النموذج تفسير أنماط الحقائق المختلفة؟

وبعبارة أخرى هل يمكن له أن يفسر الاختلافات الموجودة بين الاقتصاديات؟

ويمكن الإجابة على هذه الأسئلة من خلال استعمال تمثيل بياني لهذه الديناميكية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (14.3) ديناميكية رأس المال الوحدوي

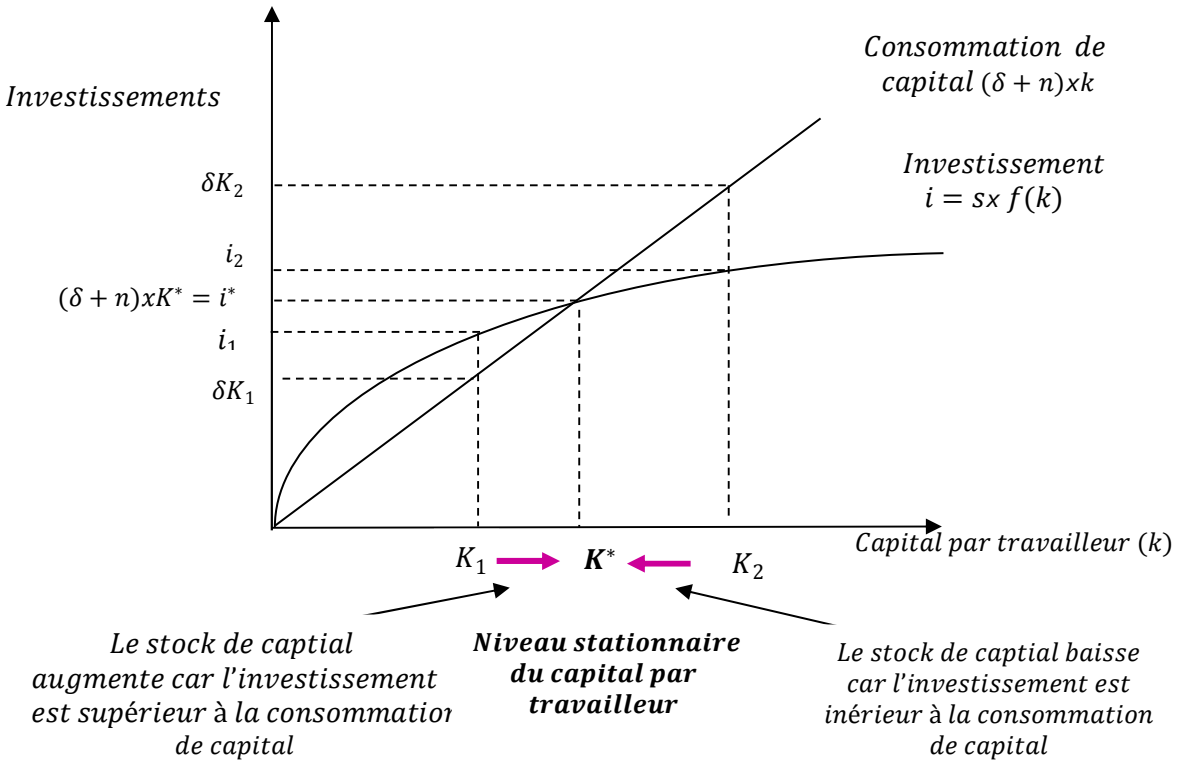

Source : Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, op cit, p 90

وبعبارة أخرى فان الاقتصاد يؤول إلى حالة الاستقرار k^* على شكل:

$$k^* = \frac{sf(k^*)}{(\delta + n)}$$

في هذه النقطة فان معدل نمو الاقتصاد معدوم هذه الوضعية المنتظمة تتحقق بمعادلة الفوارق الأساسية عندما k^* و y^* و c^* تكون ثابتة الشيء الذي يعني بان CوK، Y تستمر في التزايد ولكن بنفس النسبة لـ : L

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{y}}{y} = 0 \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = n$$

- **الحالة المستقرة للإقتصاد**: تعرف حالة الاستقرار بالشرط التالي:

$$\gamma_k = 0 \Rightarrow \grave{k} = sf(k^*) - (\delta + n)k^*$$

$$\dot{k} = sk^{*\alpha} - (\delta + n)k^* = 0 \Rightarrow sk^{*\alpha} = (\delta + n)k^*$$

$$k^* = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)k^{*\alpha} \Rightarrow \left(\frac{\delta + n}{s}\right) = k^{*\alpha - 1}$$

$$k^* = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\alpha/(1-\alpha)}$$

الإنتاج الوحدوي هذه الحالة المستقرة يعطى بالعلاقة

$$y^* = f(k^*) = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\alpha/(1-\alpha)}$$

وهذه المعادلة تعطي تفسيرًا أكثر قيمة للفارق في الغنى والفقر بين مختلف البلدان، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها أن بعض البلدان متطورة وغنية وذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو معدل نمو ديموغرافي ضعيف و/أو رقي تقني قوي، والعكس نقوله بالنسبة للدول الفقيرة فإن أسباب الفقر في هذه الدول يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار و/أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديموغرافي و/أو ضعف التقدم التقني.

إن الدول الغنية تحوي ارتفاع في رأس المال الوحدوي الشيء الذي يؤكد بان الإنتاج الوحدوي مرتفع وبالمقابل فان معدل النمو السكاني المرتفع يمارس أثر انكماشي على هذا البلد، وبعبارة أخرى كلما ارتفع عدد السكان بوتيرة متسارعة كلما كانت حصة الادخار التي تسمح من ثبات رأس المال الوحدوي مرتفعة وتكون حالة الاستقرار ذات أهمية وذلك للأسباب الثلاثة التالية:

- حالة الإقتصاد المراد الوصول إليها ثابتة.
- أن حالة الإقتصاد التي لم يتم الوصول إليها تميل بشكل طبيعي نحوه.
- تمكن من تعريف التوازن في الأمد الطويل للإقتصاد.

غير أن حالة الاستقرار داخل الاقتصاد، تعتمد على معدل الادخار الشيء الذي يفسح المجال لسياسة النمو.

- **المقارنة الثابتة:** إن نموذج سولو يبين أهمية الادخار في تحديد حالة الاستقرار داخل الاقتصاد بحيث انطلاقا من هذه الحالة (الاستقرار) يرفع المستهلكون من معدل ادخارهم $0 < s_1 \rightarrow s_2$ الشيء الذي يترجم الارتفاع في معدل الاستثمار داخل الاقتصاد. إذن فان الاستثمار سيصبح أكبر من استهلاك رأس المال وبالتالي سيرتفع التوازن المستقر أما إذا كانت الاقتصاديات تختلف من حيث معدلات ادخارهما، فان الوضعية المستقرة لهذه الاقتصاديات يجب أن تفسر الاختلافات في مستويات المعيشة ومن هنا نقول أن العوامل التي تقلص من الادخار غير ملائمة للنمو الاقتصادي، خاصة منه العجز العمومي.

الشكل رقم (15.3) أثر الزيادة في معدل الادخار

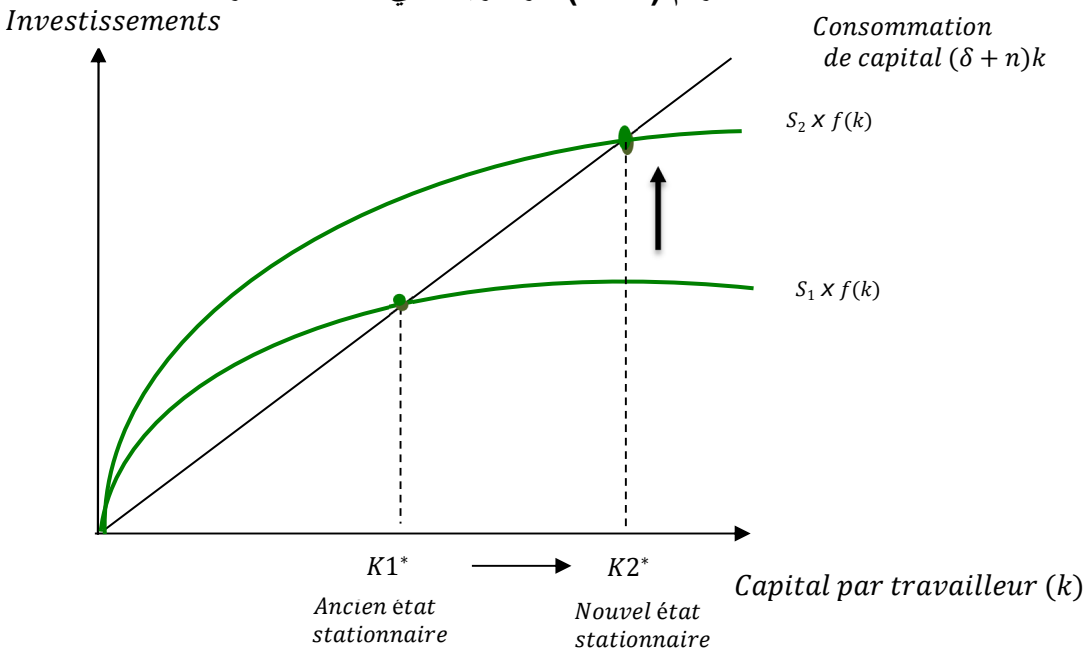

Source: Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, op cit, P 92

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الزيادة في الادخار تؤدي إلى الزيادة في مخزون رأس المال داخل الاقتصاد المستقر، أيضا فان الزيادة في النمو الديموغرافي $n_1 > n_2$ تفرض ضغط مرتفع على تراكم رأس المال وذلك عن طريق الرفع من قاسم رأس المال الوحدوي.

يمكن تحليل التأثير على الحالة المستقرة للاقتصاد مرة أخرى بواسطة الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (16.3) أثر الزيادة في النمو الديمغرافي

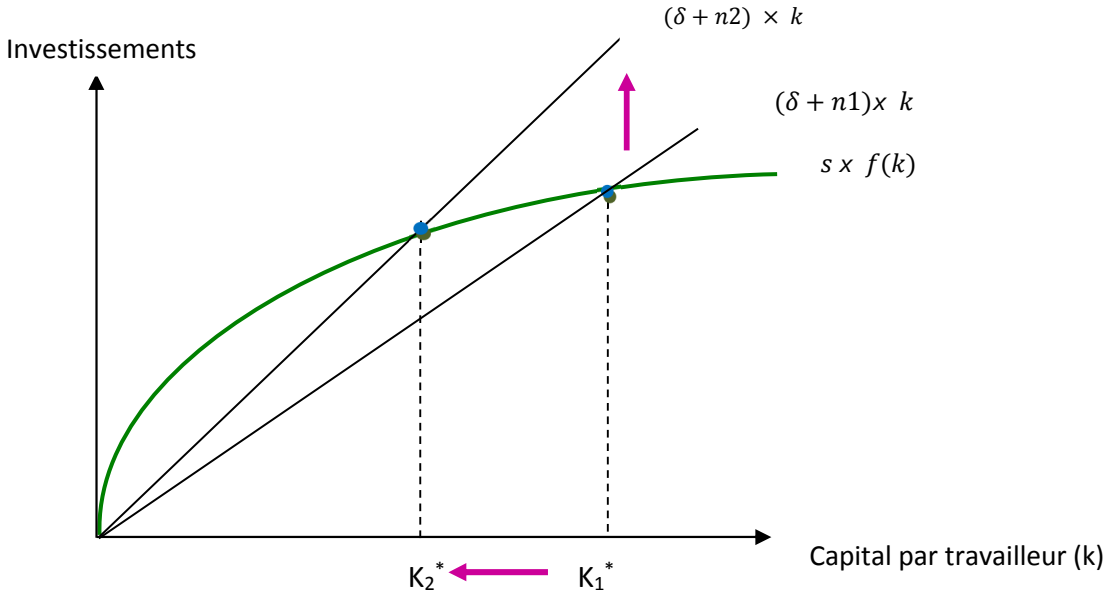

Source : Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, op cit, p 93

إن الزيادة المرتفعة للنمو الديمغرافي تقلل من مخزون رأس المال لكل عامل وبالتالي فهي تقلص من مخزون رأس المال الذي يتوافق مع الحالة المستقرة للاقتصاد، من هنا يمكن ملاحظة اثرين: يرتفع رأس المال الوحدوي الذي يقابل المسار التنموي المتوازن إذا ارتفع معدل الادخار، كما انه ينخفض بارتفاع كل من معدل النمو السكاني ومعدل رأس المال، غير أن هذه المعالم لا تؤثر على معدل نمو المتغيرات الوحدوية على مسار النمو المتوازن، الإنتاج الوحدوي الاستهلاك الوحدوي ورأس المال الوحدوي لأنها تحوي معدلات نمو معدومة.

- **التقدم التقني**: يهدف العامل التقني إلى الزيادة في القوة العاملة لأن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ويظل ثابتًا عند الحالة المستقرة – التوازنية - ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم الرقي–التقدم- التقني في النموذج، لأنه يرفع من الفعالية في الإنتاج. فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل:

$$Y = F(K, L, E)$$

فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني E على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني، وهناك عدة تقسيمات للتقدم التقني نلخصها فيما يلي :

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حياديًا من وجهة نظر "هارود "وتكتب: $Y = f(K, EL)$
- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويسمى هذا التقدم حياديًا من وجهة نظر "سولو "ونكتب: $Y = f(EK, L)$
- التقدم التقني من وجهة نظر "هيكس"[1] **HICKS** يمارس تأثيره على الإنتاج أو على عنصري الإنتاج معا إذا وفقط إذا ومن أجل النسبة K/L ثابتة فإن النواتج المتوسطة والحدية لعنصري

[1] الاقتصادي البريطاني **جي آر هيكس** . افترض ان ميول الإنفاق للمستهلكين والمستثمرين كان من شأنه أن يتسبب في نمو الطلب بمعدل يزيد عن معدل نمو الحد الأقصى للإنتاج .كان هذا الافتراض يعني أنه خلال أي "طفرة" سيصطدم الاقتصاد في النهاية بـ "سقف" يتحرك، بينما يتحرك أيضًا إلى الأعلى، بسرعة أقل من الطلب .سيتم تحديد معدل نمو الاقتصاد على المدى الطويل من خلال معدل صعود السقف، والذي سيعتمد بدوره على عوامل العرض مثل معدل نمو القوى العاملة ومعدل نمو التقدم التقني أو الإنتاجية .إذا كانت هذه تنمو بسرعة أكبر لسبب ما، فإن الناتج سينمو أيضًا بسرعة أكبر مع تعديل الطلب صعودًا مع النمو الأسرع للعرض.

الإنتاج سوف تزيد بنفس المعدل لذلك فلن تكون هنالك أية فائدة عند تعديل التوفيق الإنتاجي ويأخذ الشكل:

$$Y = E.f(K, L)$$

للتذكير فإن نجاعة العامل التقني E لكل وحدة عمل (عامل) ترتفع إلى المعدل g وأن عدد العمال يرتفع للمعدل n وبالتالي فإن عدد العمال الأكفاء يرتفع إلى المعدل $n + g$.

يسمح التقدم التقني لكل عامل بإنتاج المزيد، بحيث تؤدي زيادة كفاءة العمل إلى تقليل كثافة رأس المال لكل عامل كفئ.

ومن أجل الحفاظ على كفاءة رأس المال الفردي فمن الضروري الوصول إلى معدل تراكم قدره g الذي يفرض التفكير في مصدر إضافي للإستهلاك لكل رأس مال ما يمثل أكبر كفاءة من العمل وبالتالي فإن المعادلة (23.3) تصبح:

$$\dot{k} = sf(k) - (\delta + n)k \ldots\ldots\ldots\ldots (3.25)$$

الشكل رقم: (17.3) تطور العامل التقني

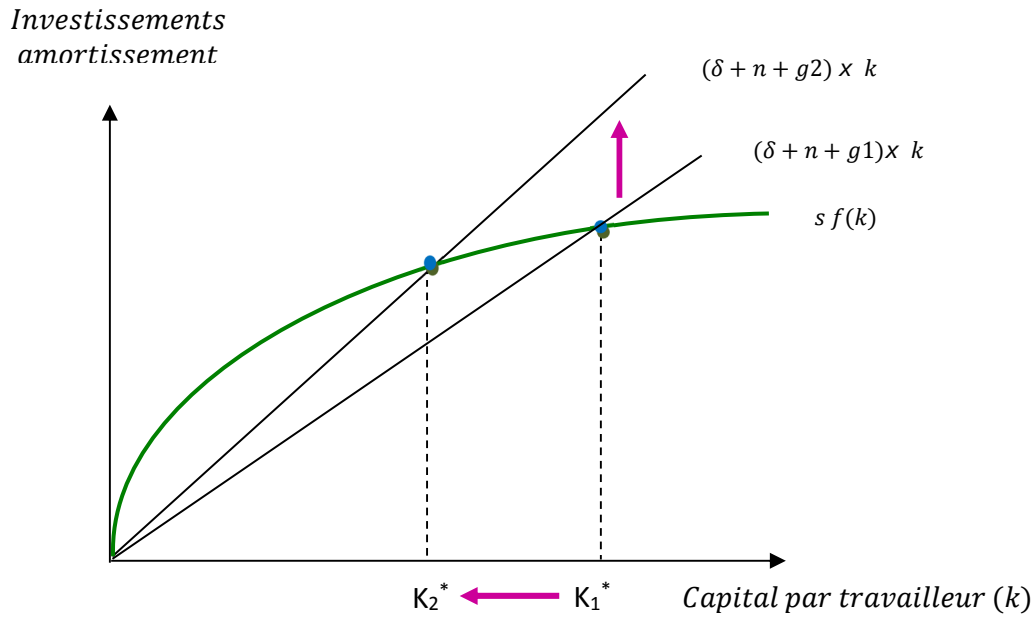

Source : Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, op cit, P 93

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن أرباح الإنتاجية تسمح من تخفيض مخزون رأس المال لكل عامل وبالتالي تمكن من تخفيض مخزون رأس المال المستقر.

- **القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال:** تعرف حالة الإستقرار بالحالة التي يكون فيها مخزون رأس المال الوحدوي مستقر، رأينا في نموذج سولو كيف يحدد معدل الإستثمار والإدخار في إقتصاد ما مستويات الحالة المستقرة لرأس المال والدخل . سيؤدي هذا التحليل إلى نتيجة مفادها أن الإدخار العالي هو دائما أمر جيد بسبب أنه سيؤدي دائما إلى رفع الدخل، لنفترض أن بلدا ما لديه معدل إدخار 100% هذا سيؤدي إلى أكبر إمكانية لمخزون رأس المال وأكبر إمكانية للدخل .لكن إذا ما تم توجيه كل الدخل فإنه لن يبقى شيء للإستهلاك، فما نفع ذلك؟

في هذا الجزء سنناقش الكمية المثلى من تراكم رأس المال حسب نموذج سولو solow.

إن إختلاف معدلات الإدخار يؤدي إلى تعدد مستويات مخزون رأس المال المشيرة إلى الحالة المستقرة للإقتصاد، و هذا ما يطرح أمام واضعي السياسات الإقتصادية مشكلة إختيار الحالة المستقرة المثلى للإقتصاد، والتي تعتبر عن أقصى الرفاهية الإقتصادية ممكنة لأفراد المجتمع[1] و على هذا الأساس فإن الحالة المستقرة المثلى للإقتصاد هي تلك الحالة التي تعبر عن أقصى مستوى ممكن للإستهلاك، إذ يطلق على رأس المال الموافق للحالة المستقرة المعبرة عن أقصى إستهلاك ممكن **"القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال"**و يرمز له بالرمز k_{or}^{*} و هو نتيجة أبحاث الإقتصادي إدموند فيليبس سنة 1966 [2]

التوصل إلى k_{or}^{*} يكون من خلال معدل أوحد للإدخار يسمى **" بمعدل إدخار القاعدة الذهبية"** ويرمز له بالرمز ب S_{or} ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] Gregory Mankiw, **Macroéconomie,** 3ème édition, édition de Boeck, Belgique 2003, P 226
[2] Robert Barro, Xavier Sala. I.Martin, **la croissance économique**, édition Dunod, France, 2002, P 23.

الشكل رقم (18.3) القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

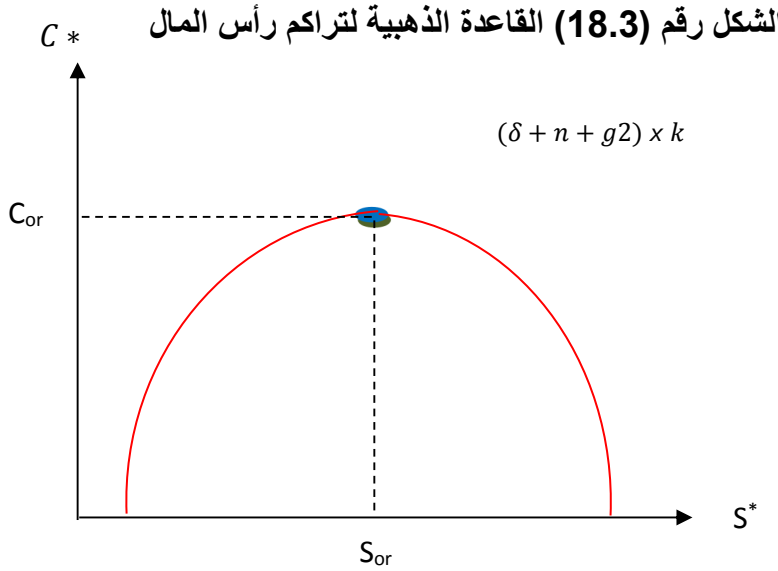

Source : Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, op cit, P 97

ويمكن إيجاد قيمة C_{or} كما يلي:

$$c = y - i \rightarrow c = f(k) - sf(k) \ldots\ldots\ldots\ldots (3.26)$$

ولدينا من المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان $sf(k^*) = (\delta + n)k^*$ ومنه نجد:

$$C^* = f(k^*) - (\delta + n)k^*$$

ولإيجاد القيمة العظمى ل c يجب أن يكون مشتق هذه المعادلة يساوي إلى الصفر أي

$$f'(k^*) - (\delta + n) = 0 \rightarrow f'(k^*_{or}) = (\delta + n) \ldots\ldots\ldots (3.27)$$

أي لإيجاد قيمة القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال k^*_{or} وجب أن تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال $f'(k^*)$ مساوية للإهتلاك الفعلي لرأس المال $(\delta + n)$

الخلاصة:

هذا النموذج و بالرغم من فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي لعقديين زمنيين أو أكثر إلا أنه أفرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ومن بين تلك المسائل التي تأخذ عليه مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها "سولو "في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتباره التقدم الفني في نموذجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها نموذج" سولو "حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها

في بناء نماذج أخرى أكثر تطورًا وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد نماذج النمو الداخلي.

المطلب الرابع: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي (نظرية النمو الداخلي)

إن الأداء الضعيف للنظريات النيو كلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويلة الأجل، وقاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة .وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي، فان كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم . بالإضافة إلى فشل نموذج سولو في تفسير التفاوت (عدم التقارب) في معادلات النمو بين الدول الغنية والدول الفقيرة ما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي)، والتي حاولت إعطاء تفسيرات أكثر إقناعا للنمو الاقتصادي طويل الأجل (النمو المستديم)، ومن أهم هذه النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي نجد نموذج رومر، نموذج روبرت لوكاس ونموذج بارو، بالإضافة إلى بعض النماذج الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي الداخلي كنموذج AK نموذج Rebelo 1991 ونموذج Howitt Aghion ونموذج Helpman- Grossman

- **فرضيات نظرية النمو الداخلي**: قامت نظرية النمو الداخلي عل الفرضيات التالية:

- افتراض ثبات العائد بالنسبة لرأس المال عكس ما قامت عليه النظرية النيو كلاسيكية ذات التوجه الخارجي التي افترضت تناقص العائد بالنسبة لرأس المال، فقد أوضح رومر في نموذجه للنمو أنه في حالة المنافسة الكاملة يمكن للإنتاج الحدي لرأس المال (المفهوم الواسع لرأس المال والذي يشمل رأس المال المادي والبشري) أن ينمو بدون قيود وبمعدل متزايد خلال الزمن فيمكن لمعدل الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال أن يتزايدا بدلا من أن يتناقصا مع زيادة رصيد رأس المال [1]

[1] إيمان محمد محمد سليم، **نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو**، مؤتمر تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية 4-6 مايو 1998 كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 102

- افتراض تزايد الغلة مع الحجم و ليس ثباته لأن افتراض ثبات أو تزايد الإنتاج الحدي لرأس المال يستلزم ضرورة أن تكون دالة الإنتاج ذات غلة حجم متزايدة، و يرجع ذلك إلى الوفورات الخارجية الموجبة للاستثمار في المعرفة التي يمكن للمنشآت الأخرى داخل نفس الصناعة أو نفس المجتمع أن تستفيد منها نظرا لخاصية الانتشار المصاحبة للمعرفة أو عدم القدرة عل الاحتفاظ بها سرا أو حماية ملكيتها لفترة زمنية طويلة Romer (1986) بالإضافة إلى الوفورات الخارجية الناتجة عن تراكم رأس المال البشري Lucas (1988) الذي يعرف بالأثر الخارجي لتراكم رأس المال البشري [1]

- افتراض أن التطور التكنولوجي هو متغير تابع يتحدد داخل إطار النشاط الاقتصادي بواسطة عوامل كثيرة يمكن التحكم فيها مثل تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية التي تسع لتعظيم الأرباح والقادرة عل تحمل المخاطر أو عن طريق تراكم رأس المال البشري وما ينتج عنه من حسن توزيع الوقت والجهد بين الأنشطة المختلفة[2]

- افتراض أن الاكتشافات والتكنولوجيا عوامل إنتاج غير تقليدية تختلف عن غيرها من العوامل[3]، فالمعرفة والاختراعات الجديدة لا يمنع شخص أو منشأة ما من إمكانية استخدامها إذا استخدمت من طرف أشخاص أو منشآت أخرى، فهي عوامل إنتاج مستبعدة جزئيا، بمعنى أن المنشأة التي توصلت إلى الاختراعات أو الاكتشافات الجديدة يمكنها أن تحتفظ بحقوق ملكيتها وأن تحقق أرباحا احتكارية على الأقل في البداية قبل أن تصبح المعرفة متاحة أمام جميع المنشآت الأخرى [4]

الفرع الأول: نماذج النمو من الداخل الخطية

- **نموذج Marvin Frankel (AK)**

تعتبر نماذج النمو من الداخل الخطية أن النمو الاقتصادي يحدث بدون وجود زيادة خارجية في الإنتاجية مثل الزيادة التي ترجع عل التقدم التكنولوجي، وتفترض هذه النماذج أن غلة الحجم ثابتة، وأن معدلات النمو الاقتصادي تكون ثابتة في المدى

[1] سهير أبو العينين، نيفين كمال حامد، فتحية زغلول، **العوامل المحددة للنمو الاقتصادي النظري وواقع الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي** سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، جويلية 2003 ص: 14،3520/http://repository.inp.edu.eg/xmlui/handle/123456789

[2] سهير أبو العينين وآخرون، **العوامل المحددة للنمو الاقتصادي النظري وواقع الاقتصاد المصري**، مرجع سبق ذكره، ص 14

[3] أطلق Romer على هذه العوامل تسمية عوامل إنتاج غير تنافسية في الاستخدام، أنظر :إيمان محمد محمد سليم، نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو، مرجع سبق ذكره، ص7

[4] Bernard Bernier et Yves Simon, **Initiation à la macroéconomie**,9 ème édition, Dunod, 2009, P 523.

الطويل، وتفترض أيضا أن جميع المدخلات (رأس المال المادي، البشري والأبحاث) مدخلات تقليدية، أي أن بناء نماذج للنمو الاقتصادي تتسم بالمنافسة الكاملة، وأن كل المدخلات يمكن تجميعها في متغير واحد لرأس المال[1] K

قدم[2] Marvin Frankel 1962 نموذجا اعتمادا على نموذج هارود-دومار وكذلك سولو يعُتمد هذا النموذج على مبدأ ان معدل النمو للاقتصاد ما هو الا دالة متزايدُة لمعدل الاستثمار وهو مشابه نوعا ما لافتراض هارولد -دومار جاء هذا النموذج لمعالجة مشكلة انخفاض النمو في الاجل الطويل الذي ارتبطت بنماذج النمو النيو كلاسيكية ومن أجل توضيح ذلك:

نفترض أن دالة الإنتاج تأخذ الشكل المبسط التالي

$$Y = AK \quad \text{(نموذج AK)}^{3}$$

تعتبر الإنتاجية الحدية لرأس المال في هذا النموذج ثابتة $(\alpha = 1)$ أي إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا ما يميزه عن نموذج سولو.

وباعتبار أن s معدل الإدخار و δ معدل اهتلاك رأس المال، فإن تراكم رأس المال يكتب بالشكل: $K = sY - \delta K$ أي أن التغير في رأس المالK يساوي حجم الاستثمارsY ناقص حجم اهتلاك رأس المال δK وعليه فإن معدل نمو الإنتاج يساوي: $\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta$

تبين المعادلة الأخيرة أن الاقتصاد ينمو باستمرار إذا كان $sA > \delta$ حتى في ظل غياب الفرضية التي تعتبر أن التقدم التكنولوجي متغير خارجي، و أن الادخار الذي يتحول إلى استثمار يؤثر لوحده عل استدامة النمو الاقتصادي عكس ما توصل إليه نموذج سولو الذي يعتبر أن التقدم التكنولوجي يؤثر لوحده عل النمو الاقتصادي في المدى الطويل بشكل مستمر، أما في هذا النموذج فإن الزيادة في معدل الادخار يمكن أن تؤدي إلى زيادة مستمرة في معدل نمو الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة رأس المال البشري و الابتكارات الجديدة، أي إلى زيادة الإنتاجية التي بدورها تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

---

[1] إيمان محمد محمد سليم، **نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو**، مرجع سبق ذكره، ص 114

[2] Frankel, M. "**The production Function in allocation and Growth-a Synthesis**" American Economic Review. (1962) Nº 52.

[3] Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, op- cit, P 264.

لقد اعتبر تحليل سولو أن الإنتاجية الحدية لرأس المال متناقصة لأنه ضيق في مفهوم رأس المال ليشمل فقط رأس المال المادي، أما مفهوم رأس المال في نظرية النمو الداخلي فهو أوسع ويشمل رأس المال المادي، إلى جانب المعرفة والاكتشافات والابتكارات، وبالتالي تكون إنتاجية رأس المال ثابتة في حالة نموذج AK فهذه الفرضية من شأنها تحقيق نمو اقتصادي مستقر في المدى الطويل[1]

الشكل رقم: (19.3) شكل توضيحي لنموذج AK

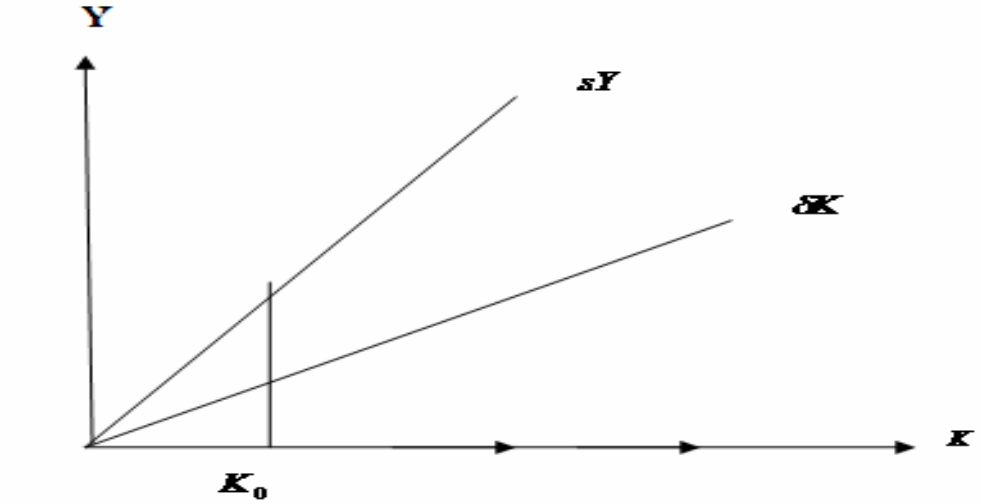

المصدر: براهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2009 ، ص75

إن خط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة مخزون رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج *"AK"*.

الفرع الثاني: نماذج النمو من الداخل ذات الوفرات الخارجية

تبين نماذج النمو من الداخل ذات الوفرات الخارجية أن معدلات النمو تستمر من خلال الوفرات الخارجية للأبحاث التي تقوم بها المنشآت أو من خلال تراكم رأس المال البشري الذي يقوم به الأفراد، و تفترض هذه النماذج أن مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة في الإنتاج من رأس مال مادي أو بشري أو معرفة تؤدي إلى مضاعفة الإنتاج، بمعنى آخر أن الإنتاج دالة متجانسة من الدرجة الأولى و ذات غلة حجم

[1] Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, op- cit, p 265

متزايدة، و يعتبر نموذج رومر(1986) Romer و نموذج لوكاس (1988)Lucas ونموذج روبلو (1991)Robélo من أهم نماذج النمو الداخلي ذات الوفرات الخارجية.

1.نموذج بول رومر (1986) Paul Romer :

يرى رومر أن النمو الاقتصادي طويل الأجل يتحقق بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية التي تسع لتعظيم أرباحها، ويفترض أن المعرفة الجديدة هي نتاج الأبحاث التي تتم في مجال الفن الإنتاجي، ويرى أن الاستثمار في مجال إنتاج المعرفة يولد وفرات خارجية لأن قيام المنشأة بإنتاج معرفة جديدة يفترض أن يكون له أثر خارجي موجب عل إمكانيات الإنتاج للمنشآت الأخرى والسبب في ذلك طبيعة المعرفة في حد ذاتها بحيث لا يمكن الاحتفاظ بها سرا أو الاحتفاظ بحق ملكيتها بشكل كامل. ويرى رومر أن إنتاج المعرفة الجديد يخضع لمبدأ تناقص الغلة لأنه في ظل رصيد معين من المعرفة في أي لحظة زمنية، فإن مضاعفة المدخلات المستخدمة في إنتاج الأبحاث لن يترتب عليه مضاعفة مقدار المعرفة الجديدة المنتجة، أما دالة الإنتاج باعتبارها دالة في رصيد المعرفة وغيرها من المدخلات الأخرى تخضع لغلة حجم متزايدة، كما أن الإنتاجية الحدية لكل المدخلات بما فيها المعرفة تكون متزايدة. تأخذ دالة الإنتاج لكل منشأة من السلع في اقتصاد به N منشأة متماثلة الشكل التالي:

$$Y = F(R_i, X, A)$$

حيث: R_i رصيد المعرفة أو رأس مال المنشأة من الأبحاث، X رصيد عوامل الإنتاج الأخرى و A المستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد، بحيث:

$$A = \sum_{i=1}^{N} R_i$$

ويفترض رومر أن للمستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد A أثرا خارجيا موجبا على إنتاج كل منشأة (أي أنها متغير خارجي بالنسبة لدالة الإنتاج لكل منشأة)، ويفترض أن دالة الإنتاج للاقتصاد هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة ل R_i و X_i وأنها دالة متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة A مما يعني، أن دالة الإنتاج للاقتصاد ككل هي دالة ذات غلة حجم متزايدة.

$$Y = f(R_i, X_i, A) = A(R)f(R_i, X_i)$$

كما يفترض رومر أن دالة الإنتاج تتمتع بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة، وأن الوفرات الخارجية الناتجة عن قيام المنشأة بالبحث والتطوير تؤدي إلى تحسن الرصيد الكلي للمعرفة A.

2. نموذج لوكاس (1988) Lucas:

وأوضح لوكاس أن الطريقة التي يوزع بها الفرد الوقت بين مختلف الأنشطة تؤثر عل مستوى مهارته وإنتاجيته، فيمكن للفرد أن يكتسب مهارات بتخصيص وقت لذلك بخلاف الوقت المخصص للعمل، كما يمكنه اكتساب مهارات أثناء أداء عمله من خلال التعلم (تراكم المعرفة عن طريق التعلم بالممارسة)[1]، وبينت دراسة بارو Barro (1990) وجود علاقة طردية ومعنوية بين تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي [2]

فإذا كان للفرد $h(t)$ من رأس المال البشري، فإنه يخصص جزء من وقته أو جهده في إنتاج السلع بنسبة $u(h)$ والجهد الباقي $(h)(-1)$ يخصصه لتراكم رأس المال سواء بالتعلم أو بالتدريب مما يحقق له زيادة في تراكم رأس البشري قدرها h حيث: $0 \leq u \leq 1$

$$h = \frac{dh}{dt} = h, f(1 - u(t))$$

ويمكن للفرد أن يخصص مزيدا من الوقت الحالي في إنتاج السلع، أي أن يختار نسبة أكبرل u فيحقق دخل أكبر في المستقبل أو أن يختار نسبة أقل من u ويحقق تراكما أكبر لرأس المال البشري مما يمكنه من رفع مستوى إنتاجيته ويحقق إنتاج أكبر في المستقبل، لذا يفترض لوكاس أن الفرد يوزع جهده لتحقيق كل من الدخل ورأس المال البشري بطريقة متوازنة بحيث لا يخفض من الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري، وتأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي[3]

$$Y = f(K, L, A) = A(h_t)K^{\alpha}(h, L_i)^{1-\alpha}$$

$$0 < \alpha < 1$$

بحيث أن A : تمثل التكنولوجيا .

[1] يعتبر **لوكاس** أول من اقترح إدخال رأس المال البشري كأحد العوامل المحددة للنمو الداخلي، ويعبر رأس المال البشري للفرد أو للمجتمع عن محصلة المعارف النظرية والقدرات والمهارات والمؤهلات إلى جانب الوضعية الصحية الأفضل التي يتمتع بها الفرد أو المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

[2] Bernard Bernier et Yves Simon, **Initiation à la macroéconomie**, op- cit, P 524

[3] إيمان محمد محمد سليم، **نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو**، مرجع سبق ذكره، ص 709

ويعتبر لوكاس أن عملية تراكم رأس المال البشري هي أهم عامل في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال أثرين أحدهما داخلي يتمثل في رفع مستوى مهارة وإنتاجية الفرد الذي يقوم بعملية تراكم رأس المال البشري، وآخر خارجي من خلال التأثير على إنتاجية كل عوامل الإنتاج الأخرى، ولا يأخذ الفرد الأثر الخارجي في الاعتبار عند اتخاذ قراره بكيفية توزيع جهده ووقته بين اكتساب الدخل وبين تحقيق تراكم رأس المال البشري.

المطلب الخامس: النظرية المعاصرة للنمو

الفرع الأول: نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو

تسمى أيضًا نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها الإقتصادي روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًا".

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أنتعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 - 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى **روستو** أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[1].

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جدًا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيًا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًا، وتتميز بالبطء الشديد[2].

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق، لا تختلف هذه المرحلة الجديدة- من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية - اختلافًا جذريًا عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقًا في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطرَ ذلك المجتمع؛ لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية - الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، مرحلة حتمية في عملية النُّمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النُّمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 38،39.

[2] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية، **انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة.** www.digitallibrary.univ-batna.dz، ص : 02.

إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي[1].

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، مرحلة تُعَد فيها الدول المتقدمة اقتصادية، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية. وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ارتفاع نسبة الفنِّيِّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.
- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.
- النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين[2].

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوًا كبيرًا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات...).
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع[3].

والشكل البياني التالي يبن المراحل الخمسة للنمو الإقتصادي حسب نظرية **والت روستو**:

الشكل رقم: (20.3) المراحل الخمسة للنمو الإقتصادي عبر الزمن عند روستو

---

[1] والت روستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962. www.al-hakawati.net

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[3] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية، **انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة** مرجع سبق ذكره، ص: 03.

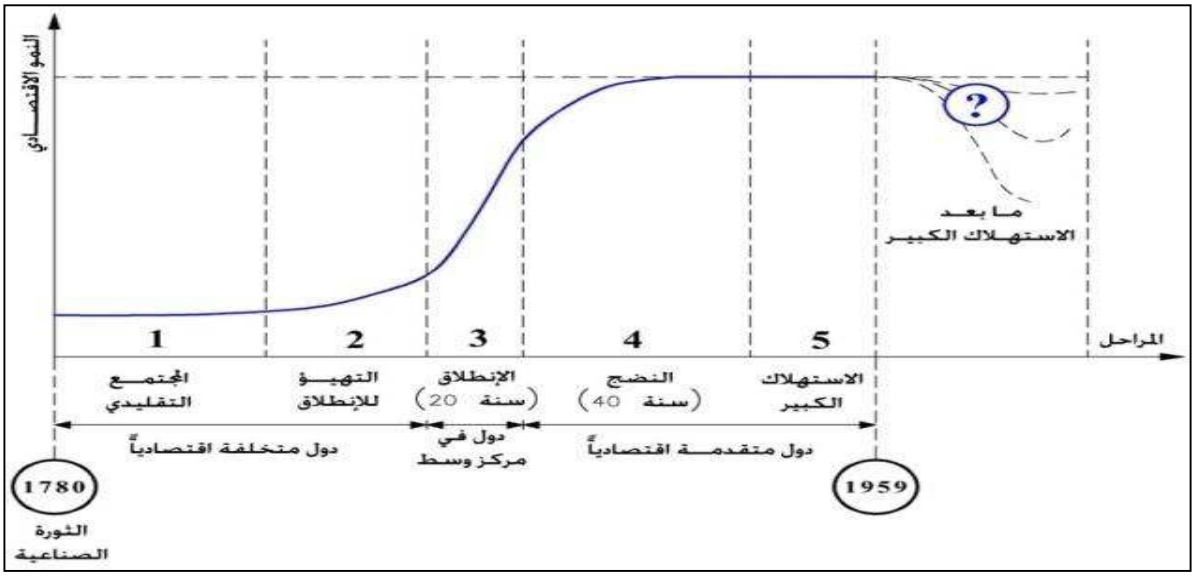

المصدر: محمد يسار عابدين، عماد المصري، الفكر التنموي في مقدمة إبن خلدون، دراسة تحليلية مقارنة للإتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، 2008 ص 15

الفرع الثاني: نقد النظرية

أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين:

أولهما: إثبات صحة المراحل التاريخية، و**ثانيها**: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم.

يُقدم روستو فهمًا بسيطًا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة، وبصورة أكثر تحديدًا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات وتتطور تقريبًا بنفس الشكل في عمليتها التنموية؛ فروستو صوَّر لنا مراحل النُّمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النُّمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفًا هامًا من الظروف المهيِّئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار[1]

المطلب السادس: النظرية المبتكرة في النمو (نظرية جوزيف شومبيتر في النُّمو الاقتصادي)

[1] عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط .1 سنة 2004.

جوزيف شـــومبيتر Joseph Schumpeter (1883 - 1950) اقتصـــادي وعـــالم اجتمـــاع أمـريكي، ولـد فـي مورافيـا- تشـيكيا، وتوفـي فـي تاكونيـك- كونيتيكـت- الولايـات المتحـدة الأمريكيـة. اشـتهر بنظرياتـه حـول التنمية والدورات الاقتصـادية، وتمـرد على المـدارس الاقتصـادية السـائدة في زمنـه، وخـرج علـى أسـاتذته فـي مدرسـة فيينـا التقليديـة الجديـدة، مبتعـدًا عـن التحليـل السـكوني (السـتاتيكي)، محـاولاً تأسـيس نظريـة التحليـل الحـركي (الديناميكي)، وباهتمامـه الكبـير بـالجمع بين النظريـة الاقتصـادية والإحصـاء، إضـافة إلـى التـاريخ وعلم الاجتمـاع، فـي معالجـة القضـايا الاقتصـادية لعصـره، يكـون قد أدار ظهـره مـرة ثانيـة للمدرسـة التقليديـة الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد[1].

تـأثر **جوزيف شـومبيتر** بالمدرسـة النيوكلاسـيكية فـي اعتبـار أن النظـام الرأسـمالي هـو الإطـار العـام للنمو الاقتصـادي، وتـأثر أيضًا بأفكـار مـالتوس فيمـا يخـص تناقضـات النظـام الرأسـمالي؛ فهـو يمقت الشـيوعية، مـع ذلك لا يدعو لإلغـاء الرأسـمالية، ولا ينحـاز إليهـا، إنمـا تنبأ بانهيـار النظـام الرأسـمالي ليرث محلـه النظـام الاشـتراكي وليس الشـيوعي وقد ظهـرت أفكـاره فـي كتابـه: نظريـة التنمية الاقتصـادية عـام 1911، وكملهـا فـي كتـاب لـه سنة 1939، أهم أفكاره:

- أن التطـور فـي ظـل النظـام الرأسـمالي يحـدث فـي صـورة قفزات متقطعـة واندفاعات غـير متسـقة، تصـاحبها فترات من الكسـاد والرواج قصـيرة الأجـل متعاقبـة، وذلك بسـبب التجديـدات والابتكـارات التـي يحـدثها المنظمـون، والتـي مـن شـأنها زيـادة الإنتـاج ودفـع عجلة النُّمو.
- يتوقـف النُّمـو علـى عـاملين أساسـين، الأول هـو المنظـم، والثـاني هـو الائتمـان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
- إعطـاء المنظـم أهمية خاصـة، ووصـفه بأنـه مفتـاح التنمية، أو "الدينامو" المحـرك لعجلة التنمية.
- التطـورات التـي يحـدثها المنظـم تؤثر فـي العـادات والتقاليد وأذواق المسـتهلكين، التـي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:
  - ✓ استغلال موارد جديدة.

[1] مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، **الموسوعة العربية**، المجلد الحادي عشر. http://www.arab-ency.com

- ✓ استحداث سلع جديدة.
- ✓ استحداث أساليب إنتاج جديدة.
- ✓ فتح أسواق جديدة.
- ✓ إعادة تنظيم بعض الصناعات.

إن انهيار الرأسمالية قد يحدُث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

- بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).
- زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار، والكارتيلات).
- انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
- العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وفي تحليله لعملية النُّمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...

- **نقد النظرية:**

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم؛ حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.

- افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.

- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأس مالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النُّمو؛ كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموًا[1].

الفرع الأول: نموذج فيليب اجيون وبيتر هويت للنمو، (النمو من خلال الهدم البناء) 1992

قدم **كل من فيليب اجيون و بيتر هويت** P.Howitt و P.Aghion نموذجا للنمو الاقتصادي اعتمادا على فكرة "Schumpeter" " للتدمير الخلاق" "Creative destruction" عن طريق نمذجة عملية الابتكار كما في الدراسة التي قام بها Tirole Reinganum[2] (1988)، حيث يعتمد معدل النمو الاقتصادي المتوقع على كمية واسعة من البحوث التي تجرى على مستوى الاقتصاد، فالنمو ينتج أساسا عن التقدم التكنولوجي، و الذي بدوره ينتج عن المنافسة بين مؤسسات البحث التي تولد الابتكارات و بشكل خاص، يفترض هذا النموذج، تبعا لـ Schumpeter أن الابتكارات الفردية مهمة جدا .من أجل التأثير على الاقتصاد بأكمله، حيث يتألف كل ابتكار من سلعة وسيطة جديدة والتي يمكن استخدامها لإنتاج السلع النهائية بشكل أكثر كفاءة .يتم تحفيز مؤسسات البحث بواسطة الإيجارات الاحتكارية المحتملة التي يمكن التقاطها عندما يتم منح براءة اختراع لابتكار ناجح، ولكن تلك الإيجارات بدورها سيتم تدميرها من قبل الابتكار المقبل، والذي سيجعل السلعة الوسيطة الحالية متقادمة.

- **افتراضات النموذج:** تتمثل الافتراضات الأساسية لهذا النموذج فيما يلي :[3]

- هناك ثلاثة عناصر أساسية قابلة للتداول وهي: العمل، سلعة استهلاكية، وسلعة وسيطة .

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، ص: 35،36،37،38
للمزيد أنظر الموقع التالي: www.faculty.mu.du.sa.

[2] Philippe Aghion, Peter Howitt " **a model of growth through creative destruction** "Econometrica Vol.60; N° 2; 1992; P. 324

[3] Philippe Aghion, Peter Howitt ; op.cit ; P. 327

- هناك تسلسل مستمر من الأفراد، الذين يمثلون في نفس الوقت المستهلكين ولهم معدل تفضيل ثابت $r > 0$
- المنفعة الحدية للاستهلاك يفترض أنها ثابتة، وبالتالي فإن r يمثل أيضا سعر الفائدة
- هناك ثلاث فئات من العمالة :العمالة غير الماهرة يرمز لها ب(M) والتي يمكن استخدامها فقط في إنتاج السلع الاستهلاكية، العمالة الماهرة يرمز لها ب (N) والتي يمكن استخدامها سواء في قطاع البحث أو في قطاع إنتاج السلع الوسيطة، واليد العاملة المتخصصة التي يرمز لها ب(R) والتي تستخدم فقط في قطاع البحث .

يتم إنتاج سلعة استهلاكية باستخدام كمية ثابتة M من العمالة غير الماهرة، وسلعة وسيطة، وهي تخضع لعوائد ثابتة.

بما أن M ثابت، فإنه يمكن كتابة دالة الإنتاج على النحو التالي :

$$^{1}y = AF(x).....(3.28)$$

حيث: $F' > 0$ و $F'' < 0$ و y هي الكمية المنتجة من السلعة الاستهلاكية و x هي الكمية المستخدمة من السلعة الوسيطة في إنتاج السلعة الاستهلاكية و A هي معلمة تشير إلى إنتاجية المدخلات الوسيطة .

يتم إنتاج السلعة الوسيطة باستخدام العمالة الماهرة فقط، وفقا للتكنولوجيا الخطية:

$$^{2}x = L .....(3.29)$$

حيث L يمثل تدفق العمالة الماهرة المستخدمة في قطاع السلع الوسيطة .

ينتج قطاع البحث تسلسل عشوائي من الابتكارات .معدل الوصول البواسوني للابتكارات في الاقتصاد في أي لحظة هو: $\lambda\phi(n,R)$[3]

حيث :

n : يمثل تدفق العمالة الماهرة المستخدمة في البحث:

λ : معامل ثابت .

ϕ : عوائد ثابتة، دالة إنتاج مقعرة

[1] Ibid., P. 327
[2] Philippe Aghion, Peter Howitt; op.cit; P. 327
[3] Ibid., P. 327

تعطى كل λ و ϕ بواسطة تقنية البحث

بشكل خاص استخدام سلعة وسيطة جديدة يزيد من إنتاجية المعلمة A في المعادلة (28.3) بواسطة العامل $\gamma > 0$ ،

1.لا توجد فترات تأخر في انتشار التكنولوجيا .يتم دائما إنتاج السلعة الوسيطة الأكثر حداثة، وبالتالي:

$$^{1}A_{\mathrm{t}} = A_0\gamma_t \quad (t = 0,1, \ldots\ldots), \ldots\ldots\ldots(3.30)$$

حيثA_0 تمثل القيمة الابتدائية (بالطبع، من الممكن دائما، لإنتاج سلعة استهلاكية أن يتم استخدام تكنولوجيا قديمة من سلعة وسيطة مقابلة قديمة) يحصل الابتكار الناجح على براءة اختراع، والتي يمكن استخدامها لاحتكار القطاع الوسيط .

- **مشكلة الاحتكار في نموذج Aghion-Howitt**

هدف محتكر السلعة الوسيطة هو تعظيم القيمة الحالية المتوقعة للأرباح خلال الفترة الحالية .يفترض أن المحتكر يأخذ كمية الأبحاث في كل مرة على أنها معطاة، وبالتالي يأخذ كذلك المجال الزمني على أنه معطى .

بوضع xt تمثل تدفق التلعة الوسيطة المنتجة من قبل المحتكر خلال الفترة t من خلال المعادلة (29.3) تساوي xt أيضا استخدام العمالة الماهرة في مجال التصنيع .مقلوب منحنى الطلب الذي يواجه المحتكر يتضمن السعرpt

(بالنسبة إلى السلعة الاستهلاكية) و الذي يساوي الناتج الحدي[2]:

$$p_t = A_tF^{'}(x_t)\ldots\ldots\ldots(3.31)$$

وبالتالي، فإن المحتكر يختار لتعظيم $[AtF'(xt) - wt]xt$ حيث يأخذ قيمة A_t والأجرwt للعمالة، الماهرة على أنها معطاة.

[1] Martin A. Carree, A. Roy Thurik "**The Impact of Entrepreneurship on Economic Growth**" in Zoltan J Acs and David B. Audretsch (eds.); Handbook of Entrepreneurship Research: An Interdisciplinary Survey and Introduction; 2nd Ed.; Springer; London and New York; 2010; P. 574

[2] Philippe Aghion, Peter Howitt; op.cit; p. 329

يعرف الأجر المعدل للإنتاجية بواسطة $\omega_t \equiv w_t/A_t$ كما تعطى دالة الإيراد الحدي كما يلي[3]:

$$\tilde{\omega}(x) \equiv F'(x) + xF''(x) \ldots\ldots\ldots (3.32)$$

نفترض أن دالة الإيراد الحدي متناقصة وتحقق شروط إينادا، $\acute{\omega}(x) < 0$ من أجل كل $(x) > 0$:

$$\lim_{x\to\infty} \tilde{\omega}(x) = 0 \quad ، \lim_{x\to 0} \tilde{\omega}(x) = \infty$$

ومن ثم من أجل كل ωt موجب يعطى اختيار المحتكر للإنتاج x_t بواسطة شرط الدرجة الأول: $\omega t = \tilde{x}\ (xt)$ أو $xt = \tilde{x}\ (\omega t)$[4]

حيث $\tilde{x}$ *هي دالة* لـ $\tilde{\omega}^{-1}$ ، تدفق أرباح الاحتكار هو[5]:

$$\pi_t = A_t \tilde{\pi}(\omega_t) \ldots\ldots\ldots (3.33)$$

حيث $\tilde{\pi}(\omega) \equiv -\left(\tilde{x}(\omega)\right)^2 F''\left(\tilde{x}(\omega)\right)$ مع $\tilde{x}$ و $\tilde{\pi}$ هما قيمتين موجبتين تماما ومتناقصتين تماما من أجل جميع القيم الموجبة ل ω_t[6]

- **البحث:** تستخدم المؤسسة الكميات z ، s من العاملين في مجال البحث، وتجرب الابتكارات مع معدل وصول بواسون(z, s) .

بشكل مستقل عن مدخلات المؤسسات الأخرى، هدف المؤسسة في اختيار z ، s في كل فترة هو تعظيم تدفق الأرباح المتوقعة من البحث: [7]

$$\lambda\phi(z,s)V_{t+1} - w_t\, z - w_t^s s \ldots\ldots\ldots (3.34)$$

حيث V_{t+1} تمثل قيمة الابتكار المحقق عن الفترة $t + 1$ و w_t^s هو معدل الأجر لليد العاملة المتخصصة.

[3] Ibid., p. 329
[4] Ibid., p. 329
[5] Ibid., p. 329
[6] Ibid., p. 329
[7] Ibid., p. 329

وبما أن ϕ لها عوائد ثابتة، والتدفق الكلي للعمالة المتخصصة يجب أن يساوي R في حالة التوازن فإنه يستنتج من شروط **kuhn-Tucker**[1] ولتعظيم (2.34) أن:

$$^{2}w_t \geq \varphi'(n_t)\lambda V_{t+1}, \quad nt \geq 0 \ldots\ldots\ldots(3.35)$$

حيث $\varphi(n_t) \equiv \phi(n_t, R)$ و n_t يمثل التدفق الواسع للعمالة الماهرة في الاقتصاد، والمستخدمة في البحث خلال الفترة t.

يتم إجراء جميع البحوث من قبل مؤسسات البحث الخارجية بدلا من المحتكر الحالي .ونتيجة لثبات المردود السلمي فإن عدد مؤسسات البحث هو غير محدد. إن القيمة V_{t+1} لمؤسسة بحث خارجية تمثل القيمة الحالية المتوقعة لتدفق الأرباح الاحتكارية π_{t+1} التي يحققها الابتكار الخاص بالفترة $t + 1$ على مدى فترة يمنية طولها موزع بشكل أسي مع المعلمة $\lambda\varphi(n_{t+1})$ [3]

$$V_{t+1} = \frac{\pi_{t+1}}{r+\lambda\varphi(n_{t+1})} \ldots\ldots\ldots(3.36)$$

إن السبب الذي يجعل المحتكر يختار عدم القيام بأي بحث هو أن القيمة التي يحصل عليها المحتكر عند إجراء الابتكار المقبل تساوي V_t والتي تكون أقل V_{t+1} تماما من القيمة V_{t+1} لمؤسسة خارجية .

يساهم الابتكار في رفع الإنتاجية إلى الأبد، حيث يسمح لكل ابتكار لاحق برفع A_t بنفس المضاعف γ [4].

- **التوازن:** بدمج المعادلات)32.3(و (33. 2) و (35.3) و)36.3(وشرط التوازن $N=n_t+x_t$ نحصل على[5]:

$$\frac{\tilde{\omega}(N - nt)}{\lambda\varphi'(nt)} \geq \frac{\gamma\tilde{\pi}\left(\tilde{\omega}(N - nt)\right)}{r + \lambda\varphi(n_{t+1})}, \; n_t \geq 0 \ldots\ldots\ldots(3.37)$$

---

[1] **في الإستمثال الرياضي**، تعتبر **شروط كاروش كوهن تاكر**(KKT) ، المعروفة أيضا باسم **شروط كوهن تاكر**، هي اختبارات مشتقة أولى (تسمى أحيانا الشروط الضرورية من الدرجة الأولى) لإيجاد حل في البرمجة غير الخطية يكون هو الأمثل، شريطة استيفاء بعض شروط الانتظام والسماح بقيود عدم المساواة المفروضة على دالة الهدف، فإن نهج KKT في البرمجة غير الخطية يعمم طريقة مضاعفات لاجرانج التي لا تسمح في الأصل إلا بقيود المساواة. على غرار نهج لاجرانج، تتم إعادة صياغة مشكلة إيجاد القيمة العظمى المقيدة (التصغير) كدالة لاجرانج التي تكون نقطتها المثلى هي نقطة السرج تلعب هذه الظروف دورا مهما جدا في نظرية الإستمثال المقيدة وتطوير الخوارزمية.

[2] Philippe Aghion, Peter Howitt; op.cit; p. 330

[3] Ibid., p. 330

[4] Philippe Aghion, Peter Howitt; op.cit; p. 330

[5] Ibid., p. 331

يحدد الشرط (37.3) العمل في البحث في الزمن t على أنه دالة للعمل في البحث في الزمن $t+1$[1] :

$$nt = \psi(nt+1) \dots \dots \dots (3.38)$$

حيث: $\psi: [(0,N) \rightarrow R_+]$ هي دالة متناقصة تماما، وذات قيم موجبة.

تمثل $c(nt)$ التكلفة الحدية للبحث، وهي دالة متزايدة تماما، حيث:

$$c(nt) \equiv \frac{\tilde{\omega}(N - nt)}{\lambda\varphi'(n_t)}$$

و $b(nt+1)$ تمثل المنفعة الحدية للبحث وهي دالة متناقصة تماما، حيث:

$$b_{(n_{t+1})} \equiv \frac{\gamma\tilde{\pi}(\tilde{\omega}\,(N - n_{t+1}))}{r + \lambda(n_{t+1})}$$

من الناحية الاقتصادية، إن الزيادة المتوقعة في البحث للفترة المقبلة تعيق البحث خلال هذه الفترة، وذلك من خلال [2]:

✓ رفع الأجور المستقبلية، وبالتالي الحد من تدفق الأرباح $\gamma\tilde{\pi}(\tilde{\omega}\,(N - n_{t+1}))$ ليتم الاستيلاء عليها من طرف الابتكار المقبل.

✓ رفع معدل التدمير الخلاق "Créative déstruction" $\lambda\varphi(n_{t+1})$ للفترة المقبلة، وبالتالي تقصير العمر المتوقع للإحتكار، ليتمتع به الإبتكار المقبل.

يوجد توازن ثابت وحيد عندما يكون $b(0) > c(0)$ ويعرف بواسطة[3] :

$$\frac{\tilde{\omega}(N - \hat{n})}{\lambda\varphi'(\hat{n})} = \frac{\gamma\tilde{\pi}(\tilde{\omega}(N - \hat{n}))}{r + \lambda\varphi(\hat{n})} \dots\dots\dots\dots (3.39)$$

حيث $\hat{n}$ يمثل حجم العمالة الماهرة المستخدمة في البحث عند نقطة التوازن $\hat{n} > 0$

في هذه الحالة، يكون النمو موجبا لأن الابتكارات تصل بمعدل بواسون $\lambda\varphi(\hat{n}) > 0$

النمو المتوازن: الناتج الحقيقي (أي، تدفق التلع الاستهلاكية) في الاقتصاد خلال الفترة t هو [4]:

$$y_t = A_t F(N - \hat{n}) \dots \dots (3.40)$$

مع:

$$y_{t+1} = \gamma y_t \dots \dots \dots (3.41)$$

[1] Ibid., p. 331
[2] Ibid., p. 332
[3] Ibid., p. 333
[4] Philippe Aghion, Peter Howitt, op.cit, p. 332

وبالتالي، فإن المسار الزمني للوغاريتم الناتج الحقيقي سيكون دالة لمرحلة عشوائية تبدأ من $ln\, y_0 = ln\, F(N - \hat{n}) + LnA_0$ مع دجم كل مرحلة يساوي الثابت $ln\, \gamma > 0$

ومع الزمن الفاصل بين كل مرحلة $\{\Delta_1, \Delta_2, ...\}$، سلسلة من المتغيرات ذات توزيع متماثل ومستقل موزعة حسب التوزيع الأسي مع المعلمة $\lambda\varphi(\hat{n})$، وبالتالي، من خلال المعادلة [1](41.3)

$$[2] ln\, y(\tau + 1) = ln\, y(\tau) + \varepsilon(\tau), (\tau = 0,1, ...) .....(3.42)$$

حيث: $\varepsilon(\tau)$ هو ln γ مضروبا في عدد الابتكارات بينτ و τ +1

وبالتالي، يمكن كتابة المعادلة (42 .2) على النحو التالي[3] :

$$ln\, y(\tau + 1) = ln\, y(\tau) + \lambda\varphi(\hat{n})\, ln\, \gamma + e(\tau), (\tau = 0,1, ...) ... ... (3.43)$$

حيث: $e(\tau) \equiv \varepsilon(\tau) - \lambda\varphi(\hat{n})\, ln\, \gamma$

يعطى متوسط معدل نمو الاقتصاد (AGR) وتباين معدل نمو الاقتصاد (VGR) كما يلي[4] :

$$AGR = \lambda\varphi(\hat{n})\, ln\, \gamma\, , VGR = \lambda\varphi(\hat{n})(ln\, \gamma)^2 ... ... (3.44)$$

الفرع الثاني: نموذج جروسمان-هيلبمان 1991

إذا كان رومر قد اهتم في نموذجه ببحث اثر التحديات التكنولوجية على سلع الإنتاج فان نموذج جروسمان -هيلبمان الذي جاء في مقال يحمل عنوان Quality ladders in the theory of Growth [5] و قد بحث ذات المسألة بخصوص سلع الإستهلاك، فوفقا لهما افترضا أن الإستهلاك ممثل بعدد محدد من السلع (القطاعات) كلها ضرورية نضرا لأن كل منها يلبي حاجة معينة لدى المستهلكين و ان كل نوع منها يتم قياسه بمستوى معين من الكفاءة فلا شك أن تحسين كفاءة السلع يشبه بالنسبة

[1] Ibid., p. 336
[2] Ibid., p. 336
[3] Ibid., p. 336
[4] Philippe Aghion, Peter Howitt; op.cit; p. 336
[5] Grossman, G.M and Helpman, E, **Quality ladders in the theory of Growth**, Review of economic Studies,58, 1991, PP.43-61.

لمستوى الإنفاق المعطى إنقاص ثمن السلعة بالنظر إلى ما يسمح به من زيادة حجم الإشباع [1]

كما افترض جروسمان -هيلبمان انه إذا كان هناك صناعة تنافسية للسلع الاستهلاكية وتستخدم مدخلات وسيطية مختلفة و متعددة في إنتاج سلع واحدة متجانسة بإفتراض أن هذه المدخلات الوسيطية هي المدخلات الوحيدة التي تستخدم في إنتاج هذه السلعة فإن لكل مدخل من المدخلات الوسيطية سلم الجودة الخاص به وعليه سيكون كل جيل جديد من المدخلات الوسيطية أفضل نسبيا من ما كان قبله وبالتالي يتم الوصول إلى أعلى درجة في سلم الجودة وهو ما يحفز المخترعين لزيادة البحث والتطوير للقفز أعلى من ذلك لواحدة او أكثر من المدخلات وإذا أمكن حماية حقوق الملكية و براءة الاختراع فان هذا المنتج سيسوق و يحقق منه أرباح الإحتكار و يستمر ذلك حتى تتمكن منشأة أخرى منافسة من إكتساب نوع جديد أفضل منه. إن وجود الوفورات الخارجية في مجال الاختراعات والتجديدات التي تتم بواسطة المنشآت الخاصة تعني أن أسواق المنافسة الكاملة لا تستطيع أن توفر الدافع الكافي للإستثمارات في المعرفة وهذا يستلزم سيادة المنافسة غير الكاملة حتى تستمر المنشآت الخاصة في توجيه الإستثمار إلى مجال الأبحاث والتجديد والإختراعات[2]

المطلب السابع: النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي

- **نموذج نادي روما**

ويسمى هذا النموذج بنموذج حدود النُّمو (1972)، الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدنِّي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النُّمو تصل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة، ويسمى النموذج بنموذج نادي روما؛ لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT.

تشير هذه الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أُسِّي قياسًا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضًا

[1] وفاء عبد الباسط، **النظريات الحديثة في مجال النمو الإقتصادي: نظريات النمو الذاتي (دراسة تحليلية نقدية)**، دار النهظة العربية، القاهرة (مصر) 2000 ص 89

[2] سليم إيمان محمد محمد، **تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية** (تقيم: باهر محمد علتم)، دار المستقبل العربي، 2000، ص 123-124

نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضًا، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة.

وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات؛ حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النُّمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل[1].

المطلب الثامن: نظريات مختلفة في النمو الإقتصادي (نظرية النُّمو المتوازن وغير المتوازن)

وهي للاقتصادي روزنشتاين رودان، ومُفاد نظريته: لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لابد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة.. ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركسة R. NURKSE فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها[2].

---

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 34.

[2] رغد زكي قاسم السعدي، **مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية**.http://econ.to-relax.net ،

أما بخصوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يُعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديًا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها

بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر[1].

كانت تلك أهم النظريات المقدمة لتفسير نمط وعملية النُّمو الاقتصادي في العصر الحديث.

[1] كيداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013، ص: 69،70.

الفصـــل الرابـــع

الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي باستعمال نماذج متجه الإنحدار الذاتي VAR

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول السابقة حول كل من الإستقرار الإقتصادي و الإنفاق العمومي و النمو الإقتصادي، في هذا الجانب من الدراسة سنحاول تقدير العلاقة بين الإنفاق العمومي و النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1962- 2021) بالإستعانة بالنمذجة القياسية عن طريق إستعمال نماذج متجهات الإنحدار الذاتي (VAR) و إضافة متغيرات إقتصادية أخرى كمعدل التضخم و النمو السكاني تساعد على تفسير الظاهرة المدروسة لمعطيات سنوية كلية للإقتصاد الجزائري بحيث تساعد النمذجة عن طريق تقنية متجهات الإنحدار الذاتي من وصف السلوك الحركي للسلسلة الزمنية الاقتصادية والمالية محل الدراسة و توضيح التغيير في معلمات النموذج (نظام المعادلات) عبر الزمن، وبالتالي يجعل من الممكن استعادة ديناميكية النظام بشكل أفضل، الأمر الذي يعطي مصداقية للسياسة الاقتصادية المنتهجة في البلاد (توقعات الاقتصاد الكلي) التي تتهيكل وتتكيف مع التغيرات أو الصدمات التي تمر بها البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

لما سبق ذكره تم التطرق في هذا الفصل التطبيقي إلى التعريف بالخصوصيات العامة للنمذجة عن طرق شعاع الإنحدار الذاتي، كمدخل للدراسة التطبيقية ثم عرض مفصل لإتجاهات المخططات التنوية في الجزائر من أجل معرفة نوع السياسة المالية المتبعة بالإضافة إلى التطرق إلى واقع النمو الإقتصادي في الجزائر لتختتم الدراسة بالتحليل القياسي لأثر سياسة الإنفاق الحكومي بإستعمال تقنية شعاع الإنحدار الذاتي واستخلاص النتائج وترجمتها.

المبحث الأول: نماذج متجه الانحدار الذاتي Les Modèles VAR

المطلب الأول: أدبيات نماذج متجهات الإنحدار الذاتي

في بداية سنوات الثمانينات قام كريستوفر سيمس **Christopher Sims** صاحب جائزة نوبل في الإقتصاد عام 2011 بوضع اللبنات الأولى لنماذج الإتجاه المشترك وذلك من أجل تحليل أثر التغيرات الظرفية على الإقتصاد. حيث رأى سميث أن النظرية التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد على بعض المتغيرات في بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تعريف مقبول للنموذج و كذا الأمر فيما يتعلق بإختيار المتغيرات الخارجية و شكل توزيع فترات الإبطاء الزمني، بمعنى آخر يجب أن لا يكون هناك تمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، حيث إقترح سيمس إستعمال نموذج إحصائي ديناميكي بدون قيود بديل لنماذج الإقتصاد الكلي الرئيسية في ذلك الوقت لاسيما نموذج IS-LM (**et Guillaumin, 2013 Gossé**) و بهذه الطريقة يتم التطرق إلى المتغيرات بشكل متساوي حيث ينطوي بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي علي خطوتين :

- اختيار المتغيرات ذات العلاقة حسب النظرية الاقتصادية التي تشكل الأساس للموضوع تحت الدراسة.
- اختبار طول فترة الإبطاء ويتم تقييد طول فترة الإبطاء بتضاؤل درجات الحرية الناتجة من أدراج عدد كبير لفترات الإبطاء.

الهدف من هذا النموذج بمجرد تقديره دراسة التفاعلات بين المتغيرات الإقتصادية الكلية والتنبؤ بالظواهر الإقتصادية بصفة دقيقة.

الفرع الأول: الخصائص العامة لنماذج متجه الانحدار الذاتي

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات كما أنه يعد امتدادًا طبيعيًا لنموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير، إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيرات يستفاد من نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وكذلك في التنبؤ. إذ يتفوق التنبؤ باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) على ما في السلاسل الزمنية أحادية المتغير ذلك لأن نماذج (VAR) تتكون من منظومة من المعادلات، وأن كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي وعلاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير الداخلي فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية (الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلية) الأخرى في المنظومة، وتتم معالجة منظومة المعادلات هذه بشكل متماثل. وعليه يمكن القول إن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي توضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن.

ولنماذج مُتجه الانحدار الذاتي بعض الخصائص الجيدة نذكر منها:

- أنها بسيطة وأنها لا تلزم التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية؛
- التقدير سهل حيث كل معادلة تقدر باستخدام المربعات الصغرى العادية؛
- التنبؤ باستخدام نماذج متجه الإنحدار الذاتي أفضل من تلك التي يتحصل عليها من المعادلات الآنية.

الفرع الثاني: إنتقادات نماذج متجهات الإنحدار الذاتي VAR

لقد تعرضت نماذج متجهات الإنحدار الذاتي VAR لبعض الإنتقادات نذكر منها:

- أنها نماذج غير مبنية على النظرية الاقتصادية فليس هناك تقييد على أي من معاملات النموذج فكل متغير يسبب الآخر .ولكن باستخدام الإختبارات الإحصائية يمكن تقدير النموذج والتخلص من المعاملات التي تظهر غير معنوية من أجل الحصول على نموذج قد يحوي النظرية. هذه الإختبارات تستخدم ما يسمى باختبار السببية.

- انتقاد آخر، هو فقد درجات الحرية باستخدام متباطئات عديدة. للحصول على المعاملات من الصعب ترجمة النتائج وذلك لنقص الخلفية النظرية.

للتغلب على هذه الانتقادات، قام المؤيدين لنماذج متجه الانحدار الذاتي بتقدير ما يسمى بدالة نبض الاستجابة function response impulse التي تختبر استجابة المتغير التابع في نموذج متجه الانحدار الذاتي إلى الصدمات في حد الخطأ.

تفيد **دالة نبض الاستجابة** في دراسة التفاعل بين المتغيرات في نموذج الإنحدار الذاتي، هذه الدوال تمثل ردة فعل المتغيرات للصدمات التي يتعرض لها النظام، عادة ما يكون واضحا، أي الصدمات ذات الصلة لدراسة مشكلة اقتصادية محددة، لذلك تستخدم المعلومات الهيكلية لدراسة مشكلة اقتصادية محددة، نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية وتقدير نبض الاستجابة يناقش بتوسع في التكامل المشترك.

في الاقتصاد الحديث دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل الاقتصاد عبر الزمن لصدمات خارجية ويتم نمذجتها في سياق نماذج الانحدار الذاتي بحيث تعامل الصدمات كمتغيرات خارجية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي متضمنة الإنفاق

الحكومي، الضرائب ومتغيرات السياسة المالية الأخرى .التغير في قاعدة النقود والمتغيرات الأخرى في السياسة النقدية، التغير في الإنتاجية، التغيرات التكنولوجية.

بحيث أن دالة نبض الإستجابة تصف ردة فعل المتغيرات الداخلية عبر الزمن مثل الإنتاج، الاستهلاك، الإستثمار البطالة عند وقت الصدمة والفترات الزمنية اللاحقة[1]

فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب محدد، فان دالة الاستجابة الفورية تقيس أثر تلك الصدمة على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى.

الفرع الثالث: الصيغة العامة لنماذج متجه الإنحدار الذاتي

يُمكن كتابة نموذج مُتجه الإنحدار الذاتي في شكله العام كما يلي[2]:

$$Y_t = \varphi(B)Y_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- Y_t: سياق عشوائي ذو الرتبة n؛
- $\varphi(B)$: كثير حدود مصفوفي من الدرجة p بمعامل إبطاء B يمكن كتابته كما يلي:

$$\boldsymbol{\Phi(B) = \phi_0 - B\phi_1 - B^2\phi_2 - \ ... - B^P\phi_P}$$

- ε_t: سياق التشويض الأبيض ذو البعد n؛

بحيث يمكن كتابة نموذج var كما يلي[3]:

$$\boldsymbol{y_{nt} = \phi_{n1}^{(1)} y_{1,t-1} + ... + \phi_{n1}^{(p)} y_{1,t-p} + ... + \phi_{nn}^{(1)} y_{n,t-1} + ... + \phi_{nn}^{(p)} y_{n,t-p} + \varepsilon_{n,t}}$$

نُلاحظ من خلال هذه المعادلة على أنها عبارة عن معادلة انحدار لعنصر Y_t من الشعاع على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع، وعليه فإن تقدير النموذج السابق باستخدام طريقة المربعات الصغرى المطبقة على كل معادلة ذات الخصائص

[1] عدنان الصنوري، **محاضرات في الاقتصاد القياسي**، جامعة صنعاء، ص 197-198

[2] Stephen Senn and Others, **Time Series data analysis using eviews**, Willey copyright, UK, 2009, p 575.

[3] Shumway R.H and Stoffer D.S, **Time Series Analysis and Its Applications,** SPRINGER, New York. 2006 P. 303-304

التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها من الخصائص المعتادة إذا كان السياق العشوائي Y_t مُستقر.

ليكن لدينا المتغيرين Y_1 و Y_2 فإنه يمكن كتابة نموذج متجه الإنحدار الذاتي عند فترة إبطاء من الدرجة الثانية $var(2)$ كما يلي:

$$Y_{1,t} = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{j} \beta_{1j} Y_{1,t-j} + \sum_{j=1}^{j} \delta_{1j} Y_{2,t-j} + \sum_{k=1}^{k} \lambda_{1k} X_k + u_{1t}$$

$$Y_{2,t} = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{j} \beta_{2j} Y_{1,t-j} + \sum_{j=1}^{j} \delta_{2j} Y_{2,t-j} + \sum_{k=1}^{k} \lambda_{2k} X_k + u_{2t}$$

حيث يقوم نموذج الإنحدار الذاتي بنمذجة شعاع لمجموعة من العلاقات الديناميكية للمتغيرات المدروسة في شكل نظام، بحيث تكون كل المتغيرات هي متغيرات داخلية في هذا النظام، وهي عبارة عن دالة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات داخلية أخرى من نفس النظام، عند نفس فترات الإبطاء لكل المتغيرات[1]، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (1.4) مخطط مسار نموذج متجه الانحدار الذاتي عند فترتين إبطاء

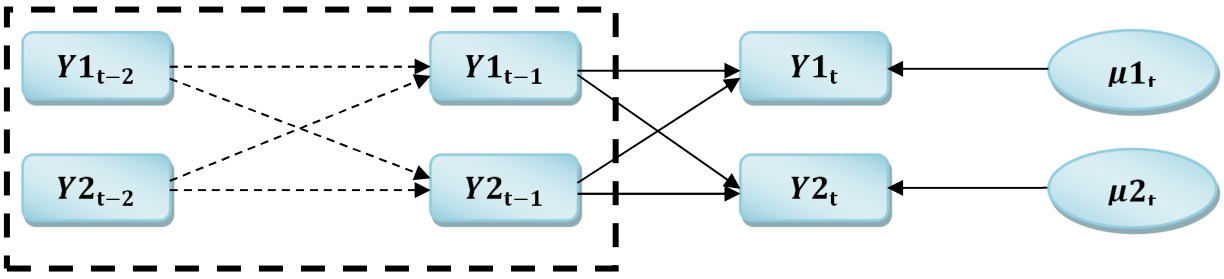

Source: Stephen Senn and Others, **Time Series Data Analysis Using Eviews,** Willey copyright, UK, 2009, p. 322

المطلب الثاني: أنواع نماذج متجه الإنحدار الذاتي

الفرع الأول: نماذج متجه الانحدار الذاتي القانونية:

تقوم نمذجة متجه الإنحدار الذاتي القانوني على نمذجة شعاع مكون من متغيرات مستقرة انطلاقا من الماضي الخاص بكل متغير.

يمكن كتابة نموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR القانوني ذو الدرجة p كما يلي :

[1] Stephen Senn and Others, **Time Series data analysis using eviews,** Willey copyright, UK, 2009, P 322

$$\boldsymbol{X_t = C + \Phi_1 X_{t-1} + \Phi_2 X_{t-2} + \ \dots + \Phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t = C + \sum_{i=1}^{p} \Phi_i X_{t-i} + \varepsilon_t}$$

$$t = 1, \dots, T$$

X_t هو شعاع ذو البعد (n x 1) و ε_t التشويش الأبيض ذو البعد (n x 1) بحيث يحقق الفرضيات الكلاسيكية.

- **نقاط القوة والضعف في نماذج متجه الانحدار الذاتي القانونية**

بالمقارنة مع نماذج المعادلات الآنية (أساس الاقتصاد القياسي الكلي حتى السبعينيات)، يتمتع نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR بميزة توضيح التغيير في معلمات النموذج (نظام المعادلات) عبر الزمن، وبالتالي يجعل من الممكن استعادة ديناميكية النظام بشكل أفضل، الأمر الذي يعطي مصداقية للسياسة الاقتصادية المنتهجة في البلاد (توقعات الاقتصاد الكلي) التي تتهيكل وتتكيف مع التغيرات أو الصدمات التي تمر بها البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن هنا لخص الباحثون الانتقادات الموجهة إلى المعادلات الأنية (نماذج الاقتصاد الكلي التقليدية)، والتي تمثل قوة نمذجة نماذج متجه الانحدار الذاتي، في ثلاث نقاط وهي ترجع عمومًا إلى سيمس **Sims** سنة 1980، التي اقتبسها Tsasa، A. K. ،JP. K. and Kabedi 2017)) ، وهي :

1. القيود المسبقة (أي أن المتغيرات الداخلية والخارجية معروفة تلقائيًا).
2. العلاقة السببية العشوائية (إتجاه السببية بين المتغيرات غير محدد وبشكل عشوائي).
3. المعالجة العشوائية للتوقعات. لاحظ أنه، على عكس نظام المعادلات الآنية الذي يعاني من مشاكل التعريف (من المستحيل حساب المعلمات الهيكلية أو تقدير المعلمات المخفضة إذا كان النموذج غير معرف بشكل كافٍ)، فإن نمذجة متجه الانحدار الذاتي تزيل القيود المرتبطة بتعريف المعادلات الهيكلية ويُنظر إليه بالتالي على أنه أقل تقييدًا من المعادلات الآنية، وذلك بفضل عدم مراعاة فرضية آنية التأثيرات بين المتغيرات وتحويل جميع المتغيرات الداخلية التي تعتبر متغيرات خارجية (مما يضمن التعريف الدقيق لمعادلات نماذج متجه الانحدار الذاتي). ومع

ذلك، فإن الفشل في مراعاة فرضية التأثيرات الآنية بين المتغيرات يجعل نماذج متجه الانحدار الذاتي تبدو كنماذج نظرية (خالية من أي أساس اقتصادي)، ولا تمثل الواقع الاقتصادي، ومن المحتمل أن يؤدي إلى تحيز السياسة الاقتصادية عن الهدف المتوقع.

يرتكز نموذج متجه الإنحدار الذاتي على أساس فرضية المعادلات المراد تقديرها والتي ليس لها أي أساس نظري (اقتصادي). بحيث يشكل هذا ضعفًا كبيرًا في نماذج متجه الإنحدار الذاتي VAR، هذا الضعف أدى إلى تطوير ما يسمى بنماذج متجه الإنحدار الذاتي "الهيكلية" SVAR، والتي تشكل علاجًا لها بقدر ما تجعل من الممكن التنبؤ بآثار التغييرات المحددة (القرارات أو السياسات المعروفة) في البيئة الاجتماعية والاقتصادية. حيث لم تعد الصدمات عشوائية أو غير معروفة وإنما، أصلها معروف ومحدد.

الفرع الثاني: نماذج متجهات الانحدار الذاتي الهيكلية

تُعتبر نمذجة مُتجه الإنحدار الذاتي نمذجة نظرية أكثر منها عملية، ذلك أن المنمذج الاقتصادي يتجاوز النظريات الإقتصادية في نمذجة التحركات الديناميكية للمتغيرات الإقتصادية، ولذلك تم اقتراح نوعا أخر من النماذج يأخذ بعين الإعتبار الآثار الآنية الموجودة بين المتغيرات الإقتصادية يعرف بنموذج الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلي.

الإنتقال من الشكل الهيكلي إلى الشكل المختزل من نوع VAR يتم كما يلي:

$$AX_t = B_1X_{t-1} + \ldots\ldots + B_pX_{t-p} + U_t$$

A هي مصفوفة ذات أبعاد $(n \times n)$ وعناصر قطرها الرئيسي متساوية وتساوي الواحد **1**

الشكل المُختزل لهذا النموذج يمكن كتابته كالتالي:

$$X_t = A^{-1}B_1X_{t-1} + \ldots\ldots + A^{-1}B_pX_{t-p} + A^{-1}U_t$$
$$= C_1X_{t-1} + \ldots\ldots + C_pX_{t-p} + A^{-1}U_t$$

عادة ما تقترح نظرية الإقتصاد الكلي مجموعة من المعلومات التي يمكن الإعتماد عليها من أجل نمذجة متجهات الانحدار الذاتي، وفي هذا الإطار يمكن أن نجد نوعين من القيود:

- قيود في الأجل القصير: ترتبط بظواهر التعديل الكلي على مستوى بعض المتغيرات، وتتعلق بالآثار الناتجة عن التغير الحاصل في المتغيرات نتيجة لحصول تغيير في واحد منها؛
- قيود في الأجل الطويل: وترتبط بالنتائج الأساسية للتوازن العام.

- **الخصائص:**

على عكس نماذج متجه الانحدار الذاتي القانونية، تساعد نماذج متجه الإنحدار الذاتي الهيكلية على:

- توضح استجابة متغيرات النموذج للصدمات الهيكلية بصفة محددة (المعطاة)؛
- بفضل تحليل التباين في الخطأ المتوقع، تقوم هذه النماذج بتقييم متوسط حصة صدمة هيكلية معطاة داخل ديناميكية المتغيرات؛
- تقييم الحصة التراكمية على مدى فترة صدمة معينة في ديناميكيات كل متغير في النموذج، وذلك بفضل التقسيمات التاريخية المقدمة؛
- إجراء عمليات محاكاة أو سيناريوهات للحالات أو الظروف المستقبلية للمتغيرات وفقًا للصدمات الهيكلية المستقبلية المحتملة

المطلب الثالث: أدوات الدراسة

إن بناء نموذج متجه الإنحدار الذاتي يتطلب ما يلي[1]:

- أن تكون السلسلة الزمنية مستقرة أي لا تحوي جذر الوحدة؛
- تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج؛
- دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات؛
- تحويل النموذج إلى نظام لمعرفة المعنوية؛
- الاختبارات التشخيصية للتأكد من صلاحية النموذج؛

[1] Jeffrey M Wooldridge, **Introduction À L'économétrie**, 2e édition, éditeur de Boeck supérieur, Paris 2018, P.108

- دوال نبض الإستجابة وتفكيك التباين لخطأ التنبؤ.

وما تجدر الإشارة إليه، أن إتباع الخطوات السابقة مرهون بالأهداف المقصود الوصول إليها من الدراسة، تقدير العلاقة قصيرة أو طويلة الأجل أو التنبؤ.

الفرع الأول: دراسة الإستقـرارية

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، ونقول عن سلسلة زمنية مستقرة بمعنى ضعيف إذا كانت توقع تبايناتها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن [1] وذلك يعني[2]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن: $E(y_t) = E(y_{t+r}) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن أي: $var\ (y_t) = E\left[\left(y_t - E(y_t)\right)\right]^2$
- أن يكون التغاير(Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير، أي:

$$cov(y_t, y_{t+k}) = (y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)$$

- **السلاسل الزمنية غير المستقرة:** السلاسل الزمنية غير المستقرة هي السلاسل التي يتغير فيها المتوسط باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، ويعود عدم الاستقرار إلى نمط السلسلة، حيث يوجد نمطين من المسارات غير المستقرة[3]:

- **النـوع الأول**: عـدم الإسـتقرارية مـن الصـنف **TS** (**T**rend-**S**tationary) وهـي سلاسل غير مستقرة لها معادلة اتجاه عام محددة فضلا عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي يساوي الصفر وتباينه ثابت.

- **النـوع الثـاني**: عـدم الإسـتقرارية مـن الصـنف **DS** (**D**ifférence-**S**tationary) وهـي سلاسل غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي وتتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل، ومن أجل جعلها مستقرة نقوم بتطبيق مرشح الفروقات الأولى.

الفرع الثاني: اختبارات الاستقرارية

---

[1] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي :محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2012 ص 200

[2] Aragon Yves, **Séries temporelles avec R**, EDP Sciences, Paris, 2016, P 59

[3] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي :محاضرات وتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص297 -298

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في تحليل البيانات ودراسة النماذج القياسية، وذلك تفاديا لظهور مشكلة الانحدار الزائف، وتوجد عدة طرق لاختبار الاستقرارية منها ما هي كيفية وأخرى إحصائية، وسوف نعتمد في هذه الدراسة على ملاحظة الرسم البياني وفحص دالة الارتباط الذاتي كاختبارات كيفية وعلى اختبار ديكي فولر المطور (ADF) كاختبار إحصائي والذي يعتبر من بين أنجع، اختبارات الجذر الوحدوي لدراسة الاستقرارية.

1. الرسم البياني: قبل إخضاع السّلسلة الزّمنية المدروسة لأيّ إختبار رسمي، يُستحسن تمثيلها بيانيا بدلالة الزّمن إذ أنّ المنحنى البياني النّاتج عن هذه العملية يُعدّ بمثابة إشارة أوّلية عن الطّبيعة المحتملة للسّلسلة الزّمنية[1]، فمثلاً، إذا كان هذا المنحنى يُظهر إتّجاهًا عاما (إلى الأعلى أو إلى الأسفل)، فإنّ ذلك سيترك انطباع أوّلي مفادُه أنّ السّلسلة الزّمنية محلّ الدّراسة، هي سلسلة غير مستقرّة، حيث أنّ متوسّطها يكون متغيّر مع الزّمن .من جهة أخرى فإنّه يمكن تدعيم هذه الملاحظات، من خلال دراسة التّمثيل البياني لدالة الإرتباط الذّاتي المقدّرة (Correlogram) واختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات هذه الأخيرة، فعدد القيّم الواقعة خارج مجال الثّقة، وكذا شكل تناقص هذه القيّم، يمكن أن يعطينا فكرة عن مدى إستقرارية السّلسلة الزّمنية. فمثلاً إذا كان معامل الإرتباط الذّاتي ينطلق من قيمة مرتفعة (تقع خارج مجال الثّقة)، ثم يتّجه نحو"الصّفر "ببطىء، فإنّنا يمكننا أن نخلص إلى عدم إستقرارية السّلسلة المدروسة.

2. دالة الارتباط الذاتي :وتعتمد هذه الطريقة على فحص دالة الارتباط الذاتي، فإذا كانت كل المعاملات المحسوبة تقع داخل مجال الثقة، أي أنها معدومة فإنه يمكن القول أن السلسلة الزمنية مستقرة، أما إذا لاحظنا من خلال بيان الارتباط الذاتي عدم وجود تناقص لهذه النسب فإننا نستطيع القول أن السلسلة الزمنية غير مستقرة لوجود مركبة الاتجاه العام.

[1] D.N. Gujarati, Basic Econometrics, 4th edition, Mc Graw-Hill / Irwincompanies Inc New York, 2003, P. 807.

اختبار ديكي فولر المطور(ADF) : يعتبر اختبار ديكي فولر المطور من أهم اختبارات الجذر الوحدوي وأكثرها استخداما، ويرتكز على الفرضية $(H_1 : |\phi| < 1)$ وعلى التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة[1]، وسيتم تطبيق هذا الاختبار على النماذج الثلاثة باستخدام برنامج Eviews (والذي يتميز بأنه يعطي، النتائج وفقا لفترات تباطؤ مثالية، وذلك من أجل اختبار الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر وحدة وبالتالي عدم استقرارية السلسلة ضد الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار السلسلة، وتتمثل خطوات اختبار ADF كما يلي:[2]

✓ نقوم بتقدير **النموذج الثالث** أي الصيغة ذات الاتجاه الزمني والحد الثابت، ثم نجري اختبار الفرضية الخاصة بهذا النموذج، فإذا تم قبول الفرضية (H_0) فإن هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (b) باستعمال اختبار ستيودنت (t) فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار $(\boldsymbol{TS})$ (**T**rend- **S**tationary) وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وقبلنا الفرضية البديلة(H_1) فإننا نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

✓ في **النموذج الثاني** إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستيودنت (t) فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار $(\boldsymbol{DS})$ (**D**ifférence- **S**tationary) بانحراف. وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت(c) أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من المسار الصفر فإن السلسة الزمنية من المسار (DS) دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (c) أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وتم قبول الفرضية البديلة (H_1) نمر إلى تقدير النموذج الأول.

✓ في **النموذج الأول** إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار(DS) دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة طريقة الفروقات، أما إذا تم قبول الفرضية البديلة (H_1) فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

[1] Bourbonnais Régie**, Econometrie**, Dunod, 10eme édition, Paris, 2018, p 268.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2005 ، ص662 -664

الفرع الثالث: اختبارات التكامل المشترك

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، يتم البحث عن وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات من عدمه أو ما يعرف بالتكامل المشترك، والذي يستلزم استقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، وكذلك وجود شعاع تكامل أو أكثر بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، والذي يتم الكشف عنها بواسطة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك والذي يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفات التباينات والتباينات المشتركة.

إذا كانت المتغيرات غير مستقرة، متكاملة من الدرجة الأولى مثلا، فهناك احتمال وجود تكامل مشترك، فوجود تكامل مشترك محتمل يعني أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة ولها نفس درجات التكامل، التقدير بطريقة المربعات الصغرى يسمح بحساب بواقي التقدير:

$$\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \widehat{\beta}_0 - \widehat{\beta}_1 x_{t1} - \widehat{\beta}_2 X_{t2} \ldots \widehat{\beta}_k X_{tk}$$

إذا كانت سلسلة بواقي التقدير مستقرة، فإننا نقبل فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات، علما أن اختبارات الاستقرارية لديكي فولر يجب أن تتم انطلاقا من القيم الحرجة المستعملة من طرف ماكينون1991 بدلالة عدد متغيرات النموذج

الفرع الرابع: تقدير النموذج واختيار فترة التباطؤ

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات تأتي مرحلة تقدير النموذج، وكما ذكرنا سابقا فإنه توجد عدة طرق للتقدير، إلا أن طريقة المربعات الصغرى هي الأكثر شيوعا واستعمالا، لذلك سوف نعتمد على هذه الطريقة في تقدير معاملات النموذج.

وقبل تحديد المعاملات يجب أولا تحديد درجة النموذج، أي ما يعرف بدرجة تأخير النموذج (P) والتي يتم تحديدها عن طريق عدة معايير إحصائية تعمل على تدنية مجموع مربعات البواقي، وسوف نعتمد على معايير أكايك وشوارتز وهانان-كيونن Schwartz ; Akaike ;، Hannan-Quinn

- **معيار أكايك Akaike information criterion (AIC)**

$$AIC = log\ \hat{\sigma}_u^2\ (n) + \frac{2}{T}\ n$$

- **معيار هانان-كيونن Hannan-Quinn information criterion (H-Q)**

$$HQ = log\ \hat{\sigma}_u^2\ (n) + \frac{2\ log\ T}{T}\ n$$

- **معيار شوارتز Schwarz information criterion (SIC)**

$$SC = log\ \hat{\sigma}_u^2\ (n) + \frac{log\ T}{T}\ n$$

حيث أن:

$\hat{\sigma}_u^2$: ترمز لتباين المتغير العشوائي.

n : عدد متغيرات النموذج

T : عدد المشاهدات

ويتم اختيار فترة الإبطاء المثلى (P) على أساس أقل قيمة تقابل الاختبارات الثلاثة المذكورة أعلاه.

الفرع الخامس: دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات

يُعتبر موضوع السببية من أهم المواضيع في القياس الاقتصادي، كونه يبرز ويوضح العلاقات الموجودة بين الظواهر الاقتصادية وبالتالي المساعدة في رسم ووضع السياسات الملائمة، ومن الناحية العملية توجد العديد من الاختبارات القياسية التي تدرس وجود علاقة سببية بين المتغيرات من عدمها، وسوف نعتمد في دراستنا للعلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية على سببية غرانجر والتي تبحث عن وجود علاقة سببية مباشرة بين متغيرين خلال الأجل القصير بناء على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على معنوية العلاقة (إحصائية فيشر)، حيث نختبر الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين في الأجل القصير ضد الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

من خلال ما سبق يظهر جليا أنّ مفهوم السّببية عند "Granger" لا ينفصل عن فكرة الأسبقية .أي أنه إذا كان الحدث x هو سبب وقوع حدث آخر y فإنّ الحدث x يجب أن يسبق الحدث y .

لكن بالرّغم من أنّ هذا الطّرح الفلسفي قد يبدو منطقيا إلى حد ما، إلا أنّ عملية تطبيق وتنفيذ هذه الفكرة، باستخدام بيانات السّلاسل الزّمنية الإقتصادية قد تعترضها عوائق جمّة.

من خلال تعريف السّببية أعلاه، فإنّه إذا كان لدينا نموذج var(p) يعبر عن x و y تكون y لا تسبب x إذا وفقط إذا كانت مصفوفة المعلمات Φ_j عبارة على مصفوفات مثلية من الأسفل بالنسبة لكل قيم j حيث$(j = 1,2,3.....p)$ ويكتب نموذج VAR المقيد في هذه الحالة كما يلي:

$$\begin{bmatrix} x_t \\ y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \Phi_{1\,1}^{(1)} & 0 \\ \Phi_{2\,1}^{(1)} & \Phi_{2\,2}^{(2)} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-1} \\ y_{t-1} \end{bmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} \Phi_{1\,1}^{(p)} & 0 \\ \Phi_{2\,1}^{(p)} & \Phi_{2\,2}^{(2)} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-p} \\ y_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{bmatrix} \dots\dots\dots(4.1)$$

إذن إختبار غياب علاقة سببية من y نحو x يعني إختبار الفرضية:

$$H_0 : \Phi_{1\,2}^{(j)} = 0 \qquad \forall\, j \in [1, p]$$

ضد الفرضية:

$$H_1 : \Phi_{1\,2}^{(j)} \neq 0 \qquad \forall\, j \in [1, p]$$

في المعادلة السابقة.

وهي الفرضية الّتي يمكن إخبارها بالاعتماد على إختبار Fisher (F) الّذي يتضمّن إتّباع الخطوات التّالية:

1. نقدر انحدار x_{t} على قيمها الخاصة المؤخرة، والقيم المؤخرة ل y باستخدام طريقة المربعات الصغرى ثم نحتفظ بمجموع مربعات البواقي، والّذي يمثل مجموع مربعات بواقي الإنحدار غير المقيّد (RSS_{UR}) .
2. نقدر نموذج إنحدار ذاتي بسيط للمتغيّرة x_{t} على قيمها الخاصة المؤخرة فقط، مجموع مربعات البواقي الناتج هو مجموع مربعات بواقي الإنحدار المقيّد(RSS_{R})
3. تُعطى الإحصائية F للإختبار بالعلاقة التّالية :

$$F = \frac{RSS_{\mathrm{R}} - RSS_{\mathrm{UR}}/\mathrm{p}}{RSS_{\mathrm{R}}/(\mathrm{T} - 2\mathrm{P} - 1)} \sim F(P\,; T - 2P - 1) \dots\dots\dots(4.2)$$

4. إذا كانت قيمة F المحسوبة تفوق قيمتها المُجدولة عند مستوى معنوية معيّن، نرفضH_0 ونقر بوجود، علاقة سببية من y نحو x والعكس صحيح.

5. يمكن تكرار الخطوات من 1إلى 4 لاختبار غياب العلاقة السّببية من x نحو y إحصـائية المعادلة السابقة تملك توزيع F بالضّبط، إذا تعلق الأمر بانحدار مع **مُحدِّرات** مثبَّتة وأخطاء تملك سلوك تشويش أبيض، وموزّعة طبيعيا، ولهذا فإنّ هذا الإختبار في هذه الحالة يكون صالح تقاربيًا فقط بسبب وجود المتغيراتّ التابعة المؤخرة في الإنحدار المستخدم لإجرائه.

كما يمكننا الإعتماد على إختبارات أخرى تستعين بإحصـائية والد (Wald) أو إحصائية كسر الإحتمال (LR) (في حالة توفر فرضية التوزيع الطبيعي).

الفرع السادس: تحليل التباين والصدمات ودوال الاستجابة

من بين أهم مزايا نماذج VAR أنها تساعد على تحليل آثار السياسة الاقتصادية وكذلك القيام بتنبؤات في المستقبل، وذلك من خلال محاكاة الصدمات العشوائية وتحليل تباين خطأ التنبؤ. يسمح تحليل الصدمات ودوال الاستجابة بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام، إذ تبين حسب سيمس أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات.

في حين يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة كل تجديدة (Innovation) في تباين الخطأ، إذ يمكننا رياضيا كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h كدالة لتغير الخطأ الخاص لكل متغير على حدا، ويكفي بعد ذلك ربط كل من هذه الفروق بالتباين الكلي للحصول على وزنها النسبي كنسبة المئوية[1]

الفرع السابع: اختبار النموذج من الناحية القياسية:

بعد التأكد من سلامة وصلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية تأتي مرحلة المعايرة القياسية لمعرفة مدى انسجام النموذج التقديري وخلوه من المشاكل القياسية، إذ سنتأكد من استقرارية النموذج، وكذلك غياب مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

[1] Bourbonnais Régie, **Econométrie**, op-cit, p 312.

1.اختبار استقرارية النموذج :سوف نعتمد لدراسة استقرارية النموذج على اختبار (*Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial*) حيث يعتمد هذا الاختبار على تقدير معاملات القيم الذاتية لنموذج نموذج متجه الانحدار (VAR) الذاتي المستخدم، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج إذا كانت الجذور كلها تقع داخل الدائرة الأحادية.

2. اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء :غياب مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي يثبت أن فترة التباطؤ المختارة فترة مثالية، ولإثبات ذلك سوف نعتمد على اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM-Test) حيث يتم اختبار صحة، الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، ضد الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء، حيث يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كانت الإحصائية (LM-Test) المحسوبة أكبر من 1%

المطلب الرابع: اتجاهات المخططات التنموية في الجزائر.

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة لتحقيق المسيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، لهذا وجب عيها توفير شروط البدء بتطبيق هذا التخطيط، أهمها التحكم قي القوى الاقتصادية (وسائل الإنتاج، التمويل) للبلاد، حيث شهدت عدة إصلاحات اقتصادية في فترة التسعينات منها لجوئها إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وصولا إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى غاية 2030 والمتمثلة في :[1]

الفرع الأول: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي 1990 - 1998

أمضت الجزائر أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 مارس 1989، تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته 300 مليون دولار في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت أو الاستقرار، ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات وذلك باستعادة

[1] بلعزوز بن على، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ص 190

التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي الذي يهدف إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي، والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي.

بدأ الاقتصاد الجزائري يساير التحول نحو اقتصاد السوق، وتحققت معدلات نمو جد مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي خاصة سنة 1991 بمعدل 55.51 % وهي أعلى نسبة مسجلة طيلة فترة الدراسة، أما في السنة التي سبقتها فتم تسجيل معدل 31.35%، إلا أنه ابتداء من سنة 1992، بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي ب 2% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي، للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5%من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992 - 1993. وقد ساهم الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات في إحداث آثار على ميزان المدفوعات، مما زاد من أعباء الديون الخارجية وخدمة الدين الذي بلغ 86 % سنة 1993 بعدما كان 76 % في سنة 1992، الأمر الذي استدعى الشروع في إصلاحات هيكلية معمقة، عن طريق إبرام إتفاق ائتماني هو الثالث من نوعه مع صندوق النقد الدولي، وكان ذلك في أفريل 1994، امتد لأربع سنوات، صاحبه إعادة جدولة الديون الخارجية، وقد نفذ البرنامج على مرحلتين:

1. مرحلة التثبيت الهيكلي 1994-1995: خلال هذه المرحلة عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا عن السنة السابقة إذ بلغ 0.7 % بعدما كان في حدود 2.1 % ووصل حجم الناتج إلى 1487403.6 مليون دج سنة 1994 أي بمعدل نمو قدره 25.02 %

2. مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1998: لقد شهدت هذه المرحلة تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمعدلات نمو إيجابية قدر متوسطها بـ 3.6% إذ تعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها أعلى معدل نمو منذ عام 1986 بـ 5.1% وهذا بالرغم من انخفاض في أسعار البترول، والذي أثر بشكل كبير على معدل نمو الناتج الداخلي الخام أين بلغ 1.81% بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي سجل خلال نفس السنة انخفاض بنسبة 1.5%.

الفرع الثاني: مرحلة الإنعاش الإقتصادي

شرعت الحكومة الجزائرية منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل

النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الحكومي، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية.

- **البرنامج الأول/ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة 2001- 2004:**

يعد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر، بعد تطبيقها لسياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات، والتي لم تؤدي نهائيا إلى التخلص من مسببات الأزمة الاقتصادية التي عانت منها، وقد استندت هذه السياسة الجديدة للتنمية على رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري. بهدف مجموعة من الأنشطة الرئيسية الموجهة خصيصا لدعم المؤسسات، الأنشطة الإنتاجية والفلاحة الشيء الذي يفسر زيادة الإنفاق الحكومي من سنة لأخرى حيث تم تخصيص 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار) مبدئيا ليصبح غلافه المالي 1216 مليار دينار (أي يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له، وإعادة تقييم معظم المشاريع المبرمجة سابقا[1].

يستهدف البرنامج بالدرجة الأولى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف تشمل :[2]

- الحدّ من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحدّ من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية، وترتكز المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على خمس محاور رئيسية تشمل:
- دعم الإصلاحات الاقتصادية؛
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل، لاسيما تشجيع المؤسسات المنتجة والنشاطات الإنتاجية الفلاحية؛
- دعم التنمية المحلية؛
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية وتحسين المستوى المعيشي للسكان؛
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية .

يُوضح الجدول الموالي تخصيصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

الجدول رقم (1.4) :مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.

[2] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2009**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 202

الوحدة :مليار دج

القطاعات	مجموع المبالغ	النسبة المئوية من المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	% 40.10
تنمية محلية وبشرية	204.5	% 38.90
تنمية محلية	114.0	
تنمية الموارد البشرية	90.2	
دعم قطاع فلاحة والصّيد البحري	65.3	% 12.40
قطاع الفلاحة	55.8	
قطاع الصّيد البحري	9.5	
دعم الإصلاحات	45.0	% 8.6
المجموع	525	% 100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87 .

نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه:

- بالنسبة لقطاع الأشغال كبرى والهياكل قاعدية فقد استفاد من مبلغ 210.5 مليار دينار، أي بنسبة 40.1% وهو ما يدل على دعم الحكومة على تدارك العجز المسجل في هذا القطاع والذي سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة منها والخاصة، وتوفير الهياكل القاعدية التي تسمح بتوفير مناخ الاستثمار، مما يؤدي إلى خلق أو توفير مناصب شغل جديدة والرفع من معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية؛

- قطاع التنمية المحلية والبشرية :خصص لهذا القطاع اعتماد مالي قدره 204.2 مليار دينار أي بنسبة 38.9% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعد هذا مؤشرا لتحقيق أهداف البرنامج والمتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي وتحسين الإطار المعيشي للمواطن مما يؤدي إلى تحسين معدلات التنمية البشرية؛

- أما قطاع الفلاحة والصّيد البحري فلم يستفد سوى من 65.3 مليار دينار أي ما يعادل 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من مبلغ خاص ابتداء من سنة 2000 في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم؛

– فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات و الذي قدر ب 45.0 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 6.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج. وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

لقد تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الإقتصادية ورافق ذلك إستعادة الأمن عبر كافة أرجاء البلاد وقد تجسد هذا الإنعاش من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية والتي يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم: (2.4) تطور بعض المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة 2000- 2004

المؤشرات	التشغيل	البطالة	الفقر	التضخم	الرقم القياسي للأسعار	ميزان المدفوعات	الديون الخارجية	الناتج الداخلي الخام	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام
الوحدة	ألف نسمة	%	%	%	100=2000	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	دولار
2000	22.215	28.8	12.1	0.34	0.3	7.9	25.1	54.7	1801
2004	714.000	17.7	6.8	3.6	3.6	9.6	21.4	84.6	2620

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع:

www.imf.orgIMF staff country report, **statistical appendix 2012**, sur:

من خلال الجدول (2.4) نلاحظ أن المؤشرات السابقة شهدت تحسنا ملحوظا وتم استرجاع التوازنات الإقتصادية الكلية، حيث سمحت معدلات النمو الإقتصادي من استحداث 717 ألف منصب شغل وتقليص نسبة الفقر، حيث أصبح بلغت نسبة السكان اللذين يعيشون بدولار واحد في اليوم إلى 6.8% كما انخفضت المديونية بنسبة 15%. أما فيما يخص الناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منه فقد إرتفعا بنسبة 55% و45% على التوالي وبالمقابل فقد ارتفع معدل التضخم بنسبة 3.6%.

- **البرنامج الثاني/ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ في الفترة 2005-2009:**

جاء هذا البرنامج لمواصلة المشوار التنموي من أجل بناء الإقتصاد الوطني وكذا مواصلة البرامج والمشاريع الذي سبق إقرارها وتنفيذها في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، يستهدف مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط ومرافقة أداة

الإنتاج الوطنية في تحولها الحقيقي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، ويهدف بالأساس إلى[1]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

حيث قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة لهذا البرنامج بمبلغ 8507 مليار دينار (أي ما يعادل 55 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دج) ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا. أما الغلاف المالي الإجمالي فكان 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الأخرى.[2]

ويهدف البرنامج إلى:

- تطوير البنية التحتية من خلال ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه؛
- إحداث تنمية فلاحية وريفية؛
- تنمية ولايات الجنوب والهضاب لفك العزلة؛
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن؛
- عصرنة المصالح العمومية؛

جاءت نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو إيجابية نوعا ما لبعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

انخفاض الديون الخارجية من 22 مليار دولار مع نهاية برنامج الإنعاش الإقتصادي إلى 0.48 مليار دولار سنة 2009 أي نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو، أما فيما يخص الديون الداخلية فقد انخفضت من 911 مليار دج سنة 2003 إلى 705.9 مليار دج سنة 2009، الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 137.21 مليار

[1] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2009**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2010 ص 202

[2] محمد مسعي مرجع سبق ذكره، ص 10

دولار سنة 2009 مقابل 103.20 مليار دولار سنة 2005 مع معل تضخم وصل في المتوسط إلى 5.7 %.

الجدول الموالي يبين المبالغ المالية التي سخرت لتنفيذ أهداف البرنامج

الجدول رقم (3.4): المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2009.2005

القطاعات	المبلغ المخصص (مليار دج)	النسبة المئوية من المجموع
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	150.00	% 40.5
دعم التنمية الاقتصادية	10.15	%8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	4.00	%48
تطوير التكنولجيات الجديدة للإتصال	50.00	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: مجلس الأمة، أفريل 2005، ص 6 - 7

البرنامج الثالث/ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) 2010 -2014:

خصصت له الجزائر غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه وقدره حوالي 286 مليار دولار أمريكي .ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات، حيث يهدف هذا البرنامج إلى:

- إستكمال المشاريع الكبرى التي في طور الإنجاز كقطاعات السكك الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، أي ما يعدل 130 مليار دولار أمريكي
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار د ج أي ما يعدل 156 مليار دولار أمريكي
- تحسين التنمية البشرية؛ وإنشاء مناصب شغل حيث خصصت الجزائر 350 مليار دج لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- التنمية الصناعية؛
- تطوير اقتصاد المعرفة .

كما تم رصد مبلغ 1566 مليار دج للتنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة موزعة على النحو التالي [1]:

[1] عبد المجيد بوزيد، **برنامج الاستثمار العمومي 2014/2010** الدولة تقرر مقومات الاقتصاد الجزائر http://www.djazairess.com/alfadjr/159869

1. **قطاع الفلاحة:** رصد له أزيد من 1000 مليار دج، بالإضافة إلى أزيد من 16 مليار دج لقطاع الصّيد البحري

2. **قطاع الصناعة:** رصد له مبلغ 50 مليار دج لتأهيل وإنشاء 80 منطقة صناعية، مع تجسيد أزيد من 2000 مليار دج من القروض المسيرة من الدولة، فضلا عن تنمية الصناعات البتروكيماوية وتحديث الشركات العمومية وبناء محطات للطاقة الكهربائية.

3. **المؤسسات المتوسطة والصغيرة:** رصد لها مبلغ 100 مليار دج، منها 80 مليار دج لتأهيل 20 ألف مؤسسة، و 16 مليار دج لمرافقة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة .هذا البرنامج يمكن أن يستفيد من 300 مليار دج من القروض البنكية الميسرة.

ومن جانب آخر فقد تم الاهتمام بمجال الشغل ومكافحة البطالة حيث تم رصد مبلغ 360 مليار دج لمكافحة البطالة منها 150 مليار دج موجهة لدمج المتخرجين من الجامعة ومعاهد التكوين، ستوجه لدعم إنشاء المؤسسات والنشاطات المصغرة، أما 130 مليار دج فستوجه للتشغيل المؤقت.

وتفصيلا، يمكن إجمال أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي انطلاقا من مستهدفات المخططات الثلاثة كما يلي:

- دعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية؛
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية،
- تحسين الإطار المعيشي للسكان؛
- دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية؛
- دعم وتطوير قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية والنقل؛
- دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة والصّيد البحري؛
- دعم قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال؛
- تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية والتعليم العالي، التكوين المهني والصحة، تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية)؛
- تطوير قطاع المياه وقطاع التهيئة العمرانية؛
- دعم الفلاحة والتنمية الريفية؛
- دعم القطاع الصناعي والعمومي،
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

- **النموذج الإقتصادي الجديد للنمو الإقتصادي 2016 - 2030:**

لجأت الجزائر إلى وضع أسس جديدة للنمو الاقتصادي بعد انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وهذا بهدف تنشيط باقي القطاعات والرفع من مساهمتها

في تحقيق النمو الاقتصاد من خلال وضع نموذج جديد للنمو الإقتصادي 2016- 2030.

ويمكن تعريفه على أنه برنامج يحتوي على حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية، والذي أعلن عنه من طرف الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في سنة 2016، وصادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016، يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016- 2019، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.

ففي الشق المتعلق بالموازنة يبرز النموذج الجديد للنمو أهداف محددة إلى غاية سنة 2019 وتتمثل حسب الوثيقة الموجزة لهذا البرنامج التي نشرت عبر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية فيما يلي :[1]

- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من النفقات؛
- تقليص محسوس لعجز الخزينة في حدود سنة 2019؛
- تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي؛

ويمر هذا النموذج بثلاث مراحل أساسية هي[2] :

✓ **مرحلة الإقلاع:** ما بين 2016 و 2019 والتي تتمحور حول بعث السياسة التنموية الجديدة وتميزت بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

✓ **المرحلة الإنتقالية:** ما بين 2020 و 2025 هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني من خلال تثمين القدرات الخاصة للإرتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.

✓ **مرحلة الإستقرار:** ما بين 2026 و 2030 يكون في هذه المرحلة الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

هناك عدة عوامل كانت سببا في لجوء الحكومة لهذا البرنامج أهمها:

[1] Le Nouveau Modèle De Croissance (Synthèse), Ministère Des Finances, Juillet 2016, P 2
[2] Le Nouveau Modèle De Croissance (Synthèse), Ministère Des Finances op-cit P 11

- تراجع الإيرادات العامة للجزائر بفعل انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 40 دولار للبرميل، قبل أن ترتفع قليلا وتستقر ما بين 50 و 60 دولار للبرميل لأكثر من سنتين ونصف وهو ما أثر على إيرادات الميزانية والتي شكلت الجباية البترولية أكثر من 60 % منها (وصلت حتى 82 % سنة 2011)[1]

- تطور عجز الموازنة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يفسر عدم قدرة الدولة على إيجاد مصادر لتمويله، وهو الأمر السائد في الوقت الحاضر بعد استنزاف الاحتياطيات التي تأثرت بشكل كبير بعد سنة من انهيار أسعار النفط في سنة 2014.

الجدول رقم: (4.4) رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2013-2019 (مليار دينار)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات الميزانية	**6092,1**	**6995,7**	**7656,3**	**7383.6**	**5535**	**8627**	**8557**
إيرادات الميزانية	**5940.9**	**4385.7**	**5103.1**	**5042,2**	**4740**	**6496**	**6507**
رصيد الموازنة	**-151.2**	**-1257.3**	**-2553.2**	**-2341.4**	**-795**	**-2231**	**-2050**

المصدر: تقارير البنك المركزي ومشروع قانون المالية لسنتي 2018 و 2019

- نفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات كليا بداية سنة 2017 بعدما كان يبلغ 740 مليار دينار نهاية شهر ديسمبر 2016 والذي استخدمت مواده في تمويل عجز الموازنة خاصة في سنتي 2014 و 2015 وكذا 2016 حيث تم اقتطاع حوالي 1387.9مليار دينار لتمويل هذا العجز المتراكم [2]

- تراجع احتياطي الصرف الأجنبي بسبب انخفاض أسعار البترول بحكم أن المحروقات هي المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بما أنها تشكل 98% من الصادرات هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب زيادة وتيرة الواردات من السلع خاصة الأساسية.

الجدول رقم: (5.4) حجم إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
حجم إحتياطات الصرف (مليار دولار)	178.94	144.13	114.14	97.33	88

المصدر: طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، النموذج الإقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، ورقة محاضرة، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري على

[1] تقرير البنك المركزي، 2012 ، ص 97
[2] تقرير البنك المركزي، 2016 ، ص77

ضوء التطورات الإقتصادية الإقليمية والدولية، نوفمبر 2019

أهداف النموذج[1]: على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد، يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات يقدر ب 6.5 % ما بين 2020 و 2030 و " ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2.3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 3.5 % حاليا إلى 10%. غير أن بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب نفس الوثيقة الموجزة لهذا البرنامج التي نشرت عبر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

ويتعلق الأمر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

ويسعى النموذج من جهة أخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره".

كما يهدف إلى تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع. من أجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية.

وتُشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه".

وبخصوص الاستثمار ينتظر من أجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات أعلى للنمو اقتصادي.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية **تجسيد النموذج الإقتصادي الجديد في أفاق 2030**، المقال أدرج يوم: الثلاثاء, 11 أفريل 2017 09:17 الفئة إقتصاد https://www.aps.dz/ar/economie/41833

-

وعلى هذا الأساس، يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة للاستثمار الخاص والعام على وجه سواء. من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من سنة 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة وذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يخص قابلية الدفع الخارجية، يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة التي ستسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير ويتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة وصناعة وخدمات).

وينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات والواردات والاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من سنة 2020 إذ يعتبر محررو الوثيقة انه " من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الأخيرة ".

ويتعين على الاقتصاد الوطني من اجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في سنة 2030 مواجهة أربع عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحول الطاقوي.

ومن أجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من القانون الأساسي وتشكيلة لجنة مماسة الأعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها بباحثين وخبراء وكذلك تمويل الاستثمار من خلال تأسيس "نظام فعلي" للاستثمار في التجهيز العمومي ومواصلة إصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال.

كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وأيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزع

المناطق الصناعية. في نفس السياق يوصي معدو الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادي.

الفرع الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2021)

يُعتبر الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعمل على استدامته الهدف الأساسي لكافة البرامج التنموية التي تم إعدادها منذ بداية الألفية، ويمكن تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم :(6.4) تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 -2021)

الوحدة%

السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)	السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)	السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)
1990	0,80	2001	3,00	2012	3,40
1991	-1,20	2002	5,60	2013	2,80
1992	1,80	2003	7,20	2014	3,80
1993	-2,10	2004	4,30	2015	3,70
1994	-0,90	2005	5,90	2016	3,20
1995	3,80	2006	1,70	2017	1,30
1996	4,10	2007	3,40	2018	1,10
1997	1,10	2008	2,40	2019	1,00
1998	5,10	2009	1,60	2020	-5,10
1999	3,20	2010	3,60	2021	3,80
2000	3,80	2011	2,90		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي عن طريق برنامج إكسل المعطيات موجودة في الجدول الموجود في الملحق

ويمكن تتبع تطور النمو الاقتصادي من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم: (2.4) يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1990 - 2021

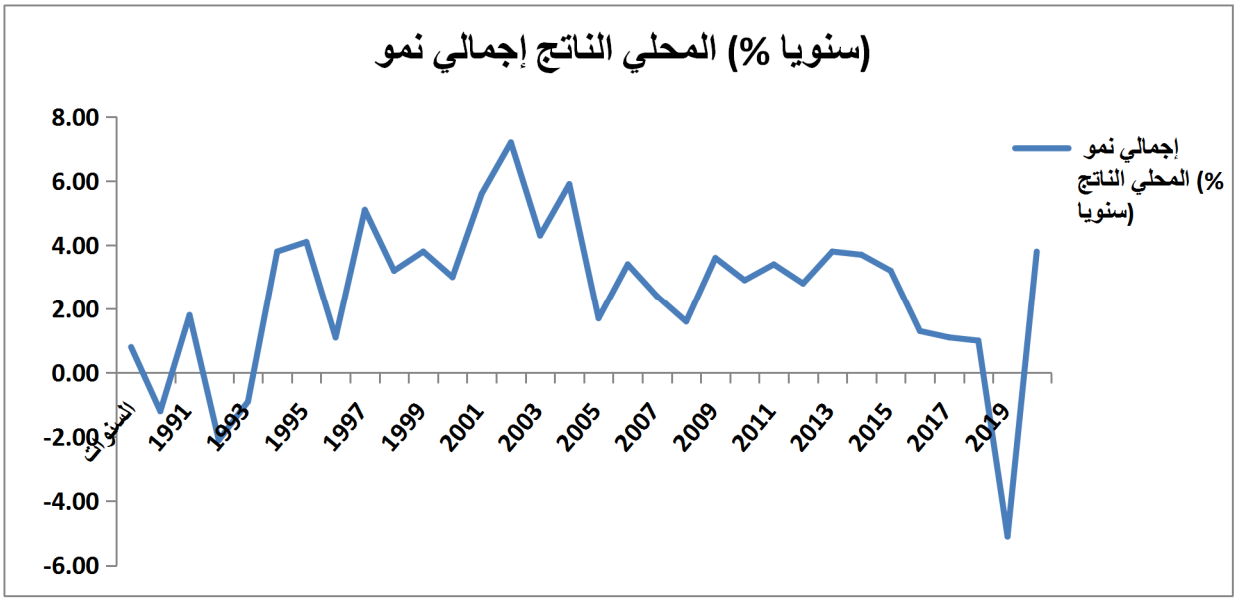

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي عن طريق برنامج إكسل المعطيات موجودة في الجدول الموجود في الملحق

من خلال الجدول (6.4) والمنحنى (2.4) نلاحظ أن معدلات النمو قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي شهدت تقلبات واضحة، وذلك راجع بالأساس إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث كانت تتبع برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، والتي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم.

ويُقدر متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995 -1999 كما يوضحه الجدول أعلاه 3.2% وهو معدل متواضع قياسا بالموارد المتاحة، وعرفت معدلات النمو انخفاضا حادا سنة 1997 إلى مستوى 1.1%، ثم شهدت إرتفاعا كبيرا سنة 1998 بنسبة 5.10%، ليعاود بالإنخفاض سنتي 1999 و2000 ب 3.2 % و3.8 % ومن أسباب التراجع في معدلات النمو الاقتصادي هو الانخفاض في حجم الاستثمار سواءًا كان عاما أو خاصا، ونلاحظ ارتفاعا كبيرا سنة 2003 ب 7.20 % و ذلك بسبب قطاع المحروقات الذي يعتبر هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي الجزائري و كذا تحسن الأوضاع الأمنية، وبدأت معدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض إلى أن وصلت سنة 2013 وسنة 2014 إلى 2.8% و 3.8 % وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط. وإستمر هذا الإنخفاظ في النمو الإقتصادي بسبب سياسة التقشف المعتمدة من طرف الحكومة في إطار ترشيد الإنفاق العام وتداعيات أزمة كورونا التي أثقلت كاهل الكثير من إقتصاديات العالم المتطورة حيث سجل النمو الإقتصادي أدنى مستوى له منذ سنة

1994 بـ 5.10-% سنة 2020 ليعاود في الإرتفاع في السنوات الموالية وذلك بسبب إرتفاع أسعر البترول نتيجة الأزمة السياسية في أوروبا وتوقع اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية.

- **خصائص النمو الإقتصادي في الجزائر:**

- النمو الإقتصادي في الجزائر ضعيف نسبيا ومتذبذب وذلك نتيجة ضعف فعالية القطاع الصناعي حيث أن هذا القطاع الذي كان يستحوذ على 18 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1982 أصبح لا يمثل سوى 6 % سنة 2004 هذه النسبة بقت ثابتة إلى غاية اليوم. منذ سنة 2000 وإلى غاية 2020 رغم توفر الجزائر على مداخيل ضخمة من العملة الصعبة وبالرغم من وجود مخططات اقتصادية على شاكلة "خطة دعم الانتعاش الاقتصادي" إلا أن الاقتصاد لم يعرف تغيرا ملحوظا حيث استفاد قطاع الاستيراد من الريع المالي ووصل إلى أرقام فلكية 51 مليار دولار سنة 2015 و46 مليار سنة 2016.

- النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات وبالظرف البترولي العالمي والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته يظل هذا النمو تابع للتقلبات التي تطرأ على أسعار البترول بحيث يوفر قطاع المحروقات 40% من الناتج المحلي الإجمالي، 97% من قيمة الصادرات، 40% من عائدات الضرائب. هذه الأرقام تبين حجم هشاشة النمو الإقتصادي في تبعيته إلى قطاع المحروقات إلى حد الإدمان.

- إن تراجع قطاع الصناعة المحلية الذي أصبح في أدنى مستوياته منذ بداية مرحلة التصنيع والذي أصبح عاجزا عن تلبية الحاجيات الوطنية أدى إلى ضعف وتذبذب النمو الإقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: التحليل القياسي لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على النموالإقتصادي بإستعمال نماذج متجه الإنحدار الذاتي VAR وترجمة النتائج

المطلب الأول: الدراسات السابقة

قامت عدة دراسات سابقة بتحليل إشكاليات مشابهة لتلك الخاصة بهذه الدراسة إضافة إلى أن البحث في آثار السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة على النمو الاقتصادي لبعض البلدان أسال الكثير من الحبر لعدة عقود.

حيث استنتج **بارو (1981) Barro**، من خلال تحليلاته التي تقوم أساسًا على نظريات الاقتصاد الكلي والنماذج التجريبية، أن التغيرات المؤقتة في الإنفاق الحكومي الأمريكي تتميز

عن التغييرات الدائمة من خلال آثارها الإيجابية التفاضلية على الإنتاج و معدل الفائدة الحقيقي على التوالي، ويضيف **بارو** أن هذه الآثار التوسعية الكبيرة تكون أعلى من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عندما تكون التغييرات في الإنفاق الحكومي مؤقتة وليست دائمة ، في حين أن التأثير الإيجابي على سعر الفائدة الحقيقي بعد الضريبة لا يمكن توقعه إلا من خلال التغييرات المؤقتة[1].

ولقد توصل لاحقًا **باكستر وكينج** سنة **Baxter and King (1993)** بالاعتماد على النموذج القاعدي النيو كلاسيكي، إلى نتيجة مختلفة تمامًا. وحسب ما جاءا به، فإن التغييرات الدائمة في الإنفاق العام لها تأثيرات مهمة على نشاط الاقتصاد الكلي وذلك عندما يتم تمويل هذه التغييرات من خلال الضرائب الإجمالية. كما أنه من المحتمل جدًا أن يكون أثر المضاعف أكبر من الواحد (1) على المدى الطويل. حيث يمكن الحصول على نفس النتيجة على المدى القصير بشرط أن تكون مرونة عامل العمل عالية جدًا. أيضًا، وفقًا **لباكستر وكينج**، فإن التغييرات الدائمة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي) بصفة أكبر من التغييرات المؤقتة في الإنفاق العام.

علاوة على ذلك فقد قامت دراسات حديثة بتحليل آثار مكونات الميزانية العامة على النمو الاقتصادي في عدد قليل من البلدان المتقدمة، بالاعتماد بشكل أساسي على نهج متجه الإنحدار الذاتي، فقد إستنتج كل من **بلانشارد وبيروتي** (2002) ، من خلال دراستهما في وصف التأثيرات الديناميكية لصدمات الإنفاق العام والضرائب على النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال فترة ما بعد الحرب، أن صدمات الإنفاق العام الإيجابية تؤثر طرديا و بصفة دائمة على الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي)، في حين، تقابل الصدمات الضريبية الإيجابية تأثيرًا سلبيًا على الناتج المحلي الإجمالي. بمعنى آخر، عندما يزداد الإنفاق الحكومي، يزداد الناتج المحلي الإجمالي أيضًا، لكن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض في الإنتاج. وفي العديد من الحالات، تكون التأثيرات المضاعفة صغيرة، وغالبًا ما تكون قريبة من 1.

[1] Desilhomme Satyr, **effets multiplicateurs des dépenses publiques sur l'activité économique au Canada,** Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures et postdoctorales de l'Université Laval, dans le cadre du programme de maîtrise en Économique pour l'obtention du grade de Maître ès sciences (M.Sc.), département d'économique faculté des sciences sociales université laval, Québec, 2012, P 3

- كما أظهرت **دراسة الفارس 2002** أن الدخل القومي عامل مهم في توسيع دور الحكومة على النمو الذي إفترضه فانجر، مع وجود علاقة للمدى الطويل بين الدخل القومي والإنفاق الحكومي بالنسبة لجميع بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1997-1970

- أظهرت **دراسة Tan 2003** وجود تكامل مشترك بين الإنفاق العام والدخل القومي، وأن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي في الأجل القصير في ماليزيا لبيانات ربع سنوية (1-1991، 2-2002)

- توصلت **دراسة Irgun 2006** إلى نتيجة مفادها عدم وجود علاقة سببية تمتد من الدخل الحقيقي للفرد للإنفاق الحكومي لكل من إندونيسيا، ماليزيا، سانغفورا، الفلبين وتايلندا بإستثناء الفلبين، وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي لا يؤدي دورا مهما في تعزيز النمو الإقتصادي في هذه البلدان بإستثناء الفلبين.

- تشير **دراسة Mulamba 2009** إلى أن النمو يقود الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل والقصير على حد سواء للبلدان الإفريقية (SADC) للفترة 1988-2004 وهو ما يتسق مع قانون فانجر أكثر من فرشية كينز.

- بينت **دراسة Afzal 2009** إلى أنه لا وجود للسببية بين الإنفاق الحكومي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لإختبار فرضية فانجر لكل من غامبيا، نيجيريا وغانا.

وقام **بيروتي وآخرون Pérotti et al (2007)** بتحليل آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وسعر الفائدة) على المدى الطويل في إيطاليا، وبينت نتائج هذه الدراسة أن الصدمات التي يتعرض لها الإنفاق العام على السلع والخدمات لها تأثير كبير وقوي إلى حد كبير على النشاط الاقتصادي: حيث أن صدمة خارجية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الخاص بنسبة 0.6% بعد ثلاثة أشهر(في الأمد القصير). كما تميل استجابة الناتج المحلي الإجمالي الخاص إلى الصفر بعد عامين أي في الأمد الطويل، مما يعكس تأخرًا في استمرار الضعف نسبيًا لصدمة الإنفاق العام. علاوة على ذلك، كما خلص هؤلاء الباحثون، إلى أن النمو في النشاط الاقتصادي يتم

تحديده من خلال كل من الاستجابات الإيجابية للاستهلاك والاستثمار التي تكون لها آثارا إيجابية أيضًا.

وفي حالات تحليلية أخرى، يتم تفسير النتائج التي تم الحصول عليها من نفس الإشكالية التي تمت دراستها، على أساس نماذج التوازن العام التي طورتها نظريات الاقتصاد الكلي.

فقد إستخدم **توبي و فولكر** سنة **Tobias and Volker (2010)** خمس نماذج هيكلية للاقتصاد الكلي (**M**odels **D**ynamic **S**tochastic **G**eneral **E**quilibrium) (الكينزيون الجدد و الكينزيون التقليديون) و قاموا بتقدير هذه النماذج لتقييم آثار برامج التحفيز المالي في المنطقة الأوروبية لتحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من إقتصاد و ذلك تبعا للأزمة المالية (2008-2009)، أظهرت النتائج أن السلوك المتماثل للناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بتخفيض الإنفاق العام له ما يبرره، ويلعب الإنفاق العام وتوقعات القطاع الخاص دورًا مهمًا للغاية في تباين نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويضيف الباحثون أن التأثير السلبي لتأخر الإنفاق العام وتأثير الثروة السلبي على الاستهلاك الخاص للضرائب المستقبلية المتوقعة للغاية يقلل من التأثير الإيجابي للتحفيز المالي ويؤثر على الأنشطة الاقتصادية للبلدان في هذه المنطقة.

تلتها بعد ذلك بقليل دراسة، **وودفورد (2010)**، التي إرتكزت على تحليل المحددات الرئيسية لتأثير مضاعف الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العام في النماذج الكينزية الجديدة المستخدمة بشكل شائع في سياق سياسة الاستقرار النقدي، وخلصت النتائج إلى مقدار حجم تأثير المضاعف للزيادة في الإنفاق العام على الناتج الإجمالي: "تأثير المضاعف أكبر من 1، وأعلى بكثير من "1". يشير الباحث إلى أنه حتى في ظروف الكساد، هناك تأثير كبير للتغيير في الإنفاق الحكومي على إجمالي الناتج المحلي، أدى إلى زيادة الرفاهية في الاقتصاد.

من جانب أخر، درس **كريستيانو وآخرون (2010)**، مشكلة مضاعف الإنفاق العام باستخدام نماذج **DSGEM** (**D**ynamic **S**tochastic **G**eneral **E**quilibrium **M**odels) أو نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية، إنطلاقا من وضعية طبيعية لإقتصاد تتقيد فيه السياسة النقدية بقاعدة تايلور1993[1]، أي مع سعر فائدة اسمي ثابت، لا يستجيب للزيادة في

[1] **قاعدة تايلور** هي مؤشر يستخدم لتحديد سعر الفائدة الضروري لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد على المدى القصير، مع الحفاظ على النمو طويل الأجل. تم تقديمه من قبل جون تايلور في عام 1992.تهدف هذه القاعدة إلى قياس المستوى اللازم لأسعار الفائدة لتحقيق التوازن بين التضخم والنمو الاقتصادي. وتعطى بالصيغة التالية: $I_t = r^* + \pi_t + \alpha(\pi_t - \pi_t^*) + \beta y$

أين: I_t: معدل الفائدة الاسمي لتايلور (المحسوب) و r^* : معدل الفائدة الحقيقي التوازني و π_t : معدل التضخم الجاري و π_t^* : معدل التضخم المستهدف من طرف البنك المركزي و y : الناتج الداخلي الخام و α و β : هما معاملات التعديل لانحراف التضخم ولفجوة

الإنفاق العام. استنتج هؤلاء الباحثون أن قيمة مضاعف الإنفاق العام أكبر بشكل عام من "1". ويعللون على ذلك بأنه: تعتمد قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي إلى حد كبير على كيفية حدوث التغيير في الإنفاق الحكومي خلال الفترة التي يكون فيها سعر الفائدة الاسمي ثابتًا. ويضيفون كذلك، أنه: "كلما زاد جزء الإنفاق الحكومي في حالة معدل الفائدة الإسمي ثابتًا، زاد تأثير المضاعف على الإنتاج؛ ولكن يكون هذا التأثير المضاعف أصغر إذا كان تباين سعر الفائدة الاسمي إيجابيًا خلال فترة الزيادة في الإنفاق العام".

دراسة بودخدخ، 2010 التي هدفت إلى تحديد مدي تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001 - 2009) وقد توصلت الدراسة إلى غياب الترشيد في الإنفاق العام بحيث أن هناك عدد من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما خصص لها في ميزانيتها الأولية نظرا لضعف الدراسات التقنية.

وجاءت نتائج هذه الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي مختلفة باختلاف البلد والفترة الزمنية محل الدراسة والطريقة التي يتم بها تقسيم الإنفاق الحكومي والنموذج المستخدم بالإضافة إلى تقنيات وطرق المستخدمة في تحليل الظاهرة المدروسة. وبالتالي لا يضع الأساس النظري أو الدراسات التجريبية دليلاً واضحًا بشأن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

- أما **دراسة ادريوش 2012** فأظهرت أن الناتج المحلي الإجمالي لهتأثير إيجابي كبير ومعنوي على حجم الإنفاق الحكومي وعليه توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن قانون فانجر صالح لتفسير علاقة الإنفاق الحكومي بحجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1970- 2009 وخلصت الدراسة إلى أن السياسات ذات الأثار الكينزية في الجزائر من حيث التوسع في الإنفاق الحكومي كأداة للرفع من معدلات النمو الإقتصادي لم تظهر أي فعالية.

- أثبتت **دراسة شبيميرا 2014** وجود علاقة سببية سلبيى بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي، وهو ما يتفق مع النظرية الكينزية التي توضح أن هناك تأثيرا إيجابيا للإنفاق الحكومي على الإنتاج القومي. وأثبت التحليل أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% في جنوب إفريقيا يؤدي إلى انخفاض في النمو الإقتصادي بنسبة 6.5% وأرجع الباحث ذلك إلى عدم كفاءة برامج الحكومة الإنفاقيةفي جنوب إفريقيا،

الناتج على التوالي

وأوصى بضرورة إعادة هيكلة الإنفاق من أجل أن يتوافق مع الهدف الكلي للنمو الإقتصادي.

- **دراسة بن عزة،2017** و التي هدفت إلى إستكشاف أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 بالإعتماد على نماذج متجهات الإنحدار الذاتي و قد خلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الإستهلاكي له أثر سالب و معنوي على النمو الإقتصادي في المدى القصير فقط، ليصبح هذا الأثر غير معنوي في المدى المتوسط و الطويل، أما فيما يخص أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد تبين أن له أثر موجب و معنوي على النمو الإقتصادي في المدى القصير فقط ليصبح هذا الأثر غير معنوي في المدى المتوسط و الطويل.

- هدفت دراسة **الشمري 2017** إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985- 2017) وجاءت النتائج لتفيد بان الإنفاق الحكومي يؤثر طرديا على النمو الإقتصادي في المملكة.

إستخدم رواد البحوث والدراسات السابقة منهجيات مختلفة مرتبطة بمختلف المناهج النظرية للتوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك من أجل تحليل آثار التغيرات في المكونات المختلفة للسياسة المالية لاقتصاد متطور.

تباينت النتائج المستقاة من هذه الدراسات حيث وصفت بالمختلفة باختلاف المناهج والطرق المتبعة في تفسير الظاهرة والمثيرة للجدل وذلك حسب المتغيرات التي اعتمدت في الدراسة.

في هذه الأطروحة، نحن مهتمون بدراسة مشكلة "التأثيرات المضاعفة المتباينة لصدمات الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي" في الجزائر. وذلك بإعتماد منهج متجه الإنحدار الذاتي (VAR) والذي يعتبر معيارًا في أدبيات القياس الاقتصادي الكلي للخصائص التي ذكرناها سابقا.

المطلب الثاني: التعريف بمعطيات ومتغيرات الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على أربع متغيرات وهي:

- **المتغير التابع :**

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير لقياس النمو الاقتصادي. (TC)

- **المتغيرات المستقلة :**

أما بخصوص المتغيرات المستقلة في النموذج سوف نعتمد في هذه الدراسة على ثلاث متغيرات وهي:

نسبة الإنفاق الحكومي إلى النتائج المحلي الإجمالي **(DEP_PIB)** كمتغير لقياس السياسة المالية، المتغير الثاني يتمثل في معدلات التضخم **(DINF)** والذي يمثل التغير النسبي في مؤشر أسعار المستهلكين، أما المتغير الأخير فيتمثل في معدل النمو السكاني.**(DPOP)**

- **مصادر البيانات:**

البيانات التي تم جمعها لتقدير أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي تم إحصاءها من قاعدة البيانات للبنك الدولي عن الجزائر لسلسلة زمنية ممتدة من سنة 1960 إلى 2021 مصادر هذه البيانات وأرقام السلاسل والجداول المقابلة معروضة في الملحق

- **تطور البيانات خلال الفترة (1960-2021)**

يبدو من المثير للاهتمام بالنسبة لنا تصور تطور الاتجاه للبيانات المتعلقة بمعدلات نمو متغيرات المالية العامة والاقتصاد الكلي خلال الفترة المدروسة (1960-2021). وفقًا للأشكال (3.4)، (4.4)، (5.4) و (6.4) المذكورين أدناه وأن التمثيل البياني لهذه المتغيرات يكون كما يلي:

الشكل رقم: (3.4) يمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)

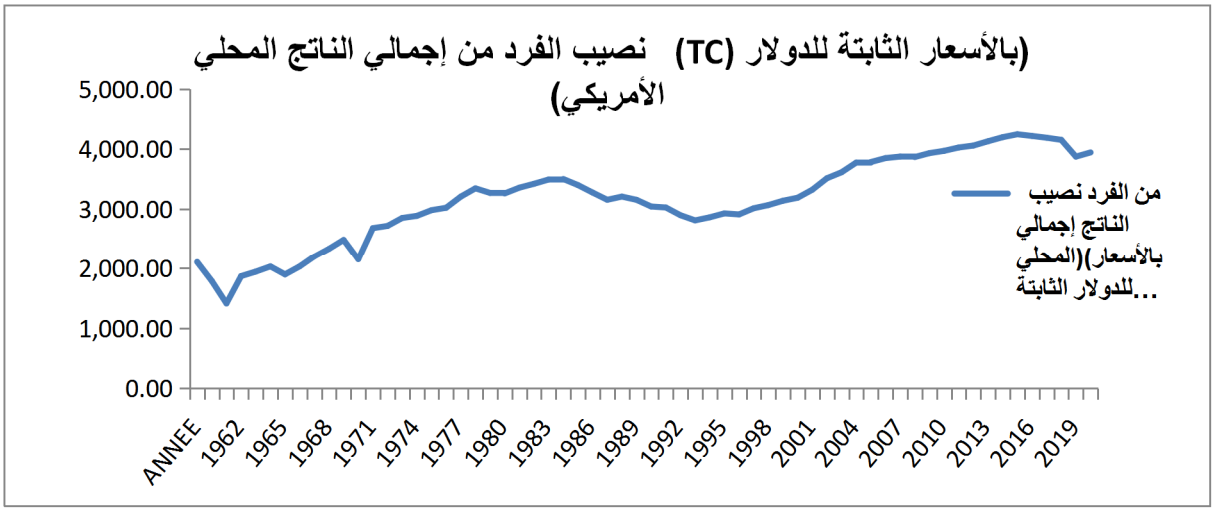

الشكل رقم: (4.4) يمثل النمو في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (% سنويا)

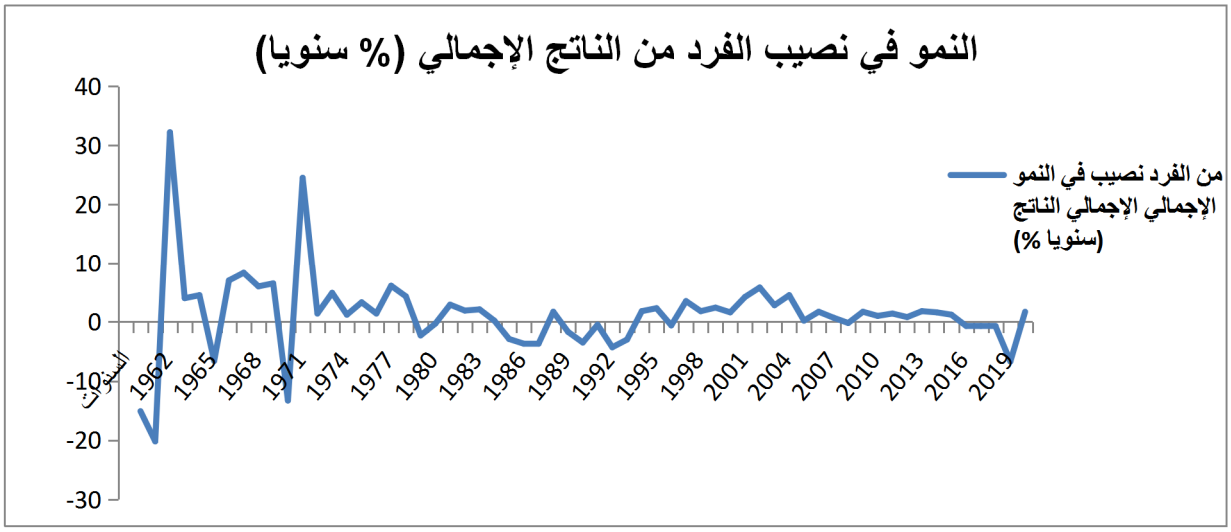

الشكل رقم: (5.4) يمثل نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي في الجزائر (%)

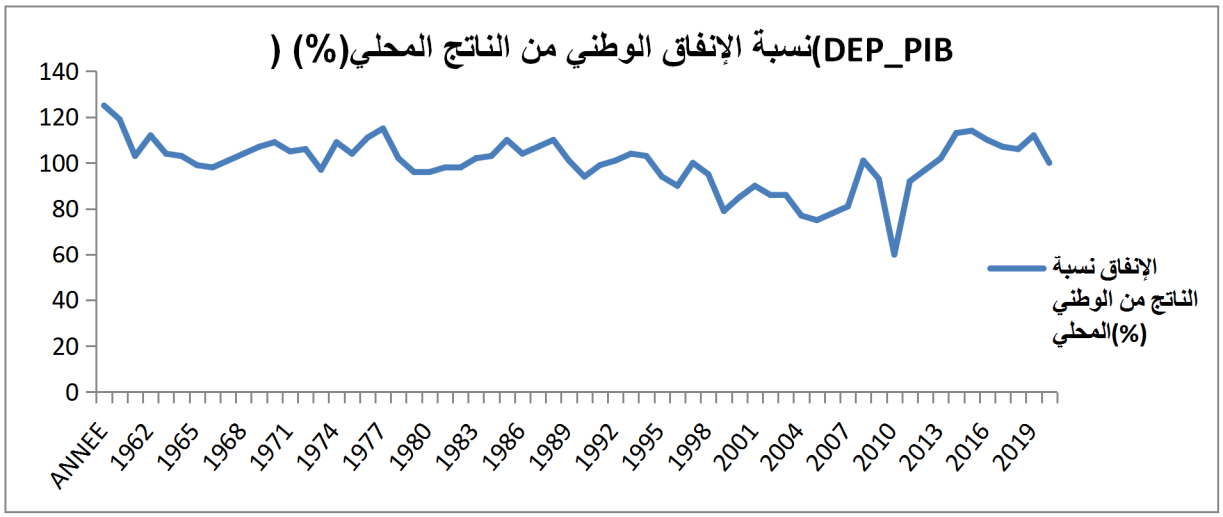

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي عن طريق برنامج إكسل المعطيات موجودة في الجدول الموجود في الملحق

يُعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي مقبول، وهناك اختلاف بين الاقتصاديين في المعيار المعتمد في حساب هذا المعدل فمنهم من يعتمد مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنهم من يعتمد مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما عرفه اقتصاديون آخرون بأنه زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن .ورغم هذه الاختلافات إلا أن مختلف التعاريف تجمع على النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات التي تنعكس على تحسن الدخل الحقيقي للفرد.

ويعرف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بأنه حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (4. 5)، أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تميز بالتذبذب فقد سجل خلال سنة 1971 قيمة 2153 دولار للفرد الواحد مقابل انخفاض نسبة النمو الإقتصادي حيث سجل في هذه السنة نموا سلبيا بقيمة 11.30%- و ذلك بسبب إنخفاض قيمة الصادرات لاسيما النفطية منها في تلك السنة مما أثر على أداء الإقتصاد الوطني ثم بعد ذلك حقق الإقتصاد الوطني بعد هذه السنة قفزة في ميدان النمو الإقتصادي بحيث وصل نصيب الفرد في سنة 1972 إلى 2680.8 دولار للفرد الواحد بمعدل نمو وصل إلى نسبة 27.40% بسبب تداعيات حرب أكتوبر 1973 و أزمة الطاقة التي نتجت على تلك الحرب و استمر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإرتفاع إلى غاية سنة 1987 حيث تميز أداء الإقتصاد الوطني في بداية هذه السنة بالركود الفعلي و شهد النمو الإقتصادي تطورا سلبيا بلغ 1.20-% سنة 1991 و 2.10-% سنة 1993 و 0.90-% سنة 1994 بانخفاض في بقيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 2896.7 دولار و 2810.70 دولار و 3042.20 دولار للفرد الواحد على التوالي.

وفي بداية سنة 1995 بدأ نصيب الفرد في الإنتعاش قليلا حيث سجل في سنة 2000 قيمة 3138.20 دولار للفرد وذلك بعد انتهاج الحكومة سياسات نقدية ومالية حذرة في مواجهة

أسعار النفط المتقلبة وتحقيق بعض التقدم في مجال الإصلاح الهيكلي كما عرفت هذه الفترة إنطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي.

بعدها شهد النمو الإقتصادي عدة تذبذبات صاحبت هذه الفترة انهيار في أسعار النفط وكذا الإنخفاض الحاد في إحتياطي الصرف بقيمة 86 مليار دولار نتيجة انخفاض الميزان التجاري وارتفاع العجز المالي إلى 14.30 % سنة 2016 مع ارتفاع في معدلات التضخم وصلت إلى 6.40 % و 5.40 % سنتي 2016 و 2017 على التوالي كما سجل النمو الإقتصادي انخفاض بنسبة 5.10- % سنة 2020 نتيجة أزمة كورنا وما نتج عنها من تداعيات سلبية على الإقتصاد العالمي وامتداد تأثيراته على الدول بدرجات متفاوتة وعلى أداء الإقتصاد الوطني.

وفي الأخير يمكن القول أن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في كل بلد يتأثر بعدة عوامل مثل النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الصرف ونمو السكان. كما يمكن أن يؤثر تنقيح أساليب الحسابات القومية والبيانات على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي..

كما أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هو غالبا متذبذب ويتبع تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولكن دائما أقل منه في القيمة وذلك بطبيعة الحال نتيجة زيادة عدد السكان. إلا أن هذا المعدل لا يعكس حقيقة نصيب الفرد من الناتج، وذلك أن جزء كبير من الناتج عبارة عن عائدات بترولية في غالب الحالات لا يستفيد منها المواطن، وخاصة إذا كانت هناك عدم عدالة في توزيع الدخل

الشكل رقم: (6.4) يمثل معدلات التضخم في الجزائر

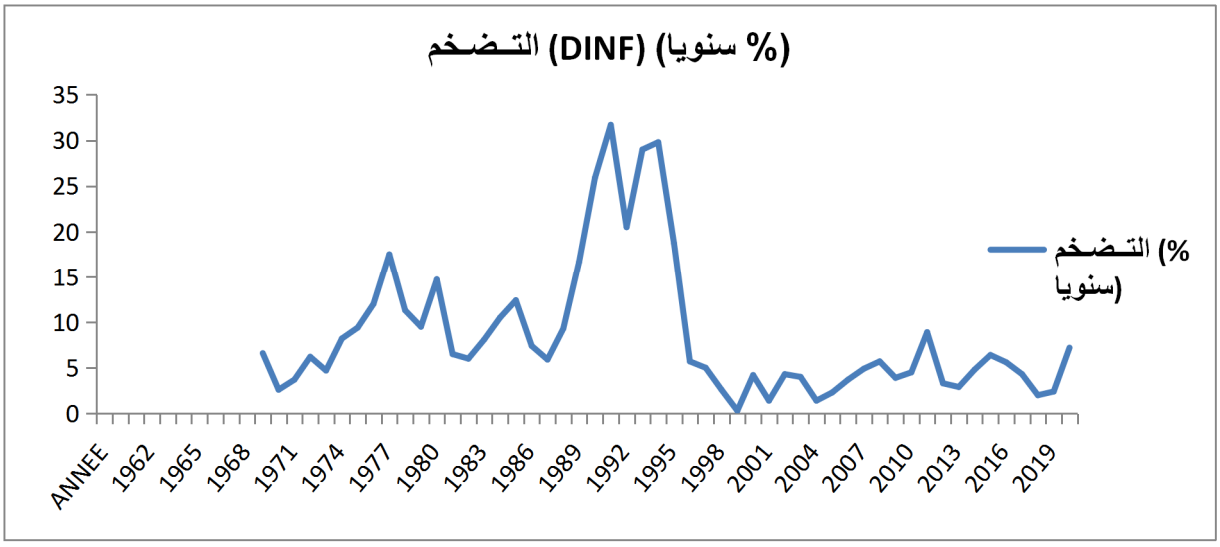

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي عن طريق برنامج إكسل المعطيات موجودة في الجدول الموجود في الملحق

نلاحظ من خلال الشكل رقم (6.4) أعلاه، أن معدل التضخم ارتفع من 9.3% سنة 1989 إلى31.7% سنة 1992، و يرجع هذا الارتفاع إلى دعم السلطات للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى حدوث عجز موازناتي قدر سنتي 1992و 1993 ب 1.2% و 8.7 % على التوالي، أثرت هذه السياسة على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية ذلك العجز في الميزانية، حيث أن معدل نمو الكتلة النقدية قدر سنتي 1992 و1993 على التوالي ب 23.9% و 21.5% كما عرف معدل التضخم ارتفاعا آخر سنة 1994 بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، إذ انتقل من 20.5% سنة 1993 إلى 29.8% سنة 1995، وهذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل الحصة الأكبر في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أفريل 1994 بنسبة 40.17% أما بعد سنة 1995 فنلاحظ انخفاض ملحوظ وكبير في معدل التضخم، حيث بلغت اصغر قيمة له سنة 2000 حيث بلغ 0.3%، وهذه النتائج تحققت بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي، و يرجع هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم تزامنا مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية سنة 1997 أين أصبحت معظم الأسعار حرة وإلغاء الدعم الحكومي على مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية و بعد سنة 2000 نلاحظ عودة ظهور الموجات التضخمية ولكنها بأقل حدة من سنوات

التسعينات، حيث عاد المعدل إلى الارتفاع حتى وصل سنة 2009 إلى 5.7% و 8.9% سنة 2012، وذلك بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برامج الإنفاق: التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 و الخماسي للتنمية 2010-2014 و كذا توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019، وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016- 2030 .

كما يمكن أن يرجح في رأينا أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر في الفترة الأخيرة إلى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي، و كذا زيادة الأجور والرواتب وهذا له أثرين : الأثر الأول على زيادة الطلب الاستهلاكي والأثر الثاني على زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بالإضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الاستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة جدا، والتي وجه جزء كبير منها إلى الإنفاق الاستهلاكي بدل الإنفاق الاستثماري.إضافة إلى لجوء الدولة إلى التمويل عن طريق عجز الموازنة العامة كأبرز و أهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2000-2017)، ونظرا للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري فان الموازنة العامة تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية لتمويل نفقاتها العامة، والتي تتأثر وبشكل كبير ومستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن هنا كان لابد من إيجاد وسيلة للاستغلال الأمثل لتلك الموارد وهو ما تجسد في صندوق ضبط الإيرادات. ، إلا أن هذا الاعتماد المتواصل والمتزايد على موارد صندوق ضبط الإيرادات خاصة في ظل انهيار أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 أدى إلى تآكل موارد الصندوق ونضوبها، الأمر الذي استدعى اللجوء إلى استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية والمتمثلة في التمويل غير التقليدي والمتمثل في الإصدار النقدي، التي انتهجتها الحكومة بعد تعديل قانون النقد والقرض وموافقة البرلمان عليه، لغرض تمويل عجز الخزينة العمومية، بعد نفاذ آليات التمويل التقليدي. تفاديا للاستدانة الخارجية وحفاظا على السيادة الوطنية، وهذا ما يستدعي من الدولة إعادة النظر في السياسة النقدية والمالية لأجل التحكم في معدلات التضخم، حتى تكون ملائمة لإحداث نمو اقتصادي مرتفع حقيقي.

وفي السنوات الأخيرة من تنفيذ برنامج النمو الجديد فقد ارتفع التضخم الكلي إلى 7,2% في سنة 2021 وبلغ حسب التقديرات أعلى مستوياته على مدى 26 عاما. ولا تزال السياسة النقدية تيسيرية برغم الخطوات التي اتخذها بنك الجزائر المركزي نحو إدارة السيولة بمزيد من الفعالية.و يرجع هذا الإرتفاع في التضخم إلى عودة ارتفاع الأسعار في الجزائر إلى مرور الدينار بأزمة غير مسبوقة من التراجع الحاد في الشهور الماضية، ارتفاع تكاليف الشحن البحري، أزمات التوريد وتعطُّل سلاسل الإمداد العالمية، تهافت الطلب على المواد الغذائية بسبب جائحة كورونا، الاحتكار والمضاربة والمنافسة غير النزيهة، تحكُّم طبقة محدودة ببعض القطاعات الحيوية المتعلّقة بالغذاء والسلع الأساسية، عدم قدرة الحكومة على ضبط إيقاع الأسعار بما يتناسب مع مداخيل المستهلكين وأرباح التجّار.

الشكل رقم: (7.4) يمثل النمو السكاني في الجزائر

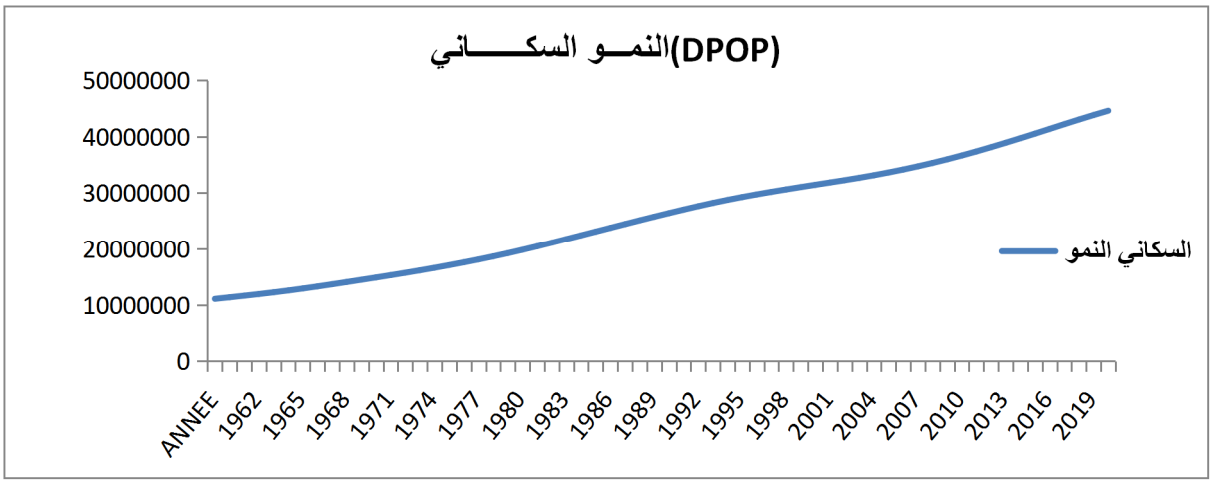

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي عن طريق برنامج إكسل المعطيات موجودة في الجدول الموجود في الملحق

يُعتبر النمو الاقتصادي والسكان متغيران متلازمان ومترابطان، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، كما يعتبر المورد البشري اللبنة الأولى لبناء أي اقتصاد وانتعاشه إذ عرف النمو السكاني ارتفاعا كبيرا وصل إلى حوالي 3.0% خلال أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات؛ ليستقر معدل النمو الطبيعي إلى حوالي 2.00 % في سنة 2013 و بقي في إستقراره حتى سنة 2021 ليسجل معدل 1.70% في هذه السنة و لقد تناولت الكثير من الدراسات العلاقة بين التزايد السكاني و النمو الإقتصادي في محاولة للوقوف على انعكاسات هذه الظاهرة على التنمية الإقتصادية.

المطلب الثالث: تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1962-2021، ومن أجل إيجاد حل لهذه الاشكالية، وكما ذكرنا سابقا في التعريف بمتغيرات الدراسة تم اعتماد متغير معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي كمتغير لقياس النمو الاقتصادي. أما بخصوص المتغيرات المستقلة في النموذج فتم الإعتماد على ثلاث متغيرات تمثلت نسبة نصيب الإنفاق الحكومي إلى النتائج المحلي الإجمالي كمتغير لقياس السياسة المالية، المتغير الثاني يتمثل في معدلات التضخم والذي يمثل التغير النسبي في مؤشر أسعار المستهلكين، أما المتغير الأخير فيتمثل في معدل النمو السكاني وذلك لقياس ومعرفة طبيعة العلاقة بين هذا المتغير وحجم الإنفاق العام.

الفرع الأول: إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية للظاهرة المدروسة

إن أحد أهم ما هو متعارف عليه في أدبيات القياس الاقتصادي للسلاسل الزمنية هو ضرورة تحري استقرارية السلاسل الزمنية، حيث أثبت قرانجر 1983 أن تقدير النماذج بواسطة المربعات الصغرى العادية مع سلاسل غير مستقرة

يمكن أن يوقعنا في مشاكل الانحدار الزائف. لذا سنقوم أولا باختبار استقرارية السلاسل مستعملين اختبار **فيليبس بيرون** 1988، هذا الاختبار يعتمد على نفس منهجية اختبار ديكي فولر المطور، إلا أن هذا الاختبار يعالج مشكلة التحيز الناتجة عن التذبذبات العشوائية بواسطة طريقة تصحيح غير معلمية تأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، الأمر الذي يجعل نتائج هذا الاختبار فعالة بالمقارنة مع اختبار ديكي فولر المطور.

الجدول رقم :(7.4) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
	AtLevel				
		TC	DEP_PIB	INF	POP
With Constant	t-Statistic	-7.6110	-3.3512	-2.3461	-0.8752
	Prob.	0.0000	0.0167	0.1620	0.7895
		***	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.8540	-3.2320	-2.4732	-1.8210
	Prob.	0.0000	0.0879	0.3396	0.6822
		***	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8120	-0.8688	-1.4495	-0.8212
	Prob.	0.0000	0.3356	0.1358	0.3561
		***	n0	n0	n0
	At First Différence				
		d(TC)	d(DEP_PIB)	d(INF)	d(POP)
With Constant	t-Statistic	-15.6368	-8.8871	-6.6213	-4.0692
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0022

		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-15.6947	-9.0096	-6.5724	-4.1177
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0101
		***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-15.9348	-8.9615	-6.6923	-4.0203
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

تُظهر نتائج الاختبارات أعلاه استقرار المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية **5 %**، بالإضافة إلى استقرار متغير نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية **5 %**، بينما أظهرت النتائج استقرار متغيري التضخم ومعدل النمو السكاني عند الفرق الأول، الأمر الذي يستدعي بنا البحث عند أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال نموذج انحدار شعاعي مع سلاسل زمنية مستقرة، لذا سنقوم بتقدير شعاع الانحدار الذاتي مع المتغيرات: معدل النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، التغير في معدلات التضخم والتغير في معدلات النمو السكاني.

الفرع الثاني: تحديد نوع نموذج متجه الإنحدار الذاتي

ننتقل الآن إلى تحديد عدد فترات الإبطاء أو التأخير في نموذج VAR، وهذا بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها معيار

Akaike حيث جاءت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم: (8.4) تحديد عدد فترات الإبطاء أو التأخير في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: TC DEP_PIB DINF DPOP						
Exogenous variables: C						
Date: 03/13/23 Time: 21:20						
Sample: 1960 2021						
Included observations: 46						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-364.9653	NA	108.9065	16.04197	16.20098	16.10154
1	-327.9801	65.93010	43.88235	15.12957	15.92463*	15.42741
2	-305.8559	35.59115*	34.20035*	14.86330*	16.29441	15.39940*
3	-292.6400	18.96193	40.28949	14.98435	17.05151	15.75872
4	-279.3522	16.75428	49.28368	15.10227	17.80548	16.11491
5	-261.4611	19.44677	52.43811	15.02005	18.35931	16.27095
* indicateslagorderselected by the criterion						
LR: sequentialmodified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

إن عدد فترات الإبطاء المثلى في هذا النموذج تقدر بتأخيرين اثنين، وهذا استنادا إلى معايير Akaike، معيار Hannan-Quinn، نسبة دالة المعقولية LR، ومعيار التوقع النهائي للخطأ FPE.

الفرع الثالث: تقدير نموذج متجه الإنجدار الذاتي

المرحلة الموالية هي تقدير نموذج VAR (2)

إن الاستراتيجية التي اقترحها سيمس Sims سنة 1980، كما هي موضحة عند Enders[1] (2010) كمنهج بديل لتقدير نماذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR)، هي أساس المنهجية المتبعة في تقدير نموذج VAR المحدد، لأن الشكل العام لنموذجنا مطابق لتعميم معادلة سيمس، يكفي أن تعكس متغيرات نماذج متجه الإنحدار الذاتي علاقة اقتصادية مهمة في النموذج قيد الدراسة. من المسلم به أن نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR) يمكن أن يكون ناقصًا أو مفرطًا في المعلمات، بشرط أن تكون المعلمات المقدرة كبيرة. ومع ذلك، لا يوجد منطق داعم لتقدير العدد الدقيق للمعلمات. يكمن الحل في إيجاد علاقة اقتصادية ذات صلة بين متغيرات نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR). سيكون المنطق هو تقدير كل معادلة في النظام بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS)، بالنظر إلى أن عملية التقدير متسقة وفعالة بشكل مقارب، ولكن بشرط ألا تكون الأخطاء غير مترابطة. تجدر الإشارة إلى أن برنامج EVIEWS يستخدم MLE[2] أو التقدير بطريقة المعقولية العظمى التي تبدو أنها أكثر ملائمة لتقدير نماذج (VAR) المحددة في هذه الأطروحة. يتم ذلك إذا كانت المتغيرات ثابتة، أي أن نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR) مستقر.

يتم تقدير نموذج VAR (2) حسب الجدول التالي:

الجدول رقم: (9.4) نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates

[1] ENDERS, W. (2010). **Applied Econometric Time Series**. J Wiley and Sons, USA, 3em édition.
[2] **MLE** : Maximum likelihood Estimation (Estimations par Maximum de Vraisemblance)

Date: 03/13/23 Time: 21:19				
Sample (adjusted): 1973 2021				
Included observations: 49 after adjustments				
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]				
	TC	DEP_PIB	DINF	DPOP
TC(-1)	0.099301	0.084753	-0.083469	0.000645
	(0.08470)	(0.25068)	(0.18359)	(0.00220)
	[1.17241]	[0.33809]	[-0.45464]	[0.29271]
TC(-2)	0.198344	-0.329867	0.040929	0.007053
	(0.08549)	(0.25303)	(0.18531)	(0.00222)
	[2.32010]	[-1.30369]	[0.22087]	[3.17231]
DEP_PIB(-1)	0.100462	0.757768	-0.074717	0.000525
	(0.05418)	(0.16037)	(0.11745)	(0.00141)
	[1.85406]	[4.72506]	[-0.63615]	[0.37227]
DEP_PIB(-2)	-0.128868	0.069284	0.120922	-0.001983
	(0.05489)	(0.16245)	(0.11897)	(0.00143)
	[-2.34789]	[0.42649]	[1.01637]	[-1.38949]
DINF(-1)	0.027706	-0.048676	0.074415	-0.000583
	(0.07425)	(0.21975)	(0.16094)	(0.00193)
	[0.37316]	[-0.22151]	[0.46238]	[-0.30199]
DINF(-2)	-0.044099	-0.220927	-0.225252	9.02E-05
	(0.07205)	(0.21326)	(0.15619)	(0.00187)
	[-0.61203]	[-1.03595]	[-1.44220]	[0.04816]
DPOP(-1)	4.485839	-5.997723	-2.608531	0.226919
	(4.67075)	(13.8242)	(10.1245)	(0.12148)
	[0.96041]	[-0.43386]	[-0.25765]	[1.86800]
DPOP(-2)	-0.978459	23.12395	11.48340	0.471394
	(4.66645)	(13.8114)	(10.1152)	(0.12136)
	[-0.20968]	[1.67426]	[1.13527]	[3.88411]
C	5.038254	18.27336	-4.183556	0.104184
	(3.49324)	(10.3391)	(7.57206)	(0.09085)
	[1.44229]	[1.76741]	[-0.55250]	[1.14675]
R-squared	0.312005	0.647141	0.082754	0.632135
Adj. R-squared	0.174406	0.576570	-0.100695	0.558562
Sum sq. resids	206.4397	1808.419	969.9871	0.139639
S.E. equation	2.271782	6.723873	4.924396	0.059084
F-statistic	2.267496	9.169978	0.451103	8.591928
Log likelihood	-104.7636	-157.9335	-142.6718	74.05468
Akaike AIC	4.643412	6.813612	6.190687	-2.655293
Schwarz SC	4.990889	7.161089	6.538164	-2.307816
Meandependent	3.400000	98.35621	0.071429	-0.020408
S.D. dependent	2.500250	10.33305	4.693746	0.088928
Determinantresid covariance (dof adj.)		16.72744		
Determinantresid covariance		7.428226		
Log likelihood		-327.2415		
Akaike information criterion		14.82618		
Schwarz criterion		16.21609		
Number of coefficients		36		

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

نتائج التقدير تظهر وجود أثر إيجابي معنوي عند مستوى 5% بالمائة لمعدل النمو الاقتصادي المؤخر بفترتين على النمو الاقتصادي، كما تظهر النتائج أيضا وجود أثر إيجابي معنوي عند مستوى 10% بالمائة للإنفاق الحكومي السابق على النمو الاقتصادي، وبالمقابل تظهر النتائج أيضا وجود أثر سلبي معنوي عند مستوى 5% بالمائة للإنفاق الحكومي المؤخر بفترتين على النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: التأكد من إستقرارية نموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR(2)

المرحلة الموالية هي التأكد من استقرارية نموذج VAR(2) والتي يوضحها الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم :(10.4) شرط استقرار نموذج **VAR(2)**

Roots of Characteristic Polynomial	
Endogenous variables: TC DEP_PIB DINF	
DPOP	
Exogenous variables: C	
Lagspecification: 1 2	
Date: 03/13/23 Time: 21:20	
Root	Modulus
0.870736 - 0.132463i	0.880754
0.870736 + 0.132463i	0.880754
-0.574287 - 0.208563i	0.610986
-0.574287 + 0.208563i	0.610986
-0.029601 - 0.484990i	0.485892
-0.029601 + 0.484990i	0.485892
0.312352 - 0.211523i	0.377234
0.312352 + 0.211523i	0.377234
No root lies outside the unit circle.	
VAR satisfies the stability condition.	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

الشكل رقم: (8.4) شرط إستقرار نموذج **VAR (2)**

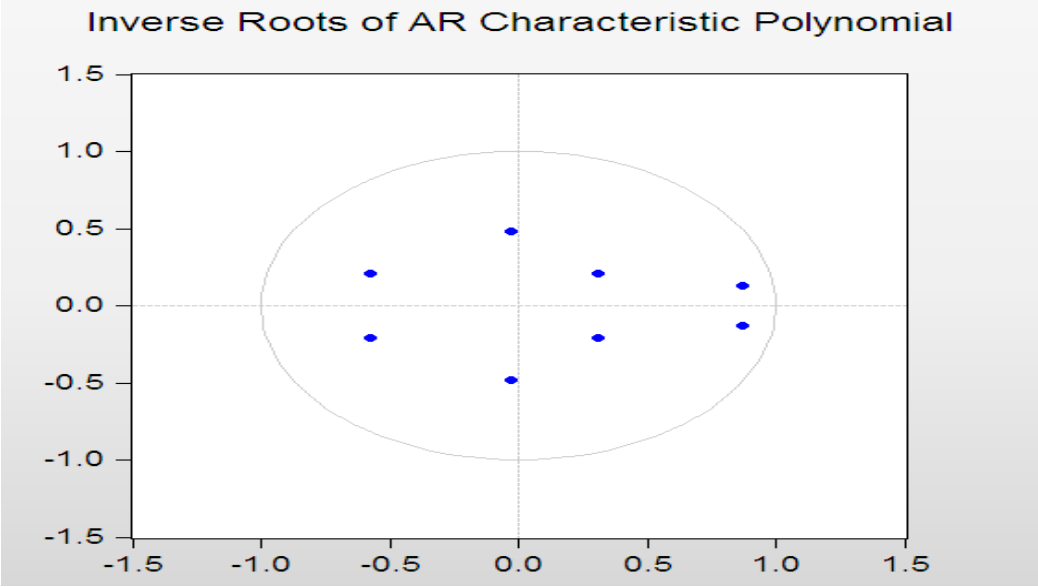

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار VAR satisfies the stability condition إذ أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة.

الفرع الخامس: التأكد من صلاحية النموذج على مستوى البواقي

وبهذا نقوم بالانتقال إلى التحقق من صلاحية النموذج على مستوى البواقي، وهذا عبر كل من اختبارات الارتباط الذاتي، وتجانس التباين، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار **(LM)** للارتباط الذاتي للبواقي.

1. إختبار (LM) لإرتباط البواقي

الجدول رقم: (11.4) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لنموذج VAR (2)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 03/13/23 Time: 21:21						
Sample: 1960 2021						
Included observations: 49						
Nullhypothesis: No serial correlationatlag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	19.38464	16	0.2492	1.240941	(16, 101.5)	0.2510
2	19.62703	16	0.2375	1.257905	(16, 101.5)	0.2392
3	6.815888	16	0.9766	0.411286	(16, 101.5)	0.9768
4	22.54254	16	0.1265	1.464949	(16, 101.5)	0.1279
5	8.145717	16	0.9444	0.494589	(16, 101.5)	0.9447
6	8.935740	16	0.9160	0.544563	(16, 101.5)	0.9165
7	12.18288	16	0.7313	0.753832	(16, 101.5)	0.7326
8	13.62578	16	0.6266	0.848852	(16, 101.5)	0.6282
Nullhypothesis: No serial correlationatlags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	19.38464	16	0.2492	1.240941	(16, 101.5)	0.2510
2	39.36233	32	0.1736	1.272729	(32, 108.5)	0.1803
3	55.45605	48	0.2142	1.186998	(48, 98.3)	0.2355
4	81.42442	64	0.0699	1.351730	(64, 84.5)	0.0970
5	98.16032	80	0.0821	1.278096	(80, 69.5)	0.1481
6	107.6152	96	0.1965	1.070079	(96, 54.0)	0.3985
7	151.9560	112	0.0072	1.401279	(112, 38.3)	0.1169
8	187.2898	128	0.0005	1.396367	(128, 22.5)	0.1806
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

نتائج الجدول أعلاه توكد على غياب مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج، حيث تم قبول الفرضية الصفرية والمتمثلة في عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي. الخطوة الموالية هي اختبار تجانس تباين البواقي، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار وايت (White) لتجانس تباين البواقي.

2.إختبار White لتجانس التباين

الجدول رقم :(12.4) نتائج اختبار تجانس تباين البواقي لنموذج VAR (2)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)					
Date: 03/13/23 Time: 21:22					
Sample: 1960 2021					
Included observations: 49					
Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
442.0905	440	0.4630			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F (44,4)	Prob.	Chi-sq (44)	Prob.
res1*res1	0.534598	0.104426	1.0000	26.19531	0.9848
res2*res2	0.938464	1.386427	0.4180	45.98474	0.3900
res3*res3	0.969299	2.870218	0.1563	47.49566	0.3322
res4*res4	0.976131	3.717766	0.1036	47.83042	0.3200
res2*res1	0.864489	0.579953	0.8383	42.35997	0.5421
res3*res1	0.972845	3.256841	0.1283	47.66939	0.3258
res3*res2	0.970825	3.025055	0.1441	47.57041	0.3294
res4*res1	0.962204	2.314327	0.2153	47.14798	0.3451
res4*res2	0.973401	3.326882	0.1240	47.69666	0.3248
res4*res3	0.886556	0.710446	0.7528	43.44124	0.4955

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

نتائج الجدول أعلاه تؤكد على غياب مشكلة عدم تجانس تباين البواقي في النموذج المقدر، حيث تم قبول الفرضية الصفرية والمتمثلة في وجود تجانس تباين البواقي، الأمر الذي يعني أن بواقي النموذج هي عبارة عن تشويش أبيض، وبهذا ننتقل إلى الخطوة الأخيرة والمتمثلة في التوزيع الطبيعي للبواقي، وهذه النتائج موضحة في الجدول التالي:

3. إختبار (Jarque Berra) للتوزيع الطبيعي للبواقي (اختبارات سكون البواقي)

الجدول رقم :(13.4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج VAR(2)

VAR ResidualNormality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 03/13/23 Time: 21:22				
Sample: 1960 2021				
Included observations: 49				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob. *
1	-0.457219	1.707232	1	0.1913
2	0.111330	0.101220	1	0.7504
3	-0.109541	0.097994	1	0.7542
4	0.274007	0.613150	1	0.4336
Joint		2.519596	4	0.6411
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.866009	1.531193	1	0.2159
2	2.874203	0.032309	1	0.8574
3	3.557021	0.633472	1	0.4261
4	3.143109	0.041814	1	0.8380
Joint		2.238788	4	0.6919
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	3.238425	2	0.1981	
2	0.133529	2	0.9354	
3	0.731467	2	0.6937	
4	0.654964	2	0.7207	
Joint	4.758385	8	0.7831	
*Approximate p-values do not account for coefficient				
Estimation				

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

نتائج الجدول اختبار جارك بيرة (Jarque-Bera) تؤكد على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم قبول الفرضية الصفرية والمتمثلة في توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يعني أن بواقي النموذج هي عبارة عن تشويش أبيض يتبع التوزيع الطبيعي، مما يعني صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية.

ومن ثم ننتقل إلى تحليل العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة وتحديد المتغيرات الداخلية التحدد والخارجية التحدد.

الفرع السادس: دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات:

الجدول رقم: (14.4) نتائج اختبار السببية وفق مفهوم قرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 07/25/23 Time: 22:13			
Sample: 1960 2021			
Included observations: 49			
Dependent variable: TC			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DEP_PIB	5.513563	2	0.0635
DINF	0.494162	2	0.7811
DPOP	1.039068	2	0.5948
All	8.850744	6	0.1821
Dependent variable: DEP_PIB			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
TC	1.707537	2	0.4258
DINF	1.145384	2	0.5640
DPOP	3.068763	2	0.2156
All	5.434241	6	0.4894
Dependent variable: DINF			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
TC	0.212747	2	0.8991
DEP_PIB	1.097134	2	0.5778
DPOP	1.442725	2	0.4861
All	2.155752	6	0.9048
Dependent variable: DPOP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
TC	12.01129	2	0.0025
DEP_PIB	3.237744	2	0.1981
DINF	0.092392	2	0.9549
All	13.62870	6	0.0341

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

نتائج اختبارات السببية تظهر عدم وجود علاقة سببية بين كل من المتغيرات الانفاق الحكومي التضخم والنمو السكاني مع معدلات النمو الاقتصادي سواء بصفة فردية أو بشكل جماعي مما يعني أن هذه المتغيرات تعامل على أساس أنها خارجية

التحدد، وهذا بسبب تجاوز Prob مستوى **5 %**، كما تظهر النتائج أيضا عدم وجود علاقة سببية بين كل من المتغيرات معدلات النمو الاقتصادي التضخم والنمو السكاني مع الانفاق الحكومي سواء بصفة فردية أو بشكل جماعي مما يعني أن هذه المتغيرات تعامل على أساس أنها خارجية التحدد، وهذا بسبب تجاوز Prob مستوى **5 %**، عدم وجود علاقة سببية بين كل من المتغيرات الانفاق الحكومي ، معدلات النمو الاقتصادي والنمو السكاني مع معدلات التضخم سواء بصفة فردية أو بشكل جماعي مما يعني أن هذه المتغيرات تعامل على أساس أنها خارجية التحدد، وهذا بسبب تجاوز Prob مستوى **5 %**، العلاقة السببية الوحيدة التي تؤكدها هذه الدراسة هي العلاقة السببية من معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو السكاني حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تسبب معدلات النمو السكاني وفق مفهوم قرانجر، مما يعني معاملة المتغير معدلات النمو الاقتصادي على أنه داخلي التحدد.

وبهذا ننتقل إلى الخطوة الأخيرة وهي تحليل الصدمات الحداثة في أحد المتغيرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال دوال نبضات الاستجابة وطرق تفكيك التباين وهذه النتائج موضحة في الأشكال التالية:

الفرع السابع: تحليل الصدمات باستعمال دوال نبض الإستجابة وطرق تفكيك التباين

الشكل رقم: (9.4) أثر استجابة معدلات النمو الاقتصادي لصدمات حادثة في معدلات النمو الاقتصادي

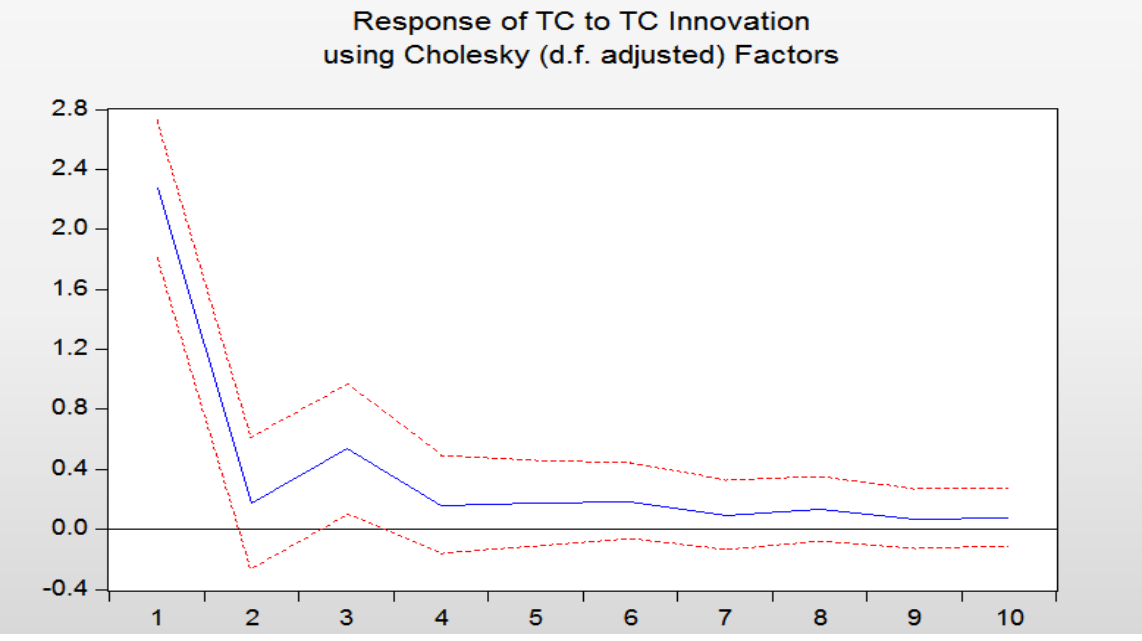

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

حسب تقديرات دوال نبض الاستجابة الممتدة على 10 سنوات والمبينة في الشكل أعلاه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في معدلات النمو الاقتصادي مقدرة بـ 1% سيكون لها أثر معنوي إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الأولى، يقدر ب 2.4%، أما في الفترة الثانية يقل هذا الأثر أين يصل إلى مستوى أقل 0.4%، ثم يرتفع هذا الأثر عند الفترة الثالثة إلى حدود مستوى 0.4% بعدها يقل هذا الأثر إلى أن يتلاشى عند الفترة العاشرة.

الشكل رقم: (10.4) أثر استجابة معدلات النمو الاقتصادي لصدمات حادثة في الإنفاق الحكومي

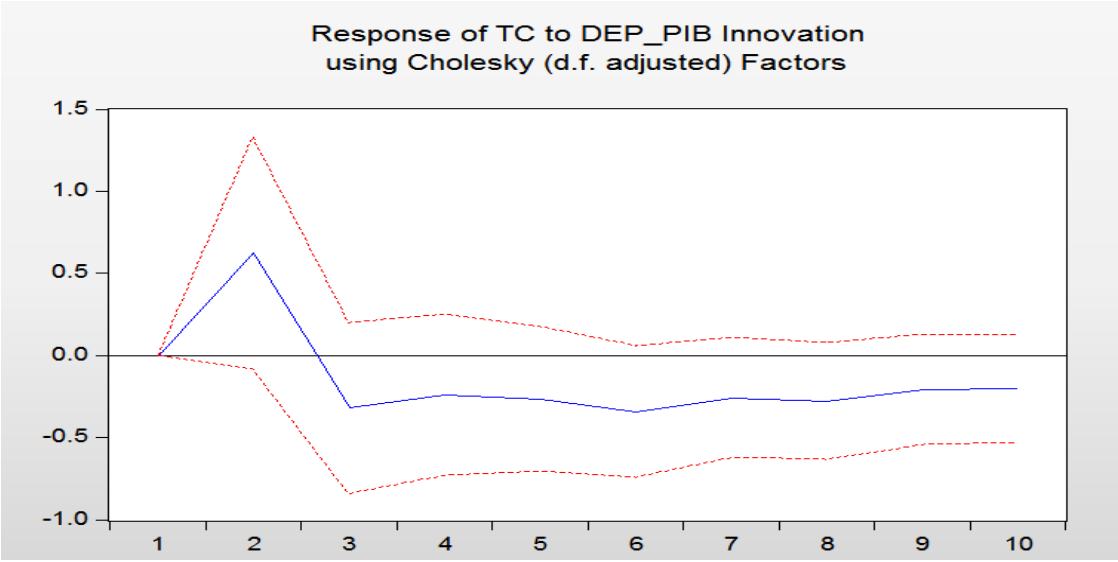

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

حسب تقديرات دوال نبضات الاستجابة الممتدة على 10 سنوات والمبينة في الشكل أعلاه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1 % سيكون لها أثر معدوم على معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الأولى، أما في الفترة الثانية فيكون لها تأثيرا معنوي إيجابي عند مستوى 0.5%، ثم يتحول هذا الأثر إلى سلبي ابتداء من الفترة الثالثة حيث لا يتجاوز مستوى 0.5%.

الشكل رقم: (11.4) أثر استجابة معدلات النمو الاقتصادي لصدمات حادثة في التضخم

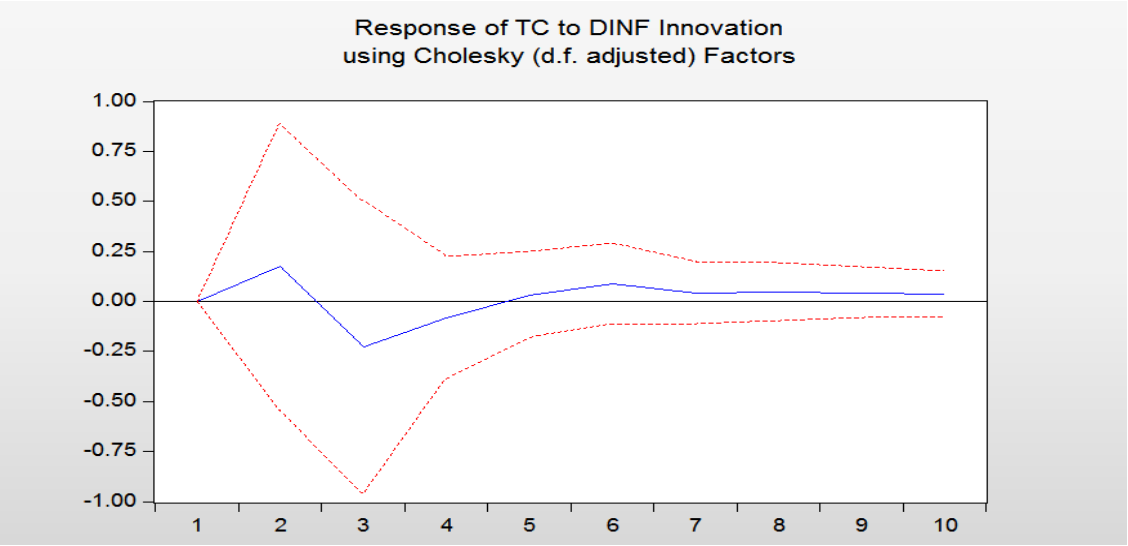

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

حسب تقديرات دوال نبضات الاستجابة الممتدة على 10 سنوات والمبينة في الشكل أعلاه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في التضخم مقدرة بـ 1 % سيكون لها أثر معدوم على معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الأولى، أما في الفترة الثانية فيكون لها تأثيرا معنوي إيجابي أقل من مستوى 0.25%، ثم يتحول هذا الأثر إلى سلبي في الفترة الثالثة حيث لا يتجاوز مستوى 0.25%، بعدها يتحول هذا الأثر إلى أثر إيجابي ضعيف ابتداء من الفترة الخامسة إلى غاية الفترة العاشرة.

الشكل رقم: (12.4) أثر استجابة معدلات النمو الاقتصادي لصدمات حادثة في معدلات النمو السكاني

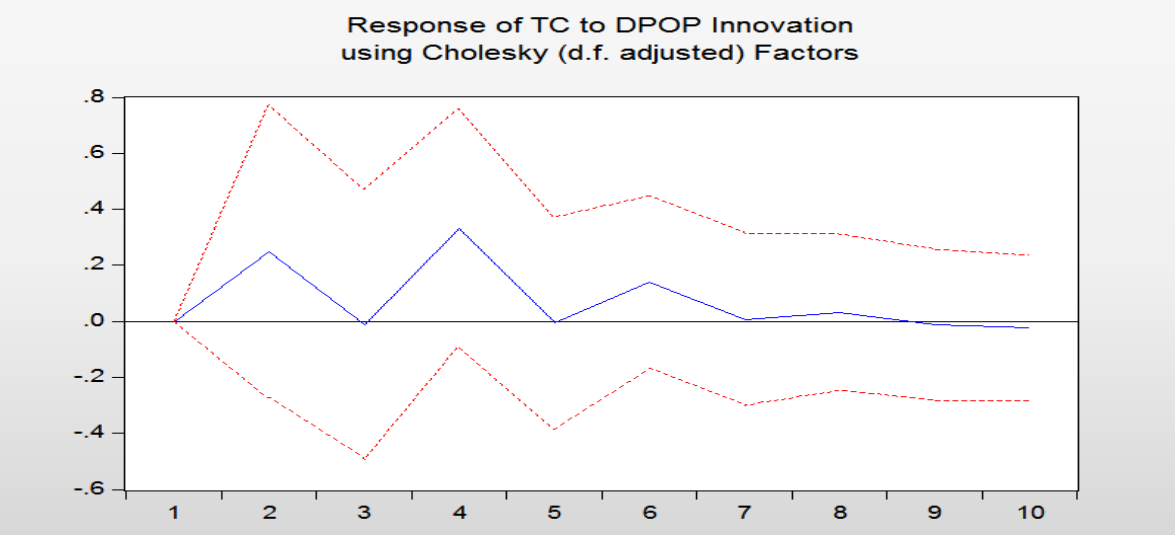

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

حسب تقديرات دوال نبضات الاستجابة الممتدة على 10 سنوات والمبينة في الشكل أعلاه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في التضخم مقدرة بـ 1% سيكون لها أثر معدوم على معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الأولى، أما في الفترة الثانية فيكون لها تأثيرا معنوي إيجابي عند مستوى 0.2%، ثم ينعدم هذا الأثر عند الفترة الثالثة، ليعاود الارتفاع إلى مستوى 0.2% عند الفترة الرابعة، بعدها يتحول هذا الأثر إلى أثر إيجابي ضعيف ابتداء من الفترة السابعة إلى غاية الفترة العاشرة.

أما بخصوص طرق تفكيك التباين فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (15.4) نتائج تفكيك التباين للمتغير معدل النمو الاقتصادي

Period	S.E.	TC	DEP_PIB	DINF	DPOP
1	2.271782	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.381706	91.52346	6.844072	0.533593	1.098875
3	2.472788	89.59857	8.032358	1.347832	1.021241
4	2.513072	87.15539	8.699823	1.409522	2.735260
5	2.533068	86.24640	9.657423	1.403442	2.692739
6	2.567972	84.43108	11.17214	1.479636	2.917145
7	2.582838	83.59153	12.03750	1.486835	2.884128
8	2.602029	82.63327	13.01560	1.495127	2.856002
9	2.611606	82.09542	13.55626	1.510498	2.837823
10	2.620941	81.59845	14.05562	1.519591	2.826333
CholeskyOrdering: TC DEP_PIB DINF DPOP					

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول أعلاه توضح نتائج المدى القصير أن 8 % من التقلبات في النمو الاقتصادي سببها الصدمات الحادثة في الإنفاق الحكومي، بينما صدمات التضخم والنمو السكاني لا تسبب إلا ما نسبته 1 بالمائة من التقلبات في النمو الاقتصادي أما باقي التقلبات الأخرى فهي تفسر بالصدمات الحادثة في النمو الاقتصادي نفسه، أما في الأجل الطويل فإن صدمات الإنفاق الحكومي تفسر ما نسبة 14% من التقلبات الحادثة في النمو الاقتصادي، وبالمقابل فإن صدمات متغيرات النمو السكاني والتضخم تفسر ما نسبة 2.82 % و 1.51 % على التوالي، أما باقي التقلبات والمتمثلة في ما نسبته 81.59 % فهي تفسر بالصدمات الحادثة في النمو الاقتصادي، من خلال هذه النتائج نؤكد على الدور الهام الذي تعلبه صدمات السياسة المالية في عملية النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

الخـــاتمـة العـامـــة

الخاتمة العامة

إن مفهوم التوازن الإقتصـــادي لا يشـير إلـى منحـنى LM-IS فقط، بل يشـير في مفهومـه إلـى المنفعـة التي يقدمها النظـــام الإقتصـــادي ككـل، ولذلك يسـتهدف التـوازن الإقتصـــادي تحقيق النمـو ويمنـع حـدوث التقلبات فـي المتغـيرات الإقتصـــادية، ويتطلب التوازن دورا مؤثرا مـن السياســة المالية، ولذلك أعتبرت هـذه الأخـيرة جـزءا أساسـيا مـن أجـزاء السياسـة الإقتصـــادية الكلية، حيث تزايد بهـا الإهتمـام أثنـاء الإختلالات وعـدم الإسـتقرار الإقتصـــادي، ويتعـاظم دورهـا عنـدما تسـاندها السياسـات الأخـرى لتحقيـق أهـدافها، وتسـتعمل السياسـة المالية مجموعـة مـن الأدوات لتحقيق أهـدافها أهمهـا سياسـة الإنفـاق الحكومـي التي تلعـب دورا هامـا فـي تحقيق النمـو الإقتصـــادي هـذا الأخـير يعتبر هدف أي سياسـة إقتصـــادية كانت بحكم أنه يعبر عـن درجـة تطـور النشـاط الإقتصـــادي، و مـن ثم فهـو يشـير إلـى جملـة مـن المؤشـرات التي تنعكـس مـن خلالـه و تبرز أهمية الإنفـاق العـام فـي تحقيق النمـو الإقتصـــادي مـن خـلال أنـه يعتبر مـن أهـم مكونـات الطلب الكلي.

وقـد سـعت هـذه الدراسـة إلـى الإحاطـة قـدر الإمكـان بالجوانـب الأساسـية لفعاليـة سياسـة الإنفـاق الحكومـي وتحديد أثارهـا علـى النمـو الإقتصـــادي فـي الجـزائر، وذلك مـن خـلال تحليل الموضـوع فـي أربعـة فصـول تمكنت الدراسـة من التوصـل إلى النتائج التي نوردها فيما يلي:

1.على المستوى النظري:

- يتعلق الاسـتقرار الاقتصـادي بتحقيق معدلات نمو مسـتدامة قائمـة على مسـتوى مقبول من التنويع في مصـادر الدخل، وإطـار مؤسسـي داعم للاستقرار الاقتصـادي مع تجنب التقلبات الحادة في النمو

- يتعلق الاستقرار الاقتصـادي بالحفاظ على وضـع مـالي قابل للاستدامة Fiscal Sustainability وتعرف" الاسـتدامة المالية "عـبر الفترات الزمنيـة، المتتاليـة بقدرة الحكومة على تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطية أوجه الإنفاق المختلفة

- السياسة الإقتصادية هي استخدام الدولة لإيراداتها وإنفاقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية في ظل ما تعتنقها من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي.
- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الإقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الإقتصادي وخاصة في الدول النامية وذلك لسهولة استعمال أدواتها وكذلك التأثير المباشر على المتغيرات الإقتصادية الكلية
- تلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق النمو الإقتصادي هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة إقتصادية بحكم أنه مقياس تطور النشاط الإقتصادي.
- الزيادة في الإنفاق الحكومي جاء نتاج تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي
- تكمن أهمية الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال أنه كونه مكونا هاما للطلب الكلي باعتباره أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد كما تبرز أهمية الإنفاق العام من الناحية الإقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الإستقرار الإقتصادي

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: هي فرضية مقبولة نسبيا فقد أضهرت نتائج الدراسة في المدى القصير أن 8 % من التقلبات في النمو الاقتصادي سببها الصدمات الحادثة في الإنفاق الحكومي لأن مشكلة الإقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب حيث أن تطبيق سياسة إنفاق توسعية كان لها تأثيرا متواضعا على النمو الإقتصادي في الأجلين القصير والمتوسط قياسا بقيمة الموارد المالية التي أنفقت في إطار مختلف البرامج التنموية. وذلك راجع لعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته. حيث أن التوسع في الإنفاق العام هدفه زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي بالإضافة إلى أن دراسة تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر بينت أنه متذبذب وغير متماسك وغير مستقر.

الفرضية الثانية: هي فرضية مرفوضة نسبيا حيث بينت النتائج وجود علاقة طردية ضعيفة تكاد تنعدم بين الزيادة في الإنفاق العام ومعدل التضخم في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضعيفة في إرتفاع

الأسعار كما أن عملية إستهداف التضخم هي عملية تقنية يقوم بها البنك المركزي عن طريق السياسة النقدية بعد تحديد الأهداف النهائية.

الفرضية الثالثة: فرضية مقبولة فمن خلال نتائج إختبار السببية وفق مفهوم غرانجر حسب الجدول رقم (14.4) في الدراسة القياسية تظهر عدم وجود علاقة سببية بين كل من متغير الانفاق الحكومي التضخم والنمو السكاني مع معدلات النمو الاقتصادي سواء بصفة فردية أو بشكل جماعي مما يعني أن هذه المتغيرات تعامل على أساس أنها خارجية التحدد، وهذا بسبب تجاوز Prob مستوى 5 بالمائة، العلاقة السببية الوحيدة التي تؤكدها هذه الدراسة هي العلاقة السببية من معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو السكاني حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تسبب معدلات النمو السكاني وفق مفهوم قرانجر، مما يعني معاملة المتغير معدلات النمو الاقتصادي على أنه داخلي التحدد.

الفرضية الرابعة: من خلال جدول نتائج تفكيك التباين لمتغير النمو الإقتصادي توضح نتائج المدى القصير أن 8 % من التقلبات في النمو الاقتصادي سببها الصدمات الحادثة في الإنفاق الحكومي، بينما في الأجل الطويل فإن صدمات الإنفاق الحكومي تفسر ما نسبته 14% من التقلبات الحادثة في النمو الاقتصادي وهو ما يترجم رفض الفرضية.

الفرضية الخامسة: قبول هذه الفرضية حيث تلعب سياسة الإنفاق الحكومي دورا هاما في تحقيق النمو الإقتصادي الذي يعتبر هدف أي سياسة إقتصادية بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الإقتصادي وتبرز أهمية الإنفاق الحكومي ممثلة في مختلف برامج التنمية الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال أنه مكونا هاما للطلب الكلي.

الفرضية الخامسة: قبول هذه الفرضية فحسب نتائج الدراسة التطبيقية التي بينت أن نسبة صدمات الإنفاق العمومي في الأجل الطويل أكبر من تلك في الأجلين المتوسط والقصير.

2. على المستوى التطبيقي:

انطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة وبعد محاولة معالجة جوانب الإشكالية العامة وتحليل الموضوع باستعمال الأساليب الإحصائية والقياسية بإستخدام نماذج متجات الإنحدار الذاتي والذي يعتبر معيارًا في أدبيات القياس الاقتصادي وكذا نتائج إختبارات النموذج للفترة (1992-2021) تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج نوردها في النقاط التالية:

1. بعد إستقلال الجزائر كان الاقتصاد الجزائري مجهول الهوية ويعاني من تبعية استعمارية ويتسم بخصائص كان لها الأثر البالغ على الصعيد الاجتماعي :فقر، أمية، سوء التغذية...إلخ؛

2. عملية تحقيق النمو لم تكن مرتبطة بمتغيرات الإنفاق الحكومي فقط بل تتعداها إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل سعر النفط، نسبة التضخم، عدد السكان، وهذا ما قد يجعل من نموذج متغيرات النمو الإقتصادي ضعيفا فلجأنا إلى التقدير باستعمال نماذج VAR من أجل تحسين المعنوية الإحصائية.

3.يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على العوائد النفطية في تمويل نفقاته العامة لذلك يلاحظ أن التقلبات التي تحصل في أسعار النفط الخام تنعكس بشكل مباشر على العوائد النفطية وبالتالي على حجم النفقات العامة مما يؤثر ذلك على إستدامة النمو الإقتصادي

4. بينت الدراسة القياسية بإستعمال نماذج متجهات الإنحدار الذاتي فعالية سياسة الإنفاق العمومي على التأثير في الزيادة في معدلات النمو الإقتصادي في الأمد الطويل غير أن النتائج في الأجل القصير جاءت بفعالية ولكن بنسبة أقل. كما أن نسبة 14% التي تمثل تأثير برامج الإنفاق العام الموجهة للاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل هي ضعيفة نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في معدل النمو وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة. وأن الإقتصاد الوطني يشهد زيادات كبيرة في حجم النفقات العامة إلا إن هذه الزيادات لا يتم توجيهها إلى المشاريع الإستثمارية والقطاعات الإقتصادية المهمة والتي يمكن أن تخدم عمليات النمو والتنمية الإقتصادية بسبب الفساد المالي والإداري في أغلب المرافق العامة للدولة

5. إن سياسة الإنفاق العام المنتهجة من الجزائر و التي ترجمت عن طريق البرامج الخماسية للتنمية إبتداءا من البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 و كذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019، وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016-2030 لم تساهم في الحد من الإعتماد الكلي للإقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، بحيث يجب توجيه

هذه السياسة للعمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي و الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة و الصناعة لتقليل المخاطر الداخلية و الخارجية، وتجنيب ميزان المدفوعات مختلف الصدمات.

التوصيـــات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تعتبر كحلول لتوجيه النفقات العامة للدولة في سبيل تحقيق معدلات اقتصادية عند الأهداف المرغوب في تحقيقها كما يلي:

- ترشيد الإنفاق العام، وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز المشاريع، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة لها. وكذا من خلال ضرورة التقيد بالنماذج الحديثة في تسيير الميزانية العامة للدولة مثل ميزانية البرامج والأداء، ميزانية الأساس الصفري.

- ضرورة تنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولا يقتصر في تكوينه على قطاع معين كالقطاع النفطي لكي تكون داعمة للناتج القومي ولا يقتصر هذا الدعم على الإنفاق الحكومي فقط.

- ضرورة تكييف النفقات العامة بشكل يسمح للجزائر بتحقيق مستويات ملموسة من معدلات النمو.

- مراجعة السياسة المالية والنقدية في الجزائر بما يكفل ترشيد الإنفاق الحكومي، وجعل العرض النقدي يتماشى مع العرض السلعي الحقيقي، وذلك من أجل كبح التضخم.

وفي الأخير لا يمكننا إلا القول أن هذه الدراسة جاءت لتمثل مُحاولة لا تكاد تخلو من النقائص بحيث تكون سبيلا لفتح المجال أمام دراسات وبحوث أخرى لإثراء مثل هذه المواضيع والله المستعان.

المـــــراجـــــع

قائمة المصـــــادر والمـــــراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية

1. الكتـــــب:

1. أحمد شاكر، التسويق مدخل إستراتيجي، البيئة التسويقية وسلوك المستهلكين، دار الشروق عمان، 2000
2. أحمد حلمي مراد، مالية الدولة، الدار الجامعية للنشر، عين شمس، مصر، 2000
3. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
4. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000
5. المرسي السيد الحجازي، مبادئ الاقتصاد العام النفقات والقروض العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2000،
6. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004
7. بوشامة شوام، مدخل في الاقتصاد العام، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2001،
8. حسين سمحان، محمود حسين الوادي، ابراهيم خريس، زياد ذيبة، المالية العامة من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010
9. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1981
10. حمدي أحمد العناني، اقتصادات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر،1987
11. خليل علي، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999
12. رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، متاح من خلال الموق التالي: http://econ.to-relax.net
13. رفعت المحجوب، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، 1979
14. روبرت بارو، ترجمة :نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998
15. زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2003
16. زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006
17. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، 2006
18. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008
19. سليم إيمان محمد محمد، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية (تقييم: باهر محمد علتم)، دار المستقبل العربي، 2000،
20. سالم النجفي ومحمد القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988
21. سامي خليل، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة، ج 2، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة, 1999
22. سعيد علي محمد العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2011
23. شهاب مجدي محمود، الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي،

دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 1999،
24. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (تمارين ومسائل محلولة) ، الطبعة الأولى، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004،
25. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية، الطبعة الثالثة- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005
26. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد مذاهب، أنظمة، ونظريات اقتصادية وأسواق، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013.
27. طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1999
28. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية، 2015
29. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، فرع الموصل الطبعة الأولى العراق 2002
30. عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1989
31. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
32. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006
33. عادل احمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المعرفة للنشر مصر،1996
34. عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2011
35. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي) مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003
36. عبد الخالق حودة، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983
37. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
38. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1985
39. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003،
40. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 1994
41. عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1982
42. عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام، دار الجامعات المصرية، مصر، 1974
43. عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شهاب الجامعة، 2009
44. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972
45. عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004
46. عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. متاح من خلال الموقع التالي: www.digitallibrary.univ-batna.dz
47. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005

48. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002 -2003
49. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الجزء الثالث، متاح من خلال الموقع التالي: www.faculty.mu.du.sa
50. عدنان الصنوري، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء متاح من خلال الموقع التالي: com. wordpress. Adnanalsanoy
51. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992،
52. علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، دمشق 2009
53. عثمان سعيد، مقدمة في الاقتصاد العام، مكتبة الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
54. عناية غازي حسين، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985،
55. كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986
56. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004
57. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، 2002،
58. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007
59. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008
60. محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008
61. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي -النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة،2001
62. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008
63. محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة مصر 1999
64. محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2003
65. محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999
66. محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية -مفهومها نظريتها وسياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،
67. محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008
68. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي :محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2012
69. محمد يسار عابدين، عماد المصري، الفكر التنموي في مقدمة إبن خلدون، دراسة تحليلية مقارنة للإتجاهات النظرية المفسرة عملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، 2008
70. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات - دار وائل للنشر، الأردن، 2007
71. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2005

72. ميشيل ميشيل تودارو ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006
73. نبيل الروبي، نظرية التضخم، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، 1984
74. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن 2005،
75. وفاء عبد الباسط، النظريات الحديث في مجال النمو الاقتصادي " نظريات النمو الذاتي "دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية، جامعة حلوان، 2000،
76. وليد عبد الحميد عايب، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي -دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010
77. وفاء عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الإقتصادي، نظريات النمو الذاتي (دراسة تحليلية نقدية)، دار النهظة العربية، القاهرة (مصر) 2000
78. وليد حنا عزيز، ظاهره النمو المستمر للنفقات العامة في الاردن، جامعة فيلادلفيا، 2005
79. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984
80. يوسف شباط، محمد الحلاق، السياسة المالية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2006

2. القواميـس والموســـوعات:

1. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط 2 ، دار المشرق، لبنان، 2001
2. مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر. http://www.arab-ency.com

3. الرســائل الجامعيــة:

1. أمل حمدان خفاجة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية التجارة، غزة، فلسطين، سنة النشر 2013.
2. أسماء عدة، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلو التسيير، جامعة وهران 2016،
3. امحمد بن البار، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة الممتدة بين 1970- 2009 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011 -2012
4. بشير خميرة، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المسيلة، الجزائر، 2016
5. بوشنب موسى، نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2014/2000، أطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، بومرداس، الجزائر، 2015/2014،
6. بلقاسم رابح، محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 1999/1998،
7. براهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2009

8. بلال عوايشية وفاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تبسة، الجزائر. 2016
9. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2009، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010
10. حيدر نعمة بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة، أطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2007.
11. خالد فتوح، تطور الإنفاق الحكومي وأثره على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص المالية العامة، تلمسان، الجزائر، 2015/2014
12. رحاب عبد الرحمان الساير بكرين، دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000 -2013)، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان،(2015)
13. رحاب أمين دسوقي، دور، حجم وكفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي في مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجيستير في الإقتصاد، جامعة بنها، كلية التجارة، 2020،
14. سيد أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013
15. شبول نايف- التضخم في الإقتصاد الأردني أسبابه، قياسه وعلاجه دراسة تحليلية، جامعة عين شمس كلية التجارة قسم الإقتصاد رسالة ماجيستير 1981
16. صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الإقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2016
17. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر 2016،
18. طاوس قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012) أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013 -2014
19. عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق الأهداف الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر- 2004-2005
20. عبد الله جميل النصيرات، الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصريه، 2002
21. عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2001/1988، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر، 2013 /2014،
22. عبد الوحيد صرارمة، تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006،
23. علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970- 2010

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013
24. فتيحة بناني، السياسة النقدية والنُّمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2008 -2009 محمد يسار عابدين، عماد المصري، الفكر التنموي في مقدمة إبن خلدون، دراسة تحليلية مقارنة للإتجاهات النظرية المفسرة عملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، 2008
25. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990 - 2004 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،
26. محمود بيداري، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 2010/1991 مع إشارة خاصة لفرضية فانجر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، وهران، 2014/2013،
27. محمد بن عزة، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسييه لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2015/2014
28. محمد فرحي، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الإقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية - الجزائر 1999
29. مختار بن عابد، إشكالية تحقيق السياستين النقدية والمالية لتوازنات المربع الاقتصادي السحري الداخلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان،2011
30. هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2017
31. وليد خلف جبارة الطائي، النفقات العامة في الاقتصادات الريعية: اتجاهات وانعاكسات، العراق حالة دراسية للمدة (2003-2009) رسالة مقدمة إلى الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، 2011
32. ولد الحسن سيدنا، دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية 2006 - 2007

4. بحـوث، تقـــارير، ملتقيـــات ومقـالات:

1. أحمد سبع، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، **المجلة** الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016،
2. أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية. 2005
3. إيمان محمد محمد سليم، نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو، **مؤتمر** تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية 4-6 مايو 1998 كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي .الثاني من سنة 2001

5. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010
6. تقارير مجلس الأمة، أفريل 2005
7. تقارير البنك المركزي ومشروع قانون المالية للسنوات: 2012، 2018 و2019
8. سهير أبو العينين، دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر مع التركي على الضرائب والإستثمار العام، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، تقارير حكومية مصرية رقم 247 نوفمبر 2013
9. زغير اكتفاء عذاب، العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق تقرير منشور، وزارة التخطيط دائرة القطاعات الاقتصادية 2017.
10. سهير أبو العينين، نيفين كمال حامد، فتحية زغلول، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي النظري وواقع الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، جويلية 2003، http://repository.inp.edu.eg/xmlui/handle/123456789/35
11. صابر بلول السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، كلية العلوم السياسية قسم الاقتصاد الدولي جامعة دمشق - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الأول 2009
12. صندوق النقد العربي، التطورات في مجال النفط والطاقة، الفصل الخامس، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.
13. طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، النموذج الإقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، ورقة محاضرة، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الإقتصادية الإقليمية والدولية، نوفمبر 2019
14. طلال محمود كداوي، الإتجاهات العامة للنفقات الإعتيادية في العراق، مجلة تنمية الرافدين العدد 4 سنة 1978.
15. عبد المجيد بوزيد، برنامج الاستثمار العمومي 2014/2010 الدولة تقرر مقومات الاقتصاد الجزائر متاح من خلال الموقع التالي: http://www.djazairess.com/alfadjr/159869
16. عبد الله خبابة، اقتصاد المشاركة آلية لحماية الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، 20-2009/10/21
17. علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، دورية عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، العدد 9، المجلد الثالث، 2014،
18. عصمت بكر احمد، تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، 2009، جامعة تكريت، الكويت،
19. علي سيف علي المزروعي، أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد الأول، 2012
20. فاطمة الزهراء خبازي، اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "مربع– كالدور السحري"، المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات" اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات الفرص والتحديات، 10-11- أكتوبر، 2017.
21. ماجد حسني صبيح، تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد

الفلسطيني للفترة (2014/1996)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73، خريف 2015- شتاء 2016،

22. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث العدد 10، جامعة ورقلة، 2012

23. محمد الحاج، دور إصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مساندتها، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 7، 2008

24. محمد بن عزة، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي ملتقى حول تقييم أثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر2013.

25. محمد بن عزة، دور سياسة الانفاق الحكومي في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، مجلة رؤى إقتصادية، العدد 30، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر2015

26. نجلاء الأهواني، سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطل في دول الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك 1993

27. نبيل حشاد، الاصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الاقطار العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1999،

28. هاشم محمد العركوب، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام للمدة 2004/1990 حالة دراسية لبعض البلدان العربية (المغرب، تونس، الأردن، مصر)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد 13 المجلد 5 ، الكويت، 2009

29. هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد الدولي، يناير 2012،

30. والت روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي العدد الثامن عشر، إبريل 1962. متاحة من خلال الموقع التالي: www.al-hakawati.net

31. وكالة الأنباء الجزائرية تجسيد النموذج الإقتصادي الجديد في أفاق 2030، المقال أدرج يوم: الثلاثاء، 11 أفريل 2017 09:17 الفئة إقتصاد https://www.aps.dz/ar/economie/41833-

ثانيا/ المراجع باللغة بالفرنسية:

Les ouvrages :

1. **A**bdelkader Aguir**, Ciblage d'inflation et règle de la politique monétaire**, HAL Id : Halshs-00746115 Preprint submitted on 27 Oct 2012
2. **A**ragon Yves, **Séries temporelles avec R**, EDP Sciences, Paris, 2016
3. **A**ntoine N'Gakosso, **Corruption, fraude, évasion fiscale et croissance**, Editions Le Harmattan, Paris,2009
4. **B**ernard Bernier et Yves Simon, **Initiation à la macroéconomie**,9 -ème édition, Dunod, 2009
5. **B**ourbonnais Régie**, Econométrie**, Dunod, 10*eme* édition, Paris, 2018
6. **C**auvery and Others, **Public Finance: Fiscal Policy,** Third Edition, Rajendra Ravndra Printers, India, 2007,
7. **C**laude Ruiz, Laurent Carroué، Didier Collet, **La mondialisation**, Editions Bréal, France,2006
8. **D**wivedi, D.N, **Macroeconomics Theory and Policy**, 3rd Edition, Tata McGraw-Hill Education Private Limited, New Delhi, India, 2010
9. **D**eepashree, **Microeconomics and Macroeconomic Environment**, 4th ed, Tata Mc Graw Hill Publishing Company Limited, New Delhi, 2007
10. **D**avid N. Hyman, Macroeconomics, 3rd. ed., McGraw-Hill, 1994
11. **D**amodar N. Gujarati, **Basic Econometrics**, 4th edition, Mc Graw-Hill / Irwin companies Inc New York, 2003
12. **D**avid N. Hyman, **Macroeconomics**, 3rd. ed., McGraw-Hill, 1994
13. **E**rnest Mandel, **Introduction to Marxist Economic Theory**, Resistance Books, Australia, 2008
14. **F**lorence Huart**, Économie des finances publiques,** Dunod, Paris, 2012
15. **F**rançois Gauthier, **Analyse macroéconomique**, éditeur les presse de l'université Laval, canada, 1990
16. **G**regory N, mankiw, **Macroéconomie**, Traduction Jihad Elnaboulsi, 9eme édition Editeur De Boeck Supérieur,2023
17. **G**regory N Mankiw, Mark P. Taylor**, principes de l'économie**, traduction de d'Élise Tosi, édition de Boeck Belgique, 2010
18. Gregory Mankiw : **Macroéconomie,** 3ème édition, édition de Boeck, Belgique 2003
19. **H**.L. Bhatia, **Public Finance**, 26th ed, VIKAS Publishing House Pvt. Ltd, New Delhi, 2008,
20. **I**sabella Horry, Michael Walker, **Government Spending Fact**s, Fraser Institute, Québec, 1994
21. **J**aques Fontanel, **Analyse des politiques économiques**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2005
22. **J**.R. Gupta, **Public Economics in India -Theory and Practice**-, Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd, New Delhi, 2007
23. **J**ean Claude Prager, **la politique économique aujourd'hui**, Ellipses édition ,2002
24. **J**ean Marc Boussard, **Malthus avait-il raison** ? cour préparatoire pour les Controverses Ede Marcias, France, 2009
25. **J**effrey M Wooldridge, **Introduction À L'économétrie**, **une approche moderne** 2e édition, éditeur de Boeck Supérieur, -Paris 2018
26. **J**osé De Gregorio**, How Latin America Weathered the Global Financial Crisis**? Publisher, Peterson Institute for International Economics, illustrated édition, October 5, 2013

27. **K**han, M. & Abdel S "**Threshold Effects in the Relation between Inflation and Growth**" International Monetary Fund working paper 00/78, Washington (2000).
28. **K**han Mohsin S. and Knight Malcolm D, **stabilization program in developing countries,** A formwork IMF staff papers, Vol. 28, No.1, March 1981 **K**.R. Sarkar, **Public Finance in Ancient India**, Abhinav Publications, New Delhi,1978
29. **K**edarnath Prasad, **Development of India's Financial System**, Sarup and Sons, New Delhi, 2001
30. **L**oïc Philip, finance **publiques**, 5eme édition- cujas- Paris
31. **M**aria John Kennedy, **Public Finance,** Eastern Economy Edition, India, 2012
32. **M**artin Paldam, **The welfare state and Baumol's law**, School of Economics and Management Aarhus University 1, Denmark, 2009
33. **M**artin A. Carree, A. Roy Thurik; " **The Impact of Entrepreneurship on Economic Growth**; in Zoltan J. Acs and David B. Audretsch (eds.); Handbook of Entrepreneurship Research: An Interdisciplinary Survey and Introduction; 2nd Ed. Springer, London and New York; 2010
34. **M**.C. VAISH, **Essentials of Macroeconomic Management**, VIKAS Publishing House Pvt. Ltd, New Delhi, 2009,
35. **O**livier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie**, 7e édition, Éditeur Montreuil Pearson 2017
36. **P**ierre-Alain Muet, **croissance et cycles : théories contemporaines**, Economica, 1994
37. **R**obert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin; " **Economic Growth** "1st Ed the MIT Press, Cambridge, Massachusetts - London, England; 1999
38. **R**obert Barro, Xavier Sala. I. Martin **la croissance économique**, édition Dunod France, 2002
39. **R**.K. Suri, J.K. Budhiraja, Namita Rajput, A **Text Book of I.S.C Economics**, Vol. II, Pitambar Publishing Company (P) Ltd, New Delhi, 2006
40. **S**humway R.H and Stoffer D.S, **Time Series Analysis and Its Applications, SPRINGER**, New York. 2006
41. **S**tephen Senn and Others, **Time Series Data Analysis Using Eviews**, Willey copyright, UK, 2009
42. **S**.N. Chand, **Public Finance**, Atlantic Publisher and Distributors, India, 2008.
43. **T**.R. Jain; A.S. Sandhu, **Macroeconomics**, V.K, Global Publications Pvt. Ltd édition, New Delhi, India, 2009-10
44. **T**.R. Jain, O.P. Khanna, **Development problems and policies**, V.K. Publications, New Delhi, 2010-11
45. **T**.R. Jain, S.J. Kaur, **Public Finance and International Trade**, V.K. Publications New Delhi; 2009-10,
46. **T**.R. Jain, O.P. Khanna, **Macro Economic Management**, V.K.(India) Enterprises New Delhi, 2006-07
47. **U**lrich Kohli, **Analyse macroéconomique**, édition de Boeck, Belgique,1999
48. **V**ito Tanzi, Ludger Schuknecht, **Public Spending in the 20th Century**, A Global Perspective, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 2000

Mémoires et thèses :

1. Desilhomme Satyr, **effets multiplicateurs des dépenses publiques sur l'activité économique au canada,** Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures et postdoctorales de l'Université Laval, dans le cadre du programme de maîtrise en

Économique pour l'obtention du grade de Maître ès sciences (M.Sc.), département d'économique faculté des sciences sociales université laval, Québec, 2012

2. Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, thèse de doctorat en sciences économiques, université Paris 1 - panthéon sorbonne,2013

بحوث، تقارير، ملتقيات ومقالات باللغة الأجنبية:

Revue, rapport, colloques et articles

1. **A**fonso, A; Ludger Schuknecht and Vito Tanzi **" Public Sector Efficiency Evidence For new EU member States and Emerging Markets"** European Central Bank, N; 581 January 2006
2. **A**ntonis, A., Manthos Delis, and pantelis kammas, "**Public Sector Efficiency: leveling the playing field between OECD Countries"**, Public Choice, vol.146, January 2011
3. **A**suman Oktayer, Nagihan Oktayer**. Testing Wagner's Law for Turkey: Evidence from a Trivariate Causality Analysis,** Prague Economic**,** Paper 2, (2013)
4. **B**rini, R, and Hatem Jemmali, " **Public Spending Efficiency, Governance, And Political and Economic Policies: Is There A Substantial Causal Relation?** Evidence From Selected MENA Countries, Economic Research Forum, N.945, 2015
5. **B**arankay, I, and Ben Lockwood " **Decentralization and the Productive Efficiency of government, Evidence from Swiss Cantons",** CEPR Discussion paper N.5639, 2006
6. **B**ulgan, A, H. Simovie, and M. Skrbie," **Public Expenditure Efficiency and The Optimal Size of Government in European Union**", European Entrepreneurship Forum, 2017
7. **C**han, S, and Zaini Abdkarim, **Public Spending Efficiency and Political and Economic Factors**: **Evidence From Selected East Asian Countries**, Economic Annals, N.193, 2012
8. **C**onstantinos Alexiou**, government spending and economic growth,** Journal research, vol 11 (1), 2009, (www.Fatih.edu.tr/-jesr/jesr.alexiou.pdf) reviewed on 24/03/2018
9. **D**ennis C. Muelle, **Public Choice III**, Cambridge university press, USA, 2003
10. **D**avid Pearce, Giles Atkinson, Susana Mourato, **Cost-Benefit Analysis and the Environment**, recent developments, OECD 2006
11. **E**l-hadj Bah, **Economic Growth: Malthus to Solow**, Lectures on Intermediate Macroeconomics Second Summer Session, Arizona State University, July 2007
12. **E**ric Engen, Jonathan Skinner. **fiscal Policy and economic growth**, national Bureau research, working Paper N 4223, 1992p7(www.nber.org/papers/w4223) reviewed on 23/03/2018
13. **E**nguix, M., Maria Del Rocio, Lorente Bayona and Laura Vanesa, "**Factors Affecting Public Expenditure Efficiency in Developed Countries**", Politics & Policy, N.1, 2017
14. **F**rankel, M.."**The production function in allocation and growth-a synthesis** " American Economic Review(1962). No 52.
15. **G**rossman, G.M and Helpman, E, **Quality ladders in the theory of Growth**, Review of economic studies,58, 1991
16. **G**ernot Müller, André Meier, Giancarlo Corsett, what determines government spending multiplier? IMF Working paper, wp/12/150, Jaune, 2012

17. **H**arold W. Guest, **Classifications of Public Expenditures,** The American Economic Review, Vol 20, N°1, Marsh 1930
18. **H**auner, D. and Kyobe, A., "**Determinants of Government Efficiency**", World Economic Outlook, IMF, Vol.38, N.11, 2010
19. **H**erman Daly, "**Three Limits to Growth**" ourworld.unu.edu, Retrieved 14-12-2019
20. **J**IM CHAPPELOW (16-4-2019), "**Economic Growth**" ،www.investopedia.com, Retrieved 14-12-2019. Edited.
21. **J**oëlle Bonenfant et Jean Lacroix**, la politique économique,** Ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires chambre de commerce et d'industrie de Paris, direction des relations internationales de l'enseignement,centre de langue. https://fr.scribd.com/about
22. **L**eanne Ussher, **do budget deficits raise interest rates?** a survey of the empirical literature, new school for social research, working paper n° 3, 1998,
23. **M**inistère Des Finances **L**e Nouveau Modèle De Croissance (Synthèse), Juillet 2016
24. **M**andl, u, Adrian Dierx and Fabienne Ilzkovitz, **The Effectiveness and Efficiency of Public Spending**, European Economy, Economic papers, N. 301, 2008
25. **M**ohammad Afzal1 and Qaisar Abbas**, Wagner's law in Pakistan: Another look,** Journal of Economics and International Finance Vol° 2, January, 2010
26. **N**abli, M. and Véganzonès- Varoudakis, M. (2004).**"Reforms and Growth in MENA Countries New Empirical Evidence**", The World Bank, Middle East and North Africa Working Paper Series, No. 36.
27. **P**aresh Kumar Narayan, Ingrid NIELSEN b, Russell SMYTH, **Panel data, cointegration, causality and Wagner's law: Empirical evidence from Chinese provinces,** China Economic Review N° 19, 2008
28. **R**ajkumar, A, and Vinaya Swaroop, "**Public Spending and Outcomes: Does governance matter?** Journal Of Development Economics, 2008
29. **K**rugman Paul R, **Financing vs. Forgiving a Debt Overhang**, Working Paper Séries, Cambridge Massachusetts, National Bureau of Economic Research (NBER),1988,Working Paper Nº.2486
30. **P**EFA: **Public Expenditure and Financial Accountability framework PEFA Public Financial Management Performance Measurement Framework, Secretariat** PEFA World Bank Washington DC, USA, June 2005 https://pefa.org/resources/pefa-2005- framework
31. **S**ierd Hadley and Mark Miller, **what is it good for? The role of** Public Expenditure and Financial Accountability **assessment in public financial management reform**, Discussion Paper, Overseas Development institute, London, April 2016 https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/10484.pdf
32. **S**olimano, A**, Comments on Jayati Ghosh's presentation on Macro-economic Policy and inequality, Macroeconomic policy and inequality**, Summary prepared for the UNRISD Sida /SAREC, workshop on Social Policy and Equality", Feb 2006.
33. **I**nternational Monetary Fund (2011) '**Global Financial Stability Report**' September,
34. **E**conomic Policy Reform and Australia's Recent Economic Performance, Budget Paper No:1 Budget Strategy and Outlook 1999-2000

الملاحق

معطيات الدراسة وهي سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة وبعض متغيرات الإقتصاد الجزائري على المستوى الكلي (1960- 2021) التي ساعدت في تحليل الوضعية الإقصادية للجزائر تم إحصائها اعتمادا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي

السنوات	النمو في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الإجمالي (% سنويا)	نسبة الإنفاق الوطني من الناتج المحلي (%)	تطور إجمالي النفقات العامة (%)	إجمالي الإنفاق الحكومي (مليارد دولار، سعر ثابت 2010)	إجمالي الإنفاق الحكومي (مليارد دولار، سعر جاري)	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي) (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي) دولار	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي) (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) دولار	التـضـخم (% سنويا)	النمو السكاني (% سنويا)	النمو السكاني	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) مليار دولار
1960	//	125	//	29,23	3,40	//	2106,21	246,30	//	//	11057864	2,72
1961	-15,10	119	-11,56	25,85	2,90	-13,60	1787,60	214,80	//	2,50	11336336	2,43
1962	-20,20	103	-9,71	23,34	2,05	-19,70	1413,80	172,20	//	2,50	11619828	2,00
1963	32,20	112	20,57	28,14	3,01	34,30	1868,60	226,90	//	2,50	11912800	2,70
1964	4,00	104	2,70	28,90	3,02	5,80	1943,70	238,00	//	2,60	12221675	2,91
1965	4,50	103	1,87	29,44	3,24	6,20	2030,60	249,90	//	2,70	12550880	3,14
1966	-6,60	99	-6,66	27,48	3,00	-4,80	1897,50	235,60	//	2,80	12902626	3,04
1967	7,00	98	1,35	27,85	3,31	9,50	2031,20	253,90	//	2,80	13275020	3,37
1968	8,30	101	2,87	28,65	3,89	10,80	2200,30	281,90	//	2,90	13663581	3,85
1969	6,00	104	2,41	29,34	4,44	8,40	2332,80	302,80	//	2,90	14061724	4,26
1970	6,50	107	4,60	30,69	5,21	8,90	2483,40	336,20	6,60	2,80	14464992	4,80
1971	-13,30	109	3,52	31,77	5,55	-11,30	2153,00	341,40	2,60	2,80	14872253	5,08
1972	24,50	105	8,40	34,44	7,12	27,40	2680,80	442,70	3,70	2,70	15285992	6,77
1973	1,40	106	1,02	34,79	9,24	3,80	2717,80	554,30	6,20	2,70	15709831	8,71
1974	4,90	97	14,63	39,88	12,78	7,50	2850,70	818,00	4,70	2,80	16149018	13,21
1975	1,20	109	11,23	44,36	17,00	5,00	2885,80	936,80	8,20	2,80	16607706	15,56
1976	3,30	104	3,18	45,77	18,45	8,40	2980,70	1037,60	9,40	2,80	17085799	17,73
1977	1,40	111	19,25	54,58	23,31	5,30	3021,40	1192,70	12,00	2,90	17582899	20,97
1978	6,10	115	8,98	59,48	30,22	9,20	3206,60	1456,40	17,50	2,90	18102266	26,36

33,24	18647801	3,00	11,30	1782,70	3345,00	7,50	33,81	59,14	-0,57	102	4,30	1979
42,35	19221659	3,00	9,50	2203,10	3268,40	0,80	40,65	66,16	11,87	96	-2,30	1980
44,35	19824297	3,10	14,70	2237,10	3260,00	3,00	42,70	72,67	9,84	96	-0,30	1981
45,21	20452901	3,10	6,50	2210,30	3356,20	6,40	44,34	73,37	0,96	98	2,90	1982
48,80	21101875	3,10	6,00	2312,70	3420,70	5,40	47,76	77,28	5,33	98	1,90	1983
53,70	21763578	3,10	8,10	2467,30	3492,20	5,60	54,64	80,54	4,22	102	2,10	1984
57,94	22431507	3,00	10,50	2582,90	3500,40	3,70	59,77	84,84	5,34	103	0,20	1985
63,69	23102386	2,90	12,40	2757,00	3399,30	0,40	70,26	77,75	-8,36	110	-2,90	1986
66,75	23774287	2,90	7,40	2807,50	3274,80	-0,70	69,51	66,48	-14,50	104	-3,70	1987
59,09	24443472	2,80	5,90	2417,40	3154,20	-1,00	63,28	65,66	-1,23	107	-3,70	1988
55,63	25106192	2,70	9,30	2216,00	3207,50	4,40	61,13	69,79	6,29	110	1,70	1989
62,05	25758872	2,60	16,70	2408,80	3153,50	0,80	62,98	66,37	-4,90	101	-1,70	1990
45,72	26400468	2,50	25,90	1731,60	3042,20	-1,20	43,19	61,46	-7,40	94	-3,50	1991
48,00	27028330	2,40	31,70	1776,00	3025,80	1,80	47,31	61,76	0,49	99	-0,50	1992
49,95	27635517	2,20	20,50	1807,30	2896,70	-2,10	50,62	59,45	-3,74	101	-4,30	1993
42,54	28213777	2,10	29,00	1507,90	2810,70	-0,90	44,04	61,33	3,16	104	-3,00	1994
41,76	28757788	1,90	29,80	1452,30	2862,10	3,80	42,93	61,97	1,04	103	1,80	1995
46,96	29266415	1,80	18,70	1603,90	2927,40	4,10	44,21	59,27	-4,36	94	2,30	1996
48,18	29742980	1,60	5,70	1619,80	2910,20	1,10	43,57	56,91	-3,98	90	-0,60	1997
48,19	30192750	1,50	5,00	1596,00	3012,80	5,10	48,16	62,38	9,61	100	3,50	1998
48,64	30623406	1,40	2,60	1588,30	3066,00	3,20	46,03	62,30	-0,13	95	1,80	1999
54,79	31042238	1,40	0,30	1765,00	3138,20	3,80	43,13	64,77	3,96	79	2,40	2000
54,74	31451513	1,30	4,20	1740,60	3188,20	3,00	46,71	71,07	9,73	85	1,60	2001
56,76	31855110	1,30	1,40	1781,80	3321,60	5,60	51,16	79,36	11,66	90	4,20	2002
67,86	32264159	1,30	4,30	2103,40	3512,90	7,20	58,11	83,77	5,56	86	5,80	2003
85,33	32692153	1,30	4,00	2610,20	3612,80	4,30	73,04	90,96	8,58	86	2,80	2004
103,20	33149520	1,40	1,40	3113,10	3774,10	5,90	79,33	97,17	6,83	77	4,50	2005
117,03	33641007	1,50	2,30	3478,70	3783,30	1,70	85,56	101,33	4,28	75	0,20	2006

134,98	34166976	1,60	3,70	3950,50	3848,80	3,40	105,01	111,59	10,13	78	1,70	2007
171,00	34730604	1,60	4,90	4923,60	3874,40	2,40	138,06	122,91	10,14	81	0,70	2008
137,21	35333882	1,70	5,70	3883,30	3866,30	1,60	138,01	139,03	13,12	101	-0,20	2009
161,21	35977451	1,80	3,90	4480,80	3931,70	3,60	149,89	147,63	6,19	93	1,70	2010
200,01	36661438	1,90	4,50	5455,70	3969,70	2,90	179,81	151,80	2,82	60	1,00	2011
209,06	37383899	2,00	8,90	5592,20	4025,60	3,40	191,54	166,94	9,97	92	1,40	2012
209,76	38140135	2,00	3,30	5499,60	4057,80	2,80	203,89	176,34	5,63	97	0,80	2013
213,81	38923688	2,00	2,90	5493,10	4129,40	3,80	217,06	182,48	3,48	102	1,80	2014
165,98	39728020	2,00	4,80	4177,90	4197,40	3,70	188,14	188,14	3,10	113	1,60	2015
160,03	40551398	2,10	6,40	3946,50	4246,20	3,20	182,73	192,13	2,12	114	1,20	2016
170,10	41389174	2,00	5,60	4109,70	4218,10	1,30	187,20	198,25	3,19	110	-0,70	2017
174,91	42228415	2,00	4,30	4142,00	4188,20	1,10	186,51	201,78	1,78	107	-0,70	2018
171,77	43053054	1,90	2,00	3989,70	4153,00	1,00	182,18	200,44	-0,66	106	-0,80	2019
145,01	43851043	1,80	2,40	3306,90	3873,50	-5,10	161,96	191,87	-4,28	110	-6,70	2020
167,98	44616626	1,70	7,20	3765,00	3943,20	3,80	168,32	196,04	2,17	100	1,70	2021